

**كلمة الأستاذ عبد الحميد سلامة**  
**المستشار الأول لدى سيادة رئيس الجمهورية**  
**في افتتاح الندوة**

بسم الله الرحمن الرحيم  
حضرة السيد ابراهيم بن مراد  
رئيس جمعية المعجمية العربية بتونس،  
حضرات الزملاء أعضاء الجمعية،  
ضيوفنا الكرام،

يسعدني جدا أن أفتتح الندوة العلمية الدولية الخامسة لجمعية  
المعجمية حول موضوع بالغ الأهمية في لغتنا العربية هو موضوع الدلالة  
المعجمية.

وأرى من واجبي في مستهل كلمتي أن أنوه بالمجهودات العلمية  
المحمودة التي قامت بها هذه الجمعية طوال سبعة عشر عاما من تأسيسها،  
سواء بتنظيم عدة ندوات محلية في اختصاصها وإصدار خمسة عشر عددا  
من مجلتها العلمية الراقية، أو بتنظيم خمس ندوات علمية دولية كبرى من  
بينها هذه الندوة التي تجمعنا اليوم.

وإذا كنت انتسبت إلى هذه الجمعية منذ المرحلة الأولى من تأسيسها  
وشغلتنني ظروف المهنة عن مباشرة نشاطي مع أسرتها، فإني بقيت  
متعاطفا معها متابعاً لنشاطها، وأنتهز هذه الفرصة لأنوه بفضل الأستاذ  
رشاد الحمزاوي في تأسيس هذه الجمعية ومجلتها، مكبرا دوره في إرساء  
دعائمها الأونى. مشيدا في الوقت ذاته بالأستاذ إبراهيم بن مراد الرئيس

الحالي للجمعية والذي أسهم بقسط كبير في تثبيت أركان الجمعية والتعريف بنشاطها والمثابرة الشاقة على إصدار مجلتها بانتظام، وبالحرص الصارم الذي نعرفه عنه حتى استأثرت اليوم هذه الجمعية ومجلتها بالمنزلة العلمية الجديرة بهما وحظيتا بالاحترام والتقدير لدى أشهر المؤسسات اللغوية والمعجمية في العالم، بدليل حضور نخبة مختصة من الباحثين قدموا إلينا في هذه الندوة من أنفلترا وبولونيا وفرنسا ولبنان والكويت ومصر...

ويحق لنا القول بكل اعتزاز، إن تأسيس جمعية المعجمية ومجلة المعجمية بتونس، قد أسهمتا في تكوين مدرسة لسانية معجمية ببلادنا، أصبح لها من السبق والريادة في التفكير اللساني العربي ما أثرى البحوث المختصة في المعجمية النظرية والتطبيقية.

كما أن اختيار موضوع «الدلالة المعجمية» عنوانا لهذه الندوة، يبرز وعي جمعية المعجمية بإحدى أهم المسائل التي يقوم عليها المعجم؛ فإذا كان شكل الكلمة المرشحة للتعريف يقوم على المكون الصوتي والصرفي، فإن محتواها يقوم على المكون الدلالي أي على تحديد المعنى الذي يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، وهو ما نحن اليوم بحاجة مؤكدة إلى توضيحه وتحديد منهجيته في لغتنا العربية، حتى نفرق خاصة بين المهمل والمستعمل كما يقول القدماء، ونعتدي إلى إثبات المعنى الدقيق والواضح في التعريف.

ولا شك أن الجلسات العلمية الست التي سيشارك فيها باحثون أجلاء تونسيون وأشقاء وأصدقاء، ستسهم في تطوير البحث حول منزلة الدلالة في الدراسات المعجمية.

وختاماً أشكر جمعية المعجمية على هذه المبادرة، وأرحب بجميع الضيوف المحترمين وأقول لهم: أهلاً بكم بالخضراء ومرحباً، راجياً لندوتكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الحميد سلامة

# كلمة الأستاذ إبراهيم بن مراد رئيس الجمعية في افتتاح الندوة

سيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة، المستشار الأول لدى سيادة رئيس الجمهورية، المكلف بالثقافة والشباب،  
السادة الضيوف الكرام،  
حضرات الزميلات والزملاء،  
يسرّني أولاً أن أرحّب باسم جمعية المعجّمة بسيادة الأستاذ الصديق عبد الحميد سلامة، المستشار الأول المكلف بالثقافة والشباب لدى سيادة رئيس الجمهورية، وأن أعبر له عن صادق شكر هيئة الجمعية لقبوله الاشراف على افتتاح هذه الندوة العلمية الدولية الخامسة التي تنظمها جمعية المعجّمة، والحق أن الأستاذ عبد الحميد سلامة ليس غريباً عن جمعية المعجّمة أو بعيداً عنها. فلقد عنته الجمعية منذ سنوات إنشائها الأولى وانتمى إليها وتحمّل المسؤولية في إحدى هيئاتها المديرة السابقة. ولم تنه مسؤولياته الحالية عن العناية بها وبنشاتها، وذلك كله دال على أن أعضاء الجمعية يجدون فيه دائماً الأستاذ الباحث الجامعي الأصيل.

ثم يسرّني أن أرحّب بضيوف الجمعية من الجامعيين الباحثين العلماء الذين أتوا هذه الندوة من أماكن مختلفة ليتدارسوا القضايا التي اقترحتها الجمعية في محاور الندوة حول «الدلالة المعجّمية»، وقد جاؤوا حاملين لرؤى جديدة سيكون لها - دون شك - دور أساسي في نجاح هذه الندوة بل وفي التقدم بالبحث في «الدلالة المعجّمية» كما يسرّني أن أرحّب

بالزملاء من الجامعيين التونسيين الذين يشاركون في هذه الندوة هم أيضا بأبحاث جديدة دالة على مدى ما حققه البحث اللساني المعجمي في تونس من التطور.

ثم يسرّني بعد هذا أن أعبر باسم الجمعية عن خالص الشكر وصادق الامتنان للمؤسسات التي أعانت الجمعية على تنظيم هذه الندوة ؛ وقد دعمت الجمعية من الوزارات وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي ووزارة البحث العلمي والتكنولوجيا ووزارة تكنولوجيا الاتصال ؛ ودعمتها من المؤسسات الأخرى جامعة الزيتونة وكلية الآداب بمنوبة ومعهد بورقيبة للغات الحية والمعهد العالي للعلوم الانسانية ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية . ولقد وجدت الجمعية من هذه المؤسسات جميعا دعما ثميناً لولاه لما استطاعت تنظيم هذه الندوة .

ثم إن من أحق الناس بالشكر أعضاء هيئة جمعية المعجمية الذين خصّصوا لهذه الندوة الكثير من وقتهم وجهدهم رغبة منهم في إنجاحها الذي يعدّ إنجاحاً للمشروع العلمي الكبير الذي آمنوا به وبقيمته العلمية ، وهو جمعية المعجمية .

والسلام

ابراهيم بن مراد

# المعنى القاعدي في المشترك :

## مبادئ عديدة وطرائق انتشاره

### دراسة في نظرية الطراز

#### سبب الحياة

جاءت نظرية الطراز الموسعة حلاً لمعضلة المشترك على وجه العموم (بصرف النظر في هذا المقام عن تقسيمه إلى مشترك لفظي Homonymie ومشترك دلالي Polysémie). لقد عولج المشترك في النظرية الموسعة باعتباره مقولة فيها تكون معاني اللفظ المختلفة بعضها بسبب من بعض في شكل تشابه أسري Ressemblance de famille، على نحو يذكرنا كثيراً بطريقة المقولة في النظرية الأصلية حيث يكون أفراد المقولة مجمعين حول أكثرهم تمثيلاً لهم في انتمائهم إلى تلك المقولة. ويحصل هذا التجميع على الترتاب والتفاضل. ومقياس ذلك التفاضل إنما هو شدة الشبه بالطراز أو ضعفه.

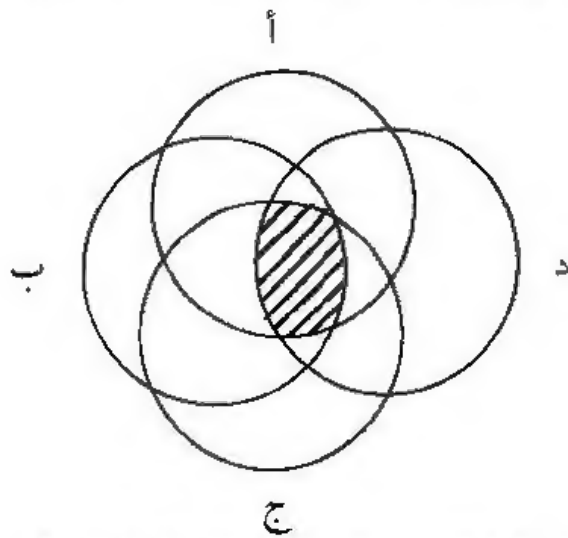
لكن التشابه بين الطريقتين في المقولة في كلتا النسختين من نظرية الطراز تشابه ظاهري فحسب. ومرد ذلك إلى أن مفهوم التشابه الأسري الفيتقشطايني قد فهم من قبل روش E. Rosch في النظرية الموسعة على عكس ما كانت فهمته في النظرية الأصلية فليس بينهما إذن إلا الاختلاف وذلك من وجوه عدة :

١ - إن النظرية الموسعة لا تقوم على مفهوم الطراز أصلاً كما هو الشأن بالنسبة إلى النظرية الأصلية. وإنما قوام انتظام المقولة الدلالية فيها التأثيرات الطرازية Prototype Effects التي هي عند لايفوف (1987 : 68-76 مثلاً) السمة الجامعة بين أفراد مقولة ما جمعاً مباشراً أو غير مباشر كأن يكون المعنى المشتق (ج) في علاقة بالمعنى القاعدي (أ) من خلال المعنى (ب) (انظر الوجه 3 في ما يلي من هذا البحث). ويكون مصدر هذه التأثيرات الطرازية على سبيل المثال ما يسميه لايفوف نفسه المتوال العرفاني المؤمل (م.ع.م.) (Idealized Cognitive Model (ICM) أو ما يسمى عند لانغكير Langacker الحطاطة Schema وهي عنده لانغكير (1987 : 150 و 1991 : 104) "النموذج المجرد الذي يمثل

الخصائص المشتركة لما يتفرع عن تلك الخطاطة من بني تجسدها وتقوم شواهد عليها ومثل لها . كما أن النوال العرفاني المومثل الذي هو مصدر التأثيرات الطرازية قد يكون قرين مفهوم النموذج الأعلى العرفاني Archétype Cognitif لدى ديكلين J.P. Desclés (2001).

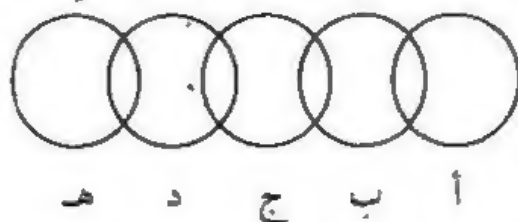
2 - لئن قامت النظرية الأصلية على الانتشار المقولي انطلاقاً من الأفراد الطرازيين وصولاً إلى الهامشيين فإن النظرية الموسعة تقوم على الانتشار المقولي Extension Catégorielle من المعنى القاعدي إلى المعاني المشتقة.

3 - من أهم ما جاءت به النظرية الموسعة مخالفاً للنظرية الأصلية ومقدماً إضافة متفردة في مجال دراسة المشترك هو أنه لا يشترط في أفراد المقولة أن يشتركوا جميعاً في سمة واحدة على الأقل وإنما للمعاني التي يفيدها اللفظ الواحد أن تشكل حلقات قد يكون أولها في السلسلة (المعنى أ مثلاً) غير ذي علاقة مع آخرها فيها (المعنى هـ مثلاً) وذلك على شكل "ألعاب" فيتغنشتاين Wittgenstein وحسب مفهوم التشابه الأسري عنده أيضاً (ويبدو أن طريقة روش Rosch في فهم التشابه الأسري عند فيتغنشتاين قد تغيرت في مرحلة النظرية الموسعة عما كانت عليه في النظرية الأصلية بما أحدث انقلاباً في النظرية الطرازية بالكلية). فمن الطراز من حيث هو جوهر المقولة وفق الشكل التالي :



(حيث تمثل (أ) على سبيل المثال صفة [القدرة على الطيران] بالنسبة إلى مقولة الطير (ب) [له ريش] و(ج) [له أجنحة] و(د) [له شكل S في اللاتينية]. ويمثل الخيز المخطط الطراز الذي تشغله عناصر الطير الطرازية مثل الدوري Le moineau والعقاب؛ ولا بد من امتلاك إحدى الصفات أو بعضها حتى يقال عن عنصر ما إنه ينتمي إلى مقولة الطير). انتقلنا إلى

التأثيرات الطرازية التي تجعل شرط الاشتراك بين جميع الأفراد (a+b+c+d) في سمة واحدة على الأقل شرطاً غير ضروري. وذلك على النحو التالي (كلير 1990 : 160) :



لنأخذ مثالا على ذلك "القمر" في لغة الدربال الأسترالية فهو في انتمائه إلى مقولة Bayi لا شيء يربطه ظاهرياً بأدوات الصيد البحري المنتمية إلى نفس المقولة. وإنما هو معها في علاقة مقولية من خلال "الرجال" المنتمية إلى نفس المقولة. ففي الأسطورة حسب لايكوف نقلا عن ديكسون Dixon أن القمر والشمس يشكلان زوجا ذكره القمر. ولهذا وضعوه في مقولة Bayi التي صورتها القاعدية Basic Schema الرجال والحيوان (لايكوف 1987 : 93-94) والشمس في مقولة Balan التي صورتها القاعدية النساء والماء والنار (نفسه).

4 - على أن أهم ما يميز مفهوم الطراز بما هو تأثيرات طرازية في النظرية الموسعة من مفهوم الطراز بما هو أفضل يمثل للمقولة في النظرية الأصلية، أننا محتاجون في تعيين الطراز في الأصلية إلى أن نحكم إلى آراء المستجوبين المتكلمين وإلى إجماعهم حول عنصر من المقولة يكون طرازها (بواتو Poitou 2000 : 17-22). في حين أننا في النظرية الموسعة لا نكون في حاجة إلى أحكام المتكلمين لتعيين المعنى القاعدي فهناك قواعد عرفانية عامة تعين هذا المعنى الذي هو مصدر التأثيرات الطرازية للمعاني المشتركة في اللفظ. لكن هذه القواعد غير مطلوبة بما فيه الكفاية، وسيعمل هذا البحث على محاولة بلورتها. صحيح أن نظرية الطراز في نسختها الموسعة قد عملت على تنظيم المشترك Polysémie بعد أن كانت تسوده الفوضى كما يقول لايكوف (1987 : 387). فعنده أن المشترك حالة خاصة في المقولة القائمة على مفهوم الطراز حيث تبدو معاني اللفظ المختلفة أفرادا في مقولة (نفسه)، لكن ينبغي أن نصيف أن هذه المقولة ليس لها طراز بحد ذاتها بل هي معاني قاعدي تربطه بأفراد المقولة هؤلاء تأثيرات طرازية فهي معاني مشتقة منه وغيره. لكن في مقابل تفاؤل لايكوف وتضخيمه للمشروع الطراز في دراسة المشترك

نجد كليبر (1999 : 14-15) يهون كثيرا من قيمة هذا المشروع العلمية. فعنده أن هذا المنوال في دراسة المشترك لا يقول لنا أكثر من كون المعاني المتعددة لم تجمع في لفظ واحد صدفة، فلا بد أن يكون كل معنى من هذه المعاني في علاقة مع معنى آخر. وهو ما يترتب عليه كون هذا المنوال له سلطة وصفية مفرطة في القوة في مقابل سلطة تفسيرية مفرطة في الضعف.

أما الإفراط في قوة القدرة الوصفية فيتمثل لديه في ما يظهر من علاقات اشتراك وترادف في المدونة التي يدرس. وأما الإفراط في ضعف السلطة التفسيرية التي للمنوال الطرازي فيتمثل في ضعف طاقته النظرية في تبرير العلاقة الجامعة بين المعاني المشتركة. فطاقته النظرية الوحيدة منحصرة في كون المعنى المعجمي لا يمكن أن يكون معاني قائمة على التشتت الاعتباري لا رابط يربط بينها إذ لا بد من تبرير Motivation.

جوهر عملنا إذن هو أن نحاول تقوية السلطة التفسيرية في دراسة المشترك دراسة طرازية ويكون ذلك بدعم الطاقة النظرية في تبرير العلاقة الجامعة بين المعاني. ومدار ذلك على إبراز المبادئ العرفانية التي من شأنها أن تميز في مقولة مشتركة قائمة على التشابه الأسري بين ما هو معنى قاعدي فيها وما هو معان مشتقة منه. فما هي هذه المبادئ وما هي طرائق الانتشار من المعنى القاعدي إلى المعاني المشتقة في شكل تأثيرات طرازية ؟

يحصص بعضهم (كليبر 1999 : 155) مبادئ البروز العرفاني الذي تتمتع به بعض

الكيانات في ثلاثة هي :

(1) أن الانسان (وبدرجة أقل الحيوان) يكون أشد بروزا مما هو ليس بكائن حي.

(2) أن الكل هو في العادة أشد بروزا من الأجزاء.

(3) أن الكيانات الفيزيائية المنفصلة تكون عادة أشد بروزا من الكيانات المجردة.

هذه المبادئ الثلاثة يمكن أن تفسر لنا تبعا لذلك كيف أن المعنى المتعلق بالإنسان

يكون أبرز من المعاني المتعلقة بغيره إذا جمعت جميعا في مقولة واحدة من المعاني في شكل تشابه أسري مما يدل عليه اللفظ الواحد دلالة شتركة.

كما أنه من شأنها أن تفسر لنا كيف أن المعنى المحيل على الكل يكون أبرز من المعنى

المحيل على الجزء وأن المعنى المحيل على كائن فيزيائي يكون أشد بروزا من المعاني المحيلة على كائنات مجردة إذا جمعت على صعيد اللفظ الواحد في مقولة دلالية واحدة.



على أنه بالإمكان إضافة مبدأ عرفاني آخر إلى هذه المبادئ الثلاثة وهو المنوال العرفاني المُوَمل في صورتين من صورته كأنهما آيلتان إلى صورة واحدة وهما :

4. أ - المنوال العرفاني المُوَمل بالشروط الضرورية والكافية :

إنّ المنوال العرفاني المُوَمل أنواع (لايكوف 1987 : 68) ونقصد هنا إلى ذلك الذي تتم هيكلته بواسطة البنى القضيوية Propositional structure وتتوسّل به شأن غيره من المناويل العرفانية المُوَملة لتنظيم معارفنا. وهذا المنوال العرفاني هو شبيه بمنوال الشروط الضرورية والكافية الأرسطي. وهيكلته إنّما تتم وفق قوانين الاجتماع وأحوال العمران ومعطيات الثقافة شأن البنى القضيوية التي تهيكّل معنى كلمة عازب فهو "الذكر، البالغ، غير المتزوج" فللزواج والبلوغ والذكورة قوانينها وشروطها المحددة لها (لايكوف 1987 : 70).

4. ب - المنوال العرفاني المُوَمل هو نموذج أعلى عرفاني على طريقة ديكلية : Desclés

إنّ هذا المنوال يصلح لتحديد المعنى القاعدي في حالة المشترك فهو في ما نزعم منوال شبيه بالمنوال العرفاني المُوَمل عند لايكوف وقد ذكرناه أعلاه، لكنّه منوال يعتمد تخصيصاً الإدراك والعمل La perception et l'action ويسميه صاحبه وهو ديكلية (ديكلية : 2001) النموذج الأعلى العرفاني Archétype cognitif أو الدلالة الثابتة L'invariant sémantique.

تلك إذن أربعة كاملة. مبادئ يُسهم كلّ واحد منها، وإن كان بعضها بسبب من بعض في أحيان كثيرة، في ضبط المعنى القاعدي وفي جعل المعاني المشتركة وهي مشتقة منه تردّ إليه وتجمع حوله في شكل تشابه أسري قوامه التأثيرات الطرازية فكيف يكون ذلك؟

1 - أثر البروز العائد إلى الإنسان (أو الحيوان) في تشكيل المعنى القاعدي :  
قد لا يكون من باب الصدقة أنّ من أكثر الكلمات تشكيلاً لشبكات من المشترك حولها في الاستعمال الكلمات التي تسمي أجزاء الإنسان :

(أ) رأسه فنقول :

- رأس الجبل

- رأس العصاة

- رأس القائمة
- رأس الجماعة
- رأس المشكلة
- رأس الفتنة الخ .
- (١) صدره فنقول :
- صدر المجلس
- صدر الجماعة
- صدر الكتاب
- لنا الصدر دون العالمين . . .
- (٢) وبطنه فنقول :
- بطن الرادي
- بطن الطائفة
- بطن القبيلة
- البُطْن
- قلبت الأمر بطننا لظهر . . .
- (٣) وقلبه فنقول :
- قلب الغابة
- قلب الرّحى
- قلب السيارة
- قلب الليل
- قلب المعركة
- قلب المشكلة ( . . . )
- (٤) ويده فنقول :
- يد الحصان
- يد الله
- يد الدهر
- يد بيضاء

- يد فذرة

- لك فيه يد الخ.

(١) وفمه فقول :

- فم النهر

- فم الكأس

- فم القدر

- حتى أته يد فراسة وفم . الخ

- "فم الدار" (عامية).

الثابت في كل هذه الاستعمالات شيء واحد هو الإنسان فهو المعنى القاعدي الذي تسري تأثيراته الطرازية في جميع تلك الاستعمالات مشكلاً معها في كل مرة تشابهاً أسرياً.

يمكن أن نضيف إلى هذه القائمة أعضاء أخرى من الإنسان مثل الوجه، إذ يقال وجه جميل، وجه القرية، وجه للفري، وجه الله. ومثل الأسنان إذ يقال أسنان المشط، أسنان المنشار الخ. ومثل كلمة عين بطبيعة الحال وقد وجدنا السيوطي في القديم (المزهرج ١ : ٣٧٢-٣٧٥) يفترض الانطلاق من معنى عين الناعة للإنسان فهي المعنى القاعدي لكثير من معانيها.

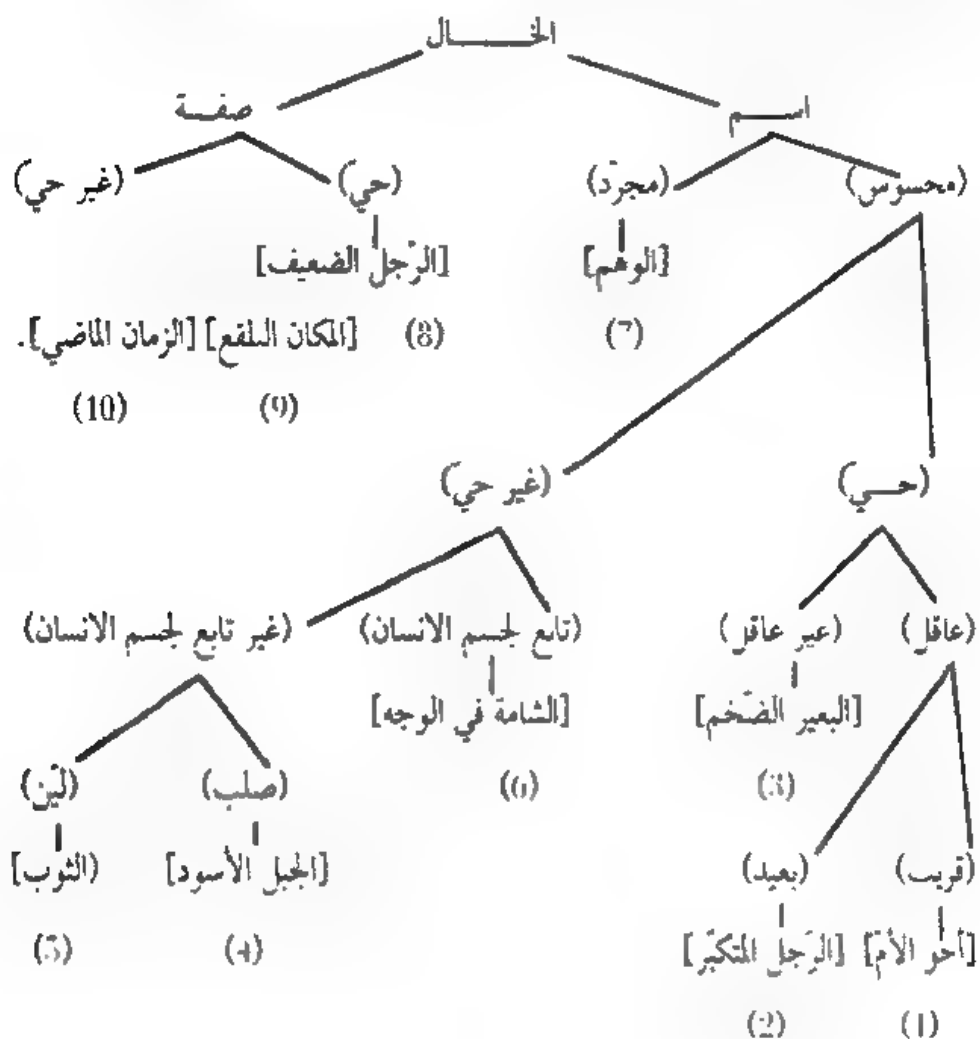
م يدعم أهمية معنى إنسان عرفانياً في تنظيم سائر المعاني أن الصورة الخطاطية Image schema التي لمفهوم إنسان تخوله أن يكون له امتداد في استعمالات كثيرة مشتقة منه. إن الصورة الخطاطية هي حسب لايكوف (١٩٨٧ : ٢٨١) الشيء مجرداً في شكل بنية يقول : "عندما تدرك شيئاً على أن له بنية مجردة فإنك تدرك هذه البنية في شكل صورة خطاطية".

إن صورة الإنسان الخطاطية هي عند لايكوف (نفسه : ٢٨٠) "مهيكله - عتارده ذات نظام فوق / تحت وهي وعاء له داخل وخارج وهي كل له أجزاء". هذه الصورة الخطاطية وهي عند لايكوف أوائل دلالية Primitives sémantiques لمفهوم إنسان وهو نفسه من الأوائل، هي التي حسب رأينا تجعل المعنى التابع له والمجمل عليه هو المعنى القاعدي.

فكون الإنسان له فوق وتحت هو الذي يقرب منه أحمل فيقال رأس الجبل مثلاً ويقرب منه الفتة - عتار أن لها قوادق عدة تتبعها فيقال "رأس الفتة" وكون الإنسان له

داخل وخارج هو الذي يقرب منه السيارة فيقال "قلب السيارة" أما عن أجرانه فحدث ولا حرج بحيث يمكن لنا أن نقول إن الصورة الخطاطية للإنسان تسهم بشكل كبير في جعله معنى قاعدياً للمذكور من المشتقات الدلالية.

على أن أهمية الإنسان في تشكيل المعنى القاعدي في المشترك تظهر أيضاً في غير الألفاظ المحيطة على أجزاء بدنه. فقد تظهر في الألفاظ المحيطة عليه في كليته. من ذلك لفظ "خال" وهو من المشترك كما جاء في لسان العرب وعند السيوطي (المزهرج 1 : 376). إن طريقة علم الدلالة في إطار النحو التوليدي (طريقة كاتزوفودور خاصة) تدرس مثل هذا المشترك (قلميش 1976 : 20-21) على النحو التالي وفق ما يسميانه بالمحددات. النحوية من ناحية والدلالية من ناحية أخرى والفصل Distinguisher من ناحية ثالثة :



على العكس من هذه الطريقة المنطقية Logique في تحليل المشترك عند كتر وجوده تأتي طريقة لايفوف تماثلية Analogique رابطة بين مختلف المعاني التي يفيد اللفظ على أساس الانطلاق من المعنى العائد إلى الإنسان أساساً، كاشفة عن وسائل انتشار هذا المعنى القاعدي إلى المعاني الأخرى المشتقة منه. ومن هذه الوسائل كما تظهرها المشابهة التي قوامها التشبيه والاستعارة والمجاورة التي قوامها المجاز المرسل والتناغمي Association، وقد تعتمد الوسيطة فيقضي ذلك إلى التناوب في جعل حلقة من المعنى بسبب من أخرى وإن لم تكن منها سبيل ولا هي في الأصل من سنجها. وذلك من خلال حلقة معنوية ثالثة لها خصائص هذه وخصائص تلك على نحو يذكّرنا كثيراً بمفهوم التشابه الأسري كما فهمته روش عن فينتشستين في نظرية الطراز الموسعة. ويذكرنا كذلك بمفهوم الألعاب Les jeux عند فينتشستين.

إن ما نعلمه هنا من مبدأ في تعيين المعنى القاعدي لجملة من المعاني المشتركة يفيدها اللفظ الواحد وهو مبدأ "الإنسان أولاً ثم الحيوان"، يتبع لنا - وإن كان لا بد من الاحتراز والتحفظ - أن نعتبر المعنى رقم (2) وهو معنى الرجل المتكبر يكون كبره بغير الحق. إذ به نخفضه وهو في الحقيقة وهم وضعف هو المعنى القاعدي الذي تسري تأثيراته الطرازية إلى سائر معاني مقولة "الحال" المشتقة منه. وذلك وفق العلاقات الانتشارية التالية :

1 - علاقة المشابهة : 2 ← 3 ← 4 ← 6

إن بين المعنى القاعدي (2) وهو الرجل المتكبر والمعنى (6) وهو الشامة في الوجه لا توجد أية علاقة بينهما وإنما العلاقة بينهما قائمة عبر المعنيين 3 و 4 (وهما البعير الضخم والجلبل).

2 - علاقة المجاورة (السببية والمسببية أساساً) : 2 ← 7 ← 8

على أن المعنى (8) أي الرجل الضعيف تكون تأثيراته الطرازية منتشرة إلى كل من (5) وهو الثوب اللين و(9) وهو المكان البلقع الذي لا شيء فيه يعتمد عليه. و(10) وهو الزمان الماصي الذي لا شيء منه يعتد به. وعلى هذا النحو من التناغم والتناوب يفصي لنا الأمر في طريقة انتشار المعنى القاعدي في المشترك إلى شيء أثير جداً لدى العربيين التراطيين Connexionnistes هو مبدأ التناغم Principe de l'harmonie

2 - أثر البروز العائد إلى الكل في تشكيل المعنى القاعدي : مثالان  
المثال الأول :

- ركب دأته (والمقصود حمارة)

- لا أحب كلاب (في جواب عن سؤال من قبل هو انت في هذا  
السؤال؟)

- لا أحب حم بطير (جوابا عن سؤال من تحب لحم الدجاج؟)  
في جميع هذه الأمثلة تشكل كلمات دابة، كلاب، طير المستعملة اللفظ متماثلة  
إلى المستوى القاعدي Niveau de base فهي تشكل كلاً بالنسبة إلى اللفظ التي كان يسعى  
أن تستعمل (الحذر، البندع، لدحاح). وهي تبع لذلك أطررة Protoypes ومن  
خصائص الطراز أنه يكون بارزا وبروزه هذا يكون أفضى أي بالنسبة إلى أفراد مقوته  
نفسه وهذا لا يعنيه هذا كم يكون هذا البرور عمودية أي بالنسبة إلى مستوى لأدنى  
Infraordonné فعاصر هذا مستوى أجزء للكل الذي هو في المستوى القاعدي  
على أن كلمة طير تبدو على صعيد دلالي محض من المشترك. يقول ولتردي  
مولدر (Walter De Mulder 2000 : 27) . "ان كلمة صير من المشترك، ومحذف معديها  
إنما هي توليفات متنوعة من لسمات [الدلالية] التي تكون معنى "الطير" مركبي وهذه  
السمات هي :

1 - [المقدرة على الطيران]

2 - [له ريش]

3 - [له شكل S].

4 - [له أجنحة]

5 - [غير داخن]

6 - [بيوض].

7 - [له منقار]

وفق الكلام لسابق نحصل انطلاق من معنى "طير" وهو مجمل لسمات تسبع  
مذكورة على المعنى التالية .

معنى فروج : لسمات = 2+1+1+1+1+1+1

معنى الدورى : لسمات = 1+1+1+1+1+1+1

معنى النعمة : لسمات = 1+1+1+1+1+1+1

عجبت يبدو معنى طير هو معنى القاعدي الذي تشتق منه سائر المعاني جزئية في  
علاقة غير حرة .

على أنه يعني التنبه إلى أن كلمة "طير" لا يعتبرها كليبر مثلاً (1990: 61-62) معونة دلالية أي محمل معانٍ كما فعل مولدر أعلاه بل يعتبرها مقولة مرجعية Catégorie référentielle. وإنما إلى مولدر لأميل.

المثال الثاني

جملة : الجاحظ مفقود في منوبة

حيث أثر استخدام الكلّ عوض الجزء في موضعين من الجملة :

الاجزاء :

1 - الكلّ :

الجاحظ

- كتب الجاحظ

- اسمه في الفهارس

- فكره النقدي

- أسلوبه في الكتابة

- موسوعته

الخ

يدعم هذا جمل تبدو أكثر عتوية في الاستخدام اليومي من غيرها :

1 - لا أثر للجاحظ في منوبة (عوض لكتب الجاحظ).

2 - من ساعتين وأنا واقف أبحث عن الجاحظ (عوض اسم الجاحظ). حيث

تبدو كلمة "الجاحظ" باعتبار المنطقة المفعلة Active zone في كلتا الجملتين من المشترك وإنما استخدم الكلّ عوض الجزء لكونه أشدّ بروزاً Plus saillant.

2 - الكلّ :

- الأجزاء :

- كلية الآداب

- مكتبة العربية

- فهرس الكتب العام

- الحاسوب المركزي

- الحاسوب الخاص بمكتبة العربية

- برامج الأستاذية الخ

منوبة

يدعم هذا جمل من قبيل

- ثم أحد كتب الايضاح في "أفريل سأذهب إلى منوبة (مكتبة منوبة).

- كل ما هو قديم تجده في منوبة (برامح منوبة مثلا).

إن علاقة الجاحظ بأجزائه المذكورة هي علاقة كل بجزء أو لعط علويّ مضمّن Hyperonyme يلفظ سفلي مضمّن Hyponymes والكلّ أو اللفظ العلويّ حاضر في الجزء أو اللفظ السفلي بواسطة المجاز المرسل (علاقة كل/جزء) في شكل تأثيرات طرازية.

3- أثر البروز العائد إلى الأشياء الفيزيائية في تشكيل المعنى القاعدي

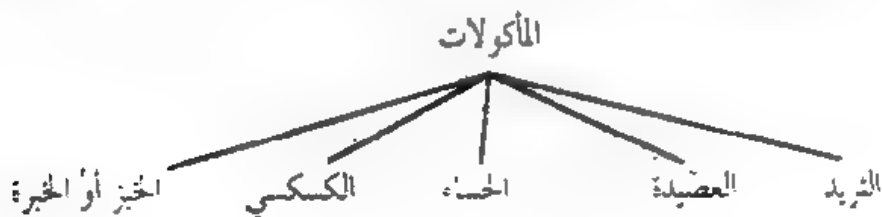
يمكن أن نعتبر الاستعمالات المتعلقة بأشياء مجردة معاني مشتقة من معنى قاعدي هو المعنى المتعلق بالأشياء المادية مما يجعل الكلمة موضوع الاستعمال من المشترك ومن الأمثلة على ذلك كلمة يد :



وحيث تعدّد إمكانات استخدام الأشياء الفيزيائية داخل جدول استعمالها ما فإنّه يطبق مبدأ الإنسان أولاً بمعنى أنّه إذا كانت لنا طائفة من المعاني تحيل كلّها على ما هو فيزيائي مثل العين الناضرة وعين الماء وعين القوم أي سيدهم مثلاً فإننا نختار المعنى الأول على أنّه المعنى القاعدي.

يمكن أن نلحق بظاهرة البروز الفيزيائي ضرباً آخر من البروز وإن كان نقيضاً له هو البروز الثقافي والاجتماعي. فمثل هذا البروز هو الذي يساعد اللفظ على أن يصبح معناه معنى قاعدياً بالنسبة إلى معانٍ أخرى غير قاعدية في مقولته. يمكن أن نفحص عن الأمر من زاويتين متعارضتين :

أ - لفظ سفلي يصبح بفعل الثقافة والاجتماع علوياً ويتحرك من معنم Sémème إلى معنى جامع Archisémème (راسيته Rastier 1901 - 197 و 1993 : 271) مثال :





تتحول الحبرة (في تونس) و عيش (في مصر) إلى لفظ غوي يشمل سائر المأكولات وقد يعود ذلك إلى شدة روره اجتماعياً ويصبح صفته تلك مشتركة يحترق معناه القاعدي وهو "ما يتفوت به" جميع ما صدقته من أنواع لقوت في تشابه أسري قوامه التأثيرات الطرازية.

إن الحبرة معناها وهو "بعد من لعجين مدوراً أو مستطيلاً ويوضع على النار لينضج مثلاً" ليس لها أي حضور طرازي في سائر المأكولات. لكنّها باعتبارها معناها جماعاً، وهو ما يتفوت به، تتحول إلى معنى قاعدي له تأثيرات طرازية في جميع ما يؤكل.

ب - وهو عكس السابق وذلك بأن يكون لدينا لفظ علوي ثري دلاليّ (ما صدقاً على الأقل) يصبح سفلياً ويرث البروز عن وضعه العلوي الأول مثال :

الولد [كلّ ما ولد لك]



في الحديث بات الولد يعني الذكر وحسب (إلى ولدي . أحمد أمين).  
فيقال لي بتان وولد وتفقد الكلمة تبعاً لذلك بعدها المشترك.

4 - أ - المعنى القاعدي موال عرفي مؤمل ويكون في شكل سمات ضرورية

وكافية :

ضبط كايتر وفودور Katz et Fodor معنى عازب Bachelor (قلميش 1976 : 20)

بالسمات التالية . "ذكر . بالغ . غير متزوج" . وهي سمات ضرورية وكافية لتحديد معنى "عازب" .

يعتبر لايكوف (1987) أنّ هذه السمات الثلاث هي المنوال العرفي المؤمل للمعنى عازب لكنّها على صعيد المقولة الطرازية لا تنطبق إلا على العازب الطرازي أي ذلك الذي تتوفر فيه الشروط المدنية والاجتماعية والعمرية للزواج والبلوغ والذكورة فلا رمل وطرزان والقسّ والزوجن الذكران اللّوطين هم أيضاً عزّاب لكنهم غير طرازيين بحيث يشملهم المنوال العرفي المؤمل لعزّاب ولا يشملهم فهم في الدائرة المنحرفة لمقولة عزّاب

زيد	الأمر	القس	طرب	الرواج
لأنه ذكر	فهو ذكر بالغ	غير متزوج	غير متزوج لكنه	هم غير متزوجين
بالغ غير	متزوج لكنه	لكنه غير	يعيش في لغاب	باعتبار شرط الزواج
متزوج	تزوج فيما سبق	مسموح له بزواج	ويس في مجتمع مدني	أن يكون من الجنس الآخر

جميع هذه المسميات عائدة إلى معنى قاعدي واحد هو المنوال العرفاني المؤمل (شرض كأيض) الذي للكلمة عذب فهو يربط بينها جميع في شكل تأثيرات طرازية تقوى مرة وتضعف أخرى

4 - ب - المعنى القاعدي منوال عرفاني مؤمل في شكل مشهد حسي قوامه الإدراك والعمل :

مثال حرف اجر "في" : أحصى ابن هشام (المغنى : ج 1 : 166-170) لـ : "في" عشرة معانٍ تختلف باختلاف سياقات استعمالها وهذه المعاني هي : الظرفية والمصاحبة والتعجيل والاستعلاء ومرادفة الداء ومرادفة إلى ومرادفة من والمقابلة والتعويض والتوكيد

هذه المعاني أحملها ابن قيم الجوزية (المعتمد : 17) في اثنين فحسب يقول : "في" وله حقيقة تتحقق في قسمين أحدهما احتواء حُرْم على حُرْم كقوله تعالى (وهم في الغرفات آمنون). والثاني احتواء جرم على معنى كقوله تعالى (في قلوبهم مرض). وما عدا ذلك من استعمال لها فهو تجوّر لا حقيقة .

واختزلت عند معظم النحاة (مثلاً ابن يعيش شرح لمفصل ج 1 : 2) في معنى واحد هو الظرفية والوعاء وهو جهاد محمود لكنّ لنحاة مثنيين في ابن يعيش سرعان ما يحملهم اختلاف الاستعمالات إلى الحديث عن استعمال أصبي هو الوارد على الحقيقة واستعمل متفرع عنه هو لاستعمال الوارد على التشبيه والمجاز قل ابن يعيش : "يقول في فلان عيب وفي يدي در جمعت لرجل مكن نعيب يحتويه مجراً أو تشبيه ألا ترى أن الرجل ليس مكناً للعيب في حقيقة ولا ليد مكناً لندار" (نفسه) في حين أنه على صعيد لسي محضر "ينبغي أن يعتبر جميع الاستعمالات منسوبة" (بيشو Picher 2001 : 1). بمردف حمع إلى صورة حصية Une forme schematique وحدة (نفسه)



## في المفهمة في المصمم

أبراهيم بن عبد

### 1 - تمهيد :

المفهمة مصطلح نقابل به المصطلح الانكليزي «Conceptualization»، والفرنسي «Conceptualisation». وقد اشتق المصطلحان الانكليزي والفرنسي من فعل «To Conceptualize» بالانكليزية و«Conceptualiser» بالفرنسية، ويقابله في العربية فعل «مفهم»، والفعل ذاته مشتق من «Concept» الذي فضلنا ترجمته بمفهوم عوض مصطلح آخر قد شاع هو «تصور»، معتبرين التصور أوفق لمصطلح آخر هو «Intension»، وإذن فإن المفهمة باعتبارها مصدرا من فعل «مفهم» هي عملية أو إجراء تكون بواسطته المفاهيم، بل يمكن القول إن المفهمة هي تكوين المفاهيم.

على أن السؤال المهم الذي تثيره المفهمة للساني - وللباحث في الدلالة خاصة - هو : ما الذي يُفهم؟ أو : ما المادة اللغوية التي تُفهم؟ ولم نثر على إجابات كثيرة أو متنوعة عن السؤال. لأن المسألة كلها فيما نعلم لم تُعز إلى حد الآن عناية حقيقية إلا اللسانيين العرفانيين الذين كتبوا في الدلالة العرفانية «Sémantique cognitive». وقد خصت في السورث الأخيرة بالدرس فكتب فيها البعض ضمن بحوث عامة في الدلالة العرفانية، ومن أشهر هؤلاء اثنان ستكون لنا معهما وقفة، هما رونالد لانغكار «Ronald Langacker» في كتاب له مشهور هو «Foundations of Cognitive Grammar»، أي «أسس النحو العرفاني» (1987 و 1991)، وفي حوث له أخرى<sup>(1)</sup>، وليونار طالمي «Leonard Talmy» في كتاب له حديث عنوانه «Toward a Cognitive Semantics» أي «نحو دلالة عرفانية» (2000)، بل خصت المسألة بكتاب مستقل مشتمل على بحوث لجملة من العلماء عنوانه

(1) Langacker (Ronald) Noms et verbes, trad. fr. par Claude Vandaele in «Linguistic Inquiry» 33 (1991), pp. 103-133. وقد صدر النص الأصلي للبحث باللغة الانجليزية في «Language» 63 (1988) وقد اعتمدنا في هذا البحث الترجمة العربية «Ibid. The Contextual Basis of Cognitive Semantics» - CBCS (in Nuyts Jan and Eric Pederson eds.) Language and Conceptualization (Cambridge University Press 1997) pp. 229-252.

## 2 - في الخاصية التركيبية للمفهمة :

وهم سطنت الطرية تي تأسس عيها البحث في مفهمة في نصادر لتي  
ذكرن، وخاصة في كدت طلي ولانفكر، هي الثلاثة لتالية

(1) تأليفية الدلالة. فن بدلالة في جوهرها دلالة تأليفية، جُمِية وهي  
تأسس على ما سمّه طلي المركّات أو المعقدات لتجريبية (Experiential complexes) (2)  
أو المركّات لحيوية (Grammatical complexes) (3) أو معقدات مفهومية (Conceptual  
complexes) (4)، أو المعقدات لفكرية (Ideational complexes) (5) وسمّه لانفكر  
العبارات المعقدة (Complex expressions) (6) أو العبارات المركبة (Composite expres-  
sions) (7). وهذه لخاصية التأليفية قد جعلت طلي يُعنى بما سماه «بنية المفهوم» (8). وبنية  
المفهوم تحدده العناصر النحوية المكوّنة ما سمّه القسم المغلق Closed-class، تُسمي إلى ما  
سمّه انظم الفرعي لسحوي Grammatical subsystem الذي يقبل انظم الفرعي المعجمي  
Lexical subsystem، وهذا تنمي إليه العناصر لمعجمية مكوّنة لقسم مفتوح Open-  
class (9) وقد أكد لانفكر لخاصة التأليفية لدلالة أيف ورطها لخاصية التعقيدية في  
امعبي وفي المفاهيم وفي امفهمت استحة دورها عن تعقيد العبارات (10) وقد عده في هذا  
الاطر الاشترك لدلالي (Polysemy) الذي لعب على الوحدات لمعجمية أي عنصر  
القسم المفتوح من لنظم الفرعي المعجمي حسب تصنيف طلي، وقد عني به لصلته

(2) ينظر لتعقيد سبق

(1) Talmy (Leonard) Toward a Cognitive Semantics [TCS], Vol. I ينظر  
Concept Structuring Systems, Vol. II Typology and Process in Concept Structuring The MIT Press, 2000, 1/21

(4) نفسه، 1 - 24

(5) نفسه، 1 - 4

(6) نفسه، 1 - 4

(7) Langacker R. Foundations of Cognitive Grammar [FCG] Vol. 1 ينظر  
Theoretical Prerequisites, Vol. II Descriptive Application, Stanford  
University Press, Stanford, 1987-1991 - 461 Ibid. CBSS p. 229-237,  
238

Langacker (R) FCG /448-449 452 455 462 (8)

Talmy (L) TCS 1 22-24 39-40 162 (9)

(10) نفسه، 1 - 24

(11) Langacker R. FCG /448-466 Ibid. CBSS p. 229-247 ينظر

محاصيه المعقد في العبارات لأن المفردة الواحدة في حالة الاشتراك لا تختص بمعنى واحد بل ترتبط بها معان كثيرة تتصح العروق بينها بالسياقات المقالية<sup>(11)</sup>

(2) أن المفهمة عملية معقدة وتعقيدها عند لا تفكار ناتج عن بعض العوامل

أهمها

- (أ) أنها عملية تجرى على البنية التي تحملها أو تعبر عنها التعابير اللغوية المعقدة<sup>(12)</sup>.  
(ب) أن المفهمة نفسها معنى<sup>(13)</sup>. وبما أن معاني العبارات المعقدة معان معقدة فإن المفهمات الحاصلة منها باعتبارها معاني أو المجرة عليها باعتبارها عمليات تكون معقدة أيضا.  
(ج) أن المفهمة مرتبطة بطرفي الحديث: المتكلم والمستمع أو المحاطب؛ وهما المنجزان للمفهمة أو المشاركان فيها، فهما الممفهمان (Conceptualizers) الأساسيان وقيام المفهمة على الطرفين دال على أنها عملية معقدة<sup>(14)</sup>

أما طالبي فلم يخص المفهمة بالتعريف اللساني أو العرفاني ولم يحدد وظيفتها لكن في ثديا كتابه إشارات دالة على أن المفهمة هي المعنى<sup>(15)</sup>، وقد ذكر المفهمة في مواضع كثيرة من كتبه باعتبارها عملية ذهنية تترك بها البنى المفهومية المتسمية إلى ما سماه أنظمة خطية (Schematic systems)، مثل الأحداث (Events) والمجالات (Domains). وتدرج في هذه الأنظمة مقولات الأفكار المخصصة نحويا (Categories of grammatically specified notions)<sup>(16)</sup> أو المقولات الخطية (Schematic categories). وهذه المقولات هي التي تمفهم. ومن أمثلتها مفهمة «انطلاق الضوء من جسم ما مشع مثل الشمس والنار» أو مفهمة «كون نسر مصدرا للضوء والدفء في الوقت ذاته»<sup>(17)</sup>. ويلاحظ أن المفهمة في المثالين عمية ذهنية تحربت على ما يسميه طالبي مركبا أو معقدا تجريبيا أو مفهوميا أو فكريا.

(3) الخاصية الذاتية للمفهمة. ونم يثر طالبي هذه أسئلة إلا في نطاق الحديث عن التعدين الذاتي والموضوعي في إدراك الأشياء أو الموحودات وهو يرى أن

Ibid. CBCS, p. 247 (12)

Langacker : Noms et verbes pp 115-116 Ibid. FCG 1/448-466 Ibid (13)

CBCS, p. 240

Langacker, Noms et verbes, p. 106, Ibid., CBCS, p. 242 (14)

Langacker, FCG, 1/128-132 Ibid., CBCS, pp. 242-243 (15)

Fahmy, FCS, 1/104 (16)

(17) عصفور، ص 40-41

(18) عصفور، ص 41

الموجودات في حد ذاتها بما لها من خصائص ذات وجود موضوعي خارج عن تجربة المتكلم، أما إذا اندرجت في تجربته وجعلها موضوع تقييمه أو ملاحظته الشخصية فإن وصفها أو الاخبار عنها يصبحان ذاتيين<sup>(19)</sup>. وذلك يعني أن الحدث اللغوي عامة إذا عبر عما في الموجودات من خصائص أصيقت بها خارج اللغة كان موضوعيا، وإذا عبر عن مواقف المتكلم أو عن إدراكه وفهمه لواقعه - الواقعي والحقيقي - كان ذاتيا ونحن نجد مثل هذا الرأي عند لانقكار لكن الاتجاه الغالب عليه هو اعتبار الحدث اللغوي إنتاجا ذاتيا، وقد عبر عن تلك الذاتية بـ «الأثوية» (Egocentricity)، وأثوية اللغة هي بعدها الذاتي المحض<sup>(20)</sup>. وأهم ما يدعم الذاتية في اللغة :

(أ) كون الانتاج اللغوي - من خلال المعاني التي يحملها والمفاهيم التي ترتبط بالعبارات المعقدة والمفاهيم التي تجرى على تلك العبارات - لا يتم إلا من خلال العلاقات بين ثنائية المتكلم والمستمع أو المخاطب. فهما الفاهمان، والمتأولان، والمفهمان، وإنجاز كل من الطرفين للكلام والفهم والتأويل والمفهمة إنجاز ذاتي في جوهره<sup>(21)</sup>

(ب) البعد الذهني للغة، فإن بعض اللغة ذهني وبعضها تابع من تجربة المتكلم، والذهني والتجريبي معا دالان على الذاتية. فإن للمتكلم الفرد ملكة ذاتية فطرية ذهنية خالصة مهية لإنجاز الحدث اللغوي، ولكن إنجاز الحدث اللغوي يتأثر بمعرفته الخاصة عما يسميه لانقكار لهيئة (Idiolect) الاستعمال الخاصة<sup>(22)</sup>.

وأهم ما يستتج من المطلقات النظرية التي ذكرنا .

(1) تأليفية الدلالة العرفانية. والتأليفية تعني أن الدلالة إنما هي دلالة جمالية (Sentential Semantics)، والجمالية ينتفي معها عادة دور الأفراد أو العناصر المعجمية الدلالي، ولذلك فإن المفهمة لا تجرى على هذه العناصر بل على المركبات أو المعقدات التعبيرية أو المفهومية. وإذن فإن المفهمة لا تجرى على مفردات المعجم باعتبارها حاملة لمفاهيم مفردة بل على المركبات أو المعقدات الحاملة لثنى مفهومية.

(2) أن المفهمة عملية ذاتية لأنها لا تكون إلا بين طرفين يمثلان قطبي التواصل.

هما المتحدث والمستمع. وهذا يدعم الاستنتاج الأول، لأن التفاهم بين طرفي الحديث

(19) نفسه، 201/1-207.

(20) ينظر حول الأثوية : Langacker , CBCS, pp. 243-246

(21) يراجع التعليق الابق، والتعليق (16)

(22) ينظر خاصة Langacker CBCS, pp. 229-232

يكون حول استعمال العبارات المعقدة أو المركبات المفهومية عادة، وإدراك المفهمة - بما أنها تحرى على الذاتي - لا تحرى على العناصر المعجمية لأنها ذات مفاهيم تخرج عن تحرية جماعة لغوية وترتبط بمجديات الموحودات التي نخيل إليها

(3) أن المفهمة لا تكون معجمية لأن ما ينبغي أن يُفهم في المعجم هي الوحدات المعجمية يسما المفهمة. نتحدث عنها مفهمة تحرى على السى التي تدل عليها المركبات أو المعقدات؛ وقد ربط طالبي هذه البنى بعناصر القسم المعلق من نظام اللغة الفرعي التحوي وتعتمد إهمال المحتويات المفهومية التي ترتبط بعناصر القسم المفتوح من نظام اللغة الفرعي لمعجمي<sup>(21)</sup> وقد اهتم لا تفكر بعناصر المعجم لكنه اهتم منها بى سماه «كيدات» (Entities)، والكيان نفسه معقد رغم أنه جزء من جهة (Region) هي نفسها جزء من محال (Domain)<sup>(24)</sup>.

### 3 - في المفهمة في المعجم :

#### 3 . 1 . مناقشة المنطلقات النظرية التركيبية :

ونرى بعد هذا أن المنطلقات النظرية التي قدمنا قابلة للمراجعة النقدية، ونخص منها

التيين :

(1) أولهما هو القول بتألفية الدلالة وبخاصية الجممية فيها، وهو قول متأسس على اعتبار الوحدات المعجمية - مكونات المعجم - ذرات تركيبية ( Atomes Syntax iques) في جوهرها، إذ ليس لها في اللغة من قيمة إلا من خلال وجودها في الخطاب وانتظامها في السياق، أي في سلاسل الكلام التي تكونها أجزاء الكلام أو قطعته فوق المعجمية (portions de discours supralexicales)، من شبه الجملة إلى النص ونجد في هذا التصور آثار تغليب المكون التركيبي في نظام اللغة على ما عده من المكونات وخاصة

(2) وقد سمي الدلالة التي احتم بها «دلالة التحو» (Semantics of grammar) و«دلالة القسم المنقول» (Closed class semantics)، وهذا قسم عده هو لقسم فرعي التحوي من عده لغة - بصر : Talmy TCS, 1/22

(24) بصر : Langacker : Noms et verbes, pp. 115-116, Ibid FCG, 1/198 202 وقد تحدث طالبي عن «الكيدات» أيضاً (Talmy TCS, 2/22-23) ولكنها عده بأكثر تعقيداً وهي تشمل على عناصر (Elements) وملاقات (Relations) وبنى (Structures)، وقد حصص بالتحصيل من عناصر سطحه (Surface elements) مع صسته بسية لجدية (Even, struc-ture) وعنده الجملة عده عده (بصر : Talmy, 1981)، فكانت الكيدات التي تحدث عنها معدة

بحر



المكوّن المعجمي الذي يدرج ضمن مكونات النحو ويعدّ نُدك حرّة. مه تبدّه - ولا يخفى ما في هذا المذهب من حلط بين مجالين أصبح الدرس اللساني الحديث في السنوات الأخيرة خاصة - يميّز سهما تمييزاً واضحاً، هما المعجم، وقوامه الوحدات المعجمية بما ترتبط به من مكوّنات صوتية وصرفية ودلالية؛ ثم النحو وقوامه التراكيب بما ترتبط به من إعراب وتصريف. وقد أخذ بهذا التفريق طالمي الذي قسّم نظام اللغة إلى نظامين فرعيين هما النظام الفرعي المعجمي (Lexical subsystem) والنظام الفرعي النحوي (Grammatical subsystem)، وقد أسند إلى المكوّن الأول المحتوى (Content) وأسند إلى المكوّن الثاني البنى (Structures) <sup>25</sup>، لكنه أظهر ميله إلى المكوّن الثاني - لنحوي - فاتخذته منطلقاً في البنية المفهومية.

فإذا قبلنا مبدأ الحديث عن نظام فرعي مستقل هو المعجم أمكن لنا الحديث عن استقلال مكوناته الأساسية وهي المفردات. وقد حللنا في بحث لنا سابق ما سميناه «خصيصة المفرد» في الوحدة المعجمية <sup>26</sup>، وهي خصيصة ناتجة عن توفر خصيصة واحدة على الأقل تختصّ بها فلا يشاركها فيها غيرها، من جملة أربع خصائص تميزية ضرورية واجبة الوجود فيها، لا تكون بدوياً فرداً لغوياً ذاتية للانتماء إلى نظام للغة، وهذه الخصائص هي (1) الانتماء المقولي (ق)؛ (2) التأليف الصوتي (ت)؛ (3) البنية الصرفية (ب)؛ (4) الدلالة (د) وعمل لها باللوحة المقارنة التالية (حيث تدل علامة السبب ( ) على الاتفاق وعلامة الإيجاب (+) على الاختلاف):

(1) [- ق ، - ب] ، [+ ت ، + د] : كاذب ≠ كاذب. فقد اتفقت كاتب وكذب في الانتماء المقولي (ق) - لأنهم صفتان - وفي البنية الصرفية (ب) لانتمائهما إلى النمط الصيغي «فَاعِلٌ»، وافتردت كل منهما بالتأليف الصوتي (ت) وبالدلالة (د).

(2) [- ت ، - ب] ، [+ ق ، + د] : برٌّ ≠ برٌّ. فقد اتفقت المفردتان في (ت) و(ب)، واختلفتا في (ق) - لأن إحداهما اسم والأخرى صفة - وفي الدلالة (د) لأن لاسم منهما يعني ما أبسط من سطح لأرض والصفة تعني المتوسع في الاحسان.

(25) قد ناقشنا هذا المذهب من قبل وبإستقلال المعجم عن النحو رسفنه له عرفانياً، ينظر : إبراهيم بن مراد : مقدمة نظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 51-57 و 90-94.

(26) ينظر : Lamy - LCS 1/21-40.

(27) إبراهيم بن مراد : مقدمة نظرية المعجم، ص 51-57.

(١) [-ق ، -د] ، [+ب ، -ت] ر و ب ≠ تيبه فقد اتفقت المفردتان في (ق) و(د)، واحتفت في (ت) و(ب)، وقد اتفقت المفردتان في الدلالة لاهما متردفتان إذ تظنر على سبيل بعبه

(٢) [+ق ، -ت ، -ب] ، [+د] صك ≠ صك فقد اتفقت المفردتان في ثلاث خصائص هي (ق) و(ت) و(ب)، فكهما حتمت في دلالة لأن الأولى معده لدفع شبه (من العربية صت) واشية معده وثيقة مدل أو نحوه، وهي أعجمية مقترصة (٣) [-ق ، -ب ، -د] ، [+ت] : جشيش ≠ دَشِيش. وقد اتفقت المفردتان في (ق) و(ب) و(د)، وانفردت كل منهما بتأنيدهم الصوتي لأن جيم الأولى قد أبدلت دالا في الثانية.

ويلاحظ من النوحة :

(أ) أن الخصائص الأربع - سواء تحقق بعضها أو تحقق كلها - تُكسب الوحدة المعجمية ماهية وتنزلها حيزاً خاصاً بها في المعجم وفي نظام اللغة عامة، فإذا اكتسبت ماهية خاصة بها وتنزلت في حيز مستقل به باعتبارها فرداً لسانياً تحقق لها م نسميه خصيصية لتفرد.

(ب) أن لخصيصية الدلالية دوراً أساسياً في اكتساب المفردة لتفريدها. فقد ظهرت في الأشكال (1) و(2) و(3)، ولئن دل هذا على أهمية الدلالة عامة في انتماء المفردة إلى نظم اللغة - إذ تكون بغير الدلالة مجرد مركب صوتي غير دال - فإنه دال خاصة على أن الدلالة خصيصية تمييزية قوية، وقوتها ناتجة عن قابلية كل مفردة للتفرد بمعنى خاص بها في المعجم لا يشاركها فيه غيره من مفردات. ونذكر فإن من أهم المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها التعريف في المعجم المدون - أو المقاموس - هو أن «مغزى» (Signification) مفردة م ينتهي حيث يبدأ مغزى مفردة أخرى، أو «يبدأ مغزى مفردة م حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى»<sup>١</sup>. وهذا يعني استحالة التداخل بين معنى مفردة ومعنى أخرى، إلا في حالات الترادف لكن تردف نفسه مشكوك في وجوده في ألفاظ اللغة بعمدة إذ لا يوجد حسب لتصور لسانني صارم «تردو ت» أو «ترادف مصق» (Synonymie ab-)

Wahneema Lubiano, La définition exotopographique dans la sémantique descriptive, 2010, in: Cahiers de la Revue de la Linguistique, p. 186.

(solue) (١٠) : على أننا نجد في الحقيقة - كما بينت الدوحة المقارنة - في شكلين هما (١) و(٢) حيث ظهرت في كليهما الخصيصة [-د] - الدالة على التطبيق في الدلالة - مقترنة بخصيصتين أساسيتين هما [-ق] الدالة على التطابق في الانتماء المقولي و[+ت] لدالة على الاختلاف في التأليف الصوتي، وإذن فإن تحقق الترادف نابع عن تحقق معادلة: [-ق] + [+ت] = [-د].

ومن البين أن تحقق هذه المعادلة نابع عن توفر عاملين : الأول يمكن اعتباره لهجياً لأن لتكلمي اللغة الواحدة لهجات (Idiolects) حسب اصطلاح لانقكار قد تختلف في ما تطلقه على المعين الواحد من المفردات فيكون المعين واحداً والمفردات المعية مختلفة. وهذا كثير في أسماء المواليد خاصة، أي في تسميات النبات والحيوان والمعادن. وقد رأينا منه مثلاً في الشكل (٣) : والثاني لساني خالص، لكنه ذو مظهرين : الأول مقولي يتقيد به المترادفان بالانتماء إلى مقولة واحدة، وقد رأينا مثالين من ذلك في الشكلين (٣) حيث ترادف الاسمان، و(٥) حيث ترادفت الصفتان : والثاني صوتي يختلف به المترادفان إما اختلافاً مطلقاً مثل الذي رأينا في الشكل (٣) حيث رافق الاختلاف في (ت) اختلاف في (ب) أيضاً، وإما أن يكون الاختلاف جزئياً كأن يكون في المترادفين إبدال مثل الذي رأينا في الشكل (٥)، أو أن يكون فيهما قلب مكاني مثل الذي نجد في [جذب] و[جذب] وهما من الفصح القديم.

وإذن فإن المفردتين قد تتفقان في الدلالة وذلك يكون في حالتين من خمس هي الحالات التي يتحقق فيها للمفردة تفردها. وهذا يعني أن قولنا «يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى» قول محقق، ولولا تحققه لما ألقت القواميس أو المعاجم المدونة ولا نرى أن ظاهرة الاشتراك الدلالي تنفي هذا التحقق لأن المعينين أو المعاني المختلفة التي تضاف إلى المعنى الحقيقي الذي يكون للمفردة في أصل استعمالها فتشترك معه في الانتماء إليها، تتوفر فيها عادة صفتان : الأولى هي أنها معان ثواب لأنها معان مجازية قد نشأت عن الاستعمال اللغوي في مراحل لاحقة لظهور المعنى الحقيقي، فإن كل مفردة من مفردات اللغة كانت في وقت ما من وجودها - وقد تبقى كذلك - أحادية لدلالة. وهذه الأحادية الدلالية ليست ناتجة عن العرف اللغوي المحض، بل هي نتاج

(١٠) انظر مائشيه سائيه في Milner (Jean-Claude) . Introduction à une science du lan- Lyons (John) . Lin gage, Ed du Seuil Paris 1989 pp 341-347 وينشر أيضاً في gauristique générale trad ite par F. Dubois Charlier et D. Robinson Larousse, Paris, 1970 pp 341-346

المكوّن الجذري بما للجذر من دلالة عامة أوليّة، والمكوّن الصرفي بما تُسببه الجذع لداحية من معنى صرفي، والمكوّن المعجمي بما تُحمّله الجماعة اللغوية المفردات من المعنى في أصل استعمالها متأثرة في الغالب ببعض العوامل التي تبرز نسبة المعنى إلى المفردة مثل العامل الصوتي - كـ «الحكاية» - والعامل الوجودي عندما ينطبق معنى الدليل المعين على الموجود المعين، وهذا يكثر في الوحدات المركبة والمعقدة، وهذه الصفة هي التي تجعل معني المنحقة بالمعنى الاصلي تتوزع في التعريف القاموسي على حلقات مترابطة متعلقة بالمعنى النواة أو المركزي؛ والصفة الثانية هي أنها متعاقبة أو متلاحقة لأنها لم تظهر في الغالب في عصر واحد بل ظهرت في عصور من استعمال اللغة مختلفة لتصف مظاهر من تجربة الجماعة اللغوية مختلفة، وهذا ما يظهره توزعها التاريخي في معجم اللغة التاريخي مثلا وهذا التوزع التاريخي الذي يفصل به معنى ما عن معنى آخر يدعم مبدأ أن «يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى». فإن توزع المعاني التاريخي هو الذي يبرز توزع المعاني على حلقات مستقلة في التعريف القاموسي. على أن المعاني التي تشارك في الانتماء إلى المفردة الواحدة إنما هي كيانات دلالية مستقلة؛ وحتى علاقتها بمعاني المفردات التي ألحقت بها (مثل علاقة معنى العين بمعنى الجاسوس) إنما هي علاقة سميّة جزئية وليست علاقة اندماج. وإذن فإن للمفردات حالتين من الوجود: الأولى تكون فيها أفرادا معجمية ذات خصائص ذاتية مطلقة تحقق لها تفردا، أقواها منزلة وظهورا الخصيصة الدلالية والخصيصة الصوتية، والثانية تكون فيها جزءا من التركيب حاملة لمعنى إما أن يكون حقيقيا فلا يحتاج إلى السياق لمعرفة (مثل قولنا أكل الطعام وشرب الماء) وإما أن يكون مجازيا فيتن بالقرينة من السياق (مثل قولنا: أكل مال فلان أي استبحه، وشرب الكأس أي سكر) وهذا الاستنتاج يجعل الدلالة الجُمليّة التي تتأسس عليها الدلالة التآليفية جزءا من الدلالة المعجمية وليست الدلالة المعجمية كلها أو الخاصية الأساسية فيها. وإذن فإن للوحدات المعجمية باعتبارها أفرادا مستقلة بدلالاتها قابلية المفهمة أيضا

(2) وأم القول بذاتية المفهمة فمتأسس على اعتبار الحدث اللغوي حدثا ذاتيا لأنه لا يتم إلا بين طرفين يتفهما ما يستعمل العبارات أو المركبات المعقدة التي يُفهمانها. وهو قول يدل ظاهره على أنه مقبول. فأما حصرية التعميد في ما يفهم فتبدو حاصلة لأن المفهمة إنما تقع أثناء عملية التخاطب بين اثنين، وإذن فإن الحدث اللغوي لذي تحصل أثناء مفهمة حدث ذاتي تتبادل خلاله الأفكار وسيل، وأم ذاتية المفهمة فتبدو مطلقة لأن

أحدث اللغوي التخاطبي ذاته متأثر بداتي المتكلمين، فإذا كانت المفهمة هي المعنى الذي يصدر عن المتكلم والمعنى الذي يرد عليه من المخاطب فإن المعنى في كلتا الحالتين تمثيل ذهني (Mental Representation) ولا شك أن لتجربة المتكلم أو ما يسميه لانقكار «عوامل سياقية» (Contextual Factors) <sup>(١٠)</sup> - أهمها الاجتماعي والثقافي - مؤثرة في لتكلم والمخاطب معا - أو في مستعمل اللغة جملا - أثرا حاسما مع الدهر في كتساب اللغة واستعمالها، وأن لمستعمل اللغة معرفة اتفاقية بها لأنها مشتركة بين الجماعة كلها رغم أن لكل فرد لهيجته (Idiolect). ولا شك أيضا أن ذهن الفرد الذي يتم بواسطته التمثيل والمفهمة ذهن بشري لا يشتغل بمعزل عن طواهر اشتغال الأدهان البشرية الأخرى، ولكن ذلك كله لا يمنع داتية أحدث اللغوي المؤدية الى داتية المفهمة.

ونرى أن هذه الخاصية الذاتية التي علبت على أحدث اللغوي وعلى المعنى الذي يعد هو ذاته مفهمة قد بولغ في تغليبها مبالغة شديدة. فإن اللغة مؤسسة قد أوجدتها الجماعة اللغوية، وهي موحدة قبل أن يولد الفرد الذي يكتسبها اكتسابا حسب القواعد والقوانين التي تنظمها والتي تنقيد بها الجماعة اللغوية كلها حتى يستطيع أفرادها أن يفهموا وأن يفهموا وأن يفهموا. وإذا فهي لا تولد معه في موضع ما من دماغه وراثية أو فطرية بل الذي يولد معه إنما هو استعداد الفطري لاكتسابها؛ وهذا يعني أيضا أن ما يستعمله طرفا التخاطب في عبارات أو مركبات معقدة إنما يمكن لهما استعماله وفهمه ومفهمته لأنه من المشترك بين الجماعة اللغوية.

وما نذهب إليه إذن <sup>(١١)</sup> هو أن اللغة بعدا موضوعيا محصا تحدهه المفردات ودلالاتها المتواضع عليها بين أفراد الجماعة اللغوية، والقواعد التي تحدد نمطية التركيب والدلالات السياقية التي تستفاد من الجمل، وأن لها بعدا ذاتيا شحصيا يحدده اختيار المتكلم لأنواع الجمل والسياقات الإيحائية التي يريد أن يعبر بها عنها وأنواع التنغيم (Intonation) التي يحملها إياها. على أن تحقق هذا البعد الذاتي وهين بتحقيق البعد الموضوعي لأن تأليف الجمل غير ممكن ما لم توجد المفردات بمعانيها المتفق عليها. ولا شك أن الفرد يستطيع أن يؤلف الجمل لكنه لا يستطيع أن يؤلف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره

Langacker (R) - CBCS, pp 234-236, 240-242 (a)

(١١) ينظر: برجامس بن ميراد - مقدمة لفكرة المعجم، ص ١١٤-١١٦. وينظر أيضا Descombes (Vincent) - Les Institutions du sens, Ed. de Minuit, Paris - 1995

مستندا من المفردات أو من التعابير الاصطلاحية الموجودة قبل تأليف خمسة. ومن تمضية التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية ولا شك أن لهذه خاصية الموضوعية في استعمال اللغة أثرا حاسما في التخاطب والتفاهم والفهم والمفهمة. فإن المتخاطبين لا يفهم أحدهما الآخر ولا يتمثل أحدهما ما يقوله الآخر إلا لارتباط اللغة بالتواضع الجماعي الذي نجد أثره في ما سماه لانفكار «معرفة اتفاقية» (Conventional knowledge) باللغة (1).

ونستنتج مما تقدم :

- (1) أن المفهمة لا تعد ذاتية إلا من حيث صلتها بذهن المفهم باعتباره الذي يجري العملية ذهنيا حسب ما أوتي من قدرة إدراكية وتمثلية. لكن المعاني - وهي موضوع المفهمة - لا تخرج عما استقر منها في ذهن المفهم مما توافقت عليه الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، فإذا طابقا بين المفهمة والمعنى أصبحت المفهمة ذاتها موضوعية
- (2) أن وجود طرفين يشتركان في التخاطب والتفاهم لتحصل المفهمة ليس شرطا ضروريا، لأن الفرد يمكن أن يفهم بمفرده ما دام موضوع المفهمة مكونات النظامين الفرعيين المعجمي والنحوي، وما دامت المعرفة بهذه المكونات اتفاقية أو تواضعية، وما دام الغالب على الحدث اللغوي - إنتاجا وفهما - الموضوعية. وانتفاء الضرورة إلى وجود الطرفين في المفهمة يعني أنها ليست مقصورة على مفهمة البنى المستفدة من المعقدات أو المركبات التعبيرية، بل يمكن أن تكون في الوحدات المعجمية أيضا.

### 3 - 2. المفهمة في المعجم

#### 3 - 2 - 1. المفهمة بين الفكر واللغة

والخلاصة التي نخرج بها مما سبق هي أن لمكونات المعجم - وهي الوحدات المعجمية - قسمة أن تمفهم أيضا على أن هذا يقتضي من تدقيق معنى مفهمة، وتحديد النطاق الذي نحوي فيه أما من حيث المعنى فالمفهمة إجراء متأسس على التجريد (Abstraction)؛ فليست المفهمة بذن هي المعنى ذاته لأن المعنى خصصة لصيقة بالوحدات المعجمية. وهو معنى عام إذا ارتبط باللفاظ اللغة العامة ومفهوم إذا ارتبط بالمصطلحات، الوحدات المعجمية المنحصصة والمفهمة لا تكون إلا إجراء أو عملية. وهو المعنى الذي يعيده الفعل (Conceptualiser) لفرنسي و (To Conceptualize) الانكليزي ومقابلهما العربي

(1) - (Lange, 1968, p. 227)

«مفهوم»، وكلها أفعال متعدية معبرة عن الإحداث، ولذلك فإن مصادرها «Conceptualisation» و«Conceptualization» و«مفهمة» حاملة لمعنى الإحداث أيضا ولا تحمل معنى الخصيصة (propriété) التي ترتبط بالمعنى المعجمي أو المفهوم.

وإذن فإن المفهمة عملية أو إجراء. وهذا الإجراء يحدث في نطاقين :

(1) الأول هو الفكر وتكون المهمة فيه تجريداً محتوي موجود ما لتكوين مفهوم له. وينتهي إلى هذا المفهوم - مثل مفهوم شجرة - بالنظر في جملة الخصائص التي تكونه، أي التصور (Intension). فإن التصور هو جملة الخصائص التي تكون المفهوم وينظر في الخصائص إلى ما يجمع بينها أي ما يشابه منها أو يتفق وليس إلى ما يفرق بينها. فإن علاقات الاختلاف تظهر الفروق بين مفهوم وآخر. ومفهوم الشجرة مثلاً يتحدد من خلال الخصائص - الضرورية أساساً - التي ينبغي توفرها في الموجود الذي يعرف بالشجرة قبل أن يعرف به أي قبل إطلاق التسمية عليه ؛ على أن هذا المفهوم نوعان : الأول هو مفهوم هذه الشجرة التي أراها أمامي وأدركها إدراكاً حسيّاً في واقعي الواقعي<sup>(1)</sup>، فهو إذن مفهوم شجرة بعينها: أراها فأرى فيها موجوداً ذا خصائص بعينها. هو بات قائم على ساق خشبية صلبة، جزؤها الأسفل عار بسيط؛ تعلوها فروع، وأغصان حاملة لأوراق خضر غير غامقة الخضرة، وثمر أصفر اللون مدور. وهذا الموجود إما أن يكون مندرجاً ضمن تجريبي، ومعرفتي بالكون، فأستطيع تجريد محتواه ومفهمته فيتولد في فكري عنه مفهوم «المشمّة» (Abricotier) مثلاً، فيكون المفهوم مفرداً خاصاً بموجود بعينه، وإما ألا يكون مندرجاً في تجريبي ومعرفتي بالكون لأنني لم أره من قبل فلا أستطيع مفهمته مفهمة دقيقة، ولذلك فإن المفهوم الذي يتولد عنه في فكري لا يكون مفرداً خاصاً بموجود بعينه، بل يكون من نوع ثان هو مفهوم عام لا يخرج عن ربط الموجود الذي أراه بعيره من الموجودات التي تشبهه في كونها نباتات قائمة على سوق خشبية صلبة ذات أجزاء سفلى عارية بسيطة وتعلوها فروع وأغصان حاملة لأوراق. وإذن

(1) سنعلم مصطلح «الواقع الواقعي» (Réalité réelle) للدلالة على الواقع الحسي المدرك إدراكاً مباشرًا حسي، وينابله «الواقع الحقيقي» (Réalité vraie) للدلالة على الواقع الباطني الذي يدرك بالذهن - ينظر حوثنها: الراجح بن مراد - مقدمة لظنية المعجم، ص 116 : وهم قريبان عما سمناه هوسرل «واقعاً طبيعياً» (Réalité physique) و«واقعاً نفسي» (Réalité psychologique) - ينظر : Husserl (Edmund) . Idées directrices pour une phénoménologie et une philosophie phénoménologique pures Livre Troisième La phénoménologie et les fondements des sciences trad. fr. par D. Tanière PUF Paris 1994, p. 159

فإن الموجودات التي تتوفر فيها هذه الخصائص تُفهم كلها مفهومة عامة إذ يتولد عن كل منها في الفكر مفهوم عام هو مفهوم الشجرة.

ويلاحظ إذن أن المفهومة تكون مفردة أو جزئية إذا كان المفهوم الحاصل ناتجا عن مجموعة الخصائص المكونة لتصور الموجود المُفهم، أي تصور موجود بعينه، وأنه تكون عامة إذا كان المفهوم الحاصل ناتجا عن التعميم أو الماصدق (Extension)، والماصدق هو مجموع الأفراد أو الموضوعات أو الأنواع الداخلة تحت صنف أو كلٍ أو مقولة (Catégorie). وإذن فإن المفهومة إجراء يتولد عنه المفهوم في الفكر، فإذا تولد المفهوم في الفكر تَمَثَّلَ الذهن، ثم يعين لسانيا بأن يطلق عليه عنصر معجمي ما. والاختلاف في هذه المسألة كبير: هل تصلح عناصر كل المقولات المعجمية التامة - الاسم والفعل والصفة والظرف - للدلالة على المفاهيم أم أن مقولة واحدة فقط هي الأقدر على ذلك، وهي مقولة الاسم؟ (١٤). ونرى أن الأسماء أقدر على التعيين والإحالة، أي على تعيين الموجودات ذات الخصائص والإحالة إليها في تجربة الجماعة اللغوية (١٥)، وقد تقوم الصفات مقام الأسماء في التعيين والإحالة أيضا. وما نود تأكيده بعد هذا هو أن المفهومة في هذا النطاق تحدث خارج اللغة، وأن الحدث اللغوي نال لعمل الفكر، وبهذا الاعتبار تكون اللغة ناشئة عن الفكر ويكون أصلها المفهومة باعتبارها إجراءات تكوين المفاهيم.

(2) والنطاق الثاني الذي نجرى فيه المفهومة هو اللغة، والحديث عنه يقتضي تأكيد ما نبهنا إليه في الفقرة السابقة حول سبق المفهومة باعتبارها إجراء فكريا، أي تمثيلا مفهوما للغة، إذ يولد أو يوجد الموجود أولا ثم يفهم بأن يوضع له مفهومه ثم يطلق عليه الدليل اللغوي الذي يعبر به عنه أو يعينه. على أن إطلاق الدليل اللغوي - وهو الوحدة المعجمية، الاسمية أو الوصفية خاصة، التي يعبر بها عن الموجود المُفهم بالفكر - مرحلة نهائية تالية لمرحلة أخرى تالية بدورها للتمثيل المفهومي. هي التمثيل الدلالي. وكما أن التمثيل المفهومي نتاج للمفهومة الفكرية فإن التمثيل الدلالي نتاج للمفهومة اللغوية، على أن هذا الانفصال

(١٤) كل المقولات (الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة) صالحة حسب لافكار وطاني للمفهومة وقد نزل الفعل والظرف والأداة في عمل طاني منزلة مفهومة. أما لانفكار فقد أعطى لاسم دور مهما في تعيين الموجودات أو الأشياء (Things) ولكنه قد سواء بغير المقولات في المفهومة. وهو يرى أن مقولة الفعل تعين العمليات أو الإجراءات (processes) وأن مقولات الصفة والظرف والأداة تعين العلاقات الزمنية (Atemporal relations) - ينظر Langacker : FCG 17

(١٥) ينظر أيضا Essackaroff (Michael) et Madrid (Léah) De la pensée au langage Ed. José Corti, Paris 1995, pp. 16-17



نصهر في التالي بين التمثيل المفهومي والدلالي لا يدل على عدم التكامل بينهما ذلك أن المفهمة ذات بعدين متكاملين :

(1) بعد نفسي عرفاني يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراء تكون به المفاهيم، ولهذا البعد صلة وثيقة بواقع التكلم الحقيقي، والناجح عنه هو التمثيل المفهومي (Conceptual Representation) الذي يشمل المفاهيم المفردة أو الجزئية والمفاهيم العامة أو الكلية على السواء.

(2) بعد لعوي لساني يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراء بُنى به المعاني ولهذا البعد صلة وثيقة بواقع التكلم الواقعي والناجح عنه هو التمثيل الدلالي (Semantic Representation) وهذا التمثيل الدلالي يحدث داخل اللغة وليس داخل الفكر وهو لا يحدث داخل اللغة إلا إذا مُفهِم الموجود داخل الفكر فإذا مُفهِم نشطت ملكة التكلم اللغوية للتعين، أي للتسمية. ولا يحصل التعين إلا إذا تمثل التكلم العلاقة المرجعية بين الاسم والمسمى. وتنحكم في ذلك التمثيل معرفة التكلم بالموجودات من حيث هي كيانات تدرك حسب درجة موضعتها أو موضعتها لها في واقعه الواقعي، وتستوي في ذلك الموجودات المنتمية إلى الواقع الواقعي - وهي الموجودات الحسية مثل أعيان المواليد - والموجودات المنتمية إلى الواقع الحقيقي وهي المجردات التي يدركها بعقله، سواء كانت ذهنية خالصة - مثل الحرية والحب والصدق والكذب - أو كانت متخيلة - مثل «الملائكة» و«الشياطين» - لأنها موجودة خارج نطاق حواسه. وهذه الموجودات كلها لا تمثل مفهوما أو دلاليا إلا إذا موضعها المفهوم في حيز ما من واقعه الواقعي لتكتسب الوجود، فإذا اكتسبت وجودها مثلت مفهوما خارج اللغة ثم مثلت دلاليا داخلها.

### 3 - 2 - 2. المفهمة و«التحول» في المعجم :

وأهم ما تتأسس عليه المفهمة في المعجم الانتقال أو التحول (Transformation) ويقوم التحول على التجريد (Abstraction)، ويقوم التجريد ذاته على ثلاث مراحل هي (1) التجزئة (Segmentation)، (2) التفريق (Différenciation)، (3) التحديد (Identification). والتجزئة والتفريق متلازمان لأن الأولى هي فصل عناصر جزء بعضها عن بعض، وأما التفريق فهو إيجاد الفروق التي تجعل عنصرا ما يختلف عن غيره من

(1) هذا تحول مبهم تحول ومادج من نفسانية وخاصة تحول لغة العلم إلى لغة عامة المرجع  
... (أي بمعنى سبق) من ص 10

وأهم مظاهر التحول في المعجم ثلاثة، هي :

(1) التحول ضمن المقولة الواحدة من نوع إلى نوع. ومن أهم أمثلتها تحول اسم العلم إلى اسم عام أو تحول الاسم العام إلى اسم علم. ومن أمثلة تحول اسم العلم إلى اسم عام إطلاق أسماء أشخاص على مأكّل (مثل سندويتش من Sandwich)، أو نقود (مثل لوير من Louis)، أو اصّلاق أسماء مدن على أنواع من الخمور (مثل بوردو من Bordeaux)؛ ومن أمثلة تحول الاسم العام إلى اسم علم إطلاق «الريتونه» على جامع بعينه هو جامع الزيتونة بتونس. و«الرباط» وهو مكان المراقبة عامة - على مدينة بعينها هي المدينة المعروفة.

(2) التحول من مقولة إلى أخرى. وهذا المظهر من التحول كثير الحدوث في المعجم، ومن أمثلته :

أ - التحول من الصفة إلى الاسم : ومثاله إطلاق صفة «محمد» على اسم العلم من الذكور، و«سعيدة» على اسم العلم من الإناث.

ب - التحول من الاسم إلى الصفة : ومثاله استعمال «عدل» وهو اسم - صفة في مثل «فاض عدل»، و«حرج» وهو مصدر «حرج»، أي «ضاق» - صفة لما كان شديد الضيق، ولذلك أطلق على العيضة الملتفة من الشجر لا يقدر أحد على التّفاذ فيها.

ج - التحول من الفعل إلى الاسم : ومثاله استعمال «يزيد» و«يحمد» و«يشكر» و«تغلب» أسماء أعلام.

ولظاهرة منتشرة في اللّغتين الفرنسيّة والانقليريّة. أما الفرنسيّة فإن أفعالا كثيرة فيها قد تطورت عبر التاريخ من مقولة الفعل إلى مقولة الاسم فاستعملت أسماء مثلما نستعمل أفعالا. ومن أمثلتها «aller» بمعنى «الذهاب» في مثل قولهم «L'aller et le retour» أي «الذهاب والاياب» ؛ و«boire» أي الشرب، و«manger» أي الأكل، في مثل قولهم «En perdre le boire et le manger» أي «شعله الأمر حتى أنساه الشرب والأكل» ؛ و«dire» في مثل قولهم «Selon le dire des témoins». أي «حسب قول الشهود». وأما لغة الانقليريّة فإن هذا الانتقال حدث فيها باطراد لأن مقولتي الفعل والاسم فيها لا يفرق بينهما صرفيا تقريبا ظاهرا لأن صيغة الفعل هي صيغة الاسم ولا يفرق بينهما إلا باستعمال

المحددات (Déterminants)، ومن أمثلة انطاهرة فيها تحوّل «to look» أي «نظر» إلى «the look» أي «المظهر»؛ وتحوّل «to move» أي «نقل، حرك»، إلى «the move» وهو «الانتقال من مكان إلى آخر»؛ وتحوّل «to burn» أي «أحرق» إلى «a burn» وهو «الحرق».

د - التحوّل من الاسم إلى الفعل . وهذا النوع من التحوّل ليس «مباشراً» في العربية بل هو يحدث بالاشتقاق بتوليد وحدات معجمية فعلية من وحدات اسمية. ومن أمثله «أنف»، أي «ضرب أنفه»، من «أنف»؛ و«طحل»، أي «أصاب طحاله» من «طحل»؛ و«كبد»، أي «أصاب كبده» من «كبد». وهذا التحوّل «غير المباشر» نفسه يكثر في الفرنسية، ومن أمثله توليد «façonner» أي «شكل» و«صاغ» من «façon»، وهو «النوال» أو الطريقة؛ و«mimer»، أي «مثل إيماء دون صوت» من «mime» وهي «الإيمائية» و«serpenter» أي تلوّى، و«تعرّج» من «serpent» وهو «الحية» من الزواحف وقد عدنا هذا التحوّل «غير مباشر» لأنه يتم بعد إدخال تغيير على «الدال» في المفردة المولدة. وأما اللغة الانجليزية فإن التحوّل «المباشر» فيها من الاسم إلى الفعل كثير، وهو يرجع إلى السبب نفسه المحدث للتحوّل من الفعل إلى الاسم، ومن أمثله فيها فعل «to tunnel» ومعناه «حفر نفقاً» من «tunnel» وهو «النفق»، و«to plaster» أي «جصّص» من «plaster» وهو «الجص»، و«to ape» أي «قلّد كالقرد»، من «ape» وهو «ضرب من القردة» (١٧).

هـ - التحوّل من الاسم إلى الاداة : ومثاله المشهور في العربية «ليس»، فإن أصلها من «الليس» وهو «اللاوجود».

(١٨) اتحوّل من الجملة إلى المفردة . وهذا من قواعد التوليد الصرفية، والخاصة منه هو ما نسميه «معجمة» (Lexicalisation) ويسميه القدماء والمحدثون «نحتاً»، والفرق بينهما كبير لأن النحت يكون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين بسيطتين، إما يحذف بعض العناصر الصوتية (مثل «عشمي» من «عبد شمس» و«عبدري» من «عبد الدار»). وإما يعدم أحذف إذا كان أحد العنصرين أداة (ومثاله «لامبالاة» و«لا أدري»)

(١٧) ينظر حول «التحوّل المعجمي» في اللغة الانجليزية Jean Fournier Précis de lexicologie anglaise, 3ème ed., Nathan, Paris, 1993, pp. 94-107 وعرفها «Conversion» أيضاً. تحريش مفردة من مقولة معجمية إلى أخرى دون إدخال تعبير على الدال (Signifiant).



وقد ناقشنا في البحث المطلقات النظرية التي اعتمدت لتغليب الجملة وما يتصل بها من مركبات ومعتقدات في المفهمة وأهمها (1) تأليعية الدلالة ، (2) ذاتية المفهمة. وقد بينا من خلال تحليلنا لما نسميه «خصيصة التفرد» في الوحدة المعجمية وخاصة لخصيصة تفرد الدلالي - :

(1) أن «الدلالة الجمعية» التي تنأسس عليها الدلالة التأليعية ليست إلا جزءاً من الدلالة المعجمية وليست الدلالة المعجمية كلها أو الخاصة الأساسية فيها .

(2) أن اللغة بعدا موضوعيا محضاً تحدده وحدات المعجم ومعانيها المتوَصع عليها بين أفراد الجماعة اللغوية، وأن لهذا البعد الموضوعي أثرا حاسما

(أ) في تأليف الجمل ، لأن ذلك التأليف غير ممكن ما لم توجد وحدات المعجم بمعانيها المتفق عليها؛

(ب) في التخاطب والتفاهم والفهم، ومن ثم في المفهمة ذاتها؛

(ج) هي مفهمة الفرد - دون حاجة إلى طرف ثان يشاركه - لمكونات النظامين الفرعيين، النحوي والمعجمي، أي المركبات أو المعتقدات أو العبارات، ووحدات المعجم.

على أن المفهمة في اللغة مرحلة تالية للمفهمة في الفكر، والمفهمة في الفكر إجراء تكون به المفاهيم وينتج عنه التمثيل المفهومي ؛ وهي في اللغة إجراء تبني به المعاني وينتج عنه التمثيل الدلالي الذي يسبق التعيين أو التسمية في المعجم. لكن للمفهمة في المعجم - إضافة إلى بعدها الدلالي العرفاني - بعدا معجمياً لسانياً يتمثل في «الانتقال» أو «التحوك» داخل نظام المعجم ذاته، وهو مظهر لساني يصل المفهمة بـ «المفؤكة» (Catégorisation)، لأن التحوك «مفؤولي» أساسا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوليد المعجمي، وهذا باب جديد في البحث المعجمي يستحق أن يولى العناية

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمبوتية

## في التراث النحوي العربي

## رهزای هنیر بعلبکی

من أشهر آيات الفية ابن مالك هذا البيت الذي يرد في مبحثها الأول.  
باب الكلام وما يتألف منه :

بالحركة والتنوين والنُّدَا وَالْأَلْ مُسْتَدٌ لِلْأَسْمِ تَمِيزٌ حَصْلٌ  
فهذا البيت من أكثر أبيات الألفية تردداً على ألسنة المشتغلين بالنحو،  
علاوة على أنه معتمدٌ كثير من واضعي كتب النحو المدرسية، يتخذونه مصدراً  
موثوقاً في حدِّ الاسم. وليس قصدنا في هذا المقام أن ننظر في صلوح كلام  
ابن مالك - أو غيره من النحويين - حداً للاسم على ما تقتضيه أصول  
الحدود؛ فقد أغنانا عن ذلك نحاة تصدوا لحدود رسمها من سبقهم، سواء في  
ذلك الاسم والفعل والحرف<sup>(١)</sup>، بل ما نبه عليه نفر من المحدثين<sup>(٢)</sup> ممن عني  
بنقد القسمة الثلاثية للكلام أو اقترح لها بدائل قد تُسعف - بسبب من تنوع  
الأقسام تنوعاً أكبر - على تجاوز بعض من الاضطراب والتخليط اللذين نتجا  
عن هذه القسمة، القابلة بطبيعتها ألا تنماز أنواعها وأن تتداخل مكونات كل  
نوع تتداخلًا يمتنع معه التفرقة حاسمة بينها فيمتنع الحدُّ الصحيح لأي منها. بل  
قصدنا أن ننظر في المعايير التي استند إليها النحويون في تمييز بين أقسام  
الكلم كصفة وأن نبين أي موقع يقع المعنى عندهم بين تلك المعايير. وهذا

[illegible]

في الجولاء، مهندس، حيث في سجن بقرسي ص ١٠ وم عدده ١١، وكذا حسن (معلم لغوية  
معاد، مهندس ص ١ - ١٠، و ٢٠، وفي سنة بعد بعد من اداء الاله) والمحصل  
- معاد مصطفى - في سنة ١٩٥٨ م

موضوع القسم الأول من البحث . وإلى ذلك سوف نعود - في البحث عن دور المعنى حارح نظرية النحو التقليدية - إلى تخصيص القسمين الثاني والثالث من البحث لدراسة موقفين بارزين يخالفان بعض أحكام النظرية التقليدية ويجعلان المعنى عمادهما في تقسيم الكلام، أعني بالأول مجموع ما أورده المشتغلون بعلم الوضع في هذه المسألة ؛ وبالثاني مجموع آراء علم فذ من أعلام النحاة، وهو أبو القاسم السهيلي (المتوفى عام ١١٣٥ هـ)، ففيها من الخروج على إجماع أهل الصنعة ومن العناية بالمعنى في تفسير الظواهر النحوية وتأويل التراكيب ما يتعين إنعام النظر فيه والوقوف على مراد صاحبه منه باعتباره ظاهرة فريدة في تاريخ الفكر النحوي العربي. ومع أن السهيلي أحدث زمناً من الوضعيين فقد اخترنا أن نقدّم دراستهم عليه في هذا البحث لأن آراءهم تمثل نهجاً مستمراً في التأليف اللغوي، خلافاً لآرائه التي لم تحظ بمثل هذا الاستمرار.

### أولاً - في النظرية النحوية التقليدية :

الراحح أن سيبويه (المتوفى عام ١٧٧ هـ) هو الذي أرسى القسمة الثلاثية للكلام<sup>(١)</sup>، ولنا نعرف أنه قد سبق إلى محاولة التفريق بين أقسام الكلام الثلاثة بوضع حدّ، أو ما يشبه الحدّ، لكلّ منها. وقد صدر كتابه بذكر أقسام الكلم في باب أسماء «علم ما الكلم من العربية» إدراكاً منه لأولية هذا البحث الذي عليه ينبنى ما لا يكاد يُحصر من الأحكام النحوية. وإذا إن لمادة الكتاب وآراء واضعه أثراً كبيراً في تكوين النظرية النحوية العربية، يحسن بنا ذكر ما أورده سيبويه في هذا الباب تمهيداً لتعقبنا أثره في النحويين بعده : «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم رجل وفرس وحائط . وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولم يكن ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . . . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثمّ وسوف ووار القسم ولام الإضافة ونحو هذا»<sup>(٢)</sup>

(١) لا يعيب في هذا لموضع أن يكون سيبويه - وسائر النحاة - قد تأثروا بالنحو اليوناني أو به وتأثروا به في قسمتهم للكلام، فذلك محبّح آخر ليس في بحثنا أو محصور فيه هنا . ويمكن الرجوع إلى كتاب Vossius (١٦٧٧) الذي يسلط فيه نظريته على تأثر محاة العرب بالنحو اليوناني، وإلى ردّ تروبو (١٦٧٠) عليه في مسائله أسماء الكلام تحديداً (في نشأة النحو العربي) ص ١٠١ - ١٠٢ . ونظر بعده " عبرة مبادي في فصلة أسماء الكلمة " ص ٤٥ وما بعدها .

وسواءً أكان ما ذكره سيبويه في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة واقعاً في حيز الحذف أم لا<sup>(٦)</sup> - وهو أمرٌ ألزمتنا عدم الخوض فيه - فاللافت في النص بجملته التفاوت بين المعايير التي استند إليها سيبويه في شروحه الأقسام الثلاثة، أو القسمين الأخيرين فحسب، باعتبار كلامه عن الاسم لا يعدو، على حدِّ قول ابن فارس، أن يكون تمثيلاً<sup>(٧)</sup>، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد بأنه قد جعل معيار الاسم صرفياً، لا نحوياً، بدليل أنه مثل عليه بكلمات غير منظومة في سياق، وبأنه أدخل في حسبانته معنى المفردة على ما يوحى به تنويعه أمثله الثلاثة بين عاقل وغير عاقل من حيوان وجماد. أما الفعل فقد حكّم فيه سيبويه، في المقام الأوّل، معيار المعنى لجهة دلالة على الزمن، ولم يغفل المعيار الصرفي إذ ذكر أن له أبنية كثيرة يميّز بها. وأما الحرف فلم يذكر فيه سوى المعيار المعنوي مكتفياً بالتمثيل عليه وبفني كونه اسماً أو فعلاً على ما رَسَمَه في ذينك القسمين السابقين. والذي يعنينا في هذا البحث - وتحديدًا في جزئه هذا المخصّص للنظرية النحوية التقليدية - أمور ثلاثة سوف يتبيّن في بقية البحث سببُ إفرادنا لها دون سائر ما يستحقّ الدرس والتمحيص. وهذه الأمور هي التالية :

- (١) أن سيبويه لم يلتزم، في الأقسام الثلاثة جميعاً، معياراً واحداً، صرفياً كان أم نحوياً أم معنوياً، فيكون معياراً مشتركاً بينها يحكّم للتفرقة بين كل قسم وما عداه.
- (٢) أنه قد اعتمد في نصّه معيارين أساسيين في معرض تفرقة بين أقسام الكلام، وهما المعيار الصرفي والمعيار المعنوي أو الدلالي، ولم يستخدم ما يمكن أن يصنّف معياراً نحوياً أو تركيبياً<sup>(٨)</sup>.
- (٣) أن «حذف» الحرف على اقتضابه ونزعه إلى النفي لا إلى الإثبات -

(٥) انظر دراسة Suleiman (١٩٥٧) التي يحلّل فيها باب «علم ما الكلم من العربية» في كتاب سيبويه، ولا سيما من حيث طبيعته المنطقية والمسلّمات التي يضمنها.

(٦) في عبارة ابن فارس «وهذا علمه تمثيل» وما أراد سيبويه به التحديد (الصاحبي ص ١١٢) وانظر قول الرحاحي «وأما سيبويه فلم يحد الاسم حداً يفصله عن غيره، ولكنه مثله فقال (الإيضاح ص ١١)». وقول ابن الأنباري «وأما اكتفى فيه بالمثل» (أسرار العربية ص ١١٠).

(١٠)

(٧) فنترض في هذا البحث أن انواع المعايير التي نصّح في التفرقة من أقسام الكلم هي المعايير الشكلية (أي الصرفية)، والركيبية (أي النحوية)، والمعنوية (أي الدلالية). وهذا الافتراض هو الأكثر شيوعاً في الدراسات اللغوية التقليدية، وإن يكن في الدراسات اللسانية الحديثة، عند النحويين والنوحيين مثلاً، برعه إلى خروج عن هذه التقسيمات التقليدية.



وذلك لعدم بصره على عكس ذلك. ومذرك المسألة أن معظم النحاة المتأخرين لم يتبعوا ما في نص سيويه خلافاً لعادتهم<sup>(١٠)</sup>، إذ يكاد إجماعهم يعقد على أن للحرف معنى في غيره لا في نفسه، على ما سنبين في موضع لاحق<sup>(١١)</sup>. وإن كان متأخرو النحاة قد خالفوا سيويه في ممكن معنى الحرف، فإنهم قد اتبعوا - بما شهد الإجماع في - المسألة<sup>(١٢)</sup>، وتتبعوه أيضاً في أن شروح حدودهم تضمنت معيار صرفية ومعيار معنوية كتي جاءت في كلامه الذي صدر به كتابه<sup>(١٣)</sup>. إلا أننا نقع في تاريخ النحو العربي على تطورين بارزين في مقارنة أقسام الكلم، يتعلق أولهما بأول الأمور الثلاثة التي أدرجناها أعلاه؛ ويتعلق ثانيها بثالث تلك الأمور، وسوف نرجئ البحث فيه إلى ما بعد ذكرنا التطور الأول وما بعد استعراضنا - استيفاءً للأمر الثاني - أنواع المعايير التي استخدمها النحاة في حدود أقسام الكلم. وسوف نحاول أن نبين أن النظرية النحوية التقليدية، وإن لم تُعقل المعنى في باب أقسام الكلم.

(١٠) ليسرع في أحد أبواب النحو الكيرى التي يبدو أن مآخري النحاة لم يتبعوا فيه سيويه بل سفلوا عنه استقلالاً، انظر دراسة Baalbaki (٢٠٠١) عن باب الفاء التي يُصَبُّ بعدها الفعل صارع بأن مضمره، وبخاصة ص ٢٠٢-٢٠٦.

(١١) نتوسع في مفهوم الحرف وعلاقته بالمعنى، انظر Gully (١٩٩٥)، وبخاصة الفصل الخامس، ص ١١ وما بعدها.

(١٢) ذكر السيوطي أن أبا جعفر بن صابر زاد قسمًا رابعًا سماه «الخالف»، وهو اسم الفعل، وليس يعلم أنه توبع فيما ذهب إليه. انظر - الأشباه والنظائر ٢/٢، والجمع ٢/٢٠، وإلى ذلك يُشعر استخدامهم مصطلحات من مثل «الحرف المشبه بالفعل» و«اسم الفعل» أنه حارلو، من حلال الالتزام بالقسمة الثلاثية، أن يتدعوا مخارج تعوض عن محدودية تلك القسمة واشتمار أحد مكوناتها - وهو الاسم - على أسماء العلم والصفات وأسماء الاستعهام وأسماء شرطه، وما إلى ذلك مما يجعل حد الاسم متعذرًا إذا كان المراد أن يصح في جميع تلك المكونات.

(١٣) من الملاحظ أن النحويين، رغم المعايير التي اعتمدوها في التفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة، استدعوا أن يصنوا مرونه كبيرة على القسمة الثلاثية عندما أقرروا مبدأ انتقال الكلمة من قسم إلى آخر من ذلك قولهم إن «على» و«عن» - وهما في الأصل حرفان - قد تكونان سمين إذا وبيهما سم، نحو: من على كذا، أو من عن كذا (أمنلي لم الشجري ٢/٢٢١-٢٢٢). وقد ن أوضح المسالك ١/١١ و ١/٦٦-٦٧؛ ومنه أيضًا أن «كاف» قد تكون حرفية - وهو الأصل - وقد تكون سمية إذا كانت بمعنى مثل (الكتاب ١/١١ و ٢/٢٠)، والمنصب ١/١٣١-١٣٢). ولا ريب أن اختلاف البهجات قد أجأهم إلى القول شحون انتماء اللفظ إلى أحد الأقسام الثلاثة، وقد برى أنهم جعلوا «حلال» و«خالف» معيارين أو حرفين (رصف المساني ص ١٣١-١٣٢ و ١٣٢-١٣٣)، و«العل» و«سمي» حرفين مشبهين بالفعل أو حرفي حر (شرح ابن عقيل ص ١٣١-١٣٢)، وشرح لأشعري ٢/٢٠٤). و«مد» و«مد» اسمين أو حرفين (اسرار العربية ص ٢٠١-٢٠٢). انظر أيضًا Baalbaki (١٩٩٥) للتعليق على الحروف المتحركة في كلامي أبو جعفر، وعلامته تلك بصفة الحرف - محمل.

سم ثوله العناية والاهتمام على نحو مطرد، أو لم تستثمره إلى مده لافصى  
 خلافا لما نفع عليه في علم الوضع أو في اراء السهيلي في المبحث نفسه  
 أما التطور الأول الذي يستوقف الباحث فكلام ابن السراج (المتوفى سنة  
 316 هـ) في مطالع كتابه «الأصول في النحو» : «ولمّا كنت لم أعمل هذا  
 الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم :  
 فالاسم تخصه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يُخبر  
 عنه، نحو قولك : عمرو منطلق، وقام بكرٌ ؛ والفعل ما كان خبراً ولا يجوز  
 أن يُخبر عنه، نحو قولك : أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثاً عن  
 الأخ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس ؛ [و] الحروف ما  
 لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو : من وإلى»<sup>(12)</sup>. وكان  
 ابن السراج قد استشعر الحاجة إلى معيار واحد تُعرض عليه أقسامُ الكلم  
 الثلاثة، ووجد في الإخبار معياراً نحوياً تركيبياً يصح الاستناد إليه في التفرقة  
 بين الأقسام جميعاً<sup>(13)</sup>. ولا ريب أن اختيار ابن السراج هذا المعيار كان موثقاً  
 من ناحية أخرى، وهي أن الإخبار، أو الإسناد، هو عماد الجملة بنوعها وأنه  
 أساس تركيب الكلم ونظمه، فتحكيّمه في أقسام الكلم جاء منسجماً مع  
 أهميته في سائر أقسام النظرية النحوية، ومصادقاً لقول من قال : «ما زال  
 النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله»<sup>(14)</sup>، ذلك أنه فيما نعلم - أول  
 من حكّم معياراً واحداً في الأقسام الثلاثة فاطرد النظر فيها، وبعد أن اطمأن  
 إلى ذلك ذكر علامات يُعرف بها كل قسم فجاءت تلك العلامات تعزّز  
 حكماً قد ثبت واستقرّ. وجلي أن ما حدا بابن السراج إلى توحيد المعيار إنما  
 هو تقريره على المتعلم<sup>(15)</sup>، وهو إقرار منه بأن اختلاف المعايير - على ما صنع

(12) الأصول في النحو 1/ 13.

(13) لعل الأختش الأوسط (المتوفى سنة 216 هـ) هو أول من جعل الإخبار معياراً في حدّ واحد من أقسام الكلم، وهو الاسم، إذ نقل عنه الرحاجي أنه قال «الاسم ما حار فيه نفعتي وضرتي»، أي أن لاسم ما حاز أن يستدلّ به أو يُخبر عنه ؛ انظر : الايضاح في علل النحو ص 4.

(14) انظر : معجم الأدباء ص 216، وبعية الوعاة 1/ 110.

(15) من الملاحظ أيضاً أن ابن السراج في كتابه «الموجز في النحو» (ص 27)، وهو كتاب تعليمي في مقدم الأول، أورد العكرة نفسها على نحو مختصر خاعلاً الإخبار بمصطلح التفرقة بين الأقسام الثلاثة «والاسم ما حار أن يُخبر عنه نحو عمرو منطلق، ورحل في الدار ؛ والفعل ما كان خبر ولا يجوز أن يُخبر عنه، وما تُعرف به ؛ واخبر ما لا يجوز أن يكون خبر ولا خبر عنه»

متقدمو النحاة يفضي إلى اضطراب وتعقيد غير مسوغين.

إلا أن صنيع ابن السراج لم يلقَ صدى كبيراً عند النحاة بعده<sup>(16)</sup>، فظلّ اختلاف المعايير غالباً على تناولهم أقسام الكلم الثلاثة، حتى في المؤلفات التي وُضعت لغرض تعليمي. ومؤدّى ذلك أن المعنى لم يحظَ بأن يكون معياراً أوحد يفصل بين أقسام الكلم ويكون الضابط لما يدخل تحت كلّ منها، على نحو ما كان الإخبار في مذهب ابن السراج. نعم، لقد انتهت النظرية النحوية إلى التفرقة بين الاسم والفعل والحرف من حيث دلالة كلّ على المعنى، فلا سمى «ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران»، والفعل «ما دلّ على اقتران حدث بزمان»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»<sup>(17)</sup>، إلا أن علامات كل قسم أو سماته التركيبية ما تلبث -حتى عند من أثبت المعنى في حدّ كلّ قسم- أن تُلحق بذكر المعنى وتدخل في الحدّ، كأن تُلحق العبارة الخاصّة بالحرف بقيد من مثل: «ومن ثمّ لم يستفكّ من اسم أو فعل يصحبه»<sup>(18)</sup> فيدخل التركيب شريكاً للمعنى في حدّ الحرف، مثلاً.

وأما الأمر الثاني الذي ألمحنا إليه أعلاه، وهو أن مسيويه قد اعتمد في تفرقه بين أقسام الكلم معايير صرفية وأخرى معنوية، فقد وسّعه من بعده بإضافة معايير نحوية، كما مرّ، وبالتوسّع في المعايير المعنوية أو الدلالية. إلا أن نصيب المعايير المعنوية ظلّ دون نصيب المعاني الصرفية، ودون نصيب المعايير النحوية على وجه الخصوص<sup>(19)</sup>. وليس أدلّ على ذلك من أن

(16) من تابع ابن السراج في جعل الإخبار معياراً مشتركاً بين الأقسام الثلاثة ابن مُعَظ في قوله «إن لسطوقه إما أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وهو الاسم، وإما أن يصحّ الإخبار به لا عنه وهو الفعل»، وإما أن لا يصحّ الإخبار عنه ولا به وهو الحرف» (الأشباه والنظائر 2/1)، واطّلع بصاً - التفسير الكبير 12/1: 11). ويبدو أن الأحكام إلى المنطق قد أسهم في تحجّب كثير من النحاة بقول بهذا المعيار المشترك. وذلك إذ ثمة، من الناحية النظرية، قسمان رابعان هو ما يُخبر عنه لا، وهو قسم عبر واقع وإن كان مما يهترسه التوازي بين الأقسام. انظر هذا الاستدلال في كلام ابن جرير كما نقله السوطي (الأشباه والنظائر 1/2)، وقارن Guillaume (1988)، ص 1. وقد يكرّر أن يوراني في هذا المجال إسناد الأسماء فهو - بخلاف الإسناد في أقسام الكلام الثلاثة - على أربعة أقسام تستند الاحتمالات المنطقية جميعاً: «قسم يسند إليه وهو معائب، وقسم لا يسند ولا يسند إليه كالظروف... وقسم يسند ولا يسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من صرّبت...» (الأشباه والنظائر 2/1: 6).

(17) صرّبت التاء هذه هي شرح المنصّل 2/1 و2/2 و2/3 على التوالي.

(18) شرح المنصّل 2/1.

(19) حسب نسبة على أنّنا، ظلّ للسهيل ونجيباً لاعادة النظر في النصوص النحوية التي تشتملها هذه السبع مجلدات في غيرهم من الصنفين النحوي وإن كنا نرى أن هذه التفرقة، على توصيفهم، قد لا سمى. لذهب في بعض جوانبها، ولا سمى في هذه التفرقة من المستويين نصريّ نصريّ. سجد من المنصّل - آخر - منه العربية المنار ص 119-121.

نستعرض هذه المعايير كما وردت في المصادر النحوية، وقد أغنانا السيوطي عن تعقبها فسردها في كلامه على الأسماء وعلى الأفعال في «الأشياء والظواهر» وسمّاها علامات لاسم وعلامات الفعل؛ وأمّا الحرف فلم يحمله في سرده هذا، وسبب ذلك ما ذكره، في مؤلف آخر، هو أن «الحرف لا علامة له»<sup>(20)</sup>، على حدّ قوله. وسوف نصنّف هذه «العلامات» التي ذكرها السيوطي في الأسماء والأفعال باعتبارها معايير صرفية أو نحوية (على أوضاع النحويين) أو معنوية.

ففي باب الاسم يقول السيوطي: «تتبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي (1) الجرّ (2) وحروفه (3) والتنوين (4) والتداء (5) وأل (6) والإسناد إليه (7) وإضافته (8) والإضافة إليه (9) والإشارة إلى مسمّاه (10) وعود الضمير إليه (11) وإبدال اسم صريح منه (12) والإخبار به مع مباشرة الفعل (13) وموافقة ثابت الاسم في لفظه ومعناه... (14) ونعته (15) وجمعه تصحيحاً (16) وتكسيه (17) وتصغيره... (18) وتثنيته (19) وتذكيره (20) وتأنيثه (21) ولحوق ياء النسبة له... (22) وكونه فاعلاً (23) أو مفعولاً... (24) وكونه عبارة عن شخص (25) ودخول لام الابتداء (26) وواو الحال... (27) [أو] لحوق ألف الندبة (28) وترخيمه (29) وكونه مضمراً (30) أو علماً (31) أو مفرداً منكراً (32) أو تمييزاً (33) أو منصوباً حالاً»<sup>(21)</sup>.

ويمكن تقسيم هذه «العلامات» أو المعايير إلى معايير صرفية ونحوية ومعنوية<sup>(22)</sup> على الوجه التالي:

أ - المعايير الصرفية عشرة، وهي: الثالث، والخامس، والخامس عشر إلى الحادي والعشرين، والحادي والثلاثون.

(20) الهمع 9/1.

(21) الأشياء والظواهر 4/2، والترقيم زيادة مث.

(22) يحسن التنبيه على أن ما دفع في بعض النصابين على عبارة «العلامات المعنوية»، والمراد بها معانيها النحوي لا الدلالي من ذلك، مثلاً، أن الرازي قد جعل علامات الاسم لفظية أو معنوية، فاللفظية عنده مزيج من الصرفي والنحوي عند النحاة (كحرف التعريف، وحرف الجر، وياء التصغير، وحرفي التثنية والجمع)؛ أمّا المعنوية فيقابلها عند النحاة العلامات النحوية (ككون الاسم موصوفاً، وصفه، ودعلاً، ومفعولاً، مصافاً إليه، ومخبراً عنه، ومستحقاً للإعراب بأصل الرضيع). انظر التفسير الكبير 10/1.

ح - مع بر نحوية - عشر - وهي : الأول - شئ - أربع -  
سادس - وسبع - وأثمن - وعشرون - وحادي عشر - وثاني عشر -  
وأربع عشر - وثاني والعشرون - وثالث وعشرون - وأخمس وعشرون  
حتى الثلاثين - وثاني والثلاثون - وثالث والثلاثون

ح - المعايير المعنوية ثلاثة، وهي : التاسع - والثالث عشر - والرابع  
والعشرون

وعلاوة على ما قد يوحى به عدد مكونات كل معيار من رعاية لحويين  
به في كلامهم على أقسام الكلام، ثم نعهد الحويين، في سائر أبواب النحو،  
يستخدمون المعنى في بيان خصائص الأسماء أو الأفعال أو الحروف في  
حين أن معيبرهم لصرفية والنحوية مطردة الاستخدام على ما نرى في  
حججهم حين يختلفون في فعلية الكلمة أو اسميتها أو حرفيتها<sup>(14)</sup>.

وينتهي ألا يكون نصيب الفعل من العناية بالمعايير المعنوية بأكثر من  
نصيب الاسم. ولعل في النص التالي الذي أورده السيوطي في باب الفعل ما  
يثبت ذلك : «جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة،  
وهي (1) تاء الفاعل (2) وياؤه (3) وباء التأنيث الساكنة (4) وقد (5) والسين  
(6) وسوف (7) ولو (8) والواصب (9) والجوازم (10) وأحرف المصارعة  
(11) ونونا التوكيد (12) واتصاله بصمير الرفع البارز (13) ولزومه مع ياء  
المتكلم بون الوقاية (14) وتغيير صيغته لاختلاف الزمان»<sup>(15)</sup>. إن هذه المعايير  
حلها صرفي (الثالث، والعاشر، والحادي عشر، والثالث عشر) أو نحوي

(14) جمع ساء ودحو ألف لدية وانشرحه علامات نحوية على ما يذهب إليه النحاة في أسبوت  
نداء - عشره - مفعولاً به لفعل نداء محذوف - ولا ريب أن هذه «العلامات» قد تصح علامات  
صرفية باعتبار بسط مصدر خارج سياق - ولعل في فصل من علامات أو لمعير صرفية  
والأخرى نحوية حوراً لا بد منه، وليس ينبغي أن يفتش تلك قسمه في موضع يعينها  
من يرى تعسف في الفصل - وأخبر عن ذلك أن حكم النظرية الحديثة العربية في إطار بحث  
في أثر متعلق بطبيعة فكر نحوي، وأن ترد من قسمه لمعير سي أوردها، معروفة أثر المعنى  
في تلك بقسمه ومن التعرض لتتصلات خروج من ماهو صرفي ونحوي - بصر بهماش ال  
أدبه

(15) ليس ذلك يمكن رجوع إلى حجاج بصريين والتكويرين التي عرصف من لاسي في تبيان  
حلافهم في فعلية أو اسمية «نعم» و«لا» (الانصاف 17 - 18)، وفي فعلية أو اسمية «أفعل»  
في معجب 14 - 15، وفي فعلية و حرفية «أش» (17 - 18) - فحججهم مجتمعة  
صرفية ونحوية نوالى بحتلافها، وتطلب على أوجهها، ولا تكاد تقع على أثر للمعنى في  
لا حجاج لأي من وجهين

(16) لأشده - ص 17، و حرفية - أدبه

الـ ١٠٠٠. الثاني، الرابع حتى التاسع، والثاني عشر (١١) والـ الرابع عشر،  
في خلاف صيغ الفعل باختلاف الرماد، فمشارك بين المصري والمعوي، أي  
الـ المعوي لم يستقل بعلامة واحدة يختص بها.

وأما التطور الثاني البارز الذي نقع عليه في تاريخ النحو فهو حدُّ  
لُحويين حرف بأنه «ما دلَّ على معنى في غيره»، وقد غدت هذه العبارة أكثر  
عبارات شيوعاً في حذم الحرف. والراجح أن أول من أورد هذه العبارة  
- فيما نعلم - الزجّاجي (المتوفى سنة 340 هـ) في كتابه الفريد «الايضاح في  
عمل النحو»<sup>(٢٦)</sup>. وليس يعنينا في هذا المقام تأثير الزجّاجي أو عدم تأثره بالمنطق  
لأرسطوي، أو العلاقة بين مصطلح «الحرف» في العربية والمصطلح  
stoicheion اليوناني<sup>(٢٧)</sup>. بل يعنينا أن نبرز أهمية التطور الذي يمثله كلام  
الزجّاجي على الحرف في سياق كلام النحويين على أقسام الكلم والمعنى الذي  
يعبر عنه كلُّ منها. ولعلَّ النقاط التالية تُجمل المعالم الكبرى لهذا التطور :

أ - أنه مفارقٌ تماماً لحدِّ سيبويه الحرف باعتبار أن سيبويه اقتصر في حده  
ذاك على عنصرين أحدهما موجب وهو أن الحرف يجيء لمعنى والثاني  
سالب وهو أنه ليس باسم ولا فعل؛ فالسمة الأبرز للحرف عند سيبويه هو  
صمته معنًى في حين أن سمته الأبرز عند الزجّاجي وقوع معناه في غيره،  
كأن تدلَّ «من» التبعيضية على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها، وإن تدلَّ  
«إلى» على منتهى غيرها لا متهاها نفسها<sup>(٢٨)</sup>. وظاهر كلام سيبويه أن للحرف

(٢٦) في هذا التقسيم أيضاً (فانظر الهامش ٢١ أعلاه) اتبعنا النظرية النحوية التقليدية، واعتبرنا أن  
أحرف المضارعة، مثلاً، إنما هي صائرات تصدّر صيغة الفعل المضارع لا فرق بينها وبين تاء الفعل  
أو ضمير رفع السائر المشار إليهما في العلامات النحوية سوى الموقع الذي ينفعه كلٌّ في بناء  
لكلمة. فهو أورد أن نأخذ ذلك في الحسبان لوجب أن تكون أحرف المضارعة من العلامات  
نحوية لا صرفية، خلافاً لما استقر عليه النظر النحوي العربي.

(٢٧) ص ١٤٦ والجمل ص ١٧. وقد انتهينا، بعد تعلّق حدود النحويين للحرف، إلى مرافقة  
Guillaume (1988)، ص 28 و 12. إلى أممية الزجّاجي على سائر النحاة في حدِّ الحرف بأنه  
ما دلَّ على معنى في غيره.

(٢٨) صرّ تعيّنات Versteegh (1987)، ص 71-71، وبخاصة ص 88 وما بعدها، على نص  
«ايضاح لـ زجّاجي» في «باب معرفة حدِّ الاسم والفعل والحرف»، ورأي Guillaume (ص  
14-17)، يذهب إلى أن الزجّاجي إنما نعتد أن يأتي في حده أقسام الكلم بما يستتبعه من  
صاحبه وأنه صدر في شروحه عن تأكيد على «أوصاف النحويين» باعتبارها شمية عن معيير  
هل المطلق

(٢٩) - «الايضاح ص 74

معنى في نفسه<sup>(١٠)</sup>، فلو أراد أن يثبت للحرف معنى في غيره لقال ذلك صراحة. كما ذكرنا سابقاً. أما تأويل بعض النحاة كلام سيوييه تأويلاً يقضي إلى «أنه أراد جاء لمعنى في الاسم والفعل»<sup>(١١)</sup>، أو تعيين بعضهم معاني الحرف التي أرادها سيوييه بذكر بعض وظائفه في التركيب<sup>(١٢)</sup>، فواضح التكلف ولا يغير في مراد سيوييه شيئاً. وإذا أضحي حد الحرف كما جاء عند الزجاجي هو الأكثر شيوعاً في المؤلفات النحوية، لم يعد الحد الذي أورده سيوييه موضع تقبل عند النحاة بعد ذلك، وإن كنا لا نكاد نراهم يتصدون لردّه أو بقده.

ب - أنه جعل معيار الحرف معنوياً - وإن كان ذلك بنفي دلالة على المعنى في نفسه وإثباتها في غيره - وهو المعيار نفسه الذي أثبتته للفعل إذ قال «الفعل على أوضاع النحويين ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر؛ فكل شيء دلّ على ما ذكرناه معاً فهو فعل. فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر... وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان»<sup>(١٣)</sup>. إلا أن الزجاجي لم يلتزم المعيار المعنوي في حده الاسم بل اختار لذلك معياراً نحوياً خالصاً، فالاسم عنده «ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل أو المفعول به»<sup>(١٤)</sup>. أما اجتنابه حد الاسم بأنه «صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون

(١٠) مما يعرف رأياً هذا أن أبا الحسن الأشعري، في معرض جداله أحد النحاة، نقل عنه قوله إن المراد بأن الحرف جاء لمعنى أنه إنما جاء لمعنى في غيره لا نفسه، ثم ما لبث الأشعري أن أردف معلقاً (ويحسن) لنصر أن يكون الكلام لذاك النحوي، وموضع الحجة فيه واحد. «وإن كان ليس في الكتب كذلك! ثم قال: «والظاهر من هذا الكلام: جاء لمعنى، وليس في الكتب في غيره». انظر: إصلاح الخلل ص ١١.

(١١) انظر، مثلاً: التكت في تفسير كتاب سيوييه ١٠٢/١.

(١٢) مثال ذلك أن السيرافي (شرح كتاب سيوييه ٢٠/١ - ٢١) يعين «المعاني» التي تحمي لها الحروف بذكره صفات الحرف التركيبية، ومنها أنه يجيء للإشراك بين اسمين أو فعلين، وله يدخل بعد الجملة، كحرف الشرط الذي تتعقده جملة فعل الشرط بجملة جواب الشرط، وأنه يعين لاسم أو فعل، كحرف التعريف والسين وسوف. أما قوله إن من «معاني» الحرف أن يؤكد لاسم أو فعل نحو «إن» ونوني التوكيد أو أن يدخل لإخراج الكلام الواجب إلى غيره مثل حروف الاستعظام فهو أقرب إلى ارتطاف معنى الحرف بسائر أقسام الجملة منه إلى معنى الحرف ذاته ومن المحتمل أن يكون السيرافي قد حاول أن يجتنب محالفة سيوييه، فاكتمى بأن بين صرف من صفات الحرف التركيبية وإعادته توكيد الجملة أو الاستعظام عنها، ولم يبين كيف يكون معنى الحرف في نفسه لا في غيره.

(١٣) انبساط ص ١٢.

(١٤) نفسه ص ٤١.

برمان» فمرّده إلى أنه من كلام المنطقيين وأنه «ليس... من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم... وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين». إن اجتناب الزجاجي حدّ المنطقيين قد قوّت عليه وحدة المعيار في كلّ من الأقسام الثلاثة، وأفضى ذلك إلى تأثر النحاة من بعده بهذا النموذج القائم على تفاوت المعايير بين الأقسام جميعاً.

ج - أنه مهّد السبيل للنقاش النحويّ في مكمن المعنى وعلاقته بالمسمّيات والتراكيب على حدّ سواء، وذلك انطلاقاً من ضرورة التفرقة بين الأقسام الثلاثة في طبيعة دلالتها على المعنى التاماماً للتفرقة بين ما دلّ على معنى «في نفسه» أو «في غيره». ومهما يكن من أمر اختلاف النحويين في المسائل المتفرّعة عن قضية المعنى، ومن تفاوت حججهم في تلك المسائل، فقد انصبّ جهدهم على تبيان الفرق بين أن يكون المعنى في اللفظ نفسه أو في غيره. ولعل في ما أورده أصحاب المطوّلات النحويّة من المتأخّرين، كابن يعيش والاستراباذي والسيوطي<sup>(١٦)</sup>، من شروح تتعلّق بهذه المسائل ما يُظهر الأثر الكبير الذي أحدثه في الفكر النحويّ وجوب التفرقة بين الأقسام النحويّة من حيث المعيار المعنويّ الذي قوامه إما العبارة. «في نفسه»، أو نظيرها: «في غيره». ومن الآراء التي يتكشف عنها هذا المبحث والتي نشأت في كنف هاتين العبارتين ما يحاول أن يشكّك في بعض المسلّمات؛ ونذكر منها ثلاثة، أولها أنه قد نُسب إلى ابن النحاس (المتوفى سنة 698 هـ) خرقه إجماع النحاة إذ ذهب إلى أن «الحرف يدلّ على معنى في نفسه، قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كان كذلك، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغةً كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف». ويخلص ابن النحاس إلى التفرقة بين الحرف وبين الاسم والفعل من جانب فرعيّ، ذلك «أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتمّ من المفهوم منه حال الإفراد، بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد»<sup>(١٧)</sup>. والثاني ماهو، على حدّ قول السيوطي، «أغرب من ذلك»،

(١٦) انظر شرح المفصل ١/٢-١، وشرح الكافية ١/١-٦، والجمع ١/١، والأشياء وسطائر ١/١-٢.

(١٧) الجمع ١/١ وانظر الأشياء والسطائر ١/٢ و١/٢ وقد ذكر السيوطي أن أبا حيان تابع ابن النحاس في رأيه هذا.



معنى «س» في شرف حرجي (مؤلف عام ١١٠ هـ) من تكرار  
 يكون بحرف معنى صلا، لا في نفسه ولا في غيره، ما نرى الثالث  
 فمتضمن عرصه في كلام سنة ابن يعيش بن أبي علي الفارسي (المتوفى سنة  
 ١٢٠ هـ)، وهو قوله «من رعمه ان الحرف ما دل على معنى في غيره، فإنه  
 ينعي أن تكون أسماء الأحدث كلها حروفاً لأنها تدل على معان في  
 غيرها»<sup>(١٠٠)</sup> وقد يدفعنا الشك في صحة النقل عن أبي علي إلى إهمال هذا  
 النص، ولا سيما أننا نقع في مؤلفات أبي علي نفسه على ما يناقضه، إذ يقول  
 في المسائل العسكرية: «وأما الحرف فما يدل على معنى في غيره»<sup>(١٠١)</sup>،  
 وهو خلاف ما ينقله عنه ابن يعيش. إلا أن ما يعزز صحة نقل ابن يعيش أن  
 أبا علي صرح في موضع آخر تماماً وصلنا من كتبه بأن الاسم كالحرف «يدل  
 على معنى في غيره»، وإن اختلفا في «جواز الإخبار عن الاسم وامتناع الإخبار  
 عن الحرف»<sup>(١٠٢)</sup>. ومهما يكن من شيء، فالثابت أن الجدل في مكمن المعنى -  
 بسبب من حد الحرف بأنه ما دل على معنى في غيره- قد أدّى إلى وعي أكبر  
 عند النحاة لمركزية المعنى في أي تقسيم للكلم، وإلى نشوء آراء مخالفة  
 لإجماع النحاة. ولا ريب أن أهل الجدل قد كان لهم أثر بارز في النقاش  
 الدائر حول المعنى وأقسام الكلم، وقد يكون رأي أبي علي الفارسي عن دلالة  
 الاسم على معنى في غيره صدقاً لرأي أبي الحسن الأشعري (المتوفى سنة  
 ٣24 هـ) الذي وصفه البطلوسي بأنه «يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة  
 النحر»، إذ روى أنه قال لنحويّ كن يذكر أقسام الكلم وعلاقتها بالمعنى :  
 «ألسنا نجد في الأسماء ما لا يدل على معنى في نفسه، كوجوده في الحروف ؟  
 فالواجب عليك أن تُلحقه بالحروف دون الأسماء» واحتج على ذلك بـ  
 «أي»، وهي اسم عند النحويين، فهي مثل «من» في أنها «لا تدل على شيء  
 إلا باقترانها بموضوع»<sup>(١٠٣)</sup>.

(١٠٠) الأشاء والعيان ١/ ٤

(١٠١) شرح المفصل ١

(١٠٢) مسائل العسكرية ص ١٠٠ «ما في الإيضاح العضدي (١/ ١) فحد أبو علي الحرف بأنه ما

حاء معنى ليس باسم ولا فعل، وضمير كلامه في حد النص أن معنى الحرف في نفسه، وإلا

كان اردف حده لغة «في غيره» وحيث أن في موقف أبي علي اضطراب تشهد به مؤلفه التي

رجع إليها

(١٠٣) مسائل شحبه معروفة بالمعانيات ص ١١

(١٠٤) اصطلاح جبر ص ١١-١٠

ومحصلة الأمر أن النظرية النحوية العربية، كما يرى Weiss<sup>(42)</sup>، سلكت سبيلين أو منهجين اثنين للترقية بين أقسام الكلام، أولهما إثبات «العلامات» أو «الخصائص» التي تتحصل باستقراء المادة، ومن أمثلتها بيت الألفية الذي ذكرناه في مطلع بحثنا، وفيه علامات يتميز بها الاسم عما عداه. أما السبيل الثاني فهو السبيل العقلي<sup>(43)</sup> القائم على المنطق لا على الاستقراء، ولعلّ أخصر ما يعتبر عن خلاصته قول ابن هشام إن «الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم»<sup>(44)</sup>. وجلي أن في كلام Weiss تبسيطاً يسقط التداخل بين هذين السبيلين أو المنهجين، وقد سبق أن ذكرنا أن النظرية النحوية توصلت إلى التفرقة بين الأقسام الثلاثة باعتمادها معيار المعنى، إلا أن ذلك المعيار -عند من اعتمده من النحاة- لم يكن خالصاً من العلامات والسمات التركيبية لكل قسم، فكانت شريكاً للمعنى في معظم الأحوال ولا ريب أن في ما سبق تبياناً دليلاً واضحاً على أن النظرية النحوية لم تستثمر المعنى استثماراً تاماً في مبحث أقسام الكلم، ويبدو أن ذلك كان حافراً لبعض العلماء على استكمال النظر في دور المعنى في هذه الأقسام وجعله عنصراً واحداً في التفرقة بينها<sup>(45)</sup>.

## ثانياً : في نظرية علم الوضع :

يعود الفضل الأكبر في التوسع في دراسة المعنى للترقية بين أقسام الكلم بما يقرب أن يكون نظرية متكاملة إلى عبد الرحمن بن أحمد عَصْدُ الدين الإيجي (المتوفى سنة 756 هـ)، صاحب الرسالة العضدية، أو رسالة الوضع،

(42) نظر Weiss (1976)، ص 23 و 24.

(43) بسبب Weiss (ص 24) استخدم كلمة «عقلي» في وصف هذا السبيل إلى محقق «نظر الندي» لابن هشام، أي محمد محيي الدين عبد الحميد. والصواب أن الكلمة وردت في نص لابن هشام نفسه (شرح شذور الذهب ص 14) في نقله عن ابن الخباز قوله : «ولا يختصر انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»

(44) شرح شذور الذهب ص 14

(45) شبه هذا الأمر في تاريخ النحو العربي بالعلاقة بين النحو والبلاغة. فبعد أن بالغ لحيونون في عديتهم بحسب الشكلي للتركيب، أي بالألفاظ وإعرابها، وأعرضوا إلى حد كبير عن النظر في معدي نحو وأسرار الطعم، تنكب اللاعنون -ولا سيما منهم عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 413 هـ- من البحث عن المعايير استكمالاً لعمل النحويين وسداً للثغرات التي أهملوها في دراسهم. انظر تفصيل ذلك في Baalbaki (1983)، ص 23

وإلى شراح رسالته وأصحاب الحواشي على شروحها. وقد تنبّه Weiss<sup>(41)</sup> إلى أهمية «علم الوضع» في دراسة أقسام الكلم، وأصاب في اعتباره توسيعاً للمنهج العقلي الذي اختطه بعض النحويين. أما غرضنا نحن في الإشارة إلى علم الوضع ومنهج أصحابه الوضعيين في دراسة الكلام وما يتألف منه فغرض مقارن فحسب، إذ إننا سنحاول أن نرصد المعالم الكبرى لهذا المنهج في استناده إلى المعنى في دراسة قضية نحوية أساساً، وما يمثله ذلك من تطور قياساً على ما عهد في الدراسة النحوية التقليدية. ولأن المقام لا يحتمل البسط والتفصيل فسوف نكتفي - كما ذكرنا - بالأبرز الأبرز دون الغوص على التفاصيل. ولذلك سوف نستخدم نصاً واحداً في علم الوضع باعتباره ممثلاً لهذا النوع من التأليف، وقد اخترنا نصاً لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي<sup>(42)</sup> (المتوفى سنة 879 هـ) يمتاز بأنه مقسّم على جملة من التنبهات يتناول في كل منها جانباً من جوانب المعنى، وبأن مادته تشمل القضايا الأساسية التي عني بها أصحاب علم الوضع.

ولعل في المسائل الكبرى التي عني بها الوضعيون، وفي آرائهم فيها، ما يوضح الفرق بينهم وبين النحويين في طبيعة دراستهم لأقسام الكلم. ونجمل تلك المسائل في النقاط الخمس التالية :

(1) أن المعنى في هذا النوع من البحث هو المعيار الأوحده للتفرقة بين الأقسام الثلاثة : فالاسم ما كان «معنى مستقلاً بالمفهومية»، والفعل «وإن كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية غير صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزء معناه، أعني الحدث، مستقل بالمفهومية»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»<sup>(43)</sup>.

(2) أن أقسام الكلام، وإن كانت ثلاثية في وصفها الأعم، تنقسم

(41) انظر مقالتي Weiss (1976)، وبخاصة ص 24 و (1987).

(42) هذا النص واحد من خمسة نصوص مخطوطة جمعت بعنوان «مجموعة حوش على رسالة أبي الوضوح»، في مكتبة بايث (الجامعة الأميركية في بيروت) وقد نسب النص في هذه المجموعة إلى أبي القاسم الليثي المتوفى سنة 888 هـ. والصواب أن النص لعلي بن محمد القوشجي المتوفى سنة 1371، وعنوانه «شرح الوضعية» (انظر المهارس التي وضعها R. Mach للمخطوطات العربية في مكتبة جامعة برنستون، ص 29، الرقم 3424)، وهو ما تدل عليه صفحة عنوان المجموعة وشير إلى أن النص قد نسب أحياناً لأبي القاسم السمرقندي المتوفى سنة 888 هـ (ولعله الليثي نفسه)، وقد بسّته في شرة المطبعة الجمالية عام 1911؛ انظر مهارس Mach، و Weiss (1976)، ص 11، الهامش 1.

(43) شرح بقوشجي، الورقة 8 أ ب.

أقساماً أخرى بحسب معانيها. ومَرَدُّ عدم التناقض بين الأمرين أن التفريعات التي لاحظها الوضعيون إنما هي تفريعات على الاسم فحسب، فذلك يُبقي القسمة الثلاثية قائمةً ويجعلها محوراً للشرح والتفصيل. ويجعل القوشجي، شأنه في ذلك شأن الإيجي واضح هذا العلم، أقسام الكلم تسعة، اثنان منها الفعل والحرف، والباقيات كلها تفريعات على الاسم تقوم مقامه وهي: اسم الجنس، والمصدر، والمشتق، والعلم أو الشخص، واسم الإشارة، والمضمر، والموصول<sup>(41)</sup>. وعلاوة على ذلك، يقسم القوشجي المشتق إلى ما «يعبر قيام ذلك الحدث من حيث الحدوث، وهو اسم فاعل؛ أو الثبوت، وهو الصفة المشبهة؛ أو وقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول؛ أو كونه آلة لحصوله، وهو اسم الآلة؛ أو مكاناً وقع فيه، وهو ظرف المكان؛ أو زماناً، وهو ظرف الزمان؛ أو يعبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره، وهو اسم التفضيل»<sup>(42)</sup>. صحيح أن هذه الفروع جميعاً قد لاحظها النحويون ودرسوها، إلا أنها مثبتة في علم الوضع باعتبار معانيها، ومندرجة في قسمتها باعتبار علاقتها المعنوية بالحدث واستقلالها بالمفهومية، لا من حيث أنها أنواع صرفية تكاد دراستها تنحصر في قضايا الشكل. وفي حين أن علم الصرف يُعنى بالكلمة المفردة خارج السياق، عُنِيَ علم الوضع بهذه الأنواع الصرفية من حيث دلالتها على معانٍ مرتبطة بالحدث، فهو وإن لم يُخرجها من الإطار العام الذي حصرها فيه علمُ الصرف وسع مجال النظر فيها حين قرنها بمفهوم الحدث فأتخذت منحى دالياً يتضاف إلى بنيتها الصرفية.

(3) أن كون الاسم «مستقلاً» بالمفهومية يعني أنه «ملحوظ قصداً وبالذات»، خلافاً للحرف باعتباره «لا يكون ملحوظاً قصداً بل يكون ملحوظاً تبعاً، وأنه وسيلة إلى ملاحظة غيره». ولأن هذا الفرق «لا يتضح غاية الايضاح إلا بتمهيد مقدّمة» يفرق القوشجي بين المعاني، فهي «قد تكون ملحوظة قصداً وبالذات، وقد تكون ملحوظة غير مقصودة بذواتها بل على أنها آلة لملاحظة غيرها ومראה لمشاهدة ما سواها» وهي باعتبار الأول مستقلة

(41) شرح القوشجي، الورقة ٦ أ-ب، و٥ أ. وفارن Weiss (1976)، ص 2٥. والأقسام التسعة المذكورة أعلاه تنقسم، باعتبار مدلول اللفظ، إلى قسمين: «ما مدلوله كلي، وما مدلوله مشخّص» وتنقسم الأول منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتق وعمل، وتنقسم الثاني إلى العلم والحروف والمضمر واسم الإشارة والموصول. انظر: الورقة 4 ب.

(42) نفسه، الورقة 3 ب.

بالمفهومية والتعقل وصحة لأن يُحكم عليها وبها، واعتبار الشيء غير مستقله بالمفهومية وغير صالحة ليحكم عليها وبها»<sup>(٦١)</sup> لمعيار إدن معوي دلالي وقوامه التفرقة بين المفهومية المستقلة بذاتها والمفهومية غير المستقلة بذاتها، أي المفتقرة إلى ما سواها وإطلاقاً من هذا يمكن إدراك الفرق بين المعنى الذي يعبر عنه لفظ «الابتداء»، مثلاً، والمعنى الذي يتعلق به الحرف «من» (وهو عند الحوئين «الابتداء العاية في الأماكن»<sup>(٦٢)</sup>). فمعنى «الابتداء» مستقل بالمفهومية صالح لأن يُحكم عليه وبه، فلفظ «الابتداء» يـ «يدرم إدراك متعلقه منه» لأنه معنى مقصود بذاته. أما «من» في نحو: «ابتداء سيرى من البصرة» فإنه «غير مستقل بالمفهومية غير صالح لأن» يُحكم عليه أو به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه «من»، وذلك أنه «حالة بين السير والبصرة» و«آلة لمعرفة حالهما ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط»<sup>(٦٣)</sup>. وبعبارة أخرى، يعبر الاسم عن معنى الابتداء بذاته ويلاحظه العقل قصدًا وبالذات، في حين أن الحرف لا يُدرك معناه إلا بإدراك متعلقه. ولا ريب أن في تناول الوضعيين لهذه الفروق المتعلقة بمكنى المعنى ما ينقل الناحية المعنوية التي ألمح إليها النحاة في قولهم إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه، إلى آفاق أرحب، ويلحظ للمتكلم دوراً أساسياً في تعيين هذه الفروق، وهو دور الإدراك لما يُقصد معناه لنفسه أو لأمر خارج عنه، أي أن للمتكلم «منظور»<sup>(٦٤)</sup> يحكم من خلاله على استقلالية المفهوم أو عدم استقلاليته.

(٤) أن حدّ النحاة الفعل بأنه «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»<sup>(٦٥)</sup> قد غيّره علماء الوضع تغييراً شبه كلي. وقد نبّه القوشجي على أن هذا الحد ليس بمانع لأنه يصدق على اسم الفاعل وليس بفعل. إلا أن خلاف علماء الوضع مع النحاة في حدّ الفعل أبعد من هذا التنبيه التفصيلي، فهم يخالفونهم في جوهر مفهومهم للفعل فينفون أن تكون دلالة الفعل، أي مجموع معناه، قائمة في نفسه، ويجعلون الدلالة على الزمان واحدة من

(٦١) نفسه، الورقة ٦ ب و ١١

(٦٢) هذه العبارة لسيبويه في كتابه ١/٧١، وعنه أخذها معظم لحوين. ينظر كتب حروف معاني

لريد من التفصيل: مثلاً رصف شامي ص ١٢٢، وأخى الدي ص ٣٠١

(٦٣) شرح اقوشجي، الورقة ٦ ب

(٦٤) فارب Weiss (١٩٣٦)، ص ١١ و ١٢، حيث يتحدث عن هذا منظر perspective و ١٢ ب

عند الوضع يستند إليه في تقسيم الحكم بشرط يستند إلى معادلات عليه

(٦٥) هذا هو الحد الذي يقوله القوشجي عن النحاة، ينظر ورقة ٦ ب

مكونات الفعل الدلالية فحسب فالمفعول «قام» مثلاً «يدلّ على حدث وهو القيام، وعلى سمة مخصوصة بينه وبين فاعله... إلا أن أحدهما متعين بدلالة اللفظ، والآخر وإن كان متعيناً في نفسه بوجه ما ملحوظاً بذلك الوجه وإلا لما أمكن إيقاع تلك النسبة، لكن اللفظ لا يدلّ عليه، فلا يتحصل هذا الجزء إلا بملاحظة الفاعل فلا بدّ من ذكره»<sup>(٦٦)</sup>. ومؤدّى ذلك أن حدّ الفعل هو «ما دلّ على حدث ونسبة إلى موضوع ما وزمانها»<sup>(٦٧)</sup>. وهذه النسبة قائمة بين الحدث - ومرجعها إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر - وهو المنسوب، وبين الذات، وهو المنسوب إليه : فأما الحدث فدلالته في اللفظ، أي في أصوله الثلاثية (أو غيرها) التي اشتق منها، وهو بهذا الوجه مستقلّ بالمفهومية. إلا أن هذا الاستقلال قد أصاب الفعل في جزء واحد من معناه - أي في الحدث - وأما باعتبار مجموع معناه فهو غير مستقلّ بالمفهومية لأن جزءاً آخر من معناه - وهو النسبة بين الحدث والذات - لا تتمّ إلا بذكر الفاعل. وتأسيساً على هذا يقع الفعل في منزلة بين منزلتي الاسم والحرف، فهو من حيث الحدث شبيه بالاسم في استقلاله بالمفهومية، ومن حيث أنه مسند إلى شيء آخر - هو الفاعل - شبيه بالحرف لأنه محكوم بذكر ذلك الآخر أي أنه فاقد استقلاله خلافاً للاسم الذي ليس له محكوماً على هذا الوجه. وعلى هذا التأويل يكون المعنى هو المعيار المعتمد عليه في التفرقة، بل يكون هو الفاصل بين استقلال المفهومية وعدم استقلالها.

(٦) أن معنى القول في الحرف إنه «ما دلّ على معنى في غيره» - وهو حدّ يشترك فيه أهل النحو وأهل علم الوضع - يجيء في نظرية الوضع ضمن سياق عام في تعيين لدلالات وتحديد مدى استقلاليتها، وأن مدار البحث في حدّ الحرف هو تبيان معنى قولنا «في غيره»، كما أن مدار البحث في الاسم والفعل هو تبيان أن الأوّل مقصود بالذات وأن الثاني مقصود بالذات في مكوّن وحد من مكوناته فحسب. وإيضاحاً للمراد بأن معنى الحرف في غيره نفع عند أصحاب الوضع على شروح أشدّ وضوحاً ودقّة من شروح النحويّين. ففي هذه لمسألة يقول القوشجيّ إن معنى الحرف «حاصل في غيره، أي باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه. فقد اتضح أن ذكر متعلّق

(٦٦) نفسه، الورقة ١١٤

(٦٧) نفسه، ورقة ١١٤. وهذا حدّ تيمّ بصرقة ير (لاسم) لمشتق، لأن حدث هو أوّل ما يترتب في مفهومه، في حين أن سمة الفاعل ليس كحدّ «الأنه يدلّ على ذات ونسبة الحدث به، فمحصور في حدّ راء الحدث، وفي مشتقّ ذات»

الحرف إنما وجب ليتحصّل معناه في الذهن، إذ لا يمكن إدراكه بإدراك متعلّقه، وهو آلةٌ لملاحظته لأن الواضع اشترط (iii) في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلّقه، ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه...». وقد مرّ في (3) أعلاه الفرق بين لفظي «الابتداء» و«من»، فالحرف آلةٌ لإدراك غيره، والفرق بينه وبين الاسم كالفرق بين ما هو مُبَصَّر بالذات مقصود بالإبصار وما هو مُبَصَّر تبعًا على أنه آلةٌ لا يبصار غيره. ويورد الليثي مثل المرأة: «فإنك إذا نظرت إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصور فإن قصدت إلى مشاهدة الصورة فالمرأة في تلك الحالة مبصرةٌ أيضًا، لكنّها غير مبصرةٌ قصدًا بل تبعًا، ولا يمكن لك أن تحكم عليها وبها كما يمكن للصورة، وإن قصد إلى مشاهدة المرأة نفسها تكون صالحة لأن يُحكم عليها أو بها وتكون الصورة مبصرةٌ تبعًا غير محكوم عليها أو بها» (59). بهذا ينجلي معنى عدم الاستقلال بالمفهومية في الحرف ومعنى العبارة القائلة إن معناه في غيره. وينهج الوضعيون في دراسة الحرف نهجًا مقارنًا يُظهر علاقته بسائر أقسام الكلم. وملاحظاتهم، على تفرّقاتها في مواضع مختلفة من بحثهم، تنقسم بالعناية بالمعنى باعتباره الفيصل في التفرقة بين الالفاظ. فالحرف عندهم، وإن انفرد بعدم استقلاله بالمفهومية، لا يستقلُّ بأشياء يشارك فيها سائر أقسام الكلم، سواءً في ذلك القسمان الآخران في القسمة الثلاثية، والأقسام الأكثر تفصيلًا في القسمة التساعية المذكورة أعلاه. ويمكننا تجزئة المسألة على الوجه التالي:

أ- الحرف والاسم: يشارك الحرف إحدى حالات الاسم التركيبية وهي ملازمة بعض الأسماء الإضافة (60). ووجه الشبه بينهما إنما هو التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال (61)، غير أن هذا الشبه لا يمسّ جوهر الفرق بين

(58) في الأصل (الورقة 8 ب): «لا لأن الواضع اشتراطه؛ تحريف».

(59) نفسه، الورقة 8 أ.

(60) جعل النحويون هذه الأسماء قسمين، أولهما ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، وثانيهما ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ. فمن الأول ما لا يضاف إلا إلى المضمَر (كوجدك وسعديك وليك)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الجملة (كحيث وإذا)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى المعرفة (ككلا وكثنا)، وبعض الظروف والأسماء (كعند، ولدى، وسوى، وقصارى). أما ما يضاف معنى دون لفظ فأى في نحو «أى عندك»، وغيره قبل وبعد وحسب وأول الخ حين بُنى على الضم وينوى معنى ما تضاف إليه دون لفظه، نحو من قبل ومن بعد. انظر: شرح ابن عقيل ص 126-131، وشرح الأشموني 1/112-124.

(61) شرح القوشجي، الورقة 11 ب.

الحرف والاسم، ففي حين يشترط «ذكر المتعلق في الحروف لأجل الدلالة». يشترط ذكر المتعلق في تلك الأسماء أي المضاف إليه- «لتحصيل الفائدة». والفرق بين الأمرين كبير من حيث المعنى، فدلالة الأسماء الملازمة للإضافة هي، كدلالة سائر الأسماء، مستقلة بالمفهومية، ف«دو» و«فوق» مفهوماهما كلي، كما يقول القوشجي<sup>(١٢)</sup>، لأنهما بمعنى «صاحب» و«علو»، ولا أثر للإضافة العارضة في معناه. أما الحرف فغير مستقل بالمفهومية، فشبهه بالأسماء الملازمة للإضافة شبه عرضي شكلي ليس غير.

ب - الحرف والفعل : لما كان الفعل «باعتبار مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية»، كما مر في (٤) أعلاه، شاركه الحرف في هذا الوجه. إلا أن استقلال أحد أجزاء الفعل - أي الحدث - بالمفهومية يجعله «باعتبار جزء معناه محكوماً به وممتازاً عن الحرف». ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم<sup>(١٣)</sup>. والفصل في هذا هو المعنى أو ما أسميناه «منظور المتكلم» : مفهوم الحرف، كمفهوم الفعل، «أمر غير ثابت في نفسه بل لغيره»<sup>(١٤)</sup>، وهما لذلك مختلفان اختلافًا يتيّن عن الاسم لأن مفهومه ثابت في نفسه هو لا في غيره. وإذا استلهمنا مجاز المرأة كان الاسم هو الصورة المقصود إلى مشاهدتها، وكان الفعل والحرف مبصّرَيْن أيضًا، ولكنهما مُصّرَان كالمرأة تبعًا لا قصداً.

ج - الحرف واسم الإشارة والمضمر والموصول : هذه الأقسام الأربعة هي الألفاظ الموضوعية لمشخص وضعا عاما، خلافاً للفظ الموضوع لمشخص وضعا خاصا، أي العَلَم. ذلك هو الشبه بين الحرف والأقسام الثلاثة الأخرى. وما وراء ذلك ففرق جوهري يحسم أمره المعنى : فالحرف معناه في غيره، أي أنه «يتعين بانضمام ذلك الغير إليه، بمعنى أنه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه». في حين أن الأقسام الثلاثة الباقية «مشاركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، يعني : معاني هذه الثلاثة مشتركة بأن كلاً منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظ قصداً مستقلاً بالمفهومية»<sup>(١٥)</sup>. وثمة جامع آخر بين اسم الإشارة والمضمر والموصول، وهي أنها جميعاً «يحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين»<sup>(١٦)</sup> : فلقرينة في اسم الإشارة هي الإشارة حساً (أي

(١٢) نفسه، الورقة ١١ ب

(١٣) نفسه، الورقة ١١ أ

(١٤) نفسه، ورقة ١١ ب

(١٥) نفسه، ورقة ١٠ ر

(١٦) نفسه، ورقة ١١



عصبي من الاعضاء المحسوسة)، وهي في الضمير الخطاب أو غيره (أي النصب أو الحضور)، وفي الموصول الإشارة إليه عطفًا أي بما عهد بين المتكلم والمخاطب وهذا الجامع غير متعين في الحرف. ويحسن التشبيه هذا إلى الوضعيين، باحتكامهم إلى المعنى، انتهوا إلى التفرقة بين الحرف وبين الموصول، مثلاً، حتى إنهم قالوا إن الموصول عكس الحرف<sup>(١١٠)</sup>. ومؤدّى ذلك أنهم حالقوا النحويين في الشبه الذي أثبتوه للحرف والموصول باعتبار أن كليهما «مفتقر افتقاراً لازماً» في عبارتهم فالموصول مفتقر إلى الصلة، افتقار اجباراً إلى مجروره والجازم إلى مجزومه<sup>(١١١)</sup>. إن مدار الخلاف جليّ: فالوضعيون احتكموا إلى المعنى فاثبتوا الفرق بين الحرف والموصول، واحتكم النحويون إلى اللفظ فاثبتوا الشبه بينهما ولم يلتفتوا إلى المعنى، وهم وإن كانوا قد جعلوا الموصولات أسماء لم يُسعفهم حدّهم الأسماء على أن ينتهوا إلى ما انتهى إليه الوضعيون في هذه المسألة لأن المعنى لم يكن دأبهم وغايتهم في التفرقة بين أقسام الكلم المختلفة<sup>(١١٢)</sup>.

### ثالثاً: آراء السهيلي في المعنى وأقسام الكلم

نقتصر في هذا الجزء من البحث على وقفة سريعة نخص بها أبا القاسم السهيلي (المتوفى سنة ١١٨١ هـ) باعتباره أحد ألمع النحاة العرب قاطبة وإن لم يكن قد نال حقه من التقدير لدى النحاة من بعده وحقه من الدراسة لدى المعاصرين. والذي حدانا على أن نؤخر هذه الوقفة إلى القسم الثالث، أي إلى ما بعد الكلام على الوضعيين، وهم متأخرون عن السهيلي زمنًا، أن آراء السهيلي لم تحظ بأن تتابع فتكون مذهب جماعة من العلماء ينتهونه ويذّبون عنه، خلافاً لما عليه الحال في علم النحو وعلم الوضع. نعم، لقد تنبّه نفر من النحويين إلى تمرّد السهيلي بجملة من آرائه، فقال عنه اليماني إنه «كان صاحب الاختراعات واستنباطات»<sup>(١١٣)</sup>، ووصفه الفيروزآبادي بقوله: «صاحب

(١١٠) بطر تشبيه السامع في نصّ القوشجي، الورقة ١٠ أ

(١١١) هذا «لافتقار» هو ما يعطّل به النحويون ماء الموصول وهو اسم - كما نرى الحروف انصر

شرح ابن عمير ص ١٢ - ١٣، وشرح الأشموني ص ٢١ - ٢٢

(١١٢) ثم يؤكد هذا الرأي أن النحويين كثيراً ما يقولون إن الموصول، كالحرف، لا يدل على معنى في

نفسه لأنه لا يذم من كلام بعده (انظر مثلاً أسرار العربية ص ١١٤، وشرح الفصل ٣/ ١١٠)

هم لم يفرقوا. د. بين احياح الموصول إلى فريضة وكون معناه في نفسه، خلافاً للحرف، في حين

فرّق الوضعيون بين الأمرين لأن اعتمادهم كان على معنى كل قسم من أقسام الكلم في إطار

نظرية في المعنى متكاملة

(١١٣) بشارة نصر ص ١١٢.

لاختراعات والاستنتاجات، مع فطانة فائقة وشهامة رائدة<sup>(٢١)</sup>، وذهب المالقي إلى أبعد من ذلك فقال إنه «احتج بأشياء لا تطرد على أصول النحويين» وإن له «أشياء خرج بها عن سقاييس العربية آذاه نظره إلى ذكرها»<sup>(٢٢)</sup> ولخروج السهيلي على إجماع النحويين ومخالفته أصولهم نجد أبا حيان يوجه إليه نقداً لا ذعاً ويقول: «وهذا الرجل كان شاذاً المنازع في النحو وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه»<sup>(٢٣)</sup>. ومهما يكن من شيء، فإن آراء السهيلي في قصيدة المعنى عموماً، وفي العلاقة بين المعنى وأقسام الكلام خصوصاً، وإن لم تختط منهجاً متلباً في تاريخ الفكر النحوي العربي لمحاولة جادة لإعطاء المعنى المقام الأول في التحليل النحوي، بعد أن كاد وكوع النحويين بالنواحي الشكلية وبالعوامل اللفظية يودي بدور المعنى عندهم، وبعد أن تصدى عبد القاهر الجرجاني لهذه النزعة عند النحاة وأبرز أهمية «معاني النحو» في فهم التركيب<sup>(٢٤)</sup>.

وقد كنا حاولنا، في دراسة سابقة، أن نشبت أن السهيلي قد وسع العوامل المعنوية بعد أن قصرها النحويون، أو كادوا<sup>(٢٥)</sup>، على عاملين اثنين هما عامل الرفع في المبتدأ (أي الابتداء)، وعامل الرفع في الفعل المضارع (أي تعريته من العوامل اللفظية مطلقاً). ومما نرى أنه زاده على ذينك العاملين عوامل الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والنعت، والمعطوف، والقصد؛ وهذا الأخير مما أفاده السهيلي من ابن الطراوة، وعماده المعنى كما يدل عليه اسمه<sup>(٢٦)</sup>. ومن هنا فإن عناية السهيلي

(٢١) البلغة ص ١٢٢.

(٢٢) وصف الماني ص ١١١ و ١١٩.

(٢٣) النص منقول عن أبي حيان في الأشباه والنظائر ١١/٣. والصواب أن السهيلي شيوخاً آخرين منهم ابن السيد البطلوسي وابن الرماك وابن بادش. انظر Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٢٦، الهامش ١، و ص ٤١-٤٢ وانظر أيضاً: «أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو» ص ١٢-١٦.

(٢٤) انظر رأيت القدس إن الجرجاني هو أحد المصادر التي منها استلهم السهيلي آراءه. في Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٤١-٤٢.

(٢٥) تشير بقولنا «أو كادوا» إلى آراء فردية نسبت إلى بعض النحويين الذين زادوا عوامل معنوية على الابتداء ورفع فعل المصارع. من ذلك، مثلاً، قول الفرزدق: «نصب الفعل المضارع هو الخلاف»، وهو عمل معوي، وقول خفيف لأحمر بن عبد الملح هو معنى المعنوية. انظر هذه الآراء الفردية في الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٤-٢٤٦.

(٢٦) انظر في هذه العوامل جميعاً Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٢٩-٣٠ (ومنها، القصد، ص ٣٧-٣٩).

يصدر دور معنى في اقسام كنه. وبعد ذلك في طرته لعمل برنتها. بما هي متعدد تنصيه عوامل اعنوية، أو أن كلا لا تحصى عنده يؤسس نظرية في معنى وعلاقته بالتحليل الحوي مفارقة لنظرية اسحوية العامة مفارقة بية إن نرر ما يحالف فيه لسهيلي. لحوين هو قوله إن «الفعل لا يدل على معنى في نفسه» (٦٧) وإذا كان حرف عنده أيضاً لا يدل على معنى في نفسه صار الاسم وحده، من بين اقسام الكلام، ذا معنى في نفسه: «وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم» (٦٨) وملخص حجته في ذلك أن المصدر إذ أخبر عنه كان لاسم الذي هو فاعل له محموصاً مصافاً إليه، نحو: «أعجبنى خروج زيد»، فلما أوردوا الإخبار عن الاسم الفاعل للحدث لم يكن جائزاً أن يبقى مخفوضاً، وكان حقه الرفع، ولم يجر أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه لاستحالة انفصاله عن الحدث في اللفظ. . . «ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظاً يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل . . .» (٦٩). ويرى السهيلي أن لفظ الفعل يدل على المصدر والفاعل والمفعول به (٧٠)، غير أن من الواضح أن هذه دلالة في الفعل على غيره، أي أن الفعل ليس له معنى على الحقيقة لأنه يدل على شيء متعلق به خارج عنه. موقف السهيلي هذا مخالف لإجماع النحاة لا في ظاهره فحسب بل في استناده إلى المعنى: فقله باستحالة انفصال الاسم الفاعل عن الحدث في اللفظ مرده إلى أن اللفظ «تابع للمعنى» (٧١) فيستحيل فصله لفظاً. ومثل ذلك في الاستناد إلى المعنى قوله إن الفعل يدل على الحدث بالتضمن، دلالة «القرس» على «القوائم» ودلالة «البيت» على «السقف»، واللفظ الدال على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب واقتل (٧٢)، ومثله أيضاً رأيه في دلالة لفظ الفعل على المصدر والفاعل والمفعول به (٧٣).

(٦٧) نتائج تفكر ص ١١١ ؛ ونظر ص ٦٤ أبط

(٦٨) نفسه ص ٧٤

(٦٩) نفسه ص ١١٠

(٧٠) نفسه ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ونظر أبط لاشء والنظر ١-٢١١

(٧١) نفسه ص ١٠٧

(٧٢) نفسه ص ١٠٧

(٧٣) نفسه ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ونظر ص ١٠٧

وبالجملية، يقرر السهيلي أصلاً كثيراً من أصوله عبارةً مفادها أن «الألفاظ تابعة للمعاني»<sup>(٣٤)</sup>، وهو يحتكم إلى هذه المقولة الأساسية في آرائه وأحكامه. وسواءً أكانت الحجج التي يسوقها تأييداً لآرائه حججاً سليمةً ومقنعةً أم لا، لَمِنْ اللافت حقاً صدوره فيها عن عناية فائقة بالمعنى، حتى لقد أضحي المعنى كالحيط الجامع لكثير من آرائه النحوية ولما تفرّد به وخرج على إجماع النحاة. ولعلّ أهم ما يتفرّد به السهيلي استخدامه المعنى أساساً لنظرية جديدة في العمل خرج فيها على مقاييس النحويين وأصولهم. ومن المعروف في النظرية النحوية التقليدية أن الأسماء تعمل لمشابتها الأفعال (كعمل اسم الفاعل لمضارعتة الفعل)، وأن الأصل في الأفعال أن تكون عاملة، وهي لذلك أقوى العوامل<sup>(٣٥)</sup>، وأن الحروف تعمل إذا كانت مختصة (فحروف الجرّ تعمل لاختصاصها بالأسماء، وحروف النصب تعمل لاختصاصها بالأفعال، وحروف العطف والاستفهام لا تعمل لعدم اختصاصها)<sup>(٣٦)</sup>. وقد خالف السهيلي النحويين في مسلّماتهم هذه كلّها. فالفعل عنده ليس أقوى العوامل، بل إنه لا يعمل بنفسه إلا في ثلاثة أشياء هي المصدر (أي المفعول المطلق) والفاعل والمفعول، كما مرّ؛ والاسم «وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة»<sup>(٣٧)</sup>، وأما الحرف فلم يلتصق السهيلي إلى اختصاصه<sup>(٣٨)</sup>، بل جعل المعنى سبب إعماله أو إهماله كما يظهر أدناه.

والمعيار عند السهيلي في نظريته في العمل هو المعنى، وهذا المعنى قائم في الفرق بين أقسام الكلم: فوجوب ألا يعمل الاسم في غيره على الحقيقة مرّدّه إلى أن الاسم له معنى على الحقيقة، أي إن معناه ليس في غيره؛

(٣٤) عبارة السهيلي هذه (نتائج الفكر ص ٧٤) تذكّر بقول عبد القاهر إن «الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة» (دلائل الإعجاز ص 258؛ وانظر ص 46). وانظر المقارنة بين السهيلي وعبد القاهر في هذه المسألة في Baalbaki (1900)، ص 50-51.

(٣٥) انظر الجمع ١/44.

(٣٦) انظر باب العامل في الأشياء والظواهر 1/241 وما بعدها.

(٣٧) نتائج الفكر ص ٧٤. ومما يستتبعه هذا الرأي قول السهيلي إن المضاف إليه مجرور بالإضافة (الأمالي ص 20)، خلافاً لمن قال إن الاسم المضاف هو العامل في المضاف إليه. وقد قبل السهيلي أن يعمل اسم الفاعل، ولكنه يشترط لذلك أن تنفذه قرينة - كلف الاستفهام - بقوى بها معنى الفعل فيه (نتائج الفكر ص 42).

(٣٨) من ذلك، مثلاً، أنه يعمل عمر الحروف الناصبة والحذرة للمصارع استناداً إلى أن اللفظ تابع للمعنى. ثم يذكر عرصاً احتصاص هذه الحروف بالعمل ولا يجعل اختصاصها ذلك سبباً لعملها؛ انظر - نتائج الفكر ص 77-78.

ووجوب أن يعمل الفعل في لاسمه مرده إلى أن الفعل يدل على معنى في غيره ومن ثم «وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك لغيره، كما له أثر في معناه»<sup>(٩٩)</sup>؛ ووجوب أن يعمل الحرف مرده أن «الالفاظ تابعة للمعنى، فكما تشبث الحرف بـ دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً»<sup>(١٠٠)</sup>. ويبدو أن السهيلي توسع في فكرة التشبث هذه في مبحث الحرف خاصة لأنه اضطر إلى أن يعلل إهمال بعض الحروف وإعمال بعضها، وخلاصة رأيه أننا «لا نجد حرفاً لا يعمل إلا حرفاً دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى اسم مفرد، فاكتمى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو: هل زيد قائم؟»<sup>(١٠١)</sup>. وإلى ذلك ينظر السهيلي في بنية الحرف، فالأحادي مثلاً، كهزمة الاستفهام، لا يتوهم انقطاع الجملة عنه فلم يعمل؛ وأما ما كان من ثلاثة أحرف فصاعداً، نحو «إن» فقد أعملوه إظهاراً لتشبيته بالتركيب الذي يليه ومنعاً لتوهم انقطاع الجملة عنه؛ وأما ما كان من حرفين ففيه تفصيل، ومرجع الإعمال والإهمال إنما هو المعنى في كل أداة<sup>(١٠٢)</sup>.

إن عناصر المعنى التي عني بها السهيلي، سواء في ذلك تفصيله العوامل المعنوية، وحدده أقسام الكلم تبعاً للمعنى، وتعليقه العمل الحوي استناداً إلى معاني تلك الأقسام (بما في ذلك مفهوم «القصد» و «التشبث»)، لتشكل مجتمعة ما يقرب أن يكون عنده نظرية متكاملة المعالم. وقد يكون أهم ما في هذا أنه محاولة منه لإحياء دور المعنى في الدراسة الحوية، ولا سيما إطلاقاً من أقسام الكلم، شأنها في ذلك شأن المحاولة التي قام بها الوضعيون حين جعلوا المعنى محور دراستهم أقسام الكلم وما يتفرع عنها من المسائل.

رمزي منير بعلبكي  
الجامعة الأمريكية في بيروت

(٩٩) نفسه ص ٦٤

(١٠٠) نفسه ص ٦٤

(١٠١) نفسه ص ٦٤ يض.

(١٠٢) نفسه ص ٦٤ - ٦١

## في الوضع والاشتقاق والدلالة

حسن حمزة

### أ - مقدمة

تقوم الفلسفة اللغوية القديمة عند العرب وعند غير العرب على اعتماد الكلمة أساسا في تحليل الخطاب، وأساسا في تحليل المعاني؛ فالدرس النحوي التقليدي قائم في أول خطوة من خطواته على أقسام الكلام التي تنصدر كتب النحو، والتي ينشأ عليها تحليل الجملة، وهي عندهم قائمة على تركيب الكلمات بعضها مع بعض، والنحو قائم على دراسة العلاقات في هذا التركيب.

أما اللسانيون فيعتمدون منذ ظهور كتاب فرديناند دي سوسير : دروس في اللسانيات العامة على درس العلامة اللغوية فيرون فيها وجهين اثنين : دالا ومدلولا، ويجعلون اللفظ (المورفيم) أصغر العلامات التي تجمع بين هذين الوجهين<sup>(1)</sup>. غير أنهم رغم النقد الشديد الذي وجهوه إلى الكلمة التي يعتبرونها علامة يصعب تحديدها، بل يستحيل تحديدها، ظلوا يجعلون منها أساسا يعودون إليه، ويعتمدون عليه في دراساتهم<sup>(2)</sup>. لا بل مضى فرنسوا راستيه إلى أبعد من هذا، حين اعتبر أن الكلمة تشغل حيزا يتعاضد دوره يوما بعد يوم في اللسانيات الحديثة التي تحذو حذو الفلسفة القديمة في اعتبار الكلمة أساسا يقوم التحليل عليه<sup>(3)</sup>.

(1) انظر F. De Saussure : *Cours de linguistique générale* p. 47-48 وانظر خلاصته

J. Dubois et alii : *Dictionnaire de morphologie* في معجم مصطلحات اللغويات

(G. Molin : *Dictionnaire de linguistique* ومعجم مصطلحات اللغويات)

(2) انظر على سبيل مثال : A. Martinet, *Elements de linguistique générale* p. 119 sq. وانظر

P. Gode : *Le mot* p. 11

Cette vision du mot est en fait la philosophie occidentale du langage qui a cherché à inspirer la linguistique. Cette inspiration a pu en susciter la justification et la légitimation.

وقد لا يكون دور الكلمة في المعجم أقل حطر ورسوخا من دورها في النحو لأن الدلالة المعجمية تعطى للكلمة لا لمكوناتها حتى حين يكون لهذه المكونات دلالات خاصة، أي حتى حين يكون هذه المكونات لمكونات لمصطلح (مورفيمات) كل واحد منها علامة لغوية خاصة مكونة من دال ومن مدلول. كتب الكثير عن الاشتقاق<sup>(4)</sup> في العربية، وعن دلالات الأوزان، ودلالات لفعل المزيد فيها كدلالة *فَعَلَ* على التكرار والمبالغة، و*فَاعَلَ* على المشاركة، و*اسْتَفْعَلَ* على طلب الفعل، وكدلالة *الْفَعْلَانِ* على الاصطراب واحركة. ولهذا، فلن أتناول المسألة من هذه الراوية، بل سأنتقل من سؤال بسيط يتناول عددا من مداحل المعجم العربي العام مثل (كتاب) و(كلب) و(كاتب) وغيرها، وهي مداحل يذكر المعجم لكل واحد منها دلالاته أو دلالاته المختلفة، للسؤال عن مصدر هذه الدلالة أو هذه الدلالات، وعن سر العلاقة التي تربط هذه الدلالات بالألفاظ. وسأكتفي بالبحث في النظريات العامة التي تتناول علاقة بنية الكلمة العربية بدلالاتها متوقفا بصورة خاصة عند نظرية النحويين العرب في الوضع واشتقاق بعض الكلام من بعض، ونظرية حان كاتينو في تقاطع الأوزان بالجذور، ونظرية احتماص الجذور والجهات الدلالية modalités عند أندره رومان

## ب - بنية الكلمة ودلالاتها

### 1 - تقاطع الجذور والأوزان :

تقوم نظرية جاد كاتينو<sup>(5)</sup> على أن ألفاظ العربية ناشئة من تقاطع الأوزان والجذور<sup>(6)</sup>. يمكن إذن أن يُمثَّل للكلمات العربية بجدول توضع في سطه الأفقي جذور العربية، وفي سطه العمودي أوزانها، وتنشأ الكلمة في امرّع المتكون من نقطة التقاطع بين جذر والوزن. حين يتقاطع جذر (ك) ت (ب) على سبيل المثال بوزن (فاعل) ينشأ (كاتب)، وبوزن (فَعَلَ) ينشأ (كُتِبَ). ويشأ من هذين لوزين حين يتقاطعان مع جذر آخر (ص ر ب) كلمتان

(4) يقدمه عبد السلام هارون في مقدمته بحقيقه لكتاب الاشتقاق لاس دريد لائحة يذكر فيها حمصه عشر كتابا في الاشتقاق من اقرن الثاني والقرن السادس للمهجرة (ص 211-214)

(5) Racines et schémas

(6) يرى ميشال بونر أن radical لذي يتكون من حروف الجذر ثلاثي ومن حركة عاء وحركة عين كدلالة الأساسه لكلمه في اللغات سامية فمن أن تنفرغ منه الجذر والوزن

'La structure du mot en arabe littéra p 13

حددنا هما (صرب) و (صرب)، وهكذا دواليك حتى تُستعمل جميع حدود  
والأوزان. ويسمح هذا حدوث تركب مرتبة هارعة تقابل لكلمات مهمة،  
وهي كلمات موجودة بالقوة محتملة على المستوى النظري، يتقاطع الحد  
بالوزن فيها، غير أن العرب لم يستعملوها لسبب أو لآخر<sup>(١)</sup>

يعني هذا التقصير كل كلمة من كلمات العربية<sup>(٢)</sup>، تنتمي إلى هذين  
المحورين، فتنتسب إلى مجموعة الألفاظ المسندة على نفس الجذر والموحدة  
معها على الخط العمودي، وتنسب، في الوقت نفسه، إلى مجموعة الألفاظ  
المبنية على نفس الوزن والموجودة معها على الخط الأفقي؛ فكل كلمة (أبيض)  
على سبيل المثال هي نقطة تقاطع الجذر (ب ي ض) بوزن (أفعل) الدال على  
اللون، فهي تنتمي إذن إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس  
الجذر كـ (البياض) وغيره، وتنتمي في الوقت نفسه إلى مجموعة الكلمات التي  
تشترك معها في نفس الوزن كـ (أسود) و (أحمر) وغير ذلك.

هذا الانتماء المزدوج يجعل الكلمات التي صنفها علماء العربية إلى  
كلمات أصول وكلمات مشتقة من الأصول على مستوى واحد لأنها جميعا  
مشتقة من الجذر، فلا تأتي الكلمة من كلمة أخرى فتكون تابعا لأصل، ولا  
يكون الاشتقاق سلسلة في حلقات يُنقل فيها من حلقة إلى حلقة، وإنما يكون  
عملية بسيطة على مستوى واحد.

إن المضي بهذه النظرية إلى نهاياتها يفرض أن تكون دلالة اللفظ نتيجة  
تقاطع دالتين: دلالة شبه معجمية هي دلالة الجذر ودلالة نحوية صرفية هي  
دلالة الوزن.

قد يكون من الممكن، بل قد يكون من السهل الدفاع عن هذه النظرية  
في بناء المعنى في عدد من أوزان العربية كاسم الفاعل والمفعول<sup>(٣)</sup>، ويقال إن  
(الكاتب) مثلا يأخذ معناه من الجذر (ك ت ب) الذي يدل على فكرة الكتابة،  
ومن وزن (فاعل) الذي يدل على مَنْ فعل الفعل، فيكون معنى (الكاتب)  
من قام بعملية الكتابة وهكذا دواليك حتى تستهي الجدور مع وزن (فاعل).

(١) انظر على سبيل المثال تصنيف الحسن بن سفيان إلى مستعمل ومهمل في محاولته سفيان جميع  
التفاني الممكنة للحروف الأصب في كتاب العين. وهي مقدمة العين كما في مقدمة الحمزة،  
والعرب، وغيره، بعض ملاحظات عمهم لعم العرب حسب صوبي

(٢) لا بد من استثناء كلمات لم تنسب على حدود من هذا الحد كحروف والكلمات الأعجمية  
مدخلة لم لا تدخّل في حدود بل تشكل كتلة أو كتلا على حدة

(٣) عمه في بعض الحدود لا يورس مدالا لأن الأمور فيهما شبهة وصحة



ثم تنتقل إلى وزن آخر وتكرر العملية حتى تنتهي الأوزان

غير أن أوزان العربية ليست جميعا على عرار (فاعل) و (مفعول) الئدين يدلان على من قام بالفعل، وعلى من وقع عليه الفعل. بل لا تشكل الأوزان المشابهة لهذين الوزنين إلا غيضا من فيض لا يتجاوز أصابع ايدين، ونزرا يسيرا ليس بشيء إذا قيس ثنات الأوزان التي لا تُعرف لها دلالة. ينقل السيوطي عن ابن القطاع أنه قال في كتاب الأبنية :

«الذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاحتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألفُ مثال ومثا مثال وعشرة أمثلة» (لزهر، 2/4).

أكثر الأوزان التي حصرها ابن القطاع ليست علامات لغوية مكونة من دال ومدلول ؛ وإنما هي مجرد أنساق تتوالى فيها الحروف والحركات دون أن يكون لتواليها أي دلالة بمكر أن تجمع الكلمة بالكلمات المبنية على نفس الوزن، وهي الكلمات التي تفترض النظرية أنها تكون مجموعة بجزاء المجموعة الأخرى المكونة من الكلمات المبنية على نفس الجذر. ولهذا فإن النظرية لا تستطيع أن تعطي دلالة لوزن /فَعْل/ الذي بني عليه (رُجِل)، ولا لوزن /فَعَل/ الذي بني عليه /فَرَس/ ولا لوزن /فَعَلَ/ الذي بني عليه (عين)، إلخ. ولا تستطيع أن تقول لنا ما الذي يجمع في المعنى بين (رُجِل) و(عضُد)، ولا بين (فَرَس) و(حَجَر وسَقَر وعدَس)، ولا بين (عين) و(كَلَب وثور وضرب) التي تنتمي في الجدول النظري المقترح إلى باب واحد.

ثمة أمر آخر في دلالة الكلمة لا تستطيع النظرية أن تفسره؛ فقد تشتق العربية بعض الكلام من بعض على شكل سلسلة متتابعة الحلقات ؛ فلا شك في أن بين (التونسي) و(العربي) و(الإنساني) و(التقدمي) نسبا، ودلالة مشتركة لا تسمح بتفسيرها الأوزان المتباعدة للأمثلة المذكورة، وإنما تفسرها ياء النسبة التي أضيفت إلى كل واحدة منها، فاشتقت كلمة من كلمة سابقة هي كالأصل لها. حين يقال إن (عربي) مبني على تقاطع الجذر (ع ر ب) بالوزن (فَعَلِي)، و(تقدمي) على تقاطع الجذر (ق د م) بالوزن (تَقَعَلِي) فالجذران مختلفان، والوزنان مختلفان فلا يُدري من أين جاء المعنى المشترك بينهما وليس هذا الاشتراك بمحض الصدفة لأن عشرات آلاف الكلمات العربية على اختلاف أوزانها، تجتمع في المعنى حين تصاف ياء النسبة إليها.

## 2 اجتماع الجذور والجهات (modalités)

يرى أندره رومان André Roman أن جذور العربية نوعان

جذر ثلاثي تسميه ما هو خاص، تسمى عليه أكثر كلمات العربية التي  
سمي ثب. عالم واحداً كالرحل والفرس والعين والقدر. وقد يتطور هذا  
جذر فيرد عليه حرف صامت فيصبح رباعياً كما يحدث في (ف ق ع) . فقع  
< فُقِعَ > (ف ر ق ع).

-جذر أحادي لتسمية ما هو عام كالتون الدالة على المكان المبهم، وهي  
النون التي نجدها في آخر لاسم المنون للدلالة على أن الاسم مقطوع عن  
لاضافة. مقطوع عن الانتماء. أي أنه اسم منفرد، مثاله التنوين الذي في  
(رجل) و(بيت) وغير ذلك. وكالتاء الدالة على الرمان المبهم وهي التاء التي  
نجد في (متى) و(حتى) و(لات) وغير ذلك، وكالتون والتاء والتاء والكاف  
في ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب. وقد اختارت العربية جذورها الأحادية  
من ثلاث مجموعات من الحروف الصوامت لأن في جرسها ما يسمح بتحديد  
هويتها وتتميزها عما عداها، كالواو والتاء. ومجموعة الأصوات الأنفية وهي  
الميم والنون، ومجموعة الأصوات الانجاسية الحنجرية التي يكون المزمار فيها  
مقفلاً كالتاء والكاف والهمزة. وبما أن أصوات هذه المجموعات الثلاث  
محدودة العدد لا تفي بأغراض التسمية كلها كان لا بد من أن يعاد  
استخدامها فيكون للحرف الواحد مدلولات متعددة يميز في ما بينها  
اختلاف توزيعها.

وهي العربية. إلى جانب الجذور ثلاثيها وأحاديها، علامات دالة قد  
تكون حروفا صامته كياء التأنيث، وقد تكون صوائت طويلة كألف الاثنين،  
وقد تكون حركات كضمة فاء الفعل الدالة على البناء للمجهول. أما ما عدا  
ذلك فهي حركات سياقية لا دلالة لها، وغالباً ما يؤثر بها مراعاة لنظام  
لمقاطع في العربية.

تتكون كلمات العربية حسب هذه النظرية من اجتماع الجذور والجهات  
modalités، وتكتسب الكلمة معناها من دلالات العناصر المكونة لها. ففي فعل  
من مثل ' (تستخرج) تدل التاء. وهي ضمير أحادي، على المخاطب،  
وفتحته دال الفعل المبني للمعلوم، والسير دال على القيام بالفعل، والتاء  
شائية د على الانعكاس والصدى. والحذر دال على الخروج، وضم الآخر  
د على ' لعمل من باب الفعل الحقيقي الواقع لا هو من باب المحتمل ولا  
هو من باب متعذر الممتنع. أما موقع ضمير المخاطب أمام الفعل فدال على أن  
مفعول غير منفصل وعمله فاعل معي (تستخرج) هو التالي: تعمل على أن

تُحَرَّج شيئاً لنفسك وهذا العمل واقع غير متقطع .

### 3 - الأصل والمشتق :

يكاد النحويون واللغويون العرب يجمعون على أن بعض الكلام مشتق من بعض الآخر<sup>(10)</sup> وأن الكلمات صنفان : صنف يقال عنه إنه كلمات أصول، أو كلمات أوك، وصنف آخر مشتق من هذه الكلمات الأول. وقد لخص الزجاجي مختلف آراء العلماء العرب في الاشتقاق أحسن تلخيص فقال: «اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال : فأما الخليل وسيبويه [ ... ] وسائر من لم سمَّه من البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون: بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وكذلك من الكوفيين الكسائي والفراء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثعلب ومن تابعهم [ ... ] ورعيت طائفة من متأخري أهل اللغة أن الكلام كله مشتق، وليس هؤلاء من الأولين ولا يقوم بأعيانهم مشهورين، ولا في ذلك كتاب مصنف، ولا هو قول إمام متقدم، وإنما هو قول المتعسف من متأخري أهل اللغة [ ... ] : وذهب قوم من أهل الطر إلى أن الكلام كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره. وليس أحد من أهل اللغة الأعلام المشهورين يقول بذلك، ولا من النحويين الأئمة في ما انتهى إلينا من مذاهبيهم، وروينا من كتبهم [ ... ] (اشتقاق أسماء الله تعالى، ص 277-370).

أما القائلون بأن الكلام كله مشتق فقد ردَّ عليهم بأن هذا الأمر محال يؤدي إلى التسلسل والدور لأنه «لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه غير مشتق، لأنه لو كان كل مشتق له أصل آخر اشتق منه إلى ما لا نهاية لوجب من ذلك وجود ما لا يتناهى موقوفاً عند آخره بوجود الكلمة التي يقال إنها مشقة، وهذا محال»<sup>(11)</sup>.

وأما القائلون بأن الكلام كله أصل، وليس شيء منه اشتق من غيره، فهم «قوم من أهل الجدل»<sup>(12)</sup>، ردَّ عليهم بأنهم لم يذهبوا في قولهم هذا

(10) فـ سـ درس «اجمع أهل اللغة، إلا من شد منهم، أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشق بعض الكلام من بعض» (المصاحبي، ص 17).

(11) أنظر رأياً شبيهاً بهذا نقله السيوطي في المزهر، 1/443.

(12) نقل السيوطي في الأشاء والظائر في النحو «إحدى عشرة مسألة في النحو للزجاجي» ينسب فيها هذا الرأي إلى «أهل الظاهر»، وليس هؤلاء، كما يقول الزجاجي، «ممن يذهب مذنب أهل اللغة ولا يعنى بأسانئها، لأنه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سب» (الأشاء وخطرها، 1/144-146).

«مذهب أهل اللغة» (اشتقاق أسماء الله تعالى)، ص 277-281.

وقد حد علماء العربية الاشتقاق حدودا كثيرة من أشملها ما قاله ابن دحية (التوفى سنة 1111) للهِجْرَة: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنى ومادة أصلية، وهياة تركيب لها؛ ليُدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هياة؛ كضارب من ضرب، وحذر من حذر» (السيوطي: المزهري، 1/ 141).

يبدو من هذا الحد، وهو من أضبط الحدود وأحكمها، أن العربية تميز بين صنفين من أصناف الكلم: أصل موضوع نحو رجل ومرس وثوب وعين وقدر، وما أشبه ذلك من الأسماء الموضوعية للأشخاص والأعيان الأول والواقعة أولا للفصل بين بعضها وبعض، وفرع مشتق من هذا الأصل لأن فيه حروفا تسقط في حال وتثبت في حال أخرى فعلموا أن له أصلا لا زائد فيه منه أخذ. ويبدو من هذا الحد أن العربية لا تشتق ألفاظها من الجذور وإنما تأخذ بعض الكلام من بعض، فالفرع المشتق كلمة، والأصل المشتق منه كلمة. ويرى النحويون العرب، ولا سيما المتأخرون منهم، أن الاشتقاق سلسلة في حلقات متتابعة؛ فاسم المبالغة مشتق من اسم الفاعل، واسم الفاعل من الفعل المضارع، والمضارع من الماضي، والماضي من المصدر، ف(ضرب) من (ضارب)، و(ضارب) من (يضرب)، و(يضرب) من (ضرب)، و(ضرب) من (ضرب) (13).

يقول ابن دحية في الحد الذي ذكرناه له إن الاشتقاق إنما أتى به «ليُدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة». وهذا يعني أن في المشتق دلالة إضافية ليست في المشتق منه. مثال هذا قولهم إن المصدر يدل على الحدث، وإن الفعل المشتق منه يدل على الحدث والزمان (14).

لكن الاشتقاق في هذه النظرية لا يحل مشكلة دلالات الألفاظ في العربية لأنه لا يتناول جميع مفرداتها، بل يتناول الكلمات التي اشتقت من الكلمات الأصول فكانت فرعا عليها. أما الكلمات الأصول فلا تشير نظرية الاشتقاق إلى الدلالة فيها، فكان دلالتها لا تكون بالعودة إلى أصل سابق، بل

(13) أحمد هذا الشأن عن G.Bohas, *Etude des théories des grammairiens arabes*, p. 152.

ولكننا أسفنا الحدة لأخيرة منه وهي البرول من المصدر إلى الجذر، لأن لنحويين العرب لا يجعلون الانتقال من جذر إلى المصدر اشتقاقا، فالجذر ليس كلمة فيمكن الاشتقاق منه.

(14) لا ينبغي أن يُفهم من كلامهم إن كل مشتق منه جميع معاني الأصل مع معنى رائد، ويكفي الطرقي قولهم إن المضارع مشتق من الماضي للتدليل على صا هذا الاعتبار.



التحويون بأخروف الأصون أو بالمادة الأصلية مما قد يشير إلى أسميته في كلام، إلا أنها سفية في الرتبة لا في لزمان. مثل هذا كمثل قولهم إن الاسم قبل الفعل وأخرف. وقد يكون بعض الأسماء مشتقا من الفعل، فكيف يجوز أن يُعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان؟

بيد أن عددا من الباحثين، ربما كان أولهم برو كلمان، لا يرون في الجذر حقيقة ثابتة، ولا يجدون فيه سوى نوع من التجريد يستعان به في التحليل النحوي وفي تصنيف المعاجم<sup>(1)</sup>. ومن أحدث الاعتراضات على نظرية الجذر ما نشره بيار لارشيه عام 1990<sup>(2)</sup> وفيه يتساءل عن حقيقة الجذر، ويعتبر أنه لا يشكل بداية وأصلا للاشتقاق بل نهاية له وأثرا للأصل الحقيقي في الكلمة المشتقة، فليس إذن منطلقا تتشعب الكلمات منه، بل منتوجا نهائيا لها.

من السهل إن سئل المرء عن جذر (مكتب) أن يجيب: (ك ت ب) لأن المشتقات في هذه المادة كثيرة لا تخفى على أحد. لكن كيف يكون الجواب في الكلمة الواحدة التي لا تنتمي إلى أسرة من المشتقات؟ وكيف يكون الجواب لو كانت كلمة (مكتب) المبنية على (ك ت ب) كلمة وحيدة في بابها ليس إلى جانبها (كاتب) ولا (كتب) ولا (مكتوب) ولا غير ذلك؟ كيف كان يمكن معرفة جذرها أثلاثي هو أم رباعي؟ وما الذي كان يميزها من كلمة رباعية مثل (دفتر)؟ ويمكن أن يضاف إلى هذا الاعتراض اعتراضات أخرى تمس أولية الجذر وسبقه، وبناء اللفظ عليه بهدف إثبات تأخره وإثبات أنه لاحق للفظ، يُبنى على اللفظ ولا يُبنى اللفظ عليه وأهم هذه الاعتراضات اثنان:

- في العربية كلمات كثيرة متصرفة ليست منية أصلا على جذور، وإنما بُنيت على حروف جامدة كبنائهم على (لولا) و(لا) و(سوف) وغيرها، وبنائهم على الأصوات الجارية مجرى الحروف. يقول ابن جني: «فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف: نحو قولهم: (سألتك حاجة فلوليت لي)، أي قلت لي: (لولا)، و(سألتك حاجة فلاليت لي) أي قلت لي: (لا) واشتقوا أيضا المصدر - وهو اسم - من الحرف فقالوا: (اللاالة واللولولة) [...] وكذلك قالوا: (سرفت الرجل) أي قلت له: (سوف)، وهذا فعل كما ترى - مأخوذ من الحرف [...] وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات

Michel Barbot "La structure du mot en arabe littéral" p 20, (199)

Pierre Lévêque "Les nouvelles études de l'arabe classique" p 10

حرية محرر أحرف: نحو (دهيت، وحचित، وعاعيت، وحأحت،  
وحأحب، وسأست، وشأشأت) (احصائص 1/2 + 10)، فكيف تكون  
الكلمة مبنية على الجذر، فتكون دلالتها من دلالاته، والأصل الذي بني الفعل  
عليه لا جذر له ؟

وقد بنت العرب سنحت كلمات كـ (السملة واحمدله والحوقلة)،  
واشتقت من حمل اشتقاقا مباشرا باستخدام باء النسب وإن كان هذا قليلا  
نادرا كبناء (كُتِي) على (كنت) في قولهم : (أعود بالله أن أكون كُتِيًّا)  
(الزجاجي، مختصر الزاهر، ورقة 146 وجه). فكيف تكون دلالة الكلمة  
مبنية على دلالة الجذر، والأصل الذي بني اللفظ عليه جملة لا يستقيم الحديث  
فيها عن الجذور ؟

- يقدم اللفظ الأعجمي المعرب نموذجاً آخر للألفاظ التي لم تُبنَ على  
جذر لأنه «محال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأن اللغات  
لا تشتق الواحدة منها من الأخرى» (المزهر، 1/287)، فكيف يكون الجذر في  
أصل الكلمة وهو مبني عليها، تابع لها ؟

قد يبقى اللفظ الأعجمي المعرب وحيداً لا جذر له، وقد يدخل في  
أسرة تجمعه بألفاظ أخرى، فَيُبتدع للأسرة جذر تبني عليه كلماتها، فيبدو  
الجذر بعدئذ سابقاً للأصل الذي خرج منه وهو اللفظ الأعجمي، كما هو حال  
(اللجام) المعرب من (لُغام)<sup>(20)</sup> الذي اشتقت العرب منه ألفاظاً كثيرة «وتكاد  
هذه الكلمة - أعني لجاماً - لتَمَكُّنْها في الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنها  
موضوعة عربية لا معربة ولا منقولة لولا ما قضوا به من أنها معربة من لغام»  
(المزهر، 1/288). فاللجام معرب لم يكن له جذر، لكنه حين دخل في أسرة  
فقالوا في جمعه (لُجَم)، وفي الفعل منه (أَلْجَم) وفي اسم المفعول منه  
(مُلْجَم) صار له جذر (ل ج م). غير أن هذا الجذر، خلافاً لجذور اللفظ  
العربي الأصيل، خارج من الكلمة، لاحق لها. إنه مبني عليها وليست مبنية  
عليه<sup>(21)</sup>

قد يعزز اللفظ الأعجمي المعرب رأي القائلين إن الجذر ليس له حقيقة

(20) في معرب مدحويقي (ص 504) «اللجام معروف ذكر قوم أنه عربي وقال الحروف بن  
هو معرب، يدعى به بدارسية، لغام» وقد ذكر المحقق في خاشية أن الجوهرى وسبويه  
يقولان به فارسي أصله «لكم بالكاف الدرسية بصة» وأنه، ولغام بالعين لغة فيه»

(21) أنظر في هذه المسألة Hassan Hamzé "De la racine au mot ou du mot à la racine"

عمه. وله سبع لا صوغ، وليس له دلاء يحمل المعنى لعدم المشترك بين لفظ  
 لأسرة جميعا، وإي هو تجريد يعتمد إليه اللغوي لتصنيف مادته غير أن  
 اعتقد أن هذا المثال نفسه قد يقرأ قراءة معبرة، فانداع أصل للفظ لأعجمي  
 معرب حين يكون أسرة دليل على أن الحذر حقيقة راسخة في ألفاظ اللغة وإلا  
 لما احتاجت إلى ابتداعه في اللفظ المعرب. فانداع نوع من التسوية لوصفه  
 يدحل في النظام العام، فتسري عليه قواعده ؛ لأنه إن لم يفعل ذلك ظل  
 حارج النظام عربيا عه

حين يدحل اللفظ العريب ويخضع للنظام اللغوي ويؤسس أسرة تضيع  
 المسافة بينه وبين اللفظ العربي الأصيل ويصح في ضمير الجماعة اللغوية لفظا  
 عربيا أصيلا مبني على جذر كغيره من ألفاظ اللغة. ولا يعبر شيئا في هذه  
 المسألة أن يسجل المعجم أصل اللفظ المعرب، وأن ينص على عجمته، فقد  
 نص على أن (اللجام) معرب من الفارسية، غير أن (الدحام) يبقى في ضمير  
 الجماعة اللغوية لفظا عربيا مبني على جذر سابق وإن ذكرت المعاجم أن اللفظ  
 سابق لجذره.

والأمر على هذا في اشتقاق الألفاظ المتصرفة من الحروف وأسماء  
 الأصوات والجمل. ولا يبدو لنا أن التباس الجذر في الكلمات التي لا يظهر  
 الاشتقاق فيها، عند أبناء الجماعة اللغوية وحتى عند أهل اللغة، يمكن أن  
 يطعن في حقيقة الجذر وفي دلالاته. إن عدم معرفة اللغوي لجذر الكلمة لا  
 يعبر من شيء في حقيقة وجوده حين تبني الجماعة اللغوية أسرته ؛ لأنها  
 محتاجة لا محالة إليه رباط سبب يجمع بين أفرادها

إن اضطراب الجماعة إلى ابتداع جذر لما لا حذر له حين تبني كلمات  
 جديدة دليل واضح على أن نظام اللغة مبني على حذر. ، بقودنا هذا إلى  
 مسألة جوهرية وهي أن البحث عن الجذر لا ينطلق من الكلمة المفردة، بل من  
 مجموع الكلمات التي تنتمي إلى الأسرة الواحدة. ومن كان وحيدا لا أسرة له  
 عدمه اللغوي الذي يبحث عن الانتظام في معجمه معاملة الفرد الذي تربطه  
 بالأسرة علاقة السبب المفترضة عملا بما يمكن أن يؤول إليه.

إن أرحح اللغوي حياء بين الاحتمالات المتعددة في لبحث عن جذر  
 لكلمة لا يعني بالضرورة عيب الجذر ؛ فليس المهم ما يتصوره اللغوي أو  
 يتدعاه، بل المهم ما هو كائن في ضمير الجماعة اللغوية. وما هو كائن في  
 ضمير جماعة لا يسكتشف لا حين يحرج الفرد من عرله يكون أسره مع



غيره : إجماعه ملزمه حيثد أن تختار واحدا من الاحتمالات الممكنة؛  
 واندراج الفرد في اسرة هو الذي يجعل مفردات اللغة سبيحا لا مجرد  
 عناصر معزلة.

#### د - الجذر والدلالة :

في نظرية تقاطع الجذور والأوزان وفي نظرية اجتماع الجذور والجهات،  
 لا يكون الحذر أساس بنية الكلمة فحسب، بل يكون أساس دلالتها لأنها تأخذ  
 هذه الدلالة منه حين يلتقي بالوزن أو حين يجتمع مع الجهات. وهو أيضا  
 أساس الدلالة في المشتقات عند النحويين العرب، ولهذا شبه ابن يعيش  
 الحروف الأصول (ض ر ب) بالذهن والفضة، أي بالمادة الأولى التي توجد  
 في كل ما يصاغ منها في (ض ر ب) ويضرب وضارب ومضروب، فقال  
 «والأصل الذي هو (ض ر ب) واحد موجود في جميع ضروبها، فهو  
 كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخلق والصور. وجوهر كل شيء  
 مادته وجنسه الذي يَصَوَّرُ منه ذلك الشيء، نحو الذهب والفضة، فإنهما  
 جوهر لما يصاغ منهما»<sup>(22)</sup>.

إن دلالة الجذر التي يشير إليها نص ابن يعيش تبدو، من خلال الأمثلة  
 التي يعطيها، معنى مشتركا في الألفاظ المشتقة. غير أن النحويين العرب قد  
 يصوغون عباراتهم في مبدأ عام ينصر على دلالة هذه الحروف أو تلك. يقول  
 ابن فارس على سبيل المثال، إن «الجيم والنون تدلان أبدا على السَّتر»  
 (الصاحبي، ص 167). وقد بنى ابن فارس معجمه مقاييس اللغة على مبدأ  
 دلالة المادة الأصلية. أما ابن جني فقد مضى شوطا أبعد من هذا حين جعل  
 الدلالة للمادة الأصلية كيف قلبت حروفها. يقول في مستهل خصائصه : «إن  
 معنى (ق و ل) أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدّم بعض حروفها على  
 بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة» (الخصائص، 1/67)<sup>(23)</sup>.

إن تحليلنا كهذا يشير، بصورة صمنية، إلى أن الدلالة تأتي من الحروف  
 لا من الحركات. ويبدو أن ابن يعيش في شرح الفصل قد نصر على هذا،

(22) علا عن G. Robas - *Etude des theories des grammairiens arabes*, p.24

(23) أشارت ركيه السامح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدماء» إلى هذا  
 المعنى عند ابن جني : «راضعت عليه فبيد اعتمدت لآليات دلالة الجذر عند من سبقه  
 (الاشتقاق) : «ل جعلت الدلالة بصفة على من سببه (المصدرين) (ص 104) أنه  
 لا بد من صريحة في دلالة ما لا بد لكثرة من ما نجد حرمه فيه

فقال عن الحركات، في ما ينقله عنه جورج بوهاس : «وهي زوائد لا محالة» (بوهاس، ص 21).

إن اعتبار الدلالة في الحروف لا الحركات، يمكن أن يسحب على مفردات اللغة، ما كان منها مشتقا وما كان غير مشتق، وهو يناسب الوصف الذي يقدمه ندره رومان للنظامين اللذين نيت عليهما العربية واللذين نسي عليهما كل لغة، وهما نظامان يكمل أحدهما الآخر . نظام التسمية، ونظام الخطاب.

بطبق تحليل ندره رومان من طبيعة النظام المقطعي للعربية القائم على مقطعين نظاميين اثنين صامت فصائت /CV/، وصامت فصائت فصامت :CVC/. هذا النظام المقطعي يقيم قطيعة كاملة بين صوامت العربية وصوائتها، فيجعلها في مجموعتين منفصلتين تمام الانفصال، فلا يمكن لعنصر من عناصر إحدى المجموعتين أن يحل محل عنصر من عناصر المجموعة الأخرى وقد ترتب على هذه القطيعة الأولى قطيعة ثانية لأنها سمحت بأن يكون لكل واحدة من المجموعتين : الصوامت، والصوائت، مهمات خاصة بها، ووظائف لا تقوم بها المجموعة الأخرى. ولأن صوامت العربية أكثر عددا من صوائتها نبت العربية نظام التسمية فيها على حروفها الصوامت، فعدد هذه الحروف، وهو ثمانية وعشرون، يسمح للغة تسمية أشياء العالم التي يحتاج إليها أبناء اللغة، وهذا ما لا تستطيع الصوائت أن تؤديه. إن بناء نظام التسمية في العربية على الحروف الصوامت وحدها يسمح بتفسير ظاهرة اللغات الكثيرة في الكلمة الواحدة، وهي كلمات تغص بها كتب اللغة ويطون المعاجم العربية من مثل (ذروة) و(دُرُوة). وهذا النظام يسمح بمقاربة أولية تفسر فيه القارئ العربي لقسم كبير من نصوص العربية المكتوبة دون حركاتها، وهو أمر متعذر في لغة أخرى لا تقوم التسمية فيها على الحروف الصوامت

أما الصوائت فقد جعلتها العربية لنظام الخطاب، وهو نظام الاعراب، ندلالة على وطيفة الكلمة في علاقتها بغيرها من الكلمات في داخل الجملة. ولأنه لم يكن بد من الحركات لتكوين المقاطع، فقد استعملت العربية بعض هذه حركات التي يرضيها النظام المقطعي للقيام ببعض المهام من تحديد تسمية وتعديدها، كندلالة على بناء الفعل للمفاعل أو للمفعول وغير هذه من الدلالات التي هي أكثر الأحيان. فهذه حركات حركات سابقة لا دلالة لها،

• ثم يوبي بها حاجة النظام المقطعي إليها. ولا ينبغي أن يُعتدّ بدلانه آخركات  
التي قد تسدّ أحيانا وكأنها علامات فارقة في مثل (قَدْر) و(قَدْر) و (كَلْب)  
و(كَلْب). فليس لكسرة هذا اللفظ أو لفتحة ذاك أو لسكون ذلك في نصوص  
اللغة العربية التاريخية التي بين أيدينا أي دلالة، وإنما الدلالة للكلمة كلها على  
هذه الصورة أو تلك.

### هـ - بين دلالة الجذر ودلالة اللفظ :

إن الصعوبة النظرية الكبرى التي تواجه الباحث في دلالة المفردات  
وعلاقتها بدلالة الجذور هي دلالة الكلمات التي يقال عنها إنها كلمات أول،  
أو إنها كلمات أصول لأنها جامدة مثل (رَجُل) و(فَرَس) و (كَلْب) و(قَدْر)،  
ويلحق بها كلمات تنتمي إلى أسرة من المشتقات، ولكنها كالكلمات الأصول  
الأول في أنه ليس للوزن الذي بنيت عليه دلالة محددة، مثل (الكتاب).

يقول المعجم الوسيط عن (الكَلْب) إنه «حيوان أهلي من الفصيلة الكلبية  
ورتبة اللواحم. فيه سلالات كثيرة تربي للحراسة أو للصيد أو للجبر، والكلب  
حيوان أليف مشهور بالذكاء وتعلقه بصاحبه...» ويقول عن (الكَلْب) إنه  
«مرضٌ مُعدٌ يُعرف برهبة الماء، ينتقل فيروسه في اللعاب بالعض من الفصيلة  
الكلبية إلى الإنسان وغيره...»، ويقول عن (الكتاب) إنه «الصحف  
المجموعة». فمن أين جاءت هذه الدلالات ؟ ألها علاقة بدلالة الجذر والوزن  
والجهة ؟ أم هي دلالات من خارج اللغة ليس للفظ فيها نصيب ؟

لا شك في أن عددا من دلالات اللفظ إنما يأتي من خارج اللغة ومن  
معرفتنا بالعالم الخارجي دون أن يكون مرتبطا بعنصر من عناصر اللفظ، أي أنه  
ليس في اللفظ علامة دالة يكون هذا المعنى أو ذاك مدلولاً لها، فليس في لفظ  
(الكَلْب) مثلاً ما يدل على حيوانيته وذكائه ونباحه ووفائه لصاحبه، وليس في  
لفظ (الكَلْب) ما يدل على أنه مرضٌ مُعد... وليس في لفظ (الكتاب) ما  
يدل على أنه جِسماد وعلى أن الصحف يُجمَع بعضها إلى بعض فيه، فهذه  
معلومات تدلنا عليها تجربتنا ومعرفتنا بالعالم الخارجي.

غير أن هناك دلالات تأتي من اللفظ، أو من مقارنة اللفظ لمعط آخر،  
فليس من الصعب مثلاً أن يجد الباحث بين (الكَلْب) و(الكَلْب) معنى عاماً  
مشترك يعيده إلى اشتراك اللفظين في مادة أصلية واحدة هي الكاف واللام  
والباء التي تتوالى على هبة مخصوصة. وليس من الصعب أن يجد بين

(الكتاب) و(الكتّاب) معني مشتركة يعيده إلى المادة الأصلية (ك ت ب). غير أنه ليس من الممكن أن يعيد معاني هذه الألفاظ إلى دلالات مساوئها الأصول و(الكتاب) و(الكتّاب) و(الكلب) و(الكلّب) بمعنى واحد، وجعل (الكتاب) و(الكتّاب) و(الكتّاب) بمعنى واحد، وهذا لا يقول به أحد، ففي كل لفظ من هذه الألفاظ دلالة خاصة إضافية ليست في الجذر الذي بني اللفظ عليه.

لا تستطيع نظرية تقاطع الأوزان والجذور أن تحل هذا الإشكال. فالدلالة الخاصة التي في كل لفظ لا تأتي من وزنه لأن وزن (الكتاب) كوزن (الكلاب)، ووزن (الكتّاب) كوزن (الكلّب)، ووزن (الكتّاب) كوزن (الكلّاب) - وهو المهماز - وليس بين هذه الألفاظ أدنى مناسبة.

أما نظرية اجتماع الجذور والجهات modalités، فتحاول إعادة بناء النظام الصرفي للعربية القديمة بالبحث عن دلالة الجهات مقرونة بدلالة الجذور، فتري أن كلمة (كلّب) على سبيل المثال كانت مكونة من العناصر التالية : الجذر الثلاثي فيها (ك ل ب) كان وما يزال، دالا على معنى الكلية، وفتحة الفاء كانت، في ما مضى، دالا على الكائن الحي، وهي الفتحة التي نجدها في مثل (كلب، وثور، وأهل، ونخل) وغير ذلك في مقابل كسرة الفاء التي كانت دالا على الجماد في مثل (جسم وملح وعلم) وغير ذلك. أما ضمة الفاء، فلم تكن، فيما يبدو، إلا بديلا مشروطا للكسرة في مثل (دُهْنٌ وخُبْزٌ وجُبْنٌ) وغير ذلك. أما سكون العين في مثل (كلب) فكان دالا على أن الكلمة اسم عين لا علاقة له بالزمان، في مقابل حركة عين الكلمة الثلاثية التي كانت دالة على أن الكلمة مرتبطة بالزمان، فهي فعْلٌ مثل /كَتَبَ/ و/عَلِمَ/ و/حَسُنَ/ أو مصدر في مثل /سَرِقَ/ و/حَزَنَ/ و/شَنَزَ/ أو غير ذلك مما يسمى عادة بمشتقات الفعل. غير أن علامة الكائن الحي وعلامة اسم العين المجرد من الزمان اندثرتا فلم يعد لحركة الفاء والعين دلالة فصارت كلمة (كلب) كتلة واحدة. يقول أندره رومان : «حين تلاشت دلالة حركة الفاء صارت أبتية /فَعَلَ/ و/فَعِلَ/ و/فَعُلَ/ مجرد حروف تتوالى دون أن يكون لبنائها على نسق مخصوص دلالة معينة، ولم يبق من دلالة فيها سوى دلالة حروفها الأصول التي تشكل جذرها الثلاثي» (Grammaire arabe, p.34).

في هذه النظرية تبني الدلالة لينة لينة بالنظر في دلالة كل مكون من مكونات الكلمة. غير أنها في شكلها الحاضر تبدو أقرب إلى محاولة إحياء

نظام قديم متصور كانت عليه العربية في عابر الأزمان منها إلى وصف العربية التاريخية، بله العربية المعاصرة وهي تعتمد على ما تعتقد أنه قد تبقى من إشارات وعلامات في العربية التاريخية يمكن أن تنهض شاهدا على ما يفترض أن العربية القديمة كانت عليه. أما العربية التاريخية، عربية النصوص التي بين أيدينا، فلم تعد لفتحة فاء كلمة (الكلب) فيها دلالة، ولم يعد لسكون العين فيها دلالة، ولم يبق من دلالات الكلمة إلا دلالة الجذر.

رغم الاختلاف الواضح بين هذه النظرية ونظرية تقساطع الأوزان والجذور فإن دلالة الجذر وحده هي التي تبقى في نهاية المطاف بعد سقوط دلالة فاء الكلمة وعينها في النظرية الأولى، وسقوط دلالة الوزن في النظرية الثانية.

غير أنه مع تقريرنا لهذه الحقيقة لا نظن أن دلالة الكلمة يمكن أن تُختصر لتكون مساوية لدلالة الجذر الذي بنيت عليه ؛ فمعنى الكلية الذي في الجذر (ك ل ب) ليس مساويا لمعنى الكلب، ومعنى الكتابة في الجذر (ك ت ب) ليس مساويا لمعنى الكتاب، ولا نظن أن دلالة (الكتاب) يمكن أن تُختزل في دلالة حروفه الصوامت الأصول (ك ت ب)، بل لا بد من دلالة إضافية تأتي من الحجاز الكلمة وتحققها على هيئة مخصوصة هي أقرب ما تكون إلى ما سماه علماء العربية بالوضع.

حين يُقال إن الكتاب «الصحف المجموعة» (المعجم الوسيط)، أو إنه مجموعة صحف مطبوعة تُولف مجلداً (منجد العربية المعاصرة) فإن هذا المعنى يتجاوز الفكرة العامة للكتابة التي يدل عليها الجذر ؛ فليس في (ك ت ب) (مكتب) و(كاتب) المبنية على نفس جذر (الكتاب)، دلالة الصحف المجموعة، أو الصحف المجلدة. أن تكون الكتابة في صحيفة، وأن تُجمع الصحف بعضها إلى بعض، وأن يضمها مجلد (21)، سمات في كلمة (الكتاب) ولكنها ليست في الجذر. هذا المعنى الإضافي الذي ليس في الجذر لا يأتيه من الوزن، فهذا الوزن كما رأينا لا دلالة له، بل يأتيه من وضع الواضع لهذا الجذر في كلمة معينة على هيئة محددة.

حين يهتري نظام التسمية تتحول الكلمات إلى ما يشبه الركام، وتتوقف

(21) مكرس، لا يتغير سمات أخرى. ويمكن أن يراعى عدد من هذه السمات بالتصور التاريخي لمطابقة هذا حيز منه (نصاعة) الواردة في عربات المسجد في لغة عربية معاصرة.

نعم، عن تعبير تعبيراً نظامياً عن سرور التيسير من السمات التي كانت تعبر  
عنها، وهذا ما عناه أندرو رومر حين يحدث عن تلاشي دلالة فـ. الكلمة  
وعينها في الأسماء الثلاثية، فصار يقال (حبَل) كما يقال (كَلْب)، مع أن  
الحبل ليس بكائن حي، ويقال (قَتَلَ) كما يقال (كَلْب) مع أن القتل حدث  
وليس باسم عين. فهو مرتبط بالزمان. في هذه الحالة، حالة انهيار النظام  
الصرفي لأسماء الأعيان، يستغلظ اللفظ فيصبح كتلة واحدة صماء، ويحل  
لمعنى الذي يحفظه المعجم محل الدلالات التي كان يمكن أن تُستخرج من  
اللفظ

### حسن حمزة

جامعة ليون 2 - قسم الدراسات العربية -

مركز البحث في المصطلح والترجمة - ليون فرنسا

### المصادر والمراجع

#### بالعربية :

ابن جني : النصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم  
مصطفى وعبد لله أمين، البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1373 هـ /  
1954 م.

ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي،  
بيروت، 1952 م / 1371 هـ.

الجواليقي : المعرب، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط 1،  
1410 هـ / 1990 م.

دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، 2000 م.  
الزجاجي : اشتقاق أسماء الله وصفاته، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، ط 2، 1400 هـ / 1980 م.

الزجاجي . الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس،  
بيروت، ط 3، 1300 هـ / 1970 م.

الزجاجي : مختصر الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، مخطوط في دار الكتب  
المصرية، القاهرة، رقم 357 لغة.

زكية السائح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدماء»،  
مجلة المعجمية، العددان 12 و13، 1416-1417 هـ / 1996

نسيوطي : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

النسيوطي : المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٦م.

ابن فارس : الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويخي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م.

مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، دار عمران، ط ١، ١٩٨٥م  
بغير العربية :

Barbot, Michel : "La structure du mot en arabe littéral", *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc 2, 1990, pp.7-31.

Cantineau, Jean : "Racines et schèmes", in: *Mélanges William Marçais*, Institut d'études islamiques de l'Université de Paris, éd. G.P. Maisonneuve, 1950, pp. 119-125.

Dubois, Jean et alii : *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Paris, 1973.

Garde, Paul : "Le mot russe : forme et fonction de ses éléments morphologiques", *CLOS*, Publications de l'Université de Provence, n° 11, 1979, pp.9-43.

Hamze, Hassan : *Les théories grammaticales d'az-Zaggâgî*, thèse d'Etat ès lettres, Université Lyon 2, 1987.

Hamzé, Hassan : " De la racine au mot ou du mot à la racine : problématique de la création d'une nouvelle mémoire de l'emprunt en arabe", *Revue tunisienne des sciences sociales*, 1998, 35ème année, n° 117, pp. 61-74'.

Larcher, Pierre : " Vues "nouvelles" sur la déviation lexicale en arabe classique", in: L. Edzard et M. Nekroumi (éd) : *Tradition and innovation, Norm and Derivation in Arabic and Semitic Linguistics*, Harrassowitz Verlag, Wiesbaden, 1999, pp. 103-123.

Martinet, André : *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris, 1980.

Mounin, Georges (direction) : *Dictionnaire de la linguistique*, Quadrige /Presses Universitaires de France, 2ème éd., 1995.

Rastier, François : "Signification et référence du mot", in : *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc. 2, 1990, pp. 61-81.

Roman, André : *Grammaire de l'arabe*, collection Que sais je ? Presses Universitaires de France, 1990.

De Saussure, Ferdinand : *Cours de linguistique générale*, éd. Préparée par Tullio De Mauro, Payot, Paris 1985

# نماذج النظرية العربية للتركيب (\*) المعجمي العام

محمد عبد العزيز عبد الحليم

## 1 - تمهيد :

تعالج هذه الدراسة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات تتصل بالتركيب العام للمعجم اللغوي، وهي بذلك مجرد مظهر من مظاهر المعجمية العامة التي لا تقتصر، بطبيعة الحال، على جانب التركيب المعجمي العام، وقد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة<sup>(1)</sup> زوايا أخرى من هذه النظرية المعجمية التي تعد من الاسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى.

رقد نص البحث في عنوانه على اقتصاره على دراسة التركيب المعجمي العام للتفريق بينه وبين التركيب المعجمي العام، وتركيب مداخل المعجم ؛ إذ من الضروري التفريق بينهما عند دراسة تركيب المعجم اللغوي كما سيتضح في البحث. والبحث بهذا محاولة للإحابة عن سؤال ما إذا كان اللغويون العرب قد ركبوا المعجم تركيباً عاماً متماسكاً، وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه. وهو في الحقيقة قراءة الأفكار معجمية قليلة أملاً في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها وإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها

---

(\*) قد استعمل صاحب البحث مصطلح «التركيب» في معنى «البنية» (Structure) فحديثه عن «التركيب المعجمي» هو حديث عن «بنية المعجم» - م. م.

(1) محمد رشاد خمرأوي (1994) «الخلل بن أحمد الفراهيدي ونظرية المعجمية مشروع

قراءة» - إبراهيم بن مراد (1994) «مقدمة نظرية المعجم» - وحلام أخيلاني (1994)

«المعجم العربي بين المدارس والنظريات» - م. فريحت الدريسي (1994) : «حول نظامية المعجم»

مجلة المعجمية، ج 10-11، ص 11-12، 13-14، 15-16، 17-18، 19-20، 21-22، 23-24، 25-26، 27-28، 29-30، 31-32، 33-34، 35-36، 37-38، 39-40، 41-42، 43-44، 45-46، 47-48، 49-50، 51-52، 53-54، 55-56، 57-58، 59-60، 61-62، 63-64، 65-66، 67-68، 69-70، 71-72، 73-74، 75-76، 77-78، 79-80، 81-82، 83-84، 85-86، 87-88، 89-90، 91-92، 93-94، 95-96، 97-98، 99-100، 101-102، 103-104، 105-106، 107-108، 109-110، 111-112، 113-114، 115-116، 117-118، 119-120، 121-122، 123-124، 125-126، 127-128، 129-130، 131-132، 133-134، 135-136، 137-138، 139-140، 141-142، 143-144، 145-146، 147-148، 149-150، 151-152، 153-154، 155-156، 157-158، 159-160، 161-162، 163-164، 165-166، 167-168، 169-170، 171-172، 173-174، 175-176، 177-178، 179-180، 181-182، 183-184، 185-186، 187-188، 189-190، 191-192، 193-194، 195-196، 197-198، 199-200، 201-202، 203-204، 205-206، 207-208، 209-210، 211-212، 213-214، 215-216، 217-218، 219-220، 221-222، 223-224، 225-226، 227-228، 229-230، 231-232، 233-234، 235-236، 237-238، 239-240، 241-242، 243-244، 245-246، 247-248، 249-250، 251-252، 253-254، 255-256، 257-258، 259-260، 261-262، 263-264، 265-266، 267-268، 269-270، 271-272، 273-274، 275-276، 277-278، 279-280، 281-282، 283-284، 285-286، 287-288، 289-290، 291-292، 293-294، 295-296، 297-298، 299-300، 301-302، 303-304، 305-306، 307-308، 309-310، 311-312، 313-314، 315-316، 317-318، 319-320، 321-322، 323-324، 325-326، 327-328، 329-330، 331-332، 333-334، 335-336، 337-338، 339-340، 341-342، 343-344، 345-346، 347-348، 349-350، 351-352، 353-354، 355-356، 357-358، 359-360، 361-362، 363-364، 365-366، 367-368، 369-370، 371-372، 373-374، 375-376، 377-378، 379-380، 381-382، 383-384، 385-386، 387-388، 389-390، 391-392، 393-394، 395-396، 397-398، 399-400، 401-402، 403-404، 405-406، 407-408، 409-410، 411-412، 413-414، 415-416، 417-418، 419-420، 421-422، 423-424، 425-426، 427-428، 429-430، 431-432، 433-434، 435-436، 437-438، 439-440، 441-442، 443-444، 445-446، 447-448، 449-450، 451-452، 453-454، 455-456، 457-458، 459-460، 461-462، 463-464، 465-466، 467-468، 469-470، 471-472، 473-474، 475-476، 477-478، 479-480، 481-482، 483-484، 485-486، 487-488، 489-490، 491-492، 493-494، 495-496، 497-498، 499-500، 501-502، 503-504، 505-506، 507-508، 509-510، 511-512، 513-514، 515-516، 517-518، 519-520، 521-522، 523-524، 525-526، 527-528، 529-530، 531-532، 533-534، 535-536، 537-538، 539-540، 541-542، 543-544، 545-546، 547-548، 549-550، 551-552، 553-554، 555-556، 557-558، 559-560، 561-562، 563-564، 565-566، 567-568، 569-570، 571-572، 573-574، 575-576، 577-578، 579-580، 581-582، 583-584، 585-586، 587-588، 589-590، 591-592، 593-594، 595-596، 597-598، 599-600، 601-602، 603-604، 605-606، 607-608، 609-610، 611-612، 613-614، 615-616، 617-618، 619-620، 621-622، 623-624، 625-626، 627-628، 629-630، 631-632، 633-634، 635-636، 637-638، 639-640، 641-642، 643-644، 645-646، 647-648، 649-650، 651-652، 653-654، 655-656، 657-658، 659-660، 661-662، 663-664، 665-666، 667-668، 669-670، 671-672، 673-674، 675-676، 677-678، 679-680، 681-682، 683-684، 685-686، 687-688، 689-690، 691-692، 693-694، 695-696، 697-698، 699-700، 701-702، 703-704، 705-706، 707-708، 709-710، 711-712، 713-714، 715-716، 717-718، 719-720، 721-722، 723-724، 725-726، 727-728، 729-730، 731-732، 733-734، 735-736، 737-738، 739-740، 741-742، 743-744، 745-746، 747-748، 749-750، 751-752، 753-754، 755-756، 757-758، 759-760، 761-762، 763-764، 765-766، 767-768، 769-770، 771-772، 773-774، 775-776، 777-778، 779-780، 781-782، 783-784، 785-786، 787-788، 789-790، 791-792، 793-794، 795-796، 797-798، 799-800، 801-802، 803-804، 805-806، 807-808، 809-810، 811-812، 813-814، 815-816، 817-818، 819-820، 821-822، 823-824، 825-826، 827-828، 829-830، 831-832، 833-834، 835-836، 837-838، 839-840، 841-842، 843-844، 845-846، 847-848، 849-850، 851-852، 853-854، 855-856، 857-858، 859-860، 861-862، 863-864، 865-866، 867-868، 869-870، 871-872، 873-874، 875-876، 877-878، 879-880، 881-882، 883-884، 885-886، 887-888، 889-890، 891-892، 893-894، 895-896، 897-898، 899-900، 901-902، 903-904، 905-906، 907-908، 909-910، 911-912، 913-914، 915-916، 917-918، 919-920، 921-922، 923-924، 925-926، 927-928، 929-930، 931-932، 933-934، 935-936، 937-938، 939-940، 941-942، 943-944، 945-946، 947-948، 949-950، 951-952، 953-954، 955-956، 957-958، 959-960، 961-962، 963-964، 965-966، 967-968، 969-970، 971-972، 973-974، 975-976، 977-978، 979-980، 981-982، 983-984، 985-986، 987-988، 989-990، 991-992، 993-994، 995-996، 997-998، 999-1000، 1001-1002، 1003-1004، 1005-1006، 1007-1008، 1009-1010، 1011-1012، 1013-1014، 1015-1016، 1017-1018، 1019-1020، 1021-1022، 1023-1024، 1025-1026، 1027-1028، 1029-1030، 1031-1032، 1033-1034، 1035-1036، 1037-1038، 1039-1040، 1041-1042، 1043-1044، 1045-1046، 1047-1048، 1049-1050، 1051-1052، 1053-1054، 1055-1056، 1057-1058، 1059-1060، 1061-1062، 1063-1064، 1065-1066، 1067-1068، 1069-1070، 1071-1072، 1073-1074، 1075-1076، 1077-1078، 1079-1080، 1081-1082، 1083-1084، 1085-1086، 1087-1088، 1089-1090، 1091-1092، 1093-1094، 1095-1096، 1097-1098، 1099-1100، 1101-1102، 1103-1104، 1105-1106، 1107-1108، 1109-1110، 1111-1112، 1113-1114، 1115-1116، 1117-1118، 1119-1120، 1121-1122، 1123-1124، 1125-1126، 1127-1128، 1129-1130، 1131-1132، 1133-1134، 1135-1136، 1137-1138، 1139-1140، 1141-1142، 1143-1144، 1145-1146، 1147-1148، 1149-1150، 1151-1152، 1153-1154، 1155-1156، 1157-1158، 1159-1160، 1161-1162، 1163-1164، 1165-1166، 1167-1168، 1169-1170، 1171-1172، 1173-1174، 1175-1176، 1177-1178، 1179-1180، 1181-1182، 1183-1184، 1185-1186، 1187-1188، 1189-1190، 1191-1192، 1193-1194، 1195-1196، 1197-1198، 1199-1200، 1201-1202، 1203-1204، 1205-1206، 1207-1208، 1209-1210، 1211-1212، 1213-1214، 1215-1216، 1217-1218، 1219-1220، 1221-1222، 1223-1224، 1225-1226، 1227-1228، 1229-1230، 1231-1232، 1233-1234، 1235-1236، 1237-1238، 1239-1240، 1241-1242، 1243-1244، 1245-1246، 1247-1248، 1249-1250، 1251-1252، 1253-1254، 1255-1256، 1257-1258، 1259-1260، 1261-1262، 1263-1264، 1265-1266، 1267-1268، 1269-1270، 1271-1272، 1273-1274، 1275-1276، 1277-1278، 1279-1280، 1281-1282، 1283-1284، 1285-1286، 1287-1288، 1289-1290، 1291-1292، 1293-1294، 1295-1296، 1297-1298، 1299-1300، 1301-1302، 1303-1304، 1305-1306، 1307-1308، 1309-1310، 1311-1312، 1313-1314، 1315-1316، 1317-1318، 1319-1320، 1321-1322، 1323-1324، 1325-1326، 1327-1328، 1329-1330، 1331-1332، 1333-1334، 1335-1336، 1337-1338، 1339-1340، 1341-1342، 1343-1344، 1345-1346، 1347-1348، 1349-1350، 1351-1352، 1353-1354، 1355-1356، 1357-1358، 1359-1360، 1361-1362، 1363-1364، 1365-1366، 1367-1368، 1369-1370، 1371-1372، 1373-1374، 1375-1376، 1377-1378، 1379-1380، 1381-1382، 1383-1384، 1385-1386، 1387-1388، 1389-1390، 1391-1392، 1393-1394، 1395-1396، 1397-1398، 1399-1400، 1401-1402، 1403-1404، 1405-1406، 1407-1408، 1409-1410، 1411-1412، 1413-1414، 1415-1416، 1417-1418، 1419-1420، 1421-1422، 1423-1424، 1425-1426، 1427-1428، 1429-1430، 1431-1432، 1433-1434، 1435-1436، 1437-1438، 1439-1440، 1441-1442، 1443-1444، 1445-1446، 1447-1448، 1449-1450، 1451-1452، 1453-1454، 1455-1456، 1457-1458، 1459-1460، 1461-1462، 1463-1464، 1465-1466، 1467-1468، 1469-1470، 1471-1472، 1473-1474، 1475-1476، 1477-1478، 1479-1480، 1481-1482، 1483-1484، 1485-1486، 1487-1488، 1489-1490، 1491-1492، 1493-1494، 1495-1496، 1497-1498، 1499-1500، 1501-1502، 1503-1504، 1505-1506، 1507-1508، 1509-1510، 1511-1512، 1513-1514، 1515-1516، 1517-1518، 1519-1520، 1521-1522، 1523-1524، 1525-1526، 1527-1528، 1529-1530، 1531-1532، 1533-1534، 1535-1536، 1537-1538، 1539-1540، 1541-1542، 1543-1544، 1545-1546، 1547-1548، 1549-1550، 1551-1552، 1553-1554، 1555-1556، 1557-1558، 1559-1560، 1561-1562، 1563-1564، 1565-1566، 1567-1568، 1569-1570، 1571-1572، 1573-1574، 1575-1576، 1577-1578، 1579-1580، 1581-1582، 1583-1584، 1585-1586، 1587-1588، 1589-1590، 1591-1592، 1593-1594، 1595-1596، 1597-1598، 1599-1600، 1601-1602، 1603-1604، 1605-1606، 1607-1608، 1609-1610، 1611-1612، 1613-1614، 1615-1616، 1617-1618، 1619-1620، 1621-1622، 1623-1624، 1625-1626، 1627-1628، 1629-1630، 1631-1632، 1633-1634، 1635-1636، 1637-1638، 1639-1640، 1641-1642، 1643-1644، 1645-1646، 1647-1648، 1649-1650، 1651-1652، 1653-1654، 1655-1656، 1657-1658، 1659-1660، 1661-1662، 1663-1664، 1665-1666، 1667-1668، 1669-1670، 1671-1672، 1673-1674، 1675-1676، 1677-1678، 1679-1680، 1681-1682، 1683-1684، 1685-1686، 1687-1688، 1689-1690، 1691-1692، 1693-1694، 1695-1696، 1697-1698، 1699-1700، 1701-1702، 1703-1704، 1705-1706، 1707-1708، 1709-1710، 1711-1712، 1713-1714، 1715-1716، 1717-1718، 1719-1720، 1721-1722، 1723-1724، 1725-1726، 1727-1728، 1729-1730، 1731-1732، 1733-1734، 1735-1736، 1737-1738، 1739-1740، 1741-1742، 1743-1744، 1745-1746، 1747-1748، 1749-1750، 1751-1752، 1753-1754، 1755-1756، 1757-1758، 1759-1760، 1761-1762، 1763-1764، 1765-1766، 1767-1768، 1769-1770، 1771-1772، 1773-1774، 1775-1776، 1777-1778، 1779-1780، 1781-1782، 1783-1784، 1785-1786، 1787-1788، 1789-1790، 1791-1792، 1793-1794، 1795-1796، 1797-1798، 1799-1800، 1801-1802، 1803-1804، 1805-1806، 1807-1808، 1809-1810، 1811-1812، 1813-1814، 1815-1816، 1817-1818، 1819-1820، 1821-1822، 1823-1824، 1825-1826، 1827-1828، 1829-1830، 1831-1832، 1833-1834، 1835-1836، 1837-1838، 1839-1840، 1841-1842، 1843-1844، 1845-1846، 1847-1848، 1849-1850، 1851-1852، 1853-1854، 1855-1856، 1857-1858، 1859-1860، 1861-1862، 1863-1864، 1865-1866، 1867-1868، 1869-1870، 1871-1872، 1873-1874، 1875-1876، 1877-1878، 1879-1880، 1881-1882، 1883-1884، 1885-1886، 1887-1888، 1889-1890، 1891-1892، 1893-1894، 1895-1896، 1897-1898، 1899-1900، 1901-1902، 1903-1904، 1905-1906، 1907-1908، 1909-1910، 1911-1912، 1913-1914، 1915-1916، 1917-1918، 1919-1920، 1921-1922، 1923-1924، 1925-1926، 1927-1928، 1929-1930، 1931-1932، 1933-1934، 1935-1936، 1937-1938، 1939-1940، 1941-1942، 1943-1944، 1945-1946، 1947-1948، 1949-1950، 1951-1952، 1953-1954، 1955-1956، 1957-1958، 1959-1960، 1961-1962، 1963-1964، 1965-1966، 1967-1968، 1969-1970، 1971-1972، 1973-1974، 1975-1976، 1977-1978، 1979-1980، 1981-1982، 1983-1984، 1985-1986، 1987-1988، 1989-1990، 1991-1992، 1993-1994، 1995-1996، 1997-1998، 1999-2000، 2001-2002، 2003-2004، 2005-2006، 2007-2008، 2009-2010، 2011-2012، 2013-2014، 2015-2016، 2017-2018، 2019-2020، 2021-2022، 2023-2024، 2025-2026، 2027-2028، 2029-2030، 2031-2032، 2033-2034، 2035-2036، 2037-2038، 2039-2040، 2041-2042، 2043-2044، 2045-2046، 2047-2048، 2049-2050، 2051-2052، 2053-2054، 2055-2056، 2057-2058، 2059-2060، 2061-2062، 2063-2064، 2065-2066، 2067-2068، 2069-2070، 2071-2072، 2073-2074، 2075-2076، 2077-2078، 2079-2080، 2081-2082، 2083-2084، 2085-2086، 2087-2088، 2089-2090، 2091-2092، 2093-2094، 2095-2096، 2097-2098، 2099-2100، 2101-2102، 2103-2104، 2105-2106، 2107-2108، 2109-2110، 2111-2112، 2113-2114، 2115-2116، 2117-2118، 2119-2120، 2121-2122، 2123-2124، 2125-2126، 2127-2128، 2129-2130، 2131-2132، 2133-2134، 2135-2136، 2137-2138، 2139-2140، 2141-2142، 2143-2144، 2145-2146، 2147-2148، 2149-2150، 2151-2152، 2153-2154، 2155-2156، 2157-2158، 2159-2160، 2161-2162، 2163-2164، 2165-2166، 2167-2168، 2169-2170، 2171-2172، 2173-2174، 2175-2176، 2177-2178، 2179-2180، 2181-2182، 2183-2184، 2185-2186، 2187-2188، 2189-2190، 2191-2192، 2193-2194، 2195-2196، 2197-2198، 2199-2200، 2201-2202، 2203-2204، 2205-2206، 2207-2208، 2209-2210، 2211-2212، 2213-2214، 2215-2216، 2217-2218، 2219-2220، 2221-2222، 2223-2224، 2225-2226، 2227-2228، 2229-2230، 2231-2232، 2233-2234، 2235-2236، 2237-2238، 2239-2240، 2241-2242، 2243-2244، 2245-2246، 2247-2248، 2249-2250، 2251-2252، 2253-2254، 2255-2256، 2257-2258، 2259-2260، 2261-2262، 2263-2264، 2265-2266، 2267-2268، 2269-2270، 2271-2272، 2273-2274، 2275-2276، 2277-2278، 2279-2280، 2281-2282، 2283-2284، 2285-2286، 2287-2288، 2289-2290، 2291-2292، 2293-2294، 2295-2296، 2297-2298، 2299-2300، 2301-2302، 2303-2304، 2305-2306، 2307-2308، 2309-2310، 2311-2312، 2313-2314،



## 2 - طبيعة المعجم ومشكلته :

يقرر اللغويون أن المعجم «قائمة بمفردات اللغة أو بمورفيماتها»<sup>(١)</sup>، أو بتعبير بلومفيلد «الآخرون الكلبي لمورفيمات اللغة»<sup>(٢)</sup>. وليس ثمة اختلاف جوهري<sup>(٣)</sup> حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات<sup>(٤)</sup> أو المراجع اللغوية<sup>(٥)</sup> الأخرى. وقد ناقشت دراسات معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها إلى ذلك<sup>(٦)</sup>. ويمثل صدى هذه الرؤية البنيوية في درسنا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات النصوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة<sup>(٧)</sup> وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي<sup>(٨)</sup> بالنقد بما لا يحتاج إلى مزيد ويرجع موقف درسنا العربي في تصويره المعجم قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية نظيرية في تراثنا؛ إذ أكثر جهوده المعجمية تطبيقية تتمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا، والنصوص اللغوية العامة أشد فقراً في بيان ذلك. ولا بد من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركام المعجمي الضخم.

وتعني فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الأقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم، فهو، على ما يقول بعضهم : «ملحق، في الحقيقة، للنحو؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسيات irregularities»

- Sproat Richard (1992) . "Lexicon in Formal Grammar". p. 335; Pei, (2)  
Mario (1966) : *Glossary of Linguistic Terminology*, p. 147.  
Bloomfield, Leonard : (1933 [1969]) *Language*, p. 133; Hamp, Eric P. (3)  
(1966) *A glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950*,  
p. 38

- (٤) لا يتصل اختلاف جميعه كونه قائمة، وإنما بدور، مثلاً، حول إدراج مورفيمات اللغة المفيدة والأعلام وغير ذلك، انظر : Rey, Alain (1986) : "Lexicon", p.451.  
(٥) يمكن أن نراجع مثلاً Crystal, David (1987) . *The Cambridge Encyclopedia of Language*, p. 108.

- (٦) من ذلك مثلاً Trask, R.I (1993) . *A Dictionary of Grammatical terms in Linguistics* p. 159, Chalker Sylvia and Weiner, Edmond (1994) . *The Oxford Dictionary of English Grammar*, p. 225.

(٧) انظر : داود حلمي السيد (١٩٨٧) - المعجم الانجليزي بين الناقضي والحاضر - ص 10

(٨) تمام حسان (١٩٧٣) - اللغة العربية معناها ومساها، ص 114-11

(٩) إبراهيم بن مراد (١٩٩٤) - مقدمة نظرية المعجم - ص 12-13

الأساسية التي لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا  
اكسبناها من قبل (11).

ويطرح كون المعجم قائمة يعيب عليها نقبس والقواعد أسئلة عن البنية والنظم  
والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذ وضع المعجم هذا يجعله مخالفا للعلوم  
التي تقوم أو ما تقوم على النظريات، وتعي برصد لأنظمة ودراسة الظواهر بالاصطفاء إلى  
تسجيلها للبنى المختلفة لقد دعا هذا اللغويين إلى أن يتساءلوا حول ما إذا كان ثمة بنية  
نممعجم ونظم لمفردته، ونظريه تقوم على رصد هذا النظام وتقرر بعض الدراسات في  
ذلك أن كلا من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به «ما زالا يستعصيان على المحاولات  
الرامية إلى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو شأن في العلوم الصحيحة وبعض العلوم  
اللسانية والإنسانية» (12).

ويلخص هذا التساؤل المشكلة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجمين.  
وقد حاول اللغويون خروج من هذا الوضع أن يقدموا دراسات معجمية تحاول  
تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد «أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان  
بالمعجم ، هم : Lexicography ، و Lexicology ؛ يعني Lexicography بتصنيف  
المعجم واستخدامه . . . ويعني lexicology بالدراسة النظرية الموحدة لمعاجم الوحدات  
اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي» (13).

ويحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية الخاصة ببنية المعجم وما يتصل  
بها من تصنيف وتحليل. والعلاقة بين البنيتين المعجمية والدلالية للغة، وبوعي البنية  
المعجمية.

### 3 - الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :

يرصد لمعجم كميات اللغة ومورفيمتها تسجيلا للجانب الدلالي للغة وهو بذلك  
يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة أي إن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها.

(10) Bloomfield (1933[1969]) : *Language*, p. 274

(11) Ibid. p. 274.

(12) محمد رشاد الخمراني (1991) «من إشكاليات نعجمة و نظريات علم الدلالة» متى يصح

المعجم بنية رشاد ؟ في المعجم العربي : إشكالات ومقارنات، ص 109

Meilak, Igor, (1992) "Lexicon 'an overview" p 333, (13)

وهذا ما يبيِّن تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبية (14) ويبرزه هذا الأمر مشكلات الدلالة المختلفة وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين، إذ نجد الدلالة تتحقق في أكثر من مستوى لغوي، وغياب البناء الكلي للظاهرة، وهو ما يريد هذا البحث أن يناقشه بصفة رئيسية. وفيما يلي مناقشة لمشكلات الدلالة وصعوبات دراستها.

- تجريديتها : تمثل الدلالة أحد مستويي اللغة أو أحد وجهيها. ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما مادياً قابلاً للإدراك باحدى الحواس وكون الآخر، وهو الدلالة، غير مادي. إذ هو تجردي يتصور بالعقل ولا يدرك بالحواس. وقد أثرت هذه التجريدية التي تنصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى (15).

ويمثل كون الدلالة شيئاً مجرداً غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها؛ إذ لا غلثك آلة نمك من اختبار تصوراتنا عنها. وبحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئاً مجرداً غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين «عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطي مدى واسعاً» (16)، فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي (17) والتعهد بارجاء الدلالة (18) واقصائها عن اللغويات تماماً (19) عند من رأى منهم اللغة «مجرد مخزون من المورفيمات

Ladusaw, William A. (1988) : "Semantic theory", p. 90 (14)

(15) يمكن أن نقف على إحصاء واسع جداً وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من مداخل كتبها جيرري بيلز Jerzy Pelz في القاموس الموسوعي للسيميوطيقا، وذلك على النحو التالي Pelz, Jerzy (1986) : "Meaning", in : Encyclopedic Dictionary of semiotics Vol. 1, pp. 497-57. "Meaning, Associationist theories of" Vol. 1, pp 507-10. "Meaning, Pragmaticist theories of", Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, pp 511-20, and "Meaning, Stimulus-response theories of", Vol. 1, pp. 520-3.

Fought, John G. (1955) , "American Structuralism", p. 303. (16)

Joos, M. (1958) "Semiology - A Linguistic theory of meaning", pp (17) 53-70

Hill, A.A (1958) "Introduction to Linguistic Structure - from Sound to (18) Sentence in English, p. 3

Trager G. I. & Smith H. I. (1951) "An Outline of English Structure" (19) Studies in Linguistics occasional Papers 3 Oklahoma - Oklahoma Press

وترتبت التي تظهر فيها»<sup>(20)</sup>، انفصار النحو تشكيلا شكليا يرى موضوعا سافا ومستقلا لا وسيلة لتحقيق شيء»<sup>(21)</sup> وكان أمثلهم طريقا من رأى المعنى طريقا مختصرة للوصول الى ما يوصل اليه بتحليل توريعي<sup>(22)</sup>

- عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد، كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى، إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات والفونولوجي بمستوى المقاطع وعلم الصرف بمستوى الكلمات وعلم النحو بمستوى الجمل وعلم لغة النص بمستوى الصوص. إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في عدة مستويات لغوية، حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي، والمعنى التحوي أو التركيبي، والمعنى الصوتي، والمعنى الفونولوجي<sup>(23)</sup>. الخ ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تحرك فيها الدلالة.

- افتقادها البناء الكلبي للظاهرة أو افتقادها للارتباط بوحدين كبرى وصغرى كما هو الأمر مع الفروع اللغوية الأخرى، إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبرى ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبرى له والصوت بوصفه وحدة صغرى له وهكذا دواليك. ولا شك أن هذا الأمر هو الذي اتاح لهذه العلوم تركيبا خاصا بها، ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة، على ما سنين في الحديث عن التركيب فيما يلي.

#### 4 - مفاهيم أولية :

نحتاج قبل تقديم نماذج نظرية المعجم التركيبية، تحديد كل من التركيب والنظام ومدح النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي الغريبة، وتركيب المعجم.

#### 4 - 1 - نواة النظرية التركيبية للمعجم (مفهوم التركيب)

يرد التركيب في اللغة على معنى علو شيء على شيء. يقول ابن منظور : «ركب

Hockett, C (1958) : A Course in modern Linguistics p 137 (20)

Mathews, P. H (1986) : Distributional Syntax, pp. 245-246. (21)

Bloch, B. (1953) : "Contrast", pp. 59-61 (22)

Crystal, David (1985[1987]) : A Dictionary of Linguistics and Phonetics ( )  
p. 191

الدابة يركب ركوبا علا عليها<sup>(24)</sup>، وهو يرد للتراكم ووضع الشيء على الشيء، يفيد المعجم أن «تراكب السحاب وتراكم» صار بعضه فوق بعض... وركب الشيء وضع بعضه فوق بعض<sup>(25)</sup>، ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئا، يقول في اللسان «وفي حديث أبي هريرة، رضي الله عنه: «إذا عمر قد ركبني»، أي تبني وجاء على أثري؛ لأن الراكب يسير بسير المركوب، يقال: ركب أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقا به<sup>(26)</sup>». ويفيد التركيب كذلك الضم؛ فركب الشيء إذا ضمه إلى غيره؛ فصار شيئا واحدا في النظر. يقال: ركب الفرس في الخاتم، وركب السنان في الرمح، وركب الكلمة أو الجملة<sup>(27)</sup>.

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة «تأليف الشيء من مكوناته البسيطة. ويقابله التحليل»<sup>(28)</sup>. ويبين الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة، يقول: «التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة»<sup>(29)</sup>. كما يبين الكفوي علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب، يقول: «والتركيب: ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة أو لا، فالمركب أعم من المؤلف والترتيب مطلقا»<sup>(30)</sup>. وذلك أن التأليف يعني «جمع الأشياء المتناسبة من الألف، وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحروف... والتأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملا»<sup>(31)</sup>. كما أن الترتيب: «أعم مطلقا من التضيد؛ لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض»<sup>(32)</sup>. ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة؛ إذ «البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت»<sup>(33)</sup>. كما أن البنية اصطلاحاً تعني التركيب، إذ هي «بـ»

(24) ابن منظور: اللسان، ج. 3، ص 1714، مادة (ركب).

(25) السابق، ج. 3، ص 1714.

(26) السابق، ج. 3، ص 1714.

(27) مجمع اللغة العربية (1987): المعجم الوسيط، ج. 1، مصر: ص 331، مادة (ركب).

(28) السابق، ج. 1، ص 331.

(29) محمد الجرجاني: «اشعرنات ص 1»

(30) أبو بقاء الكفوي: الكليات، ص 288.

(31) السابق، ص 288.

(32) السابق، ص 288.

(33) السابق، ص 281.

متكامل ومترايط الأجزاء، أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد» (14)

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب، وهو كلمة structure، عما تقرر لها لغة في العربية ؛ إذ إن لفظ structure «مشتق من الفعل اللاتيني struere يعني . «واللفظ معجميا مرادف لباء وصياغة وترتيب . باختصار، يرادف تنظيم» كما أنه «يشير بصفة أساسية إلى نظم الارتباطات التي تربط «عضوي» أجزاء بداخل كل سطم» (15). ويفيد Trask أن التركيب «مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها، وتعبير آخر، هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معا لصياغة الجملة أو جزء منها» (16).

ويعني ذلك أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث وهو الوحدة الكبرى. وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معا وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات، وكذلك تتركب الكلمات معا وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر. أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشكيلها وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة

#### 4 - 2. النظام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثله : «إن النظام مصطلح عام جدا لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة... يمكن، على سبيل المثال، أن يتكلم امرء عن نظم الضمائر في اللغة، وهو يعنى القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها، ويعنى به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها . قدم مفهوم النظام فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . ويمثل تفصيلا للمفهوم التراثي للمجدول paradigm،

(14) احمر (1994) معجم المصطلحات لعميد، ص 104

(15) Peulot, Jean-Paul Perron (1986) : "Structure", pp 991-022

Trask R. L. (1993[1996]) : A Dictionary of Grammatical Terms in (30) Linguistics p 263

لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها<sup>(١٧)</sup>. ويعنى ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر، وإنما يمكن أن يقوم النظام بين أفراد متوازية، أي ليس بعضها جزءاً لبعض. كما يعنى أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث، إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءاً لبعض؛ فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات إلى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صفري والعلاقات التي بينها.

أما علاقة النظام بالتركيب فتتمثل في اتساع مفهوم النظام عن التركيب؛ إذ يمثل التركيب صورة من صور التركيب؛ ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صفري مترابطة للقول بوجود التركيب. على أن في الدرس للغوي تفريقاً آخر بين النظام والتركيب، وهو ما نجده عند فيرث الذي «ركز كثيراً على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام»<sup>(١٨)</sup>. فقد التفت إلى ضرورة تعامل «التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة»<sup>(١٩)</sup> ويعني ذلك أن الفرق بين النظام والتركيب عند فيرث يعد «نوعاً ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما»<sup>(٢٠)</sup>. يشرح بعض اللغويين هذا الفرق، يقول: «يمكن أن تعد التراكيب ترتيباً أفقياً للعناصر، والأنظمة مجموعة رأسية من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب»<sup>(٢١)</sup>.

يقودنا هذا للحديث عن نوعي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب، ويؤدي الآخر إلى نظام لا إلى تركيب، في الفقرة التالية.

Trask, R.L. (1993[1996]) . *A Dictionary of Grammatical Terms in* (١٧) *Linguistics*, p. 274.

Palmer, F.R. (1995) . "Firth and London School", p. 271. (١٨)

Firth, J.R. (1968[1957]) : "A synopsis of linguistic theory", p.186 (١٩)

(٢٠) محمد عبد العزيز عبد الله (2002) : «نظرية لتحليل نحوي في لغوة لعشرين، ص 2»

Catford, J. C. (1969) : "J.R. Firth and British Linguistics", p. 225. (٢١)

#### 4 - 3: تركيب المعجم

يحب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيته أول ما يسجل وزود بوعين من التركيب المعجمي يتمثل أولهما في التركيب العام للمعجم كله، ويتمثل الثاني في التركيب الخاص بمداخله، وذلك على النحو التالي :

- التركيب العام للمعجم، وهو ذلك التركيب العام الذي يشمل شتى مفردات اللغة، وهو ما تسعى شتى النظريات المعجمية إلى تمثيله على نحو شامل وواضح ودقيق

- التركيب الخاص بالمدخل، ويراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم. ويرد المدخل من عمل المعجمين أنفسهم ؛ إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يرونه من المداخل، ثم يدرجون تحت كل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللغة.

#### 4 4. من نماذج التصنيف في النظرية الدالية :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدالية وصنفوها وفق معايير مختلفة، كما وقفوا مع الرموز التي تؤديها. وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات وربما تقدمها على الوحدات نفسها، يقول بعضهم في هذه الأهمية : «إن الوحدات الطبيعية للغة هي العلاقات *relata* التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني. ليس الشيء الرئيسي هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية. وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة. وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى. بينما التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني ليس ذا صلة بالنظام، ويمكن أن يغير دون تأثير في النظام» (2).

#### 4 - 4 - 1. نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تنصل بموضوعه عن نحو ما تصنف سوسير للعلاقات إلى رأسية. وقد سماها اقترانية (Associative) (1).

Hjelmslev, Louis (1972) : "Structural analysis of language" p. 97 (1).  
Saussure (1917/1972) : "Course in General Linguistics" pp. 122 (4).



وأفقية، وهو التصنيف الذي يمكن أن يكون السمة المميزة للنسائيات القرن العشرين» (44)  
ويمثل تصنيف العلاقات هذا بياناً لكل من :

أ - علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية، وهي علاقات عناصر التركيب التي تربط بينها تكوين هذا التركيب

ب - علاقات النظام أو العلاقات الرأسية، وهي تلك العلاقات التي تجمع أفراداً تحت نظام واحد، كالعلاقات التي تكون بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي. وهذه العلاقات لا تنتج تركيباً، إذ لا تتركب الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما.

وتعني صياغتنا هذه أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجوها بما يناسب غرضنا وهو الوقوف على العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن العلاقات التي لا تخصه ؛ وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي لجملة. كما تمثل هذه الصياغة تصنيفاً لهذه العلاقات بتعابير تركيبية أصحح، يتمثل في .

- علاقات دلالية تركيبية، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تشكل بسبب من هذه العلاقات وحدات أكبر منها. ومن ذلك على سبيل المثال، العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة.

- علاقات دلالية غير تركيبية (موازية)، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى، أي ليس بعضها جزءاً لبعض. أي إنها لا تشكل مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منها، أي تركيباً وبناء ما.

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع نحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة ببناء. كما يمكن أن نجد من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ إن مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ولا ينتج تركيباً آخر أكبر منها ؛ فهي جميعاً كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها ولا يخفى أن الكلمات لا تكون بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها.

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارتنا فرعية العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطوراً على يد فيرث إلى نظام وتركيب وسميتهما 'علاقات تركيب' وعلاقات نظام وتوصيهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك. إن توظيف

Joseph, John E. (1995) 'Saussurean tradition in Linguistics' p. 238 (44)

دست يبين عدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستمد من المطم لتكون أساساً لتركيب معجم ، فهي علاقات نظام لا تركيب ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر

#### 4 - 4 - 2. نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :

يرى لبحث أن اللغويين العرب قاموا بمراعاة بعض العلاقات الدلالية في سائهم للمعجم دون بعض آخر ، إذ لم يراعوا الانضواء مثلاً . ويدور موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفاً مزدوجاً ، مما يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله

#### أ - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر :

تمثل هذه العلاقات خاصة في :

- العلاقة المعجمية أو الأصولية القائمة على الجذر نفسه ، وهي العلاقة التي تقوم بين الكلمات لاشتراكها في جذر واحد أو أصل واحد ، كالعلاقة التي تقوم ، مثلاً ، بين سم ويسلم وسالم وسلامة كما في مثال ابن جني . لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها . ولا يخفى أنها تدرج ، بناء على ذلك ، تحت جذرها الخاص الواحد .

- علاقة الاشتراك اللفظي *homonymy* ، تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة في الحذور والصيغ ، أي أنها علاقة تفترض في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة . وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة بحسب ، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك ، إذ تنعرض أد للوحدتين جذرين مختلفين وكل ما حدث أن توافق الجذران . إي أننا مع «كلمات مختلفة دوات دلالات مختلفة» (45) .

- علاقة الاشتراك الدلالي *polysemy* ، وتظهر هذه العلاقة ، كسابقته ، بين كلمات متفقة في الحذور والصيغ ، أي تقوم في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة أيضاً . وبعبارة أخرى : إننا مع «كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة» (46) . والفرق بينها وبين سابقاتها أنها تقوم على افتراض أن التعدد يقوم

(45) Akmajtan (1990) . *Linguistics : an Introduction to Language and communication*, p 203

Pahner, F R (1976) . *Semantics : a New Outline*, p 65. (10)

هي الدلالة فحسب، ولا يقع في اللفظ ابتداء ؛ إذ تفترض أن الجذر الواحد يرد لمعان متعددة. وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضا. والحقيقة أن العلاقتين غير متنافيتين في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك اللفظي، ويفسر بعض آخر من هذه الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك الدلالي. وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في كثير من الكلمات ؛ «إذ إن المشكلة النظرية بالنسبة للغموض هي كيف يميز الاشتراك الدلالي polysemy... (شكل واحد - دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي (وحدتان معجميتان حدث أن كانت لهما صيغة صوتية واحدة)»<sup>(47)</sup>.

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات ترجع إلى أصول مختلفة. يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي : «كيف ترسم خطا بين الاثنين ؟ إن أحد المعايير هو أصول الكلمات»<sup>(48)</sup>. ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية، وإذا لم يثبت رجوعها إلى أصول متعددة كانت لفظا واحدا تعددت دلالاته. وقد أفاد ابن السراج هذا، يقول : «واعلم أنه... يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد، وأنه تداخل لغة في لغة، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كَبُرَ وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ. من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد زسما يعرف بكل واحد منها، بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره، وعلى ذلك فالأولى بواضح كل لغة أن يكتفي بالاسم الواحد للمعنى الواحد، وقد حكى لي عن أحمد ابن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعده ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء»<sup>(49)</sup>.

ويظهر وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكلمات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها، كما أن الكلمات التي تشترك في جذر

Crystal, David (1985[1987]) : *A Dictionary of Linguistics and Phonetics* (47) p. 236

Lyons, John : *Language and Linguistics - An Introduction*, p. 147 (48)

(49) محمد بن قسري في - سراج - الاشتقاق، ص 41 - 42

وصيغه واحدة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء كان التعدد استترك لفظي أو تعدداً في المدلول فقط. وذلك كما يمكن أن نلاحظ في جذر العين الذي يدرج تحته كلمات متفقة الجذر والصيغة، يقول الرازي : «العين حاسة الرؤية والعين أيضاً عين الماء وعين الركبة. ولكل ركبة عينان، وهما فقرتان في مقدمها عند الساق والعين عين الشمس. والعين الدينار. والعين المال الناصر. والعين الديبدان والجاسوس وعين الشيء خياره. وعين الشيء نفسه» (٦٠).

- الأضداد، وهو غلط خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد، وهو ما يتيح الجذر له مجالاً تحته.

- علاقات دلالية استثنائية، ونقصد بها في الحقيقة العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطين، مثل علاقة التأويل التي تربط بين اللديغ والسليم، يقول بعض اللغويين في ذلك : «والسليم : اللديغ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» (٦١).

ويعنى هذا في الحقيقة استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية، سواء ما كان منها على أصله وما جاء استثناء.

## ب - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر :

وهي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر، أو لا يفسح لها مكاناً خاصاً بها فيه. وتتمثل في ثلاث علاقات دلالية، هي التضاد والانتواء، والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعاً، يقول ابن السراج في الترادف : «حكى لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء. وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع ليستفح به في السجع والقوافي، ألا ترى أن الشاعر إذا كان في قافية سينية استعمل جلس، فإن جعلها دالية استعمل قعد. ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جداً» (٦٢).

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة

(٦٠) ثوري، محضر الصحاح، مادة ح ي ز، ص ٤٠٠.

(٦١) ح شمع ابن حي، الخصائص، ج ٢، ص ١٤١.

(٦٢) محمد بن إسحق ابن السراج، الاشتقاق، ص ص ٤١ - ٤٠.

مدخل معجمي جذر م من جذور المعجم ، إذ لا نجد استطرادا للحديث عن المترادفات التي تكون لكلمة من كلمات الجذر. ولا مضادتها إلا في نوع خاص من التضاد، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون لفظا واحدا يحمل معنيين متقابلين كما نبت في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي. على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ، أي أنه يستخدم وسيلة وليس مقصودا بالبيان. وتفسير هذا الموقف المزدوج للمعجم من الدلالات المختلفة يرجع، فيما نرى، إلى أنهم قد رأوا أن العلاقات الدلالية التي تكون بين المفردات ترد على نوعين متميزين هما :

- العلاقات الدلالية اللغوية، ونقصد بها ما كان من العلاقات ذا ارتباط باللغة وليس مقتصرا على الواقع. ويتحقق ذلك في العلاقة المعجمية التي تكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد، إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذو مرجع لغوي هو اشتراكها في جذر واحد. ومن ذلك أيضا علاقتا الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي؛ إذ تبني هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ، وهو ما يفسر مرة على أن الجذر متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره، ويفسر مرة على أنه جذر واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان أيضا، إذ ترجمان إلى الاشتراك في اللفظ كله، وليس في مجرد الجذر فحسب.

- العلاقات الدلالية الواقعية، وهي العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن يوجد ذلك في اللغة، وذلك كما في علاقة الترادف ؛ إذ نقول بالترادف لاتفاق مدلولات الكلمات، ولا نلت شيئا في لفظ المترادفات ينبتنا أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كن يوجد ترادف أو لا، وكذلك التصاد ليس في اللغة ما يفيد تصاد الكلمات، وإنما نقرر التضاد اعتمادا على الواقع فحسب. والانصواء، أيضا، يتحدد من خلال الواقع فقط دون أي مرجع لغوي يفيد.

ويعنى ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين علاقات الترادف والتضاد والانصواء الدلالية. وبين علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ونحوهما ؛ وذلك لأن العلاقات الأولى، أي علاقة الترادف ونحوها علاقات لا ترجع إلى جانب لغوي، وإنما يحدث أن يكون مدلول لفظ موافقا في الواقع لمدلول لفظ آخر فنقول ترادف اللفظين، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ مدلول لفظ آخر فنقول بالتصاد بين اللفظين ولا



وتنفصل عنه في حر، آخر

وإذا تذكرنا أيضا أن المعجم لا تسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبيّن لنا ضرورة الترام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب، لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز

## 5 - نماذج التركيب المعجمي :

### 5 - 1. في النظرية اللغوية الغربية :

بعد التركيب المعجمي أو الدلالي للغة السؤال المركزي في الدراسات المعجمية ؛ إذ كثيرا ما يتردد سؤال هل للمنطوقات تركيب دلالي ؟ وبتغيير آخر هل كل الصيغ التي تصف معنى المنطوقات تبنى في نماذج محددة تحديدا جيدا أو على الأقل في عدد قليل منها ؟<sup>(٥٧)</sup> وقد جعل من أول اهتمامات علم الدلالة المعجمي «دراسة كيف ينظم المعجم وكيف تتعلق الدلالات بعضها ببعض ؟»<sup>(٥٨)</sup> وقد سادت في الدراسات المعجمية في بداية الدرس الوصفي فكرة تنفي وجود تركيب للمعجم أو كونه نظاما<sup>(٥٩)</sup>، إذ «مال البنيويون الأمريكيون متأثرين ببلومفيلد إلى إهمال دراسة المعجم، وإلى معاملته على أنه تقريبا غير مبني، أو على الأقل مبني شكل فضفاض»<sup>(٦٠)</sup>. على أنه قد عاد الاهتمام بالتركيب المعجمي للمعجم والبحث في هذا الموضوع، وقد استغرق طريقا طويلا منذ أيام بنيوية ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian Structuralism عندما كان المعجم يعد ببساطة قائمة من الشواذ النحوية وعندما كان المعنى يعد مستحيلا على الدراسة العلمية<sup>(٦١)</sup>. وإذا كنا نسلم بأنه «تعذر إلى الآن إخضاع المعجم لبنية خاصة به»<sup>(٦٢)</sup>، فإنه يلزمنا أن نتلمس الحديث عن نظرية معجمية دلالية تقوم على رصد التركيب المعجمي للغة، وأن

Ducrot, Oswald (1972) : "Semantic combinatorial", p.269. (٥٧)

Finegan E. (1989[1994]) : *Language . its Structure and use*, p. 163. (٥٨)

(٥٩) د. تمام حسان (١٩٧٣) : اللغة العربية . معناها ومبناها، ص ١١٢ .

Gleason, H.A (1962) "The relation of lexicon and grammar", See also (٥٠)

Lehrer, A (1974) *Semantic Fields and lexical Structure*, p. 15

Lehrer, Adrienne (1992) "A theory of vocabulary structure (٥١) retrospectives and prospectives", p 243.

(٥٢) محمد رشاد حمودي (١٩٩١) «من شكائات المعجمية وبصريات علم دلالة» من يصح لمعجم بنية نظام؟ شرقي في المعجم العربي - أشكال ومقاربات، ص ١١

نظر فيما لا تزال بحاجة إليه، ذلك أن النظرة الى المعجم قد شهدت تحولا حادا، فما كان يتصور على أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة، لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، أصبح الآن يرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيبا ثنائيا المستوى<sup>(63)</sup>.

ويمكننا أن نجد أربع تصورات مختلفة للتركيب المعجمي في اللغة تقدمها النظريات الغربية، وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية، وقد سعت هذه التصورات جميعها إلى تمثيل التركيب المعجمي للغة، وهي ترد كما يلي :

**الأول - نموذج تقديم العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانصواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي.** وينص على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناء للمعجم. يقول بعض اللغويين : «الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات»<sup>(64)</sup>. ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبنى أحد المحاور الثمانية لكتابه «علم الدلالة : إطار جديد» على «التركيب المعجمي»<sup>(65)</sup>، ويدرس فيه هذه العلاقات الدلالية لبيان «كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبى»<sup>(66)</sup>. كما يبدو في تصور أكماجيان Akmajian، الذي يقول عن إحدى هذه العلاقات : «الترادف Synonymy يتركب به معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة»<sup>(67)</sup>. وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات، ونقصد بالمعاجم غير العامة المعاجم التي لا تهدف الى تسجيل الرصيد اللغوي كله، بل تسجل مثلا، مجرد جانب منه، كما في معاجم المترادفات والمتصادات<sup>(68)</sup>.

ويرجع إعداد معاجم بناء على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة، يقول بعض اللغويين في ذلك : «يبدو، في

Kempchinsky, Paula (1995) : "From the lexicon to the syntax , the (63) problem subjunctive clause", p. 248

Finegan, E. (1989[1994]) : *Language : its Structure and Use*, p. 163. (64)

Palmer, F.R. (1976) . *Semantics : a New Outline*, pp. 59-91. (65)

Ibid., p. 59. (66)

Akmajian Adrian (1990) : *Linguistics : an Introduction to language and (67) communication*, p. 203.

Chambers' Staff: *Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms* (68)



النظرة الأولى، غير مركب على نحو مقبول. تقدم مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل<sup>(69)</sup>. ويقترح، من ثم، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد إحكام التركيب المعجمي، يضيف<sup>(70)</sup> على أية حال، ثمة تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداءً. تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثانية وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة<sup>(71)</sup>.

وما يمكن ملاحظته على نموذج هذه النظرية هو :

أن هذه العلاقات قائمة بين مدلولات المفردات حقيقة، ولكنها تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيب أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي.

- أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانصواء والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تثبيت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كله ؛ إذ سيلزمنا أن نبني المعجم على الترادف مرة، ثم نعود فنبنيه على التضاد مرة أخرى، ونعود ثالثة لنبنيه على الانصواء وهكذا دواليك نبني معجماً مستقلاً لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية. إن هذه العلاقات أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة، لا سلسلة واحدة يمكن أن تسلك فيها مفردات اللغة.

ويعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة، وإنما نقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات، وبتح بذلك سلاسل لهذه الكلمات وليس مجرد سلسلة واحدة لها. ومن ثم، لا نملك في النهاية معجماً واحداً حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث. إن كل ما يمكن أن نفعله بهذه العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم، لا معجم واحد ذي بقاء أكثر تماسكاً

لقد تحرك، فعلاً، هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام فوقف على العلاقات المعجمية، لكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها تركيباً أو وحدة أكبر لنستطيع أن نقول : لقد وقفنا على تركيب معجمي، أي أنه لا يوفر الركن الثالث للتركيب، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى

Cruse, D A (1990). "Language, meaning and sense : semantics" p 153. (69)

Cruse Ibid. p 153. (70) رثمة تنصيص أكثر لهذا الأمر في كتابه علم دلالة المعجمي، انظر

D A (1986) Lexical Semantics.

الثاني - نموذج معالجة المكونات الدلالية. وقد بدت لها نواة ناصجة في أعمال فيلكتز Wilkins (1968) الذي أنتج تحليل مكونات شاملا في اللغة<sup>(١)</sup>. كما يمثل هيلمسلف Hjelmslev وجاكسون Jacobson أوائل مؤيديها في نراث ما بعد سوسير البنوي وأكثرهما تأثيرا<sup>(٢)</sup>. وتنبي فكرة المكونات الدلالية على «فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن بشكل الكثير منها جزءا من وصف الكلمات الأخرى في اللغة نفسها»<sup>(٣)</sup> وهي ترى «المعجم نظاما للمفاهيم»<sup>(٤)</sup>.

ويمثل تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءا بارزا من «العمل المفصل في تركيب المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة»<sup>(٥)</sup>. كما تتحرك نظرية المكونات الدلالية بين الوحدة المعجمية المفردة والوحدات المعجمية الصغرى التي تتمثل في المكونات الدلالية التي تعلقت أو ركبت معا لتكوين الوحدة الدلالية الأكبر.

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

الثالث - نموذج الحقول المعجمية. وقد جاء هذا الاتجاه في أعمال القرن العشرين، وكان «أحد مصدريه تحليل السمات المميزة في الصرف النصرفي لمدرسة براغ، والثاني عمل الانثروبولوجيين»<sup>(٦)</sup>. والحقيقة أن قائمة المساهمين في هذه النظرية طويلة؛ إذ تبدأ بسوسير ثم تريير Trier وتصل إلى ماتوريه Matoré (1950)<sup>(٧)</sup>. يقول بعض مؤيدي نظرية تحليل المكونات عن أثر هذه النظرية في تمثيل التركيب المعجمي للغة: «نظريات الحقول الدلالية تقترض، على الجانب الآخر، أن معجم اللغة مركب، تماما كما

Allan. Keith (1992) : "Semantics : an overview" p. 396 (١)

Lyons, John (1977) : *Semantics*, p. 317. (٢)

Jeffries, Lesley (1998) : *Meaning in English : An Introduction to language Study*, p. 87. (٣)

Bierwisch, Mangred (1970[1975]) : "Semantics", p. 170 (٤)

Kempson, Ruth M (1977) : *Semantic Theory*, p. 18 (٥)

Allan. Keith (1992) : "Semantics : an overview", p. 396 (٦)

Schogt, Henry G (1986) : *Lexical field* pp 448-51 (٧)

أن نحو اللغة والقونولوجية مركبان. إن كلمات اللغة تصنف في مجموعات تعلق بحقول المفاهيم ونقسم النطاق الدلالي أو المجال الدلالي بطرق معينة<sup>(٦٦)</sup>. وقد تمت مراعاة هذه الحقول في عمل معاجم عامة تقوم على تسجيل الرصيد اللغوي كله فيما عرف باسم المكانز<sup>(٦٧)</sup> (Thesaurus) التي تعتمد منهج الحقول المعجمية بدلا من المنهج التقليدي في صناعة المعاجم<sup>(٦٨)</sup>.

وتتحرك نظرية الحقل المعجمي بين الوحدة المعجمية المفردة والحقل المعجمي الذي تندرج تحته هذه الوحدات المعجمية المفردة، ويتكون الحقل من مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها لتندرج تحت هذا الحقل، إذ الحقل هو التنظيم الذي يمكن أن تدرج فيه كلمات اللغة ليتمكن فهمها على نحو دقيق ؛ إذ «إننا لا نستطيع أن نفهم معنى تعبير مفرد بمعزل عن غيره (إذا أردنا أن نعرف ما يعنيه لفظ hot فيجب أن نعرف، على الأقل، أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold. إن التنظيم الكلي للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة موضوع اللغويين»<sup>(٦٩)</sup>.

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لسعيه الى الوقوف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي، إذ الحقل لا يمثل تركيبا لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفراده. إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تقوم من خلال تركيب هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية معينة. كما أن العلاقات الدلالية التي تقوم بين أفراد المعجم كمعلاقات الترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقررها سوسير بين المفردات التي تصلح للوقوع في موقع نحوي واحد.

Lehrer, Adrienne (1974) . *Semantic Fields and Lexical Structure*, p. 15. (٦٦)  
Editorial Staff (1995) ; *Rogel's International Thesaurus*, England : Harper (٦٧)  
Collins Publishers.

Crystal David (1995) : *The cambridge Encyclopedia of English* (٦٨)  
Language, p. 158.

Wunderlich, Dieter (1974[1979]) : *Foundations of Linguistics*, p. 230 (٦٩)

وقد استشر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقاً في تمثيلها التركيب المعجمي على نحو يعطيها صعة النظرية، يقول عن هذه النظرية : «إن مصطلح النظرية يستخدم بشكل فضفاض، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل، لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتعد نظريات متماسكة وموحدة»<sup>(٦٢)</sup>.

الرابع - نموذج معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة، وهو يرى المعجم مكوناً من مكونات التركيب النحوي، ومن ثم يدرجه بوصفه جزءاً حيويًا في النظرية النحوية. يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : «سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجياً مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكوناً متميزاً من النحو، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة»<sup>(٦٣)</sup>. بل يرى بعض اللغويين أن «العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي القضية الرئيسية في النظرية اللغوية»<sup>(٦٤)</sup>. وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية «قياساً على النظرية النحوية، تفسير لجزء من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة، وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية»<sup>(٦٥)</sup>.

ويتحرك هذا التصور بين وحدة الجملة وعناصرها كما يتحرك النحو بينهما إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقاً من جانبهما الدلالي لا تأسيساً على جانبهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو. وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات، وهو يتحرك في إطار العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى، لكنه لا يمثل تركيباً للمعجم.

ويعني ذلك أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ طرقاً أربعة، تبحث اثنتان عن الدلالة في علاقاتها الأفقية، وهما نظرية العلاقات الدلالية ونظرية التركيب المعجمي للجملة، وتبحث الأخرى عن الدلالة رأسياً بربط الوحدات المعجمية بما تحتها من مكونات دلالية، أو بما فوقها من حقول معجمية.

والطرق التي اتخذتها هذه النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي كما يلي :

Ibid., p. 15 (٦٢)

Andrews, Avery D. (1988) : 'Lexical Structure', p. 60 (٦٣)

Enç, Mürvet (1988) "The syntax-semantics interface", p. 239 (٦٤)

Ladusaw, William A. (1988) "Semantic theory" p. 89 (٦٥)

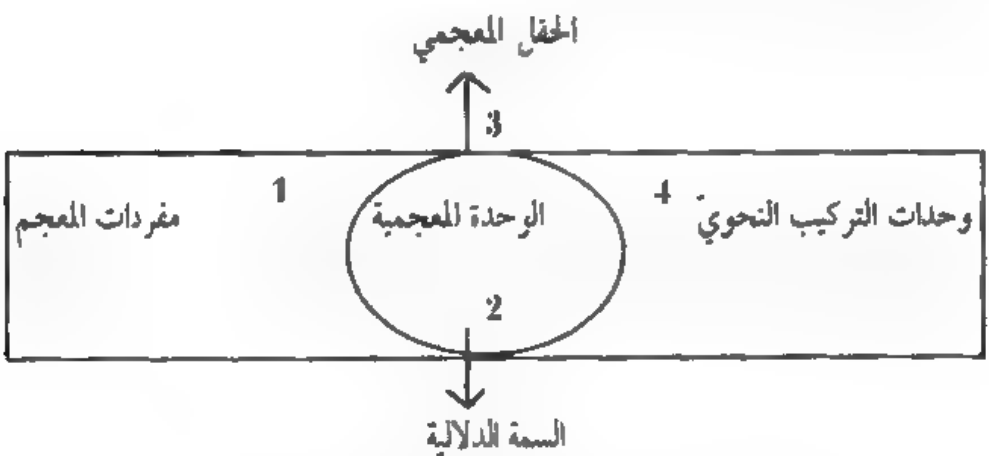
- الطريق الأولي. النظر إلى الوحدة المعجمية أفقياً لا رأسياً بالنظر في الوحدة المعجمية من بين وحدات معجمية أخرى موازية بحثاً عن علاقات رتبط بين هذه المفردات المعجمية بعضها ببعض. وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها تحقق تركيها أكثر تماسكا.

- الطريق الثانية. النظر إلى الوحدة المعجمية أفقياً لا رأسياً مثلما هو الأمر في النظرية السابعة التي تبحث عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي. وهي تقف على تركيب دلالي للغة، ولكنها لا تنقد تركيباً للمعجم نفسه بصفة عامة.

- الطريق الثالثة. النظر رأسياً لا أفقياً، إلى ما تحت الوحدة المعجمية بحثاً عن وحدات معجمية أصغر تركبت معا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية.

- الطريق الرابعة، النظر رأسياً، كما في الطريق الثالثة، ولكن بالنظر إلى ما فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركيب الوحدات المعجمية المفردة معا، وذلك في حالة الحقول المعجمية.

ويمكن تصوير موقف النظريات الدلالية من التركيب المعجمي بربط الوحدة المعجمية المفردة مرة بالعلاقات الدلالية، وثانية بالحقل المعجمي، وثالثة بالسمة الدلالية، ورابعة بالتركيب النحوي بالرسم التوضيحي التالي :



رسم توضيحي لطرق التماس التركيب الدلالي (16)

(16) عبيد الأرواح المشبه على الاسم رقم نظرية وفق ترانسة في هذه الدراسة.

نود، بعد عرض مفاهيم المعجمية الأساسية واستعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي العربية، أن نحدد تصورات درسا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام . وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية عامة . كما لم يحظ في درس المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكلفت الدراسات النظرية للمعجم العربي، التي سبق أن أشرنا إلى أهمها، بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية . ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهااتها المختلفة، واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية .

ويسوغ التوجه الى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لم تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة التي بينها في النماذج الأربعة التي قدموها لتركيب المعجم اللغوي . فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة . وتمثل، في الحقيقة، قناعة البحث في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير ومواز لانشغالهم بصناعة المعجم، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيا في صناعة المعجم .

وتمثل تصورات التركيب المعجمي العام، فيما استطاع البحث أن يقف عليه، في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي :

## 5 - 2 1. نموذجا نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير) :

يقدم درس اللغوي في إطار تحيينه لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي . وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت . أي الجذر الذي لا تجرى له التقليلات المختلفة . وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير اليه ابن جني بقوله : «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصوب فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومعانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى لسلامة في تصرفه، نحو سيم ويسم ويسم ويسم ويسم ويسم ويسم ويسم ويسم ويسم، ويسم ويسم، اللدني . أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصوب غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ن س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك .

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخداما في تمثيل التركيب المعجمي للعربية. ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير الى ما يلي :

النقطة الأولى، أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات؛ إذ يمثل تجميعا لمفردات اللغة، فلا تستقل كل كلمة بجذر، وإنما يرد تحت الجذر الواحد عدة كلمات. وحسبنا أن نقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم. جذور الصحاح مثلا 3639 جذرا، وجذور اللسان 9273 جذرا، وجذور تاج العروس 11978 جذرا<sup>(١٢٨)</sup>. مع أن عدد الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أصعاف عدد الجذور الواردة.

ويعني ذلك أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددا من المفردات. وهذا ما يتصح من كون أن كل جذر يجمع عددا غير قليل من مفردات اللغة. إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب منها بدورها مجموعة من المفردات تمس بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر لأنها تدرج تحته.

النقطة الثانية، أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أساس لغوي، إذ ترجع الى اشتراك في الأصول.

النقطة الثالثة؛ أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي الى تشتيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتماسك. إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر نعطيها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تدرج تحته هذه المفردات. ويفيد ذلك أن هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في المداخل المعجمية المختلفة.

(١٢٧) أبو الفتح ابن جني : إحصائهم، ج. ٢، ص ١١٤.

(١٢٨) علي حلمي موسى : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، ص ١١٠، وموسى، علي حلمي وشهير : على الصبور : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر، ص ١.

النقطة الرابعة، أن الجذر، في ضوء ما سبق، يحقق أركان التركيب الثلاثة ؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى، كما أن الكلمات التي تندرج تحتها تمثل وحداته الصغرى، وتقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط، أو من اتفاق اللفظ كله.

النقطة الخامسة، أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء دون بعض يرجع الى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سنبينه في النقطتين السابعة والثامنة.

النقطة السادسة، أن مفهوم الجذر لم يقم على مجرد العلاقة الأساسية له، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحتها بسبب الاتفاق في الجذر، بل هو يسمح بعلاقات أخرى، كعلاقتي الاشتراك اللفظي homonymy والاشتراك الدلالي polysemy.

نعني هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيباً معجباً وسيطاً بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر، وأن لتركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحتها، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد ونحوهما.

ونستطيع في ضوء ذلك أن نؤكد أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تمثيلاً للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية، وهو بما سبق أن بيناه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية.

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلة وسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات.

على أنه يجب أن نشير إلى أن تجميع كلمات الجذر قد شكل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد، هما :

- كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر، ومن ذلك ما نجده في جذر (خ ل ق) : «خالقه مخالقة وخلاقا» عاشره علي أخلاقه ، ؛ وخالقه : أتم خلقه . ؛ واختلق الشيء : أتم خلقه ، واختلق القول افتراه واخترعه ، ونخلق : تكلف أن يظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه<sup>(١١١)</sup>.

- كلمات لا تشترك إلا في الجذر. أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن

(١١١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج ١، ص ٥١٤.



تكون ذوات اشتقاق أصغر، أي ليس بعضها من بعض، ومن ذلك ما نجد تحت الجذر السابق نفسه (خ ل ق) : «الخلاق الحظ والنصيب من الخير والخلاق ضرب من لطيب أعظم أجزائه الزعفران، والخلفاء يقال هضبة خلفاء لا نبات بها، وخندق الشيء: مستواه. الخلق: حال للنفس راسحة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر ورؤية. الخلقة: الفطرة» (١١).

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات : إذ تثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين ثنلاني نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور، وهما كما يلي :

### (1) نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

ونقصد به جمع الكلمات التي تتفق في شكل واحد بكون أصولها واحدة. وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرا، وهو ما نجد في معظم المعاجم التي تكفي برصد الكلمات تحت جذورها، ويعنى ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركيب الجذر الشكلي إلى تركيب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرا. ويمكن تسمية هذا النموذج بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر لاثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات.

ويعد جمع مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية حاملة الأصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصر على ترتيب المعجم في جذور، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر (خ ل ق) الذي لم يبين المعجم الأصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة. وبمكتنا أن نراجع مواقف معاجم عدة، نحو معجم الصحاح، واللسان وغيرهما لتبين عدم استنباطها أصلا دلاليا عاما للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الأصغر.

(١١) السمر، ج ١، ص ١٥٥

## (2) نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر) :

ونقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، واجتهد في ربط النوع الثاني من الكلمات التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحد، بمعنى عام واحد. أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الأصغر. وهذا ما يفيد به بساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها. لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي دلالي معاً، وليس شكلياً فقط؛ فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل. وقد اجتهد في استنباط هذا الأصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي وثلاثي يكون تركيبه مبني على أساس شكلي بحث يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات. لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي فلا بد أن يكون أساسها شكلياً دلالياً وليس شكلياً فحسب. وقد اجتهد في تضيق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد يقول بعض الدارسين عن ذلك: "يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد، أو أصليين أحياناً، أو ثلاثة، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة"<sup>(٩١)</sup> يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته، فهو يدير الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين، يقول في جذر (خ ل ق)، الذي مثلناه له لعرض النموذج السابق للمفردات التي لا ترتبط بعلاقة اشتقاق دون محاولة جمع هذه المفردات غير الاشتقاقات "أخلق الخاء واللام والقاف أصلاً أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملأه الشيء. فأما الأول فقولهم خلقت الأديم للسقاء إذا قدرته... ومن ذلك الخلق وهو السجدة لأن صاحبه قد قُدرَ عليه... ومن الباب رجل مُخْتَلَقٌ: تم الخلق... وأما الأصل الثاني فصخرة خنقاء، أي ملساء... ويقال احنولق السحاب استوى. ورسم مخلوق إذا استوى بالارض. والمخلوق السهم المصلح. ومن هذا الدب أخلق الشيء وخلق إذا بلى وأخلقته أنا ألبسته واخلوق معروف وهو خلوق أيضاً، وذلك أن الشيء إذ خُلِقَ ملساً"<sup>(٩٢)</sup>.

(٩١) حنين ص ١١٠ المعجم العربي شفاء زهر، ج ٢، ص ٤١٢ + ٤١٤

(٩٢) ابن حبه أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ١١٤ + ١١٥

وقد أشار ابن جنّي إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقليباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذور. وهذا ما اضطر ابن فارس إلى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكرهيته التكلف والاصطناع ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو منه من التوسع في الاشتقاق ؛ فقد مد مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد، وإذا تعذر جعل هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين وإلا فثلاثة وهكذا دواليك. ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لتقبل صنيعة ؛ فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين، أولهما الاشتقاق القياسي الذي يعرف بالاشتقاق الصغير والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات، والاشتقاق السماعي الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي.

وبجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد نغير تسمية نموذج الدلالي الكلي للجذر ؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة، ولا يقتصر على جمع بعضها كنموذج السابق دون بعض.

5 - 2 - 2. نموذج السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر

التقليبات) :

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة ؛ إذ إنه أراد أن يبنى معجماً قبل أن يجمعه ؛ فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات. وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية، وهو :

(1) نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور :

ونريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة، أي السلسلة التي تجمع الجذر مع تقليباته، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين ؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الأصول التي ترد لها. وقد اتخذ من التقليبات أساساً يجمع به الجذور المتفقة أصولاً والمختلفة ترتيباً فحسب. لقد قامت فكرة

تركيب المعجم عند الخليل علي جمع «الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد، فمثلا نجد (الجزور) ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب . ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظريا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطلقت به العرب منها فعلا . وعما لم تنطق به . . . ويعرف هذا التنظيم باسم التقليلات . ويمكن الرجوع الى هذه المفردات مثلا تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل، تليها الدال، ثم الباء»<sup>(٩٣)</sup>.

وكان الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطا بين وحدة الكلمة وتركيب المعجم كله مسافة كبيرة فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم، وفوق الجذر الذي ترد تحته بطبيعة الحال الكلمات، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة فالجذر فالسلسلة فالمعجم.

وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ «سار عليها من بعد ابن دريد والأزهري والقالبي والزيدي وابن سيده وغيرهم»<sup>(٩٤)</sup>.

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق ترتيب حروف الهجاء لنصر بن عاصم، تفيد بعض الدراسات عدم جوهريّة المخالفة الواردة عند «ابن دريد الذي اتبع في تقليباته نظام وضع المفردات المتحدة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية . فهنا مثلا نجده وضع تلك (الجزور) الستة المذكورة سابقا تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة أيضا من المؤلفين الذي اتبعوا في ترتيبهم نظام العين»<sup>(٩٥)</sup>.

ويفيد ذلك عددا من الأمور ترد كما يلي :

- أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركبا من وحدتين أدنى منه هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات

(٩٣) عبد الله درويش (١٩٦٥) - المعجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم «العين» للخليل بن أحمد .

ص ١٠

(٩٤) السبزو، ص ١٧ .

(٩٥) السابق، ص ١٨

- سوحدت نبي تسنه هذه نظرية تتمش في الكلمات نبي تتجمع في حدودها الدنيا والمشرة لها، ثم سلاسل الجذور انبي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة.

- أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتيا أو لفظيا في الأصوات، وليس لها دلالة واحدة متفقة، وكأن هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية وهذا ما يجعل الدراسة تسميها السلسلة الصوتية للجذور.

- أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالة تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتمادا لإهمال الجانب الدلالي.

- أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذ كانت الجذور ثلاثية، بل تجمع سدسة الجذور الخماسية مائة وعشرين جدرا وفق التفرعات المختلفة الممكنة منها، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور: «واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بينائين، مثل بل، إذا قلب صدر لب، وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية، وربما كانت الستة مستعملة كلها. وربما كانت مهملة كلها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران... فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناء مهملة كلها إلا بناء واحدا مثل فرزدق وشمر دل وما أشبهه» (١١٠).

- أن بناء التحليل للمعجم على أسس الترتيب المخرجي قد أفاد من جهتين، أولاها عدم تكرار الكلمات في المعجم إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب المخرج الذي اتخذ، الثاني أنه لم يحتج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم. ويعكس هذا الأمر مرعاة التحليل لطبيعة المعجم التي أصبها أن تبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة، إذ ليس المعجم كالكتب يمكن أن يتخذ كل منها بناء خاص يستلزم بيانه من خلال فهرس. وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج جمع المعجمي الذي اعتمده خليل في معجمه، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نموذج التركيب المعجمي العام.

(١١٠) ابن السراج، لاشفق، ص ٦٦

## (2) نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الأكبر)

استطاع ابن حني أن يتقدم بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم السعوي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر مع الخليل. وقد قام بجعل سلاسل الجذور، أو التقنيات المستعملة من سلسلة جذر م، سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع إليها شتى التقاليد المستعملة من كل سلسلة جذر. ويعني ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر. بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الأصغر والأكبر. يقول ابن جني: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وأن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد». نحو (ك ل م) (ك م ن) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وكذلك (ق ول) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)، وهذا أعرض مذهبا، وأحزن مضطربا؛ وذلك أننا عقدنا تقاليد الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليد القول الستة على الإسراع والخفة»<sup>(١٣)</sup>.

والحقيقة أنه إذا كان الخليل هو مبتكر سلسلة الجذور فإن ابن جني قد زاد عليها ما ينبغي أن تجعل له ريادة، وهو استنائه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور فصور بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية.

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب إلى ابن جني وأن تفصل عن سلسلة الصوتية للجذور. وقد حرص ابن جني على نسبتها إلى نفسه، فقال: «وانما هذا الترتيب لنا نحن، وسرنا فتعلم أنه لقب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على صريين: كبير وصغير»<sup>(١٤)</sup>.

ونصور ال انتقال من سلسلة الصوتية للجذور إلى سلسلة الدلالية للجذور

(١٣) . حني حصص، ج ٢، ص ١٠٤.

(١٤) . السوس، ج ١، ص ١١١.

أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليا ما أمكن ، وكأني بـابن جني قد استشر قصد التحليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية ، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد ، أقول كأنما استشر ابن جني ما وراء استخدام التحليل لهذه السلاسل فأضفى عليها البعد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة . والحقيقة أننا لا ندرى هل سكت التحليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقلبيات الجذور لاستشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف ، أم كان سكوته عن غير قصد .

والحق أن النقد الذي بوجه لهذه النظرية لم يفت ابن جني حين وضع نظريته هذه بل هو ينص عليه ويرى أن في النظرية قدرا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد ، وأنه يكفيها أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد ، إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقلبيات ستة على ما هو مقرر له .

يقول ابن جني عن هذه النظرية «وعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة ، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتصبا . بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا ؛ فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجزئه إلى المدى الأبعد» (١١١) .

ويعنى ذلك ما يلي :

- أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادا تاما ، ولا اطرادا مساويا لاطراد الاشتقاق الأصغر ، وإنما يكتفي بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر .
- أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادا تاما لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور .
- أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع ، يقول : «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في

(١١١) السابق - ج ٢ ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

التركيب الواحد<sup>(101)</sup> وهو ما يقرره اللعويون في الاشتقاق الأصغر، يقولون : «والسليم اللديغ أطلق عليه تفاقلاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته»<sup>(101)</sup>. ويمكن، في الحقيقة، أن نفيد بخصوص الاشتراك في الدلالة الذي يثبت ابن جني لجذور السلسلة الدلالية ما يلي :

- أن ابن جني أراد شيئاً فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل، وهو يعبر عن كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور، يقول عن لفظي الكلام والقول : «ذكر أحوال تصاريههما، واشتقاقهما، مع قلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه»<sup>(102)</sup>.

- أنه لم يرد أن يضع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب إليها شيئاً ما، فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها. يقول عن ذلك : «ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة، فكانها لفظة واحدة»<sup>(103)</sup>.

- أن ما يعينه ابن جني هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات، وهو كما نفيد نصوصه لا يقول إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية، بل يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به، فهو يقول : «فمن ذلك قلب (ج ب ر) فهي، أين وقعت، للقوة والشدة»<sup>(104)</sup>، وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة. ويقول : «ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع»<sup>(105)</sup>.

وهأنذا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات، هما :

الأول ، اشتراك في قدر من الدلالة، وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات الدلالة. ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد.

الثاني ، الاشتراك في الإطار العام الذي تتحرك فيه الدلالة، وهو أشبه ما يكون باشتراك في حقل معجمي واحد. ويكون هذا الاشتراك في الإطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة.

(100) السابق، ج 2، ص 114

(101) السابق، ج 2، ص 114.

(102) السابق، ج 1، ص 7.

(103) السابق، ج 2، ص 111

(104) السابق، ج 2، ص 115

(105) السابق، ج 2، ص 116



ولا بد هنا من تأكيد أنني لا أنقص فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في عمل ابن جني، إذ لو أردنا لها فروضا نظرية ونظيفات في تراثنا اللغوي لما افقدنا ذلك. بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جني، وجميع اللغويين العرب، قدر مشترك من الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الدرس المعاصر بالسمة الدلالية أو لمكون الدلالي. وقياس ما يفيد ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك في الدلالة الواردين في كلمات الجذر المفرد وجذور السلسلة الدلالية.

أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك في الدلالة بين وحدات اللغة المختلفة يذكّرنا بفرق بقيمة الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات المعنى . فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد، وهي ما تفيد زياداتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالنقل والتكثير والمطاوعة . . إلخ ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعلل والأحزان والأمراض والمعالجة . . . إلخ .

- أنه يعول كذلك على الباء العام للمعاني، يقول «والشيء يذكر لنظيره ؛ فإن المعاني وإن اختلفت معانيها آوية إلى مضجع غير مقصّر، وأخذ بعضها برقب بعض»<sup>(١١)</sup>. ويفيد قوله «معانيها» أنه يريد ما تعنيه المعاني. أي معنى المعنى لا معنى اللفظ، وهذا ما يؤول بثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معان، وهو ما عبرنا عنه بالدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة.

- أن صعوبة تصور ما يقول ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي يفهم به الاشتراك في الدلالة بين كلمات الجذر المفرد والأمور، في الحقيقة، على ما بينه في نموذج التحليل.

- أن تسجبه الاشتراك في الدلالة بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصا على التوطيف الأقصى للاشتراك المعنوي، ويجعل التحليل الدلالي تحليلا أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك كما تناقشه في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي :

وتدعونا فكرة السلسلة الدلالية للجذور في المعجم العربي إلى بحث نموذج التحليل الدلالي الذي تقدمه النظرية الدلالية العربية. وهو ما يمكن تبسيطه على النحو التالي :

## 5 2 3 مودح التحليل الدلالي

نحرك معويون في تحبيهم دلالي مع كل صور الاتفاق لقصي : فسحبو  
أ الاتفاق التام . وهو الذي يكون في الصيغة واجذر . كما في عين  
ويجوه لم يرد لمعد متعددة بتم تفسير هـ لاشراك على أسس لاشترك الدلالي  
polysemy أو الاشتراك اللغوي homonymy في درس اللغوي الحديث وقد علجت  
عص دراست المعصرة موقف عمائد من هـ لاشترك وأسببه لا يحذح إلى  
مريد

ب الاتفاق الجزئي في مجرد الجذر دون الصيغة كالدي حده في  
مشتقات من حذر واحد ويجمعها اشتراك دلالي مقبل لاشراكها لفظ في احذر وهو ما  
يعرف بعلاقة eponymy ، وقد سجنه للعويون ان عرب وذلك كما يبدو في دراستهم  
المعجمية والصرفية . وقد ورود القول بمناهج محتفة للاشتقاق ، كما أشرا في نموذج  
سيسة الجذور الدلالية لكنية ، منها الاشتقاق القياسي أو الصغير ، والاشتقاق السماعي  
الذي قم به ابن فارس حين مد مطلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقا قيسية للاشتقاق  
نحو ما ذكرناه من جمعه مفردات احذر (ح ل ق) تحت أصلين اثنين لا غير على لرعم  
من أنه ليس ثمة صديق لفظول لأحد كلمة مه من لأخرى ويقوى صنع ابن فارس أن  
صفة المشبهة ، التي تعد عند بعض اصفريين من قبيل اسم الفعل ، قياسية في عمومها  
سمعية في صيغها خلاف سم لدعل اقباسي في عمومها وفي صيغها المختلفة

ج الاتفاق في الصيغة لا في الجذر ، وهو ما يصر في دراستهم  
لدالات لصيغ لصرفية مختلفة ، ويتعه دراستهم الاتفاق في العلامات الصرفية التي  
سواها دلالة أو عدة دلالات وحدة

د الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته ، وهو ما قدمه ابن جني في  
محاورته وضع معد عامة بحذر وتقييده محتفة . يبدو كما لو كان يقيس اتفاق  
الجذور في مادة واختلافها في هيئة على اتفاق الكلمات في الجذر واختلافها في نصيغة  
فهم يحاول أن يقدم اتفاق في دلالة حذر ونفسانه يقبل اتفاق في مادة حذر يسمى هـ  
تقييد لاصور نحو (ل ل م و ن هـ ا م ن ر) ويحد ذلك<sup>1</sup> وهو في ذلك  
يصدق في تحبيهم ما صطرح عليه للاشتقاق الكبير حتى يكون بين حذر وتقييده

1. انظر في هذا الموضوع كتابي : "الاشتقاق في اللغة العربية" ص 145

2. انظر في هذا الموضوع كتابي : "الاشتقاق في اللغة العربية" ص 145

هـ - الاتفاق في جزء من مادة الجذر، وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور اشتركت في بعض مادتها دون بعض، فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب : «ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين»<sup>(119)</sup>، وهو تطبيق لفكرة الاشتقاق الأكبر.

يعني ذلك ببساطة أن اللغويين العرب لم يقفوا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع التطابق الكلي، ولا مع التطابق في الجذر فقط أو في الوزن فقط، بل زادوا خطوتين أخريين، هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر، لا هيئته أو ترتيبه فيما عرف بالاشتقاق الكبير، ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر، لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر. أي أنهم لم يتركوا جزءا من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية. ويعني ذلك أيضا أنهم استخدموا عدة مناهج في نموذج تحليلهم الدلالي هذا ؛ فقد فسروا قدر الاشتراك الدلالي بين الألفاظ من خلال عدة مناهج، شملت الاشتقاق القياسي الذي عرف بالاشتقاق الصغير، ثم الاشتقاق السماعي الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقياس اللغة، ثم الاشتقاق الكبير الذي ذكر ابن جني تطبيقات له في خصائصه، وأخيرا الاشتقاق الأكبر الذي طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».

#### 5 - 2 - 4. نموذج الجمع المعجمي :

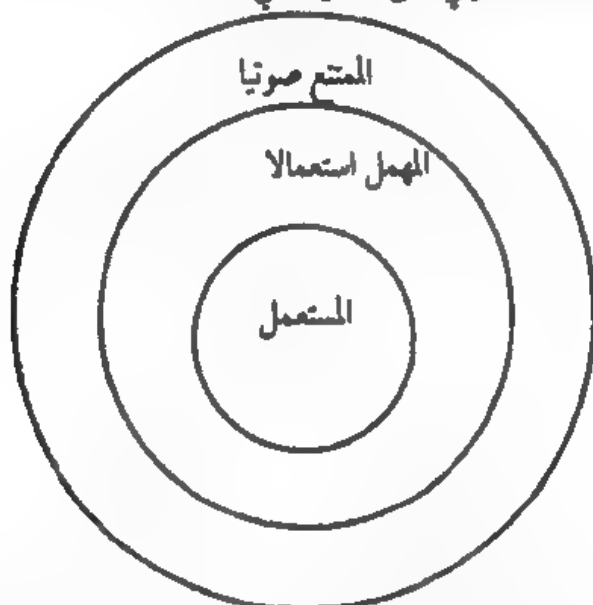
لا أتناول نماذج الجمع المعجمي في المعجم العربي عامة، وإنما أفق بصفة خاصة مع النموذج الذي قدمه الخليل ليبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات. لقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن يكشف عن خصائص النسيج الصوتي لكلمات العربية، ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة<sup>(120)</sup>. والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات ؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل ليبيان حدود البنية الصوتية للغة

(119) السابق، ج 2، ص 140.

(120) أحمد محار عمر البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لتخصيص التأثير وانتشار، ص 204.

منهم يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها. والحق أن المهمل عند التحليل يشمل أمرين، هما: المهمل استعمالاً الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه، والمتنع صوتياً، وهو ما يمكن التمثيل له باستناع أكثر من خمسة أصول، وعدم اتلاف العين والحاء، واجتماع بعض الحروف، مثل دعوثة، وجلاهيق... إلخ.

ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالاً والمتنع صوتياً عند التحليل إلى مقارنة المتنع صوتياً بالمحذوف لعل صفة من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون أن المحذوف لعل كالمذكور. وبهذا تتصور حدود اللغة عند التحليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة إحداها للمستعمل، وتحيط بها دائرة للمهمل استعمالاً ؛ ودائرة ثالثة أبعد من المستعمل، هي دائرة المتنع صوتياً لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتياً في العربية. ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم التحليل للمعجم العربي مستعملة ومهملة ومتنعة صوتياً على النحو التالي :



والحقيقة أن حديث التحليل عن المهمل استعمالاً يصدر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية. ولعل ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف يؤكد أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تماسك وتواصل على نحو محكم.

محمد عبد العزيز عبد الدائم  
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

## منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ : العمل على النّظير والنّقيض : مقدّمة في الحروف

المنصف - مشهور

### 1 - مقدّمات تعريفية :

نقدّم ما نقرّحه من منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ لمعالجة ما اصطّلع عليه النّحو العربيّ بحروف المعاني. ونفسّرها باعتماد مقياس تأويليّ مجرد هو ضرب من التّعليل يشبه مبدأ هو الحمل على الشيء ونرجع هذا المبدأ إلى مقولة المعنى واعتباره مريضاً في مصطلح نوسّع مجالاته. ونفترض أنّه جامع المعاني النّحوية وأصل كلّّي تتحقّق من خلال الأبنية والصّيغ والمركّبات المتولّدة عن إجراء المقولة في حيّز العمل الإعرابيّ أي النّواة [ع × مع] في أقصى صور تشكّلها وتجريدها ومدى تكرارها علاقة نووية في مختلف الأبنية المحقّقة للدّلالات النّحوية

### 1 - 1. حروف المعاني أو الحرفية ومعاني الحروف : حروف موضعية :

لقد عرّف الحرف في ميدان أقسام الكلام الثلاثة باعتباره «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (سيبويه الكتاب ج 1، ص 12). فهو قسم معجميّ حدّ بالسلْب أو الاختراز : سلْب السّمات النّحوية في الاسم والفعل. وقد وردت لفظة «معنى» ملتبسة بين بين لكنّها تدلّ على علامات معنويّة وظيفية وما يتصل باستعمال الحروف في العلاقات التركيبية من توليد نحويّ.

ويعتمد في بحثنا هذا حروف المعاني أو أدوات المعاني (ابن جني : سرّ صناعة الإعراب ج 1، ص 17). ونفسّرها حسب تواصلها واسترسالها مع الأسماء والأفعل وجمع بينها جهز التّعليل الذي أسّسه النّحاة وذلك في علاقات الحمل على شيء ودرجتها وتتوسّع حرفية في مختلف النّظم المعجمية لتوليد الأدوار النّحوية القائمة في

فرضيت على الحمل على التظير والحمل على التقيض والشبه والمضاربة والجوار والفرق واختة والثقل وهي علل يمكن اجتماعها لإجراء المعطيات النحوية المختلفة وإدماجها في مبدأ واحد هو الحمل على الموضع. فالاسم المشبه بالحرف اسم لفظا وحرف معنى والفعل كذلك متى شابه الحرف عدّ فعلا لفظا وحرفا معنى وعملا. والحرف المشبه بالفعل حرف لفظا فعل عامل معنى.

ونؤكد هنا أنّ الحروف من أكثر المقولات المعجمية النحوية توليدا للحالات الإعرابية فهي تجرّ وتجرّم وترفع وتنصب وهو ما ينقص الأسماء والأفعال ويتقلّص حسب مراتب ودرجات. فالحروف بهذه الكثافة العاملة صيغ عاملية محضة وتتحرّك بمواضع وحالات إعرابية مفيدة. سواء أكانت تؤثر شكلا ومعنى أم معنى فقط. وهنّ نشير إلى الحروف غير العاملة في التراث النحويّ العربيّ. فإذا كان الفعل يختزل الحدث والموصوف به والاسم يكرّر ثنائية المحمول والحامل متى شابه الفعل وجرى عليه فالحرف ينوب عن الفعل والفاعل أو التّواة التامة. وهذا الرأي ثابت مجمع عليه في أصول النظرية النحوية

## 1 - 2. علاقة الحمل على التظير والحمل على التقيض والموضعية :

الحمل على الشيء علّة وعنصر مكوّن لعملية القياس ومبدأ تفسيري هدفه معالجة الدلالات النحوية. والقياس منهج يقوم على أربعة عناصر المقيس أو المحمول والمقيس عليه أو المحمول عليه والعلّة الجامعة بينهما والحكم الناتج عن العلاقة بين الركنين. ولا شك أنّ الحمل على الشيء ضرب من التقدير والمقارنة والمقايسة المفضية إلى حكم من الأحكام وقد صنّف النحاة العلل حسب الشبه والحمل على اللفظ والمعنى والموضع والمحلّ والفرق والجوار والتظير والتقيض والأصل والفرع والاختة والثقل والكثرة والقلّة وغيرها ومن أهمّ ما يمكن أن يكون علّة أصلية تسترسل في بقية الأنواع علاقة الحمل على التظير والحمل على التقيض. وهما يندرجان في صنف واحد ميدانه التّجانس والتشكّل ومراتبهما في تفسير الظواهر النحوية المختلفة. فالتظير والتقيض طرفان من عمية نحوية واحدة ويفضيان إلى الاشتراك في السمة الواحدة. وهذا التعليل من ضروريّ التفسير النحوي ومسلّماته البديهية.

فالنظائر تجري في الأفعال والأسماء والأدوات أو حروف المعاني. نحو -

(1) - الأفعال =

نظائر في عدم التعدّي

- حَسُنَ = جَمَلُ
- ذَهَبَ = انْطَلَقَ
- دَخَلَ = غَارَ

نقائض في عدم التعدّي

- حَسُنَ ≠ قُبِحَ
- جَاءَ ≠ ذَهَبَ
- دَخَلَ ≠ خَرَجَ
- قَصُرَ ≠ طَالَ

(2) - الأسماء =

تناظر أو تناقض صيغي وعاملي

- عَطْشَانُ / جَوْعَانُ / صَدِيْقَانُ
- (اسم فاعل / صفة مشبهة)
- ضَارِبٌ = ضَرَبَ
- أَيٌّ = بَعْضٌ
- (كم = رَبٌّ)

(3) - الحروف =

تناظر وتناقض واشتراك في العمل والإعراب

- إِنْ = أَنْ × إِنْ = أَنْ
- مَا = لَا (= لَيْسَ)
- إِنْ ≠ لَا
- إِنْ ≠ لَمْ
- وَ ≠ إِلَّا
- أَنْ ≠ لَنْ

والتناقض كذلك في الأفعال المتعدية وغير المتعدية وكان وليس وفي الأسماء / =

كَمْ ≠ رَبٌّ وَقَبْلُ وَبَعْدُ وَفَوْقُ وَتَحْتُ، وَجَائِعٌ وَشَبْعَانٌ وَأَقْصَرُ وَأَطْوَلُ وَأَقْرَعُ وَأَفْرَعُ، وفي الحروف (و ≠ إِلَّا، وَإِنْ ≠ لَا، وَمِنْ ≠ إِلَى). ونفترض أَنَّ أَمَّ الْبَابِ فِي الْأَصْنَافِ المعجمية تتكرر معنى في العناصر المتمية إلى قسم واحد وفئة واحدة.

والسمة المشتركة بين النظائر والتناقض توليد موضع أو معنى واحد = كالتعدّي وغير التعدّي والرفع أو النصب أو الجرّ أو الجرّم. وعلى هذا الأساس نفترض أَنَّ الموضع وهو المعنى يكوّن الدلالة الجامعة لمختلف هذه الأنواع المحمولة على نظيرها ونقيضها وتصف هذه العلل في ما اصطلاحنا عليه بالحمل على الموضع باعتباره بعدا محرّدا كلياً

تتقي فيه صور تحت دلالات مشهورة في لاسيه وصيغ بني تكرر بني م لاهية م من  
لأحية النظرية. لاحتمالية. ويقترح في حث. حرء الحمل على الشيء - ولشيء متعدد -  
على أنه إجراء على الموضع.

إن منهاج التعليل والتفسير لمحتلف الدلالات النحوية وبالخصوص الوظيفية منها  
صورة نظامية مجردة تستند إلى عمليات قيسية يحققها النحوي لإجراء النظام وتقعيده  
ونأصبيه. وما يجري في آليات التفسير والتشكيل الإعرابي خلال حركة الكلم والمقولات  
المعجمية هو نفسه في نظرن - ما يحدث في عمية التخاطب والتواصل بواسطة الأقوال  
ولأعمال اللغوية الحادثة بين متكلم ومخاطب. فما يجري في لعل والمبادئ العامة  
ولكية هو نفسه ما يجريه المتكلم في إنجازه واستعماله. وبين الملكة أو القدرة النحوية  
والإنجاز تواصل وتلازم لا نهائي.

ويختار في عملنا هذا التأكيد على الحروف - حروف المعاني أو المواضع لكثافة  
الدلالات النحوية التي تولدها في اللغة والاستعمال ولطافتها التوليدية لسحوية المتصلة  
بالحمل على الموضع والمعنى مع افتراض استرسال معاني الحروف في أصول عامة وفروع  
بينها وصل لا نهائي يكون جوهر دلالتها النحوية

## 2 - مقولة الحرفية «وأدوات الموضع» :

بصطلح على الحرفية على أنها سمة عاملية إعرابية تسترسل في كل الصيغ والأبنية  
والمشابهة للحروف فلاسم المشبه بحرف والفعل المشبه بالحرف صنفان هذان إلى جانب  
أحروف المحضة وتكون فضاء الحرفية. ويمكن أن نفسر الحرفية بمقياس الموضع في مفهوم  
المحل الإعرابي الوظيفي. لكننا افترضنا الموضع جامعاً للدلالات النحوية بل هو المعنى في  
بعده الكلي العم المجرد.

## 2 - 1. الأسماء الحرفية والموضعية على أساس الحمل على

الشيء :

تشبه الأسماء الحرف من وجود منها

(1) تشبه الوضعي : تكونه من حرف أو حرفين.

(2) التشبه المعنوي يشبه لاسم الحرف في معناه متى وأين تتضمن معنى

الهمزة لاستفهامية.



(١) الشبه الاستعمالي نحو أسماء الأفعال التي لا تكون محمولة.

(٢) الشبه الافتقاري وهو الاحتياج إلى صلة كالموصلات.

(٣) انظر شروح الألفية في هذه الأجزاء من الشبه بين الاسم والحرف.

ولا شك أن الاسم معرب أصالة. ومتى تطفل على الحرف انتقل إلى دائرته وأصنفته. إذ الحرف أصله أن يكون مبنيًا فيوصف بالنقصان. وتجري الأسماء الحرفية مجرى الحروف نحو : ما من أي كم وكيف ومتى وأين ومنذ وبعد وقبل وفوق وتحت. فهي حرفية لكنها تفسر على أساس الموضع الذي تكونه في التعلق الإعرابي. ويمكن أن تعالج على أساس التناظر والتناقص. فهي كلها مشابهة بعضها ببعض. وبينها استرسال دلالي إعرابي يعتمد الموضع الوظيفي الأصلي وهذه العلاقات بالحمل على الموضع كالتالي .

(١) ما ≠ من

(٢) كم ≠ كيف

(٣) أي ≠ كل ≠ بعض

(٤) متى ≠ أين

(٥) بعد ≠ قبل

(٦) فوق ≠ تحت

(٧) أمام ≠ خلف = وراء

(٨) أنا ≠ أنت.

وقد فسرت هذه الكلم المسنية على أنها من صنف الاسمية على أساس مقياس الموضع في حالات الرفع والنصب والجزم. والملاحظ هنا أنه لا فرق بين المبني والمعرب في المحل والموضع والتقديم. وهو من أهم مبادئ الإعراب والعمل في العربية. فكل الأسماء العوامل تعمل بالحمل والشبه بين الاسم والحرف فيحمل الاسم على أم الحروف العاملة بالتظير أو التقيض أو المعنى أو اللفظ.

إن الأسماء المبنية ناقصة تحتاج إلى غيرها وتتضمن مدلول الحرف نحو أسماء

الشرط

ن = ن

من = إن

مهما = إن

أينما = إن

أيّ ما = إن

متى = إن

كيف = إن

فهذه الأسماء الحرفية تسبق يان في منوال النحاة وتعمل عملها في اجزم.

وأما الظروف المبهمة فتشبه الحرف الجار في مقولة الإضافة. ويمكن كتابة معانيها

بحسب معاني حروف الجر نحو :

- عند الشيء ----- معنى في

- فوق الشيء ----- معنى على

- بعد الشيء ----- معنى عن

فالضاد المبهم يحمل على الحرف فيجر مثله. بل ذهب النحاة إلى معالجة

الإضافة المعنوية المحضة على أساس الاختصاص والملك والنسبة وبيّنوا أنها تقوم على

حروف الجر والانفصال.

## 2 - 2. الأفعال الحرفية والموضعية :

لقد صنفت مجموعات من الأفعال حسب حملها على الحروف. فهي أفعال

ناقصة تشبه الأدوات نحو كان وكاد وأخواتهما وظن وأخواتها أو أفعال الشك واليقين

والشروع والمقاربة ونعم وبش.

فكان الدالة على الوجود والكيونة يسترسل مفهومها في أخواتها : كون في

الصباح والمساء والصيرورة والضحى فالكون فيها متواصل مع درجات. وتختتم القائمة

بعد الإثبات والزمان بليس الدالة على النفي. وقد اعتبرت فعلا (وزن فعل). ونجد هنا

علاقة الحمل على النقيض من حيث الإثبات والنفي أو استرسال الكيونة في أخوات كان

التي تصل إلى العدم والنقيض. وهو الطرف المقابل المنقلب إلى النفي. فكأن القائمة مغلقة

بين إيجاب وسلب. أو كأنها مسترسل واحد : إيجاب التأكيد وإيجاب الزمان ونفي

الإيجاب في الحلقة الأخيرة من الأفعال الحرفية التي تقتضي محلين رفعا ونصبا. وتشبه

جملة هذه الحروف بجملة فعلية مناقضة ومتجانسة تقوم على :

← (عـا × مفع) أو = رافع ومرفوع ومنصوب ← أو عـا × مع 1 × مع 2 -

فالفاعل الناقص يحتاج إلى محلين وتشبه هذه الأفعال جملة فعلية تتكون من [ف × فا × مفع] ولا فرق في هذا الشكل القائم على ثلاثة مواضع بين الجملة الاسمية والفعلية التي يتعدى فعلها إلى مفعول واحد. وهو شأن أفعال الشروع والمقاربة.

وأما أفعال الشك واليقين فهي تصنف دلاليا حسب درجات من الظن والحسبان والزعم والعلم والمعرفة والرؤية. وهي محلدات تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر. فتنتقل الجملة الاسمية إلى جملة يتعدى فعلها الحرفي إلى مفعولين.

وأما نعم وبئس وحبذا وساء فهي تقوم على التناظر والتناقض الدلالي وتجري في التعلق والمواضع على هندسة واحدة. فتقتضي الفاعلية أو الفاعلية مع المفعولية والتمييز. فالمدح نقبض الذم. وهما يطلبان نفس العلاقات الإعرابية في بنية الجملة.

وهكذا تكون الأفعال الحرفية أو المجانسة للحروف جارية مجرى الحرف في طلب المحلات الوظيفية والدلالات النحوية. ولعل اجتماع هذه الأضراب الحرفية في عدد المحلات وتوزيعها للمعاني بكسبها طاقة توليدية واشتقاقية تجعلها أدوات موضعية معنوية من شأنها أن تكون بنية معجمية إعرابية مفسرها مبدأ الموضع أو المعنى كما يتوضح بجلاء في حروف المعاني.

### 3 - حروف المعاني والمواضع :

لقد كانت حروف المعاني حاسمة في تعريف أقسام الكلم. فالاسم ما دخله حرف جر أو أداة التعريف. والفعل ما لا يدخله ذلك. وليس له في الجر نصيب كما أن الاسم لا نصيب له في الجرم. وكأن حد الاسم والفعل يعتمد الحمل على التقيض في هذه السمة النحوية. وقد فسرت حروف المعاني الناقصة في الجذر والوزن والتصريف على أساس الدلالة الأصلية الجامعة والدلالات الفرعية المتولدة عن الاستعمال النصي المقالي والمقامي. ورتبت الحروف أدوات المعاني بحسب كثافة عملها اللفظي والمعنوي. فهي تجر ونجزم وترفع وتنصب. وهذه الحالات الإعرابية المتنوعة تتعلق بالأسماء والأفعال. ونقدم هذه المجموعات العاملة على أساس التناظر والتناقض أو الحمل على الموضع. ونعتبر الحروف تنتقل معانيها بشبكة معينة من المحلات الوظيفية هي الثوابت وشبكة من المعاني

التركيبية السابقة هي الصور المتغيرة حسب تنوع الصيغ والمركبات النحوية.

### 3-1. حروف الجر ودلالة الامتداد : فضائية الحروف :

عالج النحاة حروف الإضافة أو الجر حسب التناظر والتناقص أو التجانس ودرجاته. ويمكن تقديم النماذج التالية التي نعتبرها مقدمات مدخلة جميع الحروف.

### 3-1-1. الباء وفي وعَنْ وعلى = الظرفية موضعٌ نحوي :

تدل هذه المجموعة على الظرفية الممتدة من الإلصاق إلى الوعاء والمجاورة والاستعلاء وبينها اتصال وانفصال في الفضاء المعنوي. ولا شك أن هذا الصنف كله يولد الجر ويسمى الاسم. وهذه الدلالة الفضائية جنس كلي ينتشر في مختلف الإنجازات والسبقات الاستعمالية. وقائمتها لا نهائية بحسب النصوص. فالإلصاق دور دلالي إعرابي معجمي تسيطر عليه المعنوية في المركبات النحوية التي يتحقق فيها. فالباء من حيث الدلالة حصيلية مختلفة استعمالاته. وتصنيف الحروف يتحقق على أساس المواضع والمحللات المتولدة عن الإلصاق أو الوعاء أو الاستعلاء أو المجاورة، على نفس النسق المستمر طرذا في العلاقات الإعرابية.

### 3-1-2. مِنْ = إلى، ل، حَتَّى = الغاية موضعٌ نحوي.

حللت هذه المجموعة الحرفية بسمة التعبير عن الامتداد في الغاية في أبعادها المحددة بالابتداء والانهاء، ويمكن هنا جمع من وإلى مع الإلصاق والاستعلاء والمجاورة والوعاء لتكوين هندسة دلالية فضائية تلتقي في حالة الجر الاسمية وموضعها :

[ --- الباء --- مِنْ --- فِي --- عَنْ --- عَلَى --- إِلَى --- ل --- حَتَّى ... ]

فهذه السلسلة المتوالية مجموعة مواضع نحوية سمتها الجامعة الجر ويمكن معالجتها حسب أنواع من الأمثلة من خلال النصوص.

### 3-2. حروف الجزم :

### 3-2-1. الدلالة الشرطية

نؤكد أن الجزم من نصيب الفعل. وهو دلالة إعرابية من حيث الجهة (Modality) غير واجب الوقوع ممكن أو ممنوع. واعتبرت إن الشرطية أم حروف الجزم. فالجزم غير

واجب. والرفع واجب. فهما متناقضان. وقد يحملان على بعضهما بعضاً عند النحاة. إذ ناظرُوا بين / إنْ تَفْعَلْ تَفْعَلْ / والجملة الاسمية من مبتدأ وخبر. وناقشوا الجملتين في مسائل الخلاف. وعلى أساس نظريتهم يمكن أن يحمل الجزم على الرفع واللفظي على المعنوي من حيث العوامل. ويحمل الفعل على الاسمى للالتقاء في موضع كلي واحد. فالجزم حالة نوقشت بين العرب والمبني. والذاهبون إلى البناء يمكن تأييدهم بحكم أنه لا فرق بين معرب ومبني من حيث الموضع والتقدير ويحمل المجهول أي المجزوم هنا على المعلوم والأصل في الإعراب وهو الاسم المرفوع. فلا غرابة أن يلتقي الفعل المجزوم بالاسم المرفوع في الابتداء.

### 3-2-2. دلالة الأمر والنهي :

إنهما يتحققان بحرفين هما لا الناهية ولام الأمر. والأمر نقيض النهي. **لَتَفْعَلْ** لا تفعل. فالدالان من غير الواجب والإنشاء الطلبي. والنقيضان ضدان يلتقيان في السمة النحوية الواحدة. وهي الجزم الدال على غير الواجب (حسب مصطلحات سيوريه).

### 3-3. الإثبات والنفي والموضعية :

نقصد بهذا الجزء معالجة إن وأخواتها ونقيضها. **فَإِنَّ وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ** وليست مجموعة عاملية دلالية مغلقة يسترسل فيها التأكيد والإثبات والاستدراك والنشيه أو الترجيح والترجي والتمني. فهي حروف تنصب وترفع أو تنصب فقط. والثاني باق على حاله التي كان عليها قبل دخولها حسب مناقشات النحاة. وقد تضمنت إن الإثبات المطلق وهو في نظرنا مستتر ومسترسل في أخواتها حسب درجات مختلفة من المشابهة والحمل على الظير.

وأما نقيض إن فهو لا النافية للجنس الاستغرافية المختصة بالنكرة الدالة على النفي المطلق أو الكلي أو الماصدق من النفي. وتحمل لا على إن. وهذا ضدان يلتقيان في السمة العاملية الواحدة. ويليهما منصوب مشبه بالمفعول المتقدم على مرفوعه. أو هو عند النحاة بمثابة الفعل المتعدي إلى مفعول مع تقديمه. وذلك لتمييز عمل الحرف الفرعي بسمة إعرابية تركيبية فرعية. فتقديم المنصوب ضرب من الأثر الدال على تحويل المحل الاسمى لبيان الفروق بين العوامل القوية أي الأفعال والعوامل الضعيفة أو المشبهة بها أي الحروف. فمواضع إن مواضع لا النافية من حيث الإعراب والدلالة وعدد المحلات من جهة التعدية

إلى مفعول منصوب. وقد اعتبرت الحروف مختزلة للمفعول والفاعل فالمنصوب بعدهما نصب بمعنى النواة في إن وما يشبهها ويناقضها.

### 3-4. حروف النصب والفعلية :

نذكر أن الحروف العاملة في الأفعال تقوم على التشابه والتناقض أو الاسترسال في الحمل على الموضع. فمجموعة = أن -- لن -- كي -- حتى -- إذن دالة على الإثبات والنفي والغاية والتعليل والنتيجة. وتحتل هذه الحروف موضع الرفع أو الفعل والفاعل في البنية المعنوية. فأن أثبت ولن أنفي وكي أعلل وحتى أقصد وإذن أستتج. وقد أول النعاة الفعل المنصوب بالمصدر. وحكموا على المركب الفعلي المسبوق بهذه الحروف بالتأويل الاسمي. ويمكن معالجة الفاء السببية والواو. واو الصرف. وأو بمعنى إلى أن حسب النصب وإضمار أن وجوبا.

### 3-5. حرف الاستفهام وحيزه :

تعالج الهمزة. همزة الاستفهام. على أنها أم الباب في المسألة. وهي تختزل فعلا وفاعلا. وتكرر الهمزة مع إن والأسماء المشبهة بها في الاستفهام. فجملة = / أجا زبد / يمكن أن تكتب عامليا كالتالي :

[ أ (عا × مع) + (عا × مع) ]

[ أ (ف × فا) + (ف × فا) ]

فكان البنية تتكرر فيها النواة العاملة مرتين ويمكن افتراض هذا الضرب من الاختزال والتكرار في مختلف حروف المعاني على أنها تكرار مواضع ومحلات إعرابية دلالية مجردة.

### 3-6. الحروف غير العاملة :

تتكون الحروف الهوامل أو غير العوامل من حروف الاستفهام والعطف والاستئناف والموصولات الحرفية (لو -- ما ...). -- ونلاحظ بينها ضربا من علاقة الحمل على الموضع حسب درجات من الدلالات نحو = الواو --- الفاء --- ثم --- بل --- لا --- إلا أن --- بيد أن ... ولكل حرف من هذه المجموعة اختصاص بالاسم أو بالفعل ويكرر النواة العاملة أي حيز رفع يقوم على الفعل والفاعل.

ويجري ذلك في مختلف الحروف نحو - قد وسوف والسين والهمزة وهل ولو وما وحروف العطف على صورة واحدة. ويمكن وصف هذه الأضراب من الحروف في تواترها في التداول والنصوص لمعالجة ما تقوم عليه من مواضع ودلالات نحوية. فهذه الحروف غير العاملة لفظاً تعمل معنى. بل تعمل لفظاً إذا اعتبرنا الاختلاف في الصيغة والمركب النحوي الذي تولده اختلافاً شكلاً ومعنى. إذاً لا مجال هنا للحديث عن اختلاف في البنية من غير اختلاف في الأدوار الوظيفية والدلالية.

وهكذا تكون مجموعات الحروف حروف المعاني شبكة من المواضع والدلالات النحوية المجردة يجري تكرارها واطرادها في الأبنية والصيغ المنجزة في النصوص والأقوال والأعمال اللفظية. ونرى أن المعنى موضع أو حالة إعرابية كلية من شأنها تفسير الحرفية في استرسالها اللانهائي القائم على اختزال المعنى وتكرار الموضع المجرد. وهو عندنا بنية العامل والمعمول.

#### 4 - الموضعية فضاء نحوي مجرد وحروف المعاني حروف

##### المواضع :

وفي خاتمة بحثنا المختصر نؤكد أن التشاكل بين الصيغ والأبنية الحرفية إنما يقوم على شبكة المواضع أي الدلالات النحوية المتصلة بأنواع الحروف المحققة في العلاقات والتخاطب. فالمعنى إعراب والإعراب موضع عاملي. وحروف المعاني حروف المواضع. والموضع عندنا مقولة مجردة تتجاوز المحلات والحالات والحيزات والأدوار والكلم النحوية الإعرابية وتجمعها. وليست دلالات الامتداد والظرفية والإلصاق والإثبات والنفي والتعدي والإبتداء والاختفاء والغاية إلا أضرباً من تصريف حروف المعاني في الحالات الإعرابية.

وهذا التشاكل في الأبنية والصيغ من خلال حروف المعاني إنما عاجله النحاة باعتماد علل ومبادئ تفسيرية تحكموا بفضلها في الدلالات النحوية. ومن أهم هذا النظام التعليلي المشكلن للمعنى علاقات النظرير والشييه والنقيض والفرق والخفة والثقل والأصل والفرع. وهي علل محكمة تعبر عن قياسية علم النحو واستنباطيته. ومن وراء ذلك تحقق قياسية الدلالات ووجوبها لا اختيارياتها ولا مواضعها كما يذهب إلى ذلك الجرجاني مثلاً في المقتصد عند معالجة التعدي وغير التعدي في كتاب المقتصد (ج 1، ص 600-602).

## 5. حاتمة : الحمل على الموضع والدلالات النحوية .

وعنى هذا الأساس من علاقات التناقص والتناقض مثلاً يمكن أن يؤسس مبدأ الحمل على الشيء وفقره حملاً على الموضع أو المعنى فتكون حروف معني كده مولدت موضعية عدمية معجمية ومن شأن هذه الموضعية أن تحدد هندسة إدراك المعنى النحوي المتصل بالنسبة العملية المتكررة في مختلف حروف المعنى وتعمل هذا الضرب من الافتراض والتأويل يفضي إلى مقترحات في مستويات تطبيقية ولسانية ودلالية وتعليمية ممكنة شريطة تحديد الأهداف والمناوال المعتمد لاستخراج العوائد سطرية والتطبيقية من المعالجة الإعرابية لحروف المعنى كما فسرت دلالاتها وصفت وكما تقترح أن تفسر نظام العمل والأسس الكامنة وراء معنى سية مجردة وموضع كيد تم وصيع وأنية علائقية منحرة في التداول والخطاب

إن هذا البحث مقدمة في معالجة الحرفة مقولة إعرابية معجمية بمبدأ الحمل على الشيء مبدأ معرفي يتحكم في مختلف الظواهر النحوية والأنظمة الدلالية التسميائية. والدلالات النحوية في نظرن صنف من الأنظمة المجردة يقوم على العمل لحوية. وما يجري في النظام النحوي يجري في غيره من الأنظمة الدلالية والعلامية ولم نعمل في هذه المقدمات إلا لنعرض مبدأ تفسيري قد يبدو يذيع في الظواهر النحوية ولأمر في الحروف كذلك

المنتصف عاشور

كلية الآداب بمنوبة تونس

## المصادر والمراجع

- ابن حني، سر صناعة الإعراب، الجزء الأول، لقدرة 1970
- ابن الجاحظ، شرح الوافية، بغداد 1966
- ابن حشاش، امزج في شرح الحمل، دمشق 1971
- ابن السراج، كتب الأصول في النحو (أحرار)، بيروت 1975
- ابن مالك، كتب التسهيل، لقدرة 1968
- ابن هشام، معني التيسر عن كتب الأعرب (أحرار)، بيروت دمشق 1970
- ابن يعيش، شرح مختصر، 11 محلات



## علم الجنس : مقارنة معجمية تركيبية

### توفيق خيرة

#### المقدمة :

«علم الجنس» مصطلح يطلقه النحاة العرب على أنواع مختلفة ومتلازمة من الأسماء يقولون إنها تجتمع في كونها «أعلاما» وضعت للحقائق الذهنية المتعلقة (شرح الكافية : (ش / ك) 3/ 245) وهي تختلف بذلك عن أعلام الأناسي والأماكن أو غيرهما من الأعلام في أنها لا تعين ذاتا واحدة مفردة عن بقية الذوات بالاسمية وإنما تعين جنسا كاملا يشترك في حقيقة متصورة واحدة ولا يقع هذا الاسم عليها وقوع الأعلام المشتركة المعروفة بالاسم الجنس وإنما يقع عليها وقوع الأعلام ومن هذا يحدث أول إشكال تصنيفي لمثل هذا النوع من الأسماء فهو علم لكنه لا يلتزم بقوانين تعيين الأعلام للأشياء إذ لا توسم به العينية وإنما الكلبيات يخرج بذلك عن قانون الوسم العلمي المؤلف :

الاسم الواحد للعلم لا يعين إلا مسمى واحدا : س ع ← مس ع (مع = اسم علم / مس ع = مسمى عين).

إن الاسم العلم الواحد لا يعين إلا الحقائق والماهيات : س ع ← مس ع (س ع ح = اسم علم الجنس / ح = حقيقة عامة).

لأن له قانونا آخر وهو قانون تعيين اسم الجنس لما تحته من حقائق.

إلا أن الفرق بينه وبين تعيين الجنس يكمن في أن اسم الجنس (مس ج) يمكن أن يحقق في السياق بأشكال مختلفة فيكون معرفة ونكرة يعم متصوره يقع على ذات واحدة أو معنى واحد، ولكن اسم علم الجنس محروم. كما يأتي البيان لاحقا، من هذه التصرفات. وحلاصة الأمر أن (علم الجنس) ضرب من الأسماء التي تتداخل فيها - كما يدل على ذلك الاصطلاح - خصائص العلمية وخصائص الجنسية فيكتسب من خلال هذا التداخل بعض الخصوصية الجديدة

ويهمنا في هذا البحث أن نركز على بعض الإشكالات التي يثيرها هذا الشرح من الأسماء ولها صلة بمسألة التعيين وتعني أحد معيبي (حسب أقسام البحث) :

- معنى إحالة العلامة الاسمية على شيء ذي مرجع خارجي واقعي أو مختص Désignation فيكون الاسم العلم الجنس معينا Denotatum والشيء / الموضوع المعين Designatum .

- معنى تخصيص المسمى بتعريفه تعريفاً علمياً فيطبق المعنى مصطلح Détermination

والسبب في الجمع بين المعنيين هو طبيعة هذا الاسم نفسه فهو يشترك مع كل العلامات اللغوية في المعنى التعييني لأول ويختص بضرب من التعريف هو سمته التمييزية والخصوصية .

وإذا كانت التعيينية مسألة متعددة المسالك في اللغة (المعجم، التصريف، التركيب) أو واصله اللغوي بالخارجي (علاقة الاسم بالمرجع) فإننا سنركز أساساً على الاعتبارات المعجمية لهذا الضرب لنبيّن أن للتعيين منطلقاً معجمياً قبل كل شيء .

إلا أن العامل المهيمن على اختيارنا طرح مسائل بحثنا على بساط معجمي هو أننا رأينا هذا الضرب من الأسماء ينصاع مغالبة أو لا ينصاع لكثير من الأطروحات المعجمية المألوفة أو المستحدثة بل يبدو في بعضها كالمثال المخالف للأطروحة المعروفة، ولعلنا نرغب بإثارة الخلافات إلى إحدى غايتين : الأولى أن نكشف بواسطة ضرب من الأسماء غير المألوفة تداخل المعجمي العام المختص واللغوي بما وراءه .

والغاية الثانية أن نبيّن ولو بقسط، كيف أن ما يبدو كالكليات النظرية لا يمكن أن يكون كذلك طالما لم يراع في إطلاقه النظرية العيّنات التي تمثله .

## 1 - في علاقة التعيين بالمعجم :

### 1-1 التعيين بالعلم والمعجم :

فتصت البعدة أن تطرح مسائل تعريف الاسم وتنكيهه في أبواب التصريف وكذا مقولة التعيين . مهما كان نوع الاسم الذي نتحقق فيه ومهما كان نوع تحققها تاماً أو ناقصاً . هي مقولة تعريفية

و حق في التعريف بالعلمية يكتسب بما هو شكل من أشكال تعريفية خصوصية كالتالي :

- لا وجود فيه لعلامات تدخل وتخرج ويدل حرونها أو دخولها النظامي على التعريف كما في التعيين باللام (تدخل اللام ويخرج التّوين)، فعلى العكس من ذلك فإن علامة اللغوية إذا ما وضعت للعلم لا يطرأ على هيئتها الشكلية أي تغيير ولا تدخلها علامة صرفية مخصصة (منع الصرف ليس خصيصة أسماء الأعلام) : (محمد) علما أو غير علم لها هيئة شكلية واحدة.

- لا وجود لمقابل نكرة بلاسم العلم، كما هو الحال في المعرفة باللام، فمقابل لاسم لعلم ليس النكرة بل اللاعلم وهذا تدخل فيه بالاختضاء جميع أنواع الكلم وليس الأسماء بالضرورة.

- تعيينية الاسم العلم ليست مستمدة من السياق ولا من المقام، إذ هي ليست مشيرات مقدّمة Deixis كالضمائر (المتكلم - المخاطب) وإنما التعيين فيها معتمد على تضافر عنصرين : الموضوع المخصصة العرفية والإشارة بتلك الموضوع العرفية إلى خارج إشارة تقرب العلم من أي رمز علامي يوضع على خارج يُعينه. فلا يكون له معنى بقدر ما يكون له مُحال عليه. يحدث ذلك عندما تفرغ العلامة اللغوية الموجودة سلفا من معناها الذي كن لها ويعاد التواضع عليها لا لتدل على معنى جديد (كما يحدث في المجاز / الاصطلاح) وإنما لتعين أو لتشير إلى خارج ولا يطلب منها معنى جديد ولا قديم.

فهذا ضرب من استئناف التواضع بالكلمة على خارج وليس ضربا من التواضع بالكلمة على معنى. فالتعيين بالعلمية هو تعيين تشترك فيه عناصر لغوية وأخرى خارج لغوية. لغوي فيها هو الموضوع أو الموضوع المستأنفة re-convention وهو موضوع لا تغير دلالة الكلمة عن أصولها وإنما تمحو منها أي قيمة دلالية وتضخم فيها القيمة الوسمية (بأن لا تدل إلا على موسوم واحد) وأما غير اللغوي فيها فهو المبدأ الذي يسير هذه الموضوع المستأنمة ويجعلها متجددة ونسبية تعني بذلك العرف الاجتماعي. والأعلام تتطلب عرو حنوعيا لا عرو اجتماعيا لغويا. التعاقد يحدث بين جماعة تصطليح على أن تسمى ذات باسم ما دون أن تكون التسمية ذات قيمة مفهومية وإنما قيمتها تداولية.

وما دامت العلمية ذات أسس تواضعية، وما دام التواضع اللغوي، نقطع النظر عن أطرافه ضريين. معجميا حول الكلمات وعقليا حول المركبات. وإن التعيين بالعلمية

أخرى به أن يدخل في باب المعجم من جهة الألية المتحركة في إنتاجه لا غير (لا يدخل في هذا أمر اختيار الكلم من المعجم للتسمية بها، فالكلم الصالحة للتعين العلمي قد لا يكون منها كذلك)

## 1-2- التعيين بالعلم الجنس والمعجم :

تتمتع علاقة التعيين بالمعجم في الاسم العلمي الجنسي . فإذا كان التعيين في علم الفرد (الشخص / المكان / الحيوان) يتأسس على استئناف المواضع على كلمة ذات وجود سابق (أو على مواضع مخصوصة على كلمة محدثة) فإن العلمية الجنسية يحدث فيها التعيين اعتمادا على آليات معجمية متنوعة بتنوع أصرب علم الجنس وهي كما يعدها النحاة :

\* علم جنس الحيوان : تُعالَة للشعلب، وأسامة للأسد وحضاجر للضبع .

\* علم جنس المعاني : شعوب وأم قشعم للموت وكيسان للغدر .

\* علم جنس لأسماء الأفعال : السبحان (لـ)سبحان)) وأولى للوعيد .

\* علم جنس للضبع : الأوزان باختلاف أنواعها مفعول / فاعل / فعلان ...

في علم جنس الحيوان والمعاني والأفعال يحدث التعيين لا بمحو معاني الوحدات المعجمية سلفاً بل بإقرارها على الأغلب من الأسماء ويبرز ذلك خصوصاً في اسم الحيوان الذي تكتسب علميته من دلالة معناه المعجمي على سمة أو خصصية تتوفر في ذلك الحيوان (براقش : للعصفور ذي الألوان، وحضاجر للضبع لأنها عظيمة البطش)، فالعلمية في مثل هذه الأسماء لا تكون بفقد الكلمة معناها وإحالتها بها على مرجع خارجي إحالة إشارية، بل على العكس من ذلك يرتبط الاسم بالمسمى ويرتبطان معا بالمرجع . ويحدث التعيين بمراجعة العلاقة التحفيزية بين الدال والمدلول؛ فما تسمية نوع من الحيوان بهذا الاعتبار العلمي إلا لكونه يستجيب بما هو مدلول وبما هو مرجع لشيء في العلامة اللغوية التي تعينه . فليس في الأمر مواضع مستأنفة أو إعادة تواضع يفضي إلى الانتقال من حالة الاعتبار (حالة أغلب العلامات اللغوية) إلى حالة الانفصال الكلي بين الدال والمدلول بل هو تواضع يؤكد ارتباطية الدال بالمدلول ويقيم علاقة منطقية - دلالية / أو عليّة بين الاسم ومعناه، حتى لكأن المناسبة بين الدال والمدلول من ناحية وبينهما والمرجع من ناحية أخرى هي التي جعلت الاصطلاح يكون بتلك العلامة على ذلك المرجع ولا يكون غيرهما

كما أنّ في التواضع على المعنى القديم نوع من إعادة التوزيع تقتضي أن بصطلح بالاسم الذي يقبل عادة أن يقع على ذلك المسمى أو على غيره (الحصاجر كل ما كان عظيم البطن) على نوع معين من الذوات حتى لكأنّ ذلك المعنى الذي اصطلح عليه به، أظهر فيه من غيره وعندئذ يصبح التعيين بالعلمية الجنسية، إذا كان بين الدال والمدلول ترابط، ضربا من اختصاص الموسوم المعين بالمعنى المعين، وهو اختصاص لا يمكن إدخاله لا في باب المجاز ولا في باب الاصطلاحات المخصوصة (التي تحدث بتخصيص المعاني المناسبة متصوراتها) وإنما هو اختصاص لجنس من المعينات (الضباع، الذئاب، المعاني) تبرز فيها دون غيرها وكأنها أظهر فيها، فإذا كانت العلمية بالنسبة إلى الأشخاص تحدث باختصاص المسمى الذات باسم يقع عليه ولا يقع على من ماثله إلا من جهة أخرى، فإنّ اختصاص المسمى هنا هو اختصاص جنسي لا يقطع النظر عن السبب الذي لأجله وقعت التسمية عليه دون غيره : لعلية الأولى اختصاصها مرجعي لا ارتباط فيه ولا علة تشدّ ثالث الدال والمدلول والمرجع وأمّا العلمية الثانية فإن اختصاصها مفهومي - مرجعي فيه ارتباط وعلة تشدّ المدلول بالمرجع.

ومن جهة أخرى فإن تعيين الجنس بالعلمية يطرح إشكالا متصلا بكيفية الجمع بين مقتضيات التعيين التي توجب وضع الاسم «في شيء بعينه» (ش. ك 3/243) وبين مقتضيات الجنسية التي تفرض أن يوضع الاسم على ذوات متعددة مشتركة في الحقيقة أو الماهية، إذ ما فائدة تعيين الجنس والخصوصية فيه هو الماهية لا الذوات المكونة له ؟ فكأنه وسم تعييني لجمع من الذوات والمعاني لا تحتاج في وسمها إلا إلى اسم جنسها، وهذا الاسم ينتقل بين التكثير والتعريف أي بين الدلالة على الشائع المبهم والدلالة على الواحد المعين.

في هذا السياق يميز الاسترابادي بين كيفية وقوع الجنس على المعنى ووقوع علم الجنس عليه، فيرى أن لفظ الجنس يمكن أن يستعمل في الدلالة على الجنس أو المفرد كان ذلك من المجاز يقول : «لفظ (أسد) مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك و (أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنّف (يعني ابن الحاجب) بكونه مجزا ولا من كونه مجازا». (ش. ك 1/243)

وعدم تعيينية العلم الجنسي للواحد على تقيص قلبية الجنس لذلك، راجع إلى طبيعة التعيين في كل واحد من الاسمين، فالجنس قابل لأن يتعرف بالسياق، (اللام، الإضافة...)، فبالسياق يخرج من تعيينه الجنسي العام إلى الواحد، ولكن تعيينية الاسم العام ليست سياقية أو اردواجية، كما بينا سابقا، وإنما هي بوقوع الاسم بعد المواضع على المعين مع اختلاف ههنا في أن المعين جمع لا مفرد ولذلك يقع عليه وكأنه مختص به اختصاص العلم بالشخص.

على أن ارتباط التعريف بتحديد واحد بعينه، جعل الاسترابطي يعتبر أن التعريف في العلم الجنسي تعريف لفظي لا معنوي وشبهه بالمعرف باللام الاستغرافية (ش. ك 247/3) على أن هذا الكلام لا يحل إشكالا إلا ليقع في آخر ويجعل زيادة اللام (في استغراق الجنس) أو العلمية من باب عدم دلالة العلامة وإزالة فعل المقولة والحق أن العلامة دالة لكن الإشكال في تصنيف مدلولها. فتعيينية الجنس سواء أكانت باللام (اللحم، الماء) أم بالعلمية (أسماء/ ثعالة) هي نوع آخر من التعريف غير الذي يحدث بفعله تعيين الواحد وإخراجه من عموم جنسه والدلالة عليه باعتباره شيئا بعينه وإنما هو تعريف يتجه لا إلى العينات أو الموجودات المكونة للماهية الواحدة بل يتجه إلى الحقيقة بقطع النظر عن تحققها في الموجودات الذهنية أو الخارجية. فنحن حين نقول (العبد) فليس المقصود الذات المفردة التي تتحقق فيها ماهية العبودية وإنما الذات الجمع وقد تعرفت بحقيقتها أو بمتصورها (العبودية). وكذلك قولنا في العلمية الجنسية (حضير) فالمقصود جزء من الماهية أو ما نسميه بالاعتبار الاصطلاحي: أي المعنى الذي قصدناه ونحن نعين المسمى الخارجي فهو تعيين لا باعتبار الذاتية وإنما باعتبار الماهية أو عتصر من الماهية ويمكن أن نوضح عنماد، على الجدول اللاحق كيفية حدوث التعيين بالتركيز على الماهية أو على الذات المفردة أو الدوات الجامعة أو على كليتهما ونحن نعني هنا التعريف باللام (بصريها) وبالعلم والعلم الجنسي:

نوع التعريف	المقصود الأول بالتعيين	المقصود الثاني بالتعيين
باللام الجنسية	المهابة	الذوات
باللام العهدية الذكورية (سبق)	الذات المفردة	المهابة
بأنعمية	الذات	المهابات
بالعلم الجنسي	المهابة الاعتبارية للجنس	الذوات

أما الضرب الأخير من الأعلام الجنسية وهو ما بصطلح عليه بأسماء الأوزان أو الأمثلة، كـ «فعلان» في اللغة (ويعولن في العروض) فإن التعيين فيها يختلف عن التعيين في الكلمات المعجمية السابقة فهي شكل مجرد من أشكال إنجازية هي الصيغ الاشتقاقية في اللغة (والأنماط المقطعية الوزنية في العروض) والتعيين فيها نابع من المواضع الاصطلاحية لا المعجمية وهي مواضع خصوصية بين جماعة معرفية معينة (أهل اللغة - العروض) وبين كل من تعامل معهم بواسطتها على أي وجه من الوجوه.

وليس التواضع بواسطة هذه العلامات تواضعا من درجة ثانية، كما هو الحال في الاصطلاحات المستمدة من المعاجم بل هو تواضع على أشكال جديدة لها معان اصطلاحية جديدة فكأنها علامات لغوية مرئجة لا تمت بصلة إلى اللغة إلا بالمكونات الصوتية أو بالمحاكاة الصيغية (في الصيغ الاشتقاقية) (تحفيز صبغي). وأما ما دون ذلك فتدع لبورلسان Métalangage.

ومددم الأمر على ما تقرر فكيف يصنف عنصر ورساني (أو اصطلاحى عموما) في دب لساني أو لغوي لا تصنيفا عاما (كأن يقال هو اسم) بل تصنيفا دقيقا ومفصلا . اسم علم جنسي ؟

إن اعتد مثل هذه الكلمات الممثلة لغيرها تمثيلا تجويديا أسماء نابع من إيمان متوضع عنده بين القدامى والمحدثين على أن الاسم هو الأقدر على تعيين غيره من الأصناف لغوية. فهو على حدّ عبارة المعجميين العرب : «وسم وسمه توضع على شي - تعرف به» (اللسان 12/10) وهو على حدّ تعبير بعض المحدثين وضع في اللغة

على أن يكون «الموحد» الذي يمكن به الحديث عن كل شيء حتى ما سم يوسم منها بالأسماء» (J. Rey-Debove, Le meta-langage, 36). والتعير سمة الاسمية تتحقق بها في الأصل في جميع أحوال تعيين الأشياء، المواضيع وهي في الاصطلاح السمة المطلقة لتعيين المتصورات حتى إن علماء الاصطلاح يعتبرون أن موضوع هذا امر هو الاسم نفسه (A.Rey, Terminologie, 29). واعتبر الأوران أجناسا تابع من قابليتها لاستغراق ما تحتها من كميات تتحد في الهيئة والمثل، يقول الاستراباذي: «فهذه الأوران يقصد بها استغراق الجنس لأن معنى قولك: (فَعْلَان) الذي مؤنثة (فَعْلَى) غير منصرف: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه» (ش. ك 3/250). فتعيينه الجنسي نابع من اتحاد ماهيته واستغراق أنواعه، على أن ماهيته متصورية اصطلاحية. لكن اعتباره من الاعلام راجع حسب النحويين إلى أنك «إذا عبرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات» (ش. ك 3/251).

وقد يميز بين هذه الاعلام وبين ضرب منها تشبه في تعيينها علم الشخص وهي الأوزان التي يكتن بها عن موزناتها كـ (فاعل) في قولك: (مررتُ برجلٍ فاعِلٍ) أي عاقل أو جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد» (السابق) فهذه الأوزان ليست من اعلام الجنس لفرق في كيفية الإحاطة بالمعنى المعين، إذ التعيين فيه نوعي لا جنسي واقع على «موزونه فقط من غير اعتبار لمعناه الجنسي» (ش. ك: 3/251).

لكن ليس هذا الفرق التعيني فرقا بين «عدم الشخص» و«الجنس» لا بين «علم الشخص» و«عدم الجنس»؟ وما يؤكد هذا السؤال هو عدم وجود لفظ يعين الجنس وآخر يعين عدم الجنس كما بين الضبع وحضجر وبين الذئب ودالان وبين أسامة وأسد...

فلم لم يكن (فعلان) وغيره من الأوزان أسماء أجناس لا اعلام أجناس؟ اعتلال النحويين في اعتبار هذه الأوزان اعلاما كان بالخصائص التركيبية، إذ قالوا إنها كالمعارف إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ووصفوه بالمعروف «فقالوا (فعلان) الذي مؤنثة (فعلانة) منصرف» (ش. ك 3/251) وهي إذ دخلها (كل) و(رب) أو غيرها من علامات التكثير تعد من النكرات فيقول «كل (فعلان) حاله كذا» (ش. ك 3/250).

وإحقاقاً أمر علة التركيب في ثبات لتعيين هو المقاربة المفصلة لدى النحويين ولتسييس. وهي مقدرة تختلف عن مقدرات أخرى كمقدرات الفلاسفة ومسطقة (أنظر



3 · 2002). (Pierre André Buvel). ولذلك كانت دراسة العلم الجنسي في محيطه التركيبي الأصل الذي عليه اعتمد النحويون في القول بتعريفه، لكن تعريف العلم الجنسي لدل على معانٍ معجمية ليس هو نفس التعريف الدال على المعاني الاصطلاحية بحكم أن تعريفَ أعلام الأوزان نابع من إحالتها على مرجع معنوي معرفة، ومعنى كونه كذلك أنه معلوم بما هو نوع تصوري في خطاب علمي. فتعينه بالتعريف لا من جهة الاتفاق والتوافق كما في العلمية الشخصية وإنما من جهة التوافق المستمد أصلاً من الخطاب العلمي الذي تدرج فيه المواضع العرفية المخصصة، على الرغم من أن المؤشر الدال على تعريف هذا الضرب من الأعلام المخصصة ليس مرتبطاً بالخطاب الاصطلاحي بل بالخطاب المادي وقواعده اللغوية (انظر تفصيل ذلك لاحقاً). وهذا الضرب من الأعلام الخاصة بالعلوم قد يصطلح عليه علماء المعجم المعاصرون باسم قريب من «علم الجنس» وهو علم الأقسام (116 : 1998 J.R Debove) Les noms propres de classes وفيها يضعون أسماء العائلات الحيوانية مثلاً باعتبارها أسماءً علميةً ومداخل لتصورات مخصصة. فتعرفها راجع إلى وقوعها على المعاني المعروفة في فنونها المخصصة. فمعنى أن يكون (فعلان) علماً يعني أنه يحيل على معنى معرفة ينتزل في خطاب اصطلاحى شأنه شأن غيره من التصورات الاصطلاحية. وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم قول النحاة إن «هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المتعلقة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرف» (شرح المفصل 39/1).

وخلاصة الأمر في هذا الباب من المبحث أن التعريف بالعلمية بما هو ركن من أركان مقولة التعيين الاسمية يحدث بأشكال مختلفة، فهو في علم الشخص يحدث بالمواضع العرفية وهي آلية من آليات تصرف الناس في الكلام المعجمية تقتضي محو المعنى وتجريد العلامة للوسم والتعيين الإشاري وهو في علم الجنس مختلف باختلاف ضرب العلم يحدث في العلامات اللغوية باقرار المواضع وتخصيصها وتحفيزها في علاقتها بالمدلول المرجعي ولكنها في العلامات الاصطلاحية تحدث بنقل الكلام عن مجال دورانها المعجمي العام إلى مجال دوران مخصوص نقلاً يشبه الارتجال. وتحدث المواضع بالاتفاق داخل دائرة مخصصة من الخطابات والتعريف يحدث عندئذ بإشارة الكلمة إلى مرجع متصوري معلوم أو ينبغي أن يكون معلوماً، وبهذا فإن التعيين في العنمية لا ينفصل عن مفهوم الإحالة - المرجع وهو ما نراه في العصر اللاحق

## 2- علم الجنس والإحالة :

### 2 1- بين اللغويين والمناطق :

علاقة المعجم بالنظرية الدلالية غالباً ما ينظر إليها من جهة التعين Désignation لا من جهة الدلالة Signification (Josette Rey-Debove, 1998 : 20). والتعين بما هو علاقة بين العلامة والشيء المحال عليه (نفسه) يفترض من العلامة أن تعين (أو تشير Dénote) المرجعي ولا تدل عليه. والنظر إلى العلامة اللغوية من هذه الجهة يقتضي التمييز بين ضريين من المدلولات، أحدهما مدلول تعيني Signifié désignatif ولثاني مدلول إيحائي Signifié Connotatif (Rey-Debove 98 : 289) وتقسيم المدلول إلى مرجعي وإيحائي فيه توفيق بين الموقف المقل من المعنى لأجل المرجع (وهو موقف المنطق الحديث) والموقف الذي يقابله وهو في الأصل موقف غالب اللسانيين.

ولقد مثل اسم العلم في بعده الإحالي موضوع بحث أثراه المناطق وبأخص Gottlob Frege. وحد هذا الرياضي المنطقي مختلف المرجعيات اللغوية فيما أسماه بـ "قيمة الحقيقة" "Valeur de Vérité" (وهي عنده الصحة أو الخطأ) واعتبر أن كل علامة لغوية، بما في ذلك العلم، بل والعلم بشكل خاص، ذات معنى وإحالة، وأن المعنى هو غير الإحالة إذ المعنى يتمثل في رأيه في الصيغ الدلالية التي تقدم بها العلامات وأن محصل المعنى الأفكار. ولذلك فإن المعنى لا يكون إلا في الجمل وهي عنده ضرب مخصوص من العلامات تشبه الأسماء الأعلام وأما المرجع فإن دوره تعيني ومآله التصديق والتكذيب واسم العلم لا يمكن أن ينظر إليه خارج الوحدة الدالة الكبرى التي هي الجملة، وما دام العلم قابلاً لأن يخبر عنه (أي أن يكون موضوعاً ذا محمول) فإنه عنصر في وحدة أكبر هي التي لها مرجع وما دام لهذه الوحدة الأكبر القيمة الحقيقية وليس للعنصر مفرداً فليس للعلم مرجع.

ومدام الموضوع والمحمول هما جزئي الفكرة فإن الجزء لا يمكن أن يدل على جزء الفكرة؛ فالمعنى، معنى الفكرة (الدلالة) هو الأساسي وليس معنى جزء الفكرة. والمرجع لا يقبل بدروه أن يتحرراً بحكم أن القضية هي التي تفضي إلى الفكرة والفكرة إلى الحقيقة (المرجع). فليس في هذا التصور تجزئاً أو رجوع على الأعقاب (أو ربطاً لجزئي بالمرجع) فكل شيء يحدث كلياً بما في ذلك الإحالة؛ فليس لأي علاقة لغوية إحالة

مباشرة" على خروجه عن ذلك المعنى (A Jacob : G Frege, Sens et signification in 1969, 430-34).

لكن Frege قد عورض بنظرية مخالفة للإحالة هي «الإحالة المباشرة» Réference directe التي قال به David Kaplan واعتبر أن الأسماء الأعلام هي أسماء معدومة المعنى لكنها تحيل مباشرة على مرجعيتها (Houdé : Vocabulaire des Sciences Cognitives 373)، وكانت هذه الفكرة أكثر تمثيلاً لموقف اللغويين العرب القدامى واللسانيين المحدثين. ويمكن لقول إن جدل كان حياً حركياً بين اللغويين والمناطق حتى في العصر الحديث في سياق تحديد مسألة التعيين المرجعي للأعلام.

فلقد دار جدل بين G.K. Ziff (صاحب قانون التواتر اللساني) و S.Kripke فغير الأول عن وجهة نظر اللغويين ولسانيين حين اعتبر الأعلام عديمة المعنى ولكنه أخرجها من دائرة اللعبة. أما Kripke فغير عن وجهة نظر الفلسفة التحديدية حين اعتبر العلم معينا صارما Désignateur rigide ومعنى ذلك قدرته على أن «يعين في كل العوالم الممكنة الشيء» / الموضوع نفسه (Kripke : 80.36) على النقيض من المعين غير الصارم non rigide أو العرضي Accidental. ويقد Kripke فكرة يلتقي على صفحتها اللغويون والمناطق وهي صلة العلم بالأوصاف وأنه يمكن استبداله بأوصاف وأن الاسم العلم موصول إلى صفة وصلاً مرجعياً (أنظر مثلاً في Kripke, 75).

وعموماً فإن أصحاب البحث اللغوية ولأسباب تتماشى ومفهومهم للعلامة ودورها التعييني الإجمالي يميلون إلى اعتبار الأعلام قوساً من العلامات داخل اللغة. فقد نقل ابن يعيش عن لحيون قولهم بعدم المعنى في العلم وافتقاده إلى تعيين مرجعه (قال أصحاب إن الأعلام لا تفيد معنى شرح المفصل (ش.م) 1/27) وكان Lucien Tesnière يعتبر الأعلام كلمات خاوية Mots vides (53 : 1959) للسبب نفسه. وتقول ج. ر. ديفو J. Rey-Debove إن عدة اللسانيين وسعداً أسباب أن يضعوا اسم العلم «بين قوسين» (J. Rey-Debove 1998).

ومن وجهة نظر معجمية تصنيفية فإن الاسم العلم ينظر إليه على أنه تابع للمعاجم الموسوعية، واعتبره جزء من المعجم لغوي مشروط بكونه «كلمة معجمية» (Ibid : 20) قديمة لأن تكون مدخلاً في المعجم. لا معنى لها علم بل معنى لها كلمة معجدة.

كن لأصل هو ربط معناه بمرسعيه، وم الموسوعية إلا نتيجة لتصور يصح  
مرجعية علم أو إحالته على مرجع أو لمحل عليه إلا أن هذا الإشكال لا يطرح مع  
«العلم الجنسي» إذ هو كميات معجمية تحفظ على انتسابها إلى المعجم اللغوي لا الثقافي  
لموسوعي وبها في علاقتها بالمحل عليه خصوصية تختلف باختلاف نوع العلم الجنسي

## 2-2 علم الجنس والإحالة بالواسطة :

إن ارتباط العلم بجنسه يدرك في كمية إحالة كل منهما على مرجعه. فلفظ الجنس  
يحيل على مرجعه إحالة مباشرة ويعني به ارتباط اللفظ بمجمله الإحالي *Domaine de réf*  
*érence* ارتباط من غير وسائط لفظ آخر أو محل إحالي آخر  
لفظ (أسد) يحيل على مرجعه اخرجي إحالة مباشرة باعتباره يرتبط بمعين ذهني له  
هيئة مثالية معلومة، في ذهن المخاطب بهذه العبارة إلا أن علم الجنس لا يحيل على  
مرجعه إحالة مباشرة، بل تتم الإحالة انطلاقاً منه ومروراً إلى لفظ الجنس الذي يحيل على  
مرجعه باعتباره مجالا إحالي أي إن الاسم العلم في هذه الحالة يفتقد علاقته المباشرة  
بمرجعه بل يرتبط بذلك المرجع اعتماد على وساطة اسم آخر هو اسم الجنس، ولذلك  
تكون إحالته عليه إحالة بالواسطة

لفظ (أسمة) أو (ثعالة)، لم يوضع كي يحيل على مرجعه الخارجي وإنما وضع  
أول مرة ليكون مشيراً يعين اسم آخر هو الجنس ولا يعين مباشرة مرجعه وإنما تحدث  
لإحالة على هذا المرجع بواسطة ذلك الاسم وساطة ذهنية (أو حدولية) باستبدال لفظ  
بلفظ استبدالاً يشبه ترجمة لفظ باخر كي يحيل المترجم على مرجعه وخلاصة الأمر أن  
الجنس وضع كي يعين مرجعه ووضع لعدم هه كي يعين ذلك اللفظ فينعي أن تكون  
إحالته الأولى والمباشرة عليه لا على المرجع اخرجي أو الذهني، فهو بذلك يدخل في  
صرب من لأسماء المعينة للأسماء ليكون اسم سم وليس اسم

ورمى كـ أظهر نوع العلم حسي دلالة على لإحالة بالواسطة صرب من لأسماء  
يصارع ما يعرف باسم الفعل التي هي اسم محلها التعييني لغوي قبل أن يكون مرجعي،  
قل لاستر الذي متعدد نوع علم حسي "ومـ (سحن) عدم التسبيح (أوسى لك)  
عدم نوعيد" (ش ك ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣

دائرة متصورة مقابلة هي اسم الفعل : (حذار - بداد) وهي تشترك في أن مجالها التعييني المباشر لغوي وبه تحيل على الخارج ولا تكون إحالتها المرجعية إلا بواسطة ما عيته من أفعال.

وما دامت إحالة هذا العلم تتم على الاسم وبواسطة على المرجع، فإن إحالته المباشرة على اللغة لا على خارج اللغة. فإحالة انعكاسية réflexive أو ذاتية - Sui référence. وهذا الضرب من الإحالة الانعكاسية يختلف عن إحالة اللغة على نفسها باعتبارها أداة وموضوع حديث (الوظيفة الورلسانية métalangage).

وهذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما سماه (Culioli : 67-70, 10, In, J.) (Authier-Revuz, 1995) بـ «التدرجات المعقدة» étagements compliqués بأن تضم اللغة مستويات متراكبة من العلامات لكل مستوى إطاره التعبيري الوصفي الذي يعين ما فوقه، فالاسم العلم هنا يندرج في إطار تعيني أعلى من الاسم الجنس (لا باعتبار العلاقة الاندراجية بل التدرجية Etagement) بحكم أن الجنس يعين المفاهيم ويحيل على المرجعيات ويحيل العلم عليه هو قبل أن يحيل على تلك المرجعيات ونفس المقال يصدق على اسم الفعل الذي يعين الفعل الذي يعين متصوره.

كما أن هذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما تصطلح عليه (- Josette Rey 1-21, 1978, Debove) بالورلسان الطبيعي métalangage naturel الذي يقابل الورلسان المُشكَّل formalisé أو الاصطناعي Artificiel لكنها تنقسم فيه إلى نوعين :

- نوع ليس التواضع عليه إلا من أمر المتكلم فهو يندرج في سياق اللغة الأداة لا اللغة الموضوع، وهي من عمل المتكلمين لا الاصطلاحيين. في هذا السياق يدخل علم الجنس الدال على الحيوان وعلم الجنس الدان على المعاني، فتسمية الجنس باسم يخصه من عمل المتكلمين وكذلك تسمية المعاني كتسمية الموت بـ (شعوب) أو التسييح بـ (السبحان) - هو كذلك من أمر المتكلم لا غيره.

- نوع ثان ليس التواضع عليه من أمر المتكلم بل من أمر المشغلين باللغة ولذلك هو يندرج في سياق اللغة الموضوع، وهذا باباه الأوزان أو الأمثلة التي هي من وضع النحاة.

وتختلف الإحالة بين هذين الضريين، فلئن اشترك النوعان في الإحالة بواسطة

على المحال عليه فإنهما مختلفان في علاقة كل منهما بمرجعه، الأول مرجعه محال عليه غير لغوي والثاني مرجعه محال عليه لغوي، فالمحال عليه هذا انعكاسي أو ذاتي أي من النمط نفسه الذي تحدث فيه إحالة الاسم على الاسم (العلم على الجنس)، ولكنها مختلفة عنها : فإذا كان العلم بما هو علامة لغوية يحيل انعكاسيا على علامة لغوية أخرى فإن ذلك لا يكون إلا جدوليا، أي باستبدال اسم باسم استبدالا ذهنيا، ولذلك تكون الإحالة الانعكاسية ههنا جدولية أو استبدالية، لكن إحالة الوزن على الموزون تحدث داخل اللغة بما هي نظريات لا خارجها أي أن الاحالة لا تقع على تمثيل ذهني صوري (اسم الجنس الدال على الحيوان) بل على متصورات مبررة في نظرية اللغة. فالاحالة هنا إحالة على خطاب أي إحالة على نسق وما دامت الاحالة كذلك فهي إحالة خطابية رسمية مخصصة تختلف عن الاحالة الخطابية المخصصة. فمعنى التخصص هنا ليس بأكساب العلم معنى إحاليا معينا بل بأكساب المعنى المعمم معنى إحاليا اصطلاحيا في خطاب مخصوص : الأولى تكتسب تخصصها في الخطاب والثانية في الورخطاب (Jacqueline Authier - Revuz 1995 : 21) (métadiscours)

على أن القول بأن مرجع الاسم المعمم ههنا هو الاسم نفسه le nom sui-référentiel (قد نصطلح عليه بالاسم المعكس أو الاسم الورا اسم : Méta-nom) يقتضي أن يكون لكل علم جنسي اسم جنس حتى يحيل عليه وبه يحيل على الخارج. لكن ذلك ليس متأكدا إذ يمكن أن نجد العلم ولا نجد اسم الجنس الذي يوافقه، وهذا أمر مثير للانتباه في كيفية تعيين الأسماء للأشياء، يشبه في نوعه وجود علم للشخص من غير وجود اسم يعينه جنسيا. وبما يبدو أكثر لفتا للانتباه في الظاهرة علاقة الاسم فيها بالمرجع، فالعلم الذي وضع لا لتعيين المرجع بما هو موجودات بل لتعيين الحقيقة، وفق ما يقرره النحاة من امتناع تعيين (أسد) في الخارج بلفظ العلم (ش.ك 3/246)، يصبح قابلا لأن يعين تلك الموجودات الخارجية، ولكن تعيينه لها مجازي. بإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي إذ ليس موضوع له (نفسه 3/246).

فكيف يعقل عندئذ أن يحيل العلم على مرجعه بإضافة اسم غير موجود في اللغة ؟ وكيف يعقل أن يكون ذلك التعيين الاحالي مجازا والحقيقة الموازية له غير موجودة ؟ ألم

يكن أولى بالحياة، في حال انعدام لفظ الجنس، أن يعتبروا العلم هو الجنس دون تكلف هذه المخالفات؟ يقول الاسترأبادي مصنفاً الأعلام إلى أسماء وكنى ذاكراً وجود اللفظ وعدمه في الوضع هذه الأعلام ( . . . ) وضعوها لغير الأناسي من الطير والوحوش وأحناش الأرض فوضعوا لبعضها اسماً وكنية نحو (أسامة) و(أبي إحارث) في الأسد، وبعضها اسماً بلا كنية كـ(قثم) للضبغان، وبعضها كنية بلا اسم نحو (أبي براقش)، ثم بعضها لا اسم جنس له نحو (ابن مقرض) و(حمار قبان) (ش ك ٢٠٣/٣).  
 إن حشر هذه الضروب من الأسماء ضمن الأعلام دون الأجناس راجع إلى اعتبارات نحوية بحكم أن علامات العلمية تختص بها، فهو اعتبار تصنيفي إعرابي أساساً ويدخل في هذا الاعتبار كون هذه الأسماء لا توجد إلا على حالة واحدة هي التعريف (سيويه : الكتاب، ٩٩/٢).

على أن القول بعدم وجود اسم الجنس ووجود علمه لا يعني وجود شغور في خانة الاسم الضروري وملاً خانة غير الضروري وأن العلم الجنسي وهو ذو الاحالة اللامباشرة يصبح ذا إحالة مباشرة وإنما يتطلب توضيحاً كان سيويه صاغه في نص نسيه أغلب السحاة على أهميته. يقول صاحب الكتاب متحدثاً عن العلم الذي تعرضه الكنية ويعبر اسم الجنس : «ومثل هذا في بابهِ مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية» (الكتاب، ٩٦/٢) ومعنى ذلك أن الاسم الواحد يعطي مجالين تعيينيين أحدهما إحالته على مرجعه مباشرة والثاني إحالته عليه إحالة غير مباشرة.

فابن (آوى) مثلاً أو (ابن عرس) و(حمار قبان) أو (سام أبرص) أو غيرها من الكنى تعين الجنس تعييناً بالانابة الذهنية وكأن اسم الجنس موجود فعلاً، ولذلك تحيل باسمه على مرجعها إحالة مباشرة. وتعين العلم تعييناً بالاستحقاق فتحيل على الجنس إحالة انعكاسية وعلى المرجع إحالة غير مباشرة ومببب هذا التوزيع كله هو ألا يخرق القول بأن الاسم العلم يكون في طبقة تعيينية أعلى من اسم الجنس. فلا يعقل في هذا السياق من تعيين أن يوجد الأعلى ولا يوجد الأسفل. فالأولوية في التمييز للأدنى لا للأعلى. وبهذا يمكن أن تمثل على كيفية تعيين الجنس وعلمه كالتالي :

في حالة عدم العلم الجنسي .

اسم الجنس

إحالة مباشرة

المحال عليه

في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس :

حضاجر

!!

ضبع

م.ا

(الضبع : محالا عليه في الخارج)

ابن آوى

!!

ابن آوى

ا.م

المحال عليه

علم الجنس

إحالة انعكاسية (Sui-référence)

اسم جنس

إحالة مباشرة

المحال عليه

في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس

علم الجنس

إحالة انعكاسية (Sui-référence)

اسم جنس

إحالة مباشرة

المحال عليه



وعدم قدرة عدم الجنس على الاحالة بنفسه على مرجعه حتى عند غياب اسم الجنس يرجع إلى عدم قدرة الجنس على نوعين من الاحالة : إحالة بالفعل (Actuel) (أسد بعينه في الخارج) وإحالة بالقوة (Virtual) (أي أسد في الكون) (10 : 1982 Milner) لكن عدم الجنس لا قدرة له إلا على الاحالة - بشكل غير مباشر طبعاً - بالقوة. ومن جهة أخرى يوجد ضرب من الكنى التي لا جنس لها مخالف (ابن آوى) وبابه وهو ضرب من الاسماء التي لها اسم لجنسها ولكنها تعين نوعاً من ذلك الجنس، فليس المعدوم اسم الجنس بل اسم النوع من ذلك الجنس، مثال ذلك (أبو براقش) المطلق على الطائر ذي الألوان و(بنت طبق) على ضرب من الحيات أو من السلاحف و(حمار قباد) على دويبة مستطيلة ذات أرجل، فأسماء (الطائر) و(الحية) و(الدويبة) هي أسماء جنس لكن تلك الاسماء هي مسميات لأنواع من هذا الجنس أو ذاك تراعي سمة مرجعية أو أكثر تختلف بها عن أصلها أو مثالها الجنسي. فالتسمية ذات علاقة بما يسمّى بالاعتبار التعيني الذي له صلة باختلافات مرجعية.

وبن تنطرق لهذا في القسم التالي من هذا البحث ونسميه بالمرجع الاعتباري.

## 2 - 3 - المرجع الاعتباري :

قد نختار للتمييز بين الاحالة العامة وما نسميه هنا بالاحالة الاعتبارية (في عدم الجنس) بعض مفاهيم العرفانيين في المرجع وهو مفهوم (التمثيلات الذهنية) Représentations mentales الذي قد يساق في غير هذا المعرض (وهو الحديث عن المرجع الخطابي). فقد عدت التمثيلات الذهنية بمثابة مفصل عرقاني بين الواقع الذي تنتمي إليه الاشياء المحال عليها واللغة التي تنبع منها العبارات ذات الاحالة (A. Reboul et J. 134 : 1998 Moeschler). وسمي القول بهذه الفكرة الاعتقاد بأن العبارات الاحالية لا نكتفي بنفسها كي تحدد المحال عليه ولذلك تتضافر جملة من المعنومات (اللعوية والموسوعية والمنطقية...) كي تقدم المحال عليه في صورة تمثيلية ذهنية مثلى.

وإذا كان أصحاب هذه الفكرة قد طرحوها في سياق يتقاطع فيه التواصل والمرجع في علاقة اعلامية باللسانيات واعتبروها من نظريات تحليل الخطاب مقبلة لنظرية لافدة Pertinence، فإننا سننظر إلى التمثيلات الذهنية من وجهة نظر إدراكية تتمثل في توفير الذهن المعطيات عن المحال عليه الخارجي. يستقيها من كيمييتين من كيميائيات الوسم هما - كيميائية الوسم العام - والمتمثلة فيما يحدث عن عمليات ذهنية نظراً من ربط

لأسماء بهيئات عامة تسميات و للمحرر عليه، ولأسم يعين. ويقع على ميدان حسي  
عدم.

- كيفية الوسم الموجه، بأن تحمل الاسم نفسه معطيات حول تعيينه المحال عليه  
فهي عملية مقابلة للأولى بحكم أن الاسم هو حامل المعلومات حول التمثيل الذهني  
الحاصل عن الشيء وليس مجرد اقتران ذلك التمثيل بالعلامة الواسمة كما في الأول. وما  
دعنا إلى هذا الضرب من التمييز هو الفرق بين اسم جنس الحيوان وبعض أعلامه، هذه  
الأعلام ليست أسماء، اعتبارية في علاقتها بمسمياتها بل هي مسميات لها علاقة عينية  
بالمسمى ترد إلى اعتبارات مرجعية

ونسَمِّي هذه العلاقة العلية بين الاسم والمسمى وكذلك مراعاة المرجع في  
التسمية، بالتحفيز التعيني وهو منطق عليّ يشد التسمية إلى سبب لغوي (مسميه بالتحفيز  
التعيني اللغوي) ويربط بين الاسم والمحال عليه بشكل يجعل أن التسمية ما تحدث إلا  
لاعتبار هيئة للمسمى خارجية (مسميه بالتحفيز التعيني المرجعي). يبرز التحفيز التعيني  
اللغوي في كثير من الحالات أمثلها حالة الاصطلاح التي يرتبط فيها الاسم بمسماه ارتباطاً  
علياً يخالف من خلاله انفصال الارتباط بين العلامة اللغوية ومعناها المعجمي في الغالب  
ويرز التحفيز التعيني اللغوي في علم جنس الحيوان في أن التسمية ما كانت إلا لمعى  
موجود في المعين، يقول الاسترأبادي: «وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحو معنى يناسب  
المسمى بها كـ (حضاحر) لعظم بطنها و (ابن دأية) [كنية الغراب] لوقوعه على دأية البعير  
ونحو ذلك» (ش. ك 3/ 247)، ويشرح ابن يعيش ما بين الدال والمدلول من تحفيز  
معنوي في أسماء أخرى فيقول: «فمن ذلك (أبو براقش) وهو طائر ذو ألوان من سود  
وبيصر يتغير في النهار ألوان» (ش. م : 1/ 36)، وفي (ابن قنطرة) - وهو ضرب من  
أخبات - يقول: «كأنه سُمي بذلك تشبيهاً بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قنطرة،  
والجمع قنطرة» (المرجع نفسه) وفي تسمية ذكر الضباع (ضبعان) بـ (قنم) و (قنم) و (حمار)،  
لتلصقها بجعرها، وأجعر نحو كل ذات مخلب من السباع» (ش. م 1/ 36).

للتحفيز التعيني اللغوي صفة بالتحفيز التعيني المرجعي بحكم أن التسمية لا تكتفي  
بمجرد الوسم كما في اسم الجنس، بل تراعي هذه الهيئات الخصوصية التي تكون  
للمسمى. «فالتمثيل الذهني» لا يحدث إلا بمراعاة هذه الهيئات المرجعية التي تكون للمعين  
الخارجي لا لهيئة عامة أو صورة مجردة مرسومة في الذهن عنه. وهو ما يحدث عند  
تعيين جنس سمرج

« التمثيل الذهني » الذي يحدث عند تلفظ عبارة «ضبع» ليس هو نفسه الذي يحدث عند تلفظ علم جسده (حضاجر)، الأول يحدث باستحضار صورة مثالية مخزنة في لذهن عن هذا المعروف بهذا الاسم ليست هي نفسها التي يستحضرها الذهن عن لفظ (حضر) ففيها يحدث نوع من التأثير التمثيلي الذهني على جزء من تلك الصورة هي صورة السطن أو هكذا يطلب اللفظ من الذهن المستحضر للصورة ويختلف التمثيل الذهني حين نعوض هذه العبارة بأخرى للضبع هي (فنام) أو (جعار) فتصاحب الصورة بعنصر إحالي إضافي هو الجعر المتلطح به الضبع. أي أن علم الجنس لا يتطابق مرجعه مع مرجع الجنس في كل العناصر بل يساهم لفظ الجنس في إحالته برسم تمثيل ذهني غمطي بتغير بزيادة عنصر إحالي يضاف إلى ذلك النمطي إذا ما تعلق الأمر باسم علم الجنس.

ونحن إذا ما حصرنا «التمثيل الذهني» في جملة من المعلومات التي يستخدمها الذهن في البحث في محزنه عن الصورة النمط للمحال عليه، فإن ذلك «التمثيل الذهني» يطرأ عليه، بين الجنس وعلمه، حملة من التغيرات بالزيادة أو بالتأثير على هيئة ما، رغم أن المحال عليه واحد من جهة ماهيته التصورية العامة.

ومن جهة أخرى فإن لفظ العلم الجنسي وهو لفظ غير اعتباطي من شأنه أن يقود الذهن لحظة تمثيل المرجع إلى ما يراد له من هيئات معلومة وعندئذ يكون لتغيير الواسم (أو العنوان Adresse) تأثير في تغييره هيئة الموسم المرجعية وبهذا الشكل فإن التعين المرجعي يصح اعتبارياً بمعنى أنه لا يمكن للذهن أن يكتسب تمثيلاً غمطياً واحداً خاصاً به سميناً سميناً الإحالي وإنما تختلف التمثيلات الخاصة بذلك الميدان باختلاف العبارة التي تعينه دون أن يخرج المعين من ذلك الميدان الإحالي أو يتخصص ليصبح محلاً عليه فعلياً مهرباً.

واحق أن مثل هذه التغيرات لا تطرأ عادة على علاقة المفردة بالمرجع بل على علاقة المفردة في السياق بالمرجع فهذا السياق هو الذي يدخل حركات على التمثيلات الذهبية التي تشبه المفردات المعجمية وتجعلها في حالة سكونية جامدة، ولكن هذه الحركية لا تنتظر السياق كي تحدث بل تحدثها المفردات جدولياً بحكم ما فيها من تسميات اعتبارية، ويمكن أن يختصر ذلك للتوضيح فنقول إن أعلام الجنس إنما هي تسميات مختصرة من سياقات تعريفية مركبة كالتالي :

حضاجر : الضبع بما هو عظيم بطن .  
القشام : النصف المذكور بما هو ذو جعر

ابن دأية : الغراب بما هو واقع على داية البعير.

دالان : الذئب بما هو ختال في مشيه دالان.

فتعين اسم العلم هو تعيين للشيء بما هو (En tant que) وليس تعيينا للشيء، وهذا ينعكس على الإحالة أو المرجع بأن يدخل المتصور بما هو تمثيل ذهني في إطار تصوري أكبر، فالتصور يصبح صورة مركبة من صورة الجنس تضاف إليها عناصر أخرى تختلف باختلاف ال (بما هو) اللغوي.

إن إحالية علم الجنس تختلف عن إحالية الجنس في أنها تدخل المحال عليه في علاقة بما بعنصر من عناصره ينظر إليه من خلالها ((دالان) و(حصجر) و(قثام)) وإم بعنصر خارج عنه (ابن دأية)، هذا التناقل الإحالي الأصل فيه أن يكون نتيجة لتكوين اللفظ في الكلام الوصفي، ولكن الطريف هنا أن اللفظ المفرد هو ما يتكفل بذلك : فهو لا يعين الشيء بل يعينه في علاقة en fonction.

### 3 - في حد علم الجنس :

علم الجنس على التقيض من العلم الشخصي ينتمي إلى المعجم اللغوي لا الموسوعي وهذا الانتماء يحفظ له حقه في أن يكون من المداخل المعجمية مثله مثل اسم الجنس وتكون له تعريفات خاصة به لكن تعريفه يطرح جملة من الاشكالات وخصوصا إذا ما نظر إليه في علاقته بتعريف اسم الجنس.

لئن كان تصنيف الواقع هو الإشكال المركزي في علم لدلالة (C. Baylon, 129 : X. Mignot 1995). فإن التوصل إلى تصنيف مثالي يعتمد تحديد المرجع الواقعي ما يزال فيما يبدو بعيدا عن المثال.

بعد أن كان نمط التصنيف المعروف بالشروط الضرورية والكافية (CNS conditions nécessaires et suffisantes) مبدأ تصنيفيا تحليليا مثاليا معتمدا في تصنيف الكائنات اعتمادا على الخصائص الضرورية «المشتركة» بينها، صار المبدأ المثالي هو مبدأ الطراز Prototype الذي يعتمد الإدراك مبدأ تأليفيا synthétique مداره أن الخصائص ينبغي أن لا تؤخذ فرضي ومنفصلة بل ينظر إليها من خلال شكل عام (جشطلت بمصطلح سيكولوجيا الشكل Psychologie de la forme) (Vincent Nyckees : 302)، وبذلك يكون انتماء العنصر إلى صنف معين اعتمادا على مشابهته لمثال يعد بمثابة قلب ذلك الصنف، ويصططح عليه بالطراز «Prototype» (Nyckees : 304).

لكن هذا المذهب التصنيفي قد وقع، كما يرى عائبوه، في أسر البحث عن مشابهة قد تكون مفتعلة لكي يتم في ضوئها جمع التماثلات المتقاربات.

ومستنظر في علم الجنس من جهة تصنيفية، مركزين على علم حيوان لنرى الكيفيات التي يمكن مراعاتها عند التصنيف.

يتأسس التصنيف في علم الجنس على ما اصطلاحنا عليه هنا بـ «الاعتبار» وهو وجهة نظر إلى المعين يقع التركيز عليها لتصبح هي المنظار الذي ينظر من خلاله إلى المعين الخارجي. ووجهة النظر هذه هي التي اصطلاحنا عليها في القسم السابق بعبارة (بما هو) وهي عبارة تدخل التعريف المعجمي في علاقة أخرى غير العلاقة المألوفة. (س هو خ<sub>1</sub> في نظرية CNS (س اسم، خ ض : خصائص ضرورية، ن عدد الخصائص) أو (س = / v ط) في نظرية الطراز : (س : اسم، ط = طراز).

### 3 - 1 - علم الجنس والخصائص الضرورية (CNS) :

يمكن أن نردّ طريقة التحليل المعجمي التمييزي لنظرية الشروط الضرورية والكافية إلى المثال التالي :

س = خ<sub>1</sub>، خ<sub>2</sub>، خ<sub>3</sub>، خ<sub>4</sub> (J. Rey-Debove 1998 : 121) بحيث تكون (س) الاسم القابل للتعريف كان يكون : س = كرسي : كرسي = خ<sub>1</sub>، خ<sub>2</sub>، خ<sub>3</sub>، خ<sub>4</sub> (للمجلوس، ذو أرجل، لشخص واحد، له مستند) فهذه الخصائص هي بمثابة السمات الضرورية التي يمكن أن تراسط بشكل متضافر كالتالي (في R. Martin : Pour une logique du sens، نقلا عن 1997 : 322 G. Kleiber + M. Riegel)

$$\Sigma \Leftrightarrow \text{خ}_1 \wedge \text{خ}_2 \wedge \text{خ}_3 \wedge \text{خ}_4 \dots$$

حيث لا تدل علامة (∧) على أية علاقة دلالية وإنما على وجود غير متمازج لعدد من المعاني داخل معنى محدد ويستجيب الجنس لهذا الضرب من التعريف بحيث تكون (س = خ<sub>1</sub> ن) أو  $\Sigma \Leftrightarrow \text{خ}_1 \wedge \text{خ}_2$

لكن علم الجنس لا يستجيب لهذه الطريقة في رصد المعينات (Sèmes) بحكم أنه لا يمكن أن نوازي بينه وبين عبارة الجنس كالتالي.

ليكن  $\Sigma^1 = ( = \text{الجنس})$  و  $\Sigma^2$  (علم الجنس) فإن المعادلة التالية

$$\Sigma^1 = \Sigma^2 \Leftrightarrow \text{خ}_1 \wedge \text{خ}_2 \wedge \dots \wedge \text{خ}_n = \text{خ}_1 \wedge \text{خ}_2 \wedge \dots \wedge \text{خ}_n$$

صحيحة بحكم أن علم الجنس قد جعل ليحيل على شرط قد يكون غير ضروري بل هو

في العالب كذلك لتعيينه أو لتمييزه عن غيره

فالحصاجر مثلا يتحدد كالتالي :

الضبع بما هو عظيم بطن

يمكن أن نجرده في الطريقة المشكلنة التالية :

س = س'  $\Leftrightarrow$  خ (س) = لفظ علم الجنس و س لفظ الجنس).

وذلك يعني أن تعريف علم الجنس يمر عبر استعمار معنى الجنس فيشبه من هذه

الجهة طريقة التعريف بالحدود المعروفة منذ أرسطو : نقدم لفظا عاما هو بمثابة «الجنس»

ونردفه بعلامات هي «الفصول» أو الخصائص لكنه شبه شكلي إذا ما نظرنا إلى علاقة س

ب خ في (س  $\Leftrightarrow$  خ).

فالعلاقة بينهما اندراجية تماما كاندراج الفصول في الأجناس :

جنس  $\supset$  فصول

ص  $\supset$  خ

لكن شكل تعريف الحد يختلف عن شكل تعريف الاسم : مراعاة اعتبار واحد

فيه (أو التعريف (بما هو)) :

فإذا كان المحدود (مح) في نظرية الجنس والفصول جزءا من الجنس كالتالي :

مح = جنس + فصول  $\leftarrow$  مح  $\supset$  جنس، فإن (س) في العلاقة التحديدية

الاعتبارية س = س'  $\Leftrightarrow$  خ، ليس جزءا من س' س  $\supset$  س بل هو مساو لها

كالتالي: س = س'

ومن هذه الناحية يخرج هذا التعريف عن التعريف المنطقي بالحدود كما يخرج عنه

بمراعاة العلاقة بين (س، وخ) وهي الموازنة للجنس والفصول بما أن س' (وهي اسم

علم الجنس) ليست ترتبط بالخصيصة ارتباطا تدقيق كما في علاقة جنس بفصول، بل ترتبط

به من جهة كونها خصيصة راعتها التسمية عند وضعها رغم أنها يمكن أن تكون خصيصة

وإن كانت تخرج غالبا عن كونها شرطا ضروريا وفصولا بها يتفصل الجنس عن غيره.

فهي ليست خصيصة نوعية ولا شرطا ضروريا بقدر ما هي حالة من الحالات التي يمكن

أن يكون عليها المحدود أو المعرف وعدت هذه الحالة بؤرة تسمية وتعين وإن كانت لا تمثل

محالا يتفصل به المحدود عن غيره. فهي «اعتبار» وليست خصيصة فارقة بالضرورة

ولذلك فإنها لا تعرف بالمحدد إذا ما قصد من التعريف وصف المحدود وصفا حائعا

اعتمادا على شروطه الضرورية الكافية وأن يكون ذلك التعريف ملازما له ملازمة وجوده

على هبسة حرجية تلك لكن لا اعتبر وب. ورد حاة من احوال امعرف فيها لا ضرورة ولا كافية وان هي حالة أو هيئة من هيئاته قد تكون ملازمة له وقد لا تكون.

وبدا ما برله فكرة لا اعتبر في نظرية الشروط الضرورية والكافية فيها ستعني أن من وضع التسمية يعتبر أن الخصيصة التي يتميز بها المسمى تكون أساسية على الأقل لتعليل التسمية وهذا فإن مفهوم الشرط الضروري لا يتعلق باعتبر المسمى بل باعتبار علاقته بالتسمية فالاعتبار اصطلاحى قبل أن يكون مفهوماً.

على أن الخصيصة يمكن في بعض الأعلام أن تكون ضرورية بأن تكون عامة وأساسية. كل شرط اللازم والمحوري من ذلك «براقرش» الذي هو اسم نوع من الطيور يختص بالازدواج اللونى (أو التعدد فيه) وبالنسبة إلى هذا المثال فإن نظرية الأجناس والفصول تنطبق عليه (وهي النظرية المثلى المتبعة في التعريفات المعجمية) وكذلك نظرية الشروط اللازمة والكافية : أبو برقرش : طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوان (ش. م 36/1).

حيث أن (س) = ج + ف 1، ف 2 (ف = فصل)

وإن (س)  $\supset$  ج وأن ف 1 + ف 2 تجمعها علاقة (٨) كالتالي ف 1 ٨ ف 2.

وتنطبق عليه نظرية CNS كالتالي

(س) هو أبو براقرش : (SSI) استجاب للشروط التالية :

س = ش 1 + ش 2 + ش 3 (أو ش 1 ٨ ش 2 ٨ ش 3)

= ش 1 - طائر .

ش 2 - ذو ألوان

ش 3 - تتغير في النهار

وعموماً فإن في علم جنس الحيوان ضربين من الأسماء أحدهما يقبل التعريف بالحد والشروط اللازمة ويكون ذلك عدة في الأنواع التي تختلف تسمياتها باختلاف نوعي بينها وبين أجناسها كـ (ابن قنبر) لصرب من الحيات و(حمار قبان) للدويبة المستطيلة.

وأم النوع الثاني فلا يقبل فيه أي صرب من هذين التعريفين. بحكم أنه لا يراعى الاعتدال وحداً قد يكون ثوب لا يعتد به في تخصيص المعرف به وتمييزه عن غيره. وقد تد تسميته. بمراجعة تلك الخصيصة. فيه على أن من اصطاح عليه ذلك الاسم قد اعتبره كوفي في تعييه. وبصبح أمر التحصيل أو مفهوم الشروط الضرورية نسبياً. فلا يتفق عندنا. بمصنف من المعجميين وشدائين مع واضعي لأسماء وضع قد يكون مؤسس

في رأي الأولين على اعسر تصنيفي غير كاف أو حتى ساذج، لكن اللعة قد كرسب العبارة وبقيت تحمل بساطة خصائصها أو سذاجتها.

وما دعنا نتحدث عن هذا الضرب من الأسماء من جهة التعريف به فإننا نشير إلى أن النحويين وهم من صنفوا هذه الأسماء تصنيفا يقتضيه التبويب النحوي قد تحول خطابهم إلى معجمي غرضه ليس مجرد التحديد بل ذكر المقومات المفهومية لهذا الضرب، وقد بدو، متميزين في هذا الباب عن المعجميين الذين كانوا يقفون، حين يعرضون مثل هذه الأسماء، عند حد الإشارة إلى تعيين مسماه عند ذكر العلة التي لأجلها وضعت التسمية. ففي شرح (ابن قنبر) جاء في لسان العرب (ل ع 73/5) «ابن قنبر ضرب من الحيات خبيث إلى الصغر ما هو لا يسلم من لدغها مشتق من ذلك»، وهذا يعني أن :

$$\text{س} = \text{ش} 1 + \text{ش} 2 + \text{ش} 3 + \text{ش} 4$$

$$1 - \text{ضرب من الحيات}$$

$$2 - \text{خبيث}$$

$$3 - \text{إلى الصغر ما هو}$$

$$4 - \text{لا يسلم من لدغها.}$$

وأضاف المعجمي إلى ذلك التعريف ما يشير إلى ارتباط الاسم بالمسمى وهو الذي سمى «اشتقاقاً» وعنى به اشتقاق الاسم من المسمى. والتعريف كما يلاحظ وهو تعريف الحد المراعي للأجناس القريبة والفصول يؤكد ما قالته دي بوف (Rey - Debove · 128) من أن «جنسية» التعريف تجعل المعجمي يشتغل دائماً على أصناف Classes ولا مشغل له على Individus. ولكن التعريف السابق مع الاسم وكأنه جنس لا علم جنس، فيتلاشى الفرق بين الاسم جنساً والاسم علماً له. لأن التعالق يقع بين العلم وحسه القريب وفصوله بقطع النظر عن علاقته بالاسم الجنسي المعين له وجوداً أو عدماً. إلا أن النحوي الذي يشغل بقضايا المعجم له توجه آخر يحاول أن يوفق فيه بين مقتضيات التعريف المعجمي ومقتضيات التصنيف النحوي. يقول سيبويه (2/95) في المدخل نفسه : «ومن ذلك (يعني أعلام الجنس ولم يستعمل مصطلحها) (ابن قنبر) وهو ضرب من الحيات فكانهم إذا قالوا (هذا ابن قنبر) فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا».

إن في كلام النحوي وصلاً بين علم الجنس وسم الجنس (توجه نحوي في تعريف (ابن قنبر حية) ويدخله وصل النوع (ابن قنبر) بجنسه (حية) (توجه



لكن أهم ما في هذا التعريف أن النحوي، بما هو منشغل بالقضية التعريفية، قد نبه إلى أن علم الجنس هو في مفهومه الجنس مع زيادة سمة تدل على الاعتبار وهو ما اصطلاحنا عليه سابقا بالتعريف (بما هو = الذي من أمره كذا) ليبين أن العلاقة بين الجنس والنوع اسم الجنس / علم الجنس ليست علاقة ترادف بل علاقة زيادة، اعتبارية، قد تفهم على أنها تخصيص ولكنّها تجعل المخصص هوية النوع الحقيقية ولا تصلة بجنسه وحسب وإنما تصلة بما هو اسم لسماء :

وسيويه قد وضع بذلك الشكل القارّ لهذا الضرب من التعريف م يمكن أن نخترله في المثال المجرد التالي :

**س' = س الذي من أمره كذا وكذا**

وليس المهم هنا الجنس هو (س) بل ما يتلوه فيضيف إلى معنى الاسم احنسيّ ما به ينفصل عن ذلك المعنى ويولد دلالة جديدة هي دلالة العلمية الجنسية ويمكن أن نجرد ذلك باعتبار نحوي.

س ع ج = س ح + م (س ع ج = علم جنس، س ج = اسم جنس، م معنى جديد)

### 3 2 - علم الجنس ونظرية الطراز :

من المفيد أن نورد تعريفاً غطياً للطراز كي يساعدنا على النظر في إمكان تطبيقه أو عدمه على متصور علم الجنس «إن الطراز هو شيء مفرد وصورة ذهنية مهيأة [للمثال] انطلاقاً من عينة (مفردة) تعتبر في وعي مجتمع معين المثال الأحسن لصف م وتستخدم تلك العينة مقياساً أو معياراً لبقية المفردات التي تبدو قريبة منه» (نقلاً عن Josette Rey - De- 120 : 1998) و اعتماداً على هذا التعريف نلاحظ أن التصنيف فيه يعتمد على ما يصطلح عليه بالنمط الإدراكي الذي يركز على التماثلات الإجمالية - Similitudes globales بالنسبة إلى مثال هو الذي تنقسم عليه تلك التماثلات وتنصف بالنسبة إليه قرب prototypiques أو péripnéiques. وما دام أمر التصنيف موكولاً إلى وعي المجتمع، فإنه لا ثبات في التصنيف أولاً وجود لتصنيفات كوية لأن وجود الذوات النمطية القرية أو تبعيدة ليس نفس التوزيع في الخرج وبالتالي فإن التصنيف الذي يرتبط بتمثيل خرج،

سيختلف باختلاف الموجودات ووجودها فيه

كما أنه ولنفس الاعتبار قد تسقط أصناف بأكملها بحكم أنها نفتقد وجودها المرجعي في محيط معين أو لأنها موجودة في أصناف أخرى وفقا لمبدأ تصنيفي يركز على اعتبار تمثيلي مخالف...

وما دام أمر الطراز موكولا إلى إدراك الجماعة وكيفية تمثيلها للموجودات تمثلا نمطيا واعتمادا على الأشكال العامة، فإن الطراز الذي يعد قلب التنميط يمكن أن يتعين باللغة typique كما لا يمكن المهم أن يتعين تمثلا. فإذا كان طراز الطيور المعروف عند أصحاب النظرية بـ Moineau ذا اسم في اللغة الفرنسية والعربية والانقليزية فإن طراز الكؤوس ليس له في الفرنسية اسم ولذلك تقول (122) Rey-Debove إما أن يكون للطراز اسم (Moineau) بالنسبة إلى الطائر المثالي وإما أن لا يكون له اسم (Tasse)، للنوع الأول قسم لغوي وليس للنوع الثاني إلا صفات أو خصائص فإذا ما أريد تعيينه لجئ إلى التوصيف في تركيب يبدأ بـ (ما يشرب فيه ويكون طوله كعرضه وله مقبض وصحيف) (طراز Tasse) (المرجع السابق). وترى Debove أن الطراز الذي يكون الاسم فيه موجودا يكون صنفه مشكلا ولكن تشكيل صنف من غير اسم يصعب لأنه من غير الممكن بناء صنف على صفاته.

وفي ضوء هذه المعطيات النظرية الخاصة بالطراز، فإننا نجد أن اتبء علم الجنس على البعد الإدراكي للمحال عليه انطلاقا من التمثيل الذهني هو نقطة التقاء وحيدة بين المتصورين مع اختلافات عميقة بين كيفية حدوث التمثيل الذهني من ناحية وغرض حدوثه من ناحية أخرى ناهيك عن يحدثه

لقد بينا ونحن نتحدث عن المحال عليه كيف أن تسمية علم الجنس تكون بمراعاة هيئة يكون عليها أو يراها المعين كاختصاصه له وكيف أن نطق لفظ علم الجنس يصاحب تمثل الجنس بمراعاة تلك الهيئة الخارجية التي تكون له.

فالتمثيل الذهني الذي يثيره علم الجنس هو تمثيل جزئي في أغلب الأعلام وليس كليا أو إجماليا، ولعل هذا فرق جوهري بين العلم وجنسه، الجنس يحدث فيه تمثيل إجمالي يتطابق مع نظرية الطراز، وأما العلم ففيه تمثل جزئي للشيء المدرك ويمكن تقسيم الصور الذهنية المهيأة للتمثيل بالنسبة إلى علم الجنس كالتالي :

• صورة مستمدة من صفات المعين (الحيوان) يعتقد أنها نمط له :

تسمية الضبع بحضجر (عظم البطن) والذئب بدالان (لحمله المشي) والثعلب

بـسمسم» (صرب من عدوه المشي). وهذه الصورة الذاتية استمدت من عينة من عينات المحال عليه وهو على هيئة (المشي العدو، امتلاء البطر) وهذه الهيئة غير ثابتة فيه بمعنى أنها لا تلازمه في كل أحواله بل في حال دون أخرى. حال الامتلاء أو الانساع بالنسبة إلى الضع والحركة بالنسبة إلى الذئب والثعلب، وبذلك تكون الصورة الذهبية جزئية ثابتة من حيث اتصالها بحانب من المتصور أو الممثل لا بكل الجوانب ومن حيث ارتباطها بهيئة أو حالة لا تلازمها كل الملاممة.

\* صورة مستمدة من صفة أو مرجع آخر غير المرجع المقصود، ويكثر ذلك في الأعلام المركبة (الكنى):

أ - ابن دأية : الغراب الواقع على دأية البعير الدبر فينقرها.

ب - ابن قنطرة : حيات تشبه السهم الذي لا حديدة فيه.

ج - بنت طبق : ضرب من الحيات تشبه بالطبق إذا استدارت

أو لأن الحواء يمسكها تحت طبق السقف

أو لإطباقها على الملسوع

فـ (أ) تعين اعتمادا على نسبة الغراب إلى دأية البعير، فقد تعين في ارتباطه بمرجع آخر، ولذلك كان التمثيل الذهني قارنا بين مرجعين في حالة ما من أحوالهما

و(ب) تعين اعتمادا على الشبه بمرجع خارجي (السهم) لا في شكلها العام كما تتطلبه نظرية الجشطالت وإنما في فعلها في المسموم : فالمرجع ثلاثي متحد في صورة.

و(ج) تخيل على صورة مرجعية تشبيهية قابلة للتأويل، فإما أن تكون الهيئة التي تتخذها الحية عند استدارتها (بشكل جزئي)، وإما لفعلها في الملسوع : الصورة استمدت من إحداث الأثر في طرف خارجي فهي صورة اقترانية، وإما بمراعاة مرجع ثقافي : كيفية إمساك الحواء بها.

إنه إذا ارتكزنا على فكرة «التشابه العائلي» Ressemblance de famille التي يقول بها التصنيف بالطراز واعتمادنا على مثل هذه الصورة يصبح بإمكاننا أن نجتمع تحت تسمية دئب كل ما كان ذا ختل ودأل وتحت تسمية ضبع كل ما عظم بطنه وكان ذا جعر فيكون لنا تصنيف آخر للأشياء، ولا يمكن أن يحدث ذلك لأن الغرض من تعيين هذه المرجعيات بهذه الاعتبارات ليس نصنيفا بل هو تعييني بالإحالة على صورة.

ولئن كان هذا الضرب من أعلام الخنس يقدم مثالا جديا عن كيفية تمثيل المسمى لخارجه أي عن ربطه للتسمية بالمحال الإدراكي الذي تمثل وفقه المرجع، وإذا كان من ثمة

يقدم أحسن مثال عن تعامل اللغة مع التمثيل والإدراك فإنه لا يمكن أن تكون الصورة التي تنقلها العبارة أو تراعيها ذات دور طرازي prototypique بمعنى أن غرضها تثبيت صورة نمط عن مرجع خارجي وإن كانت تعتمد نفس آلية تثبيت النمط . أن تبطل مفعول السمات غير المفيدة (273 1998 Debove) لأن التصوير يذهب بأهم السمات المفيدة ولا يترك إلا بعض مما لا يمكن أن تكون غطية . وارتباط العلم الجنسي بما هو تصور اعتباري بالطرازية يكمن في أن الخصائص المكونة للمعجم اللغوي هي في تعامل موسّع، بمعنى أنها مرتبطة بالعلاقات التي يقيمها الإنسان مع المرجعيات التي يخصصها (Christan Baylon, Xavier 1995 : 129).

فمن خلال الأمثلة السابقة يبدو التعامل من خلال ضرب من التسجيلية المرجعية بأن يركز المعين / المسمي على صورة تكون عليها المعينات الخارجية وهي تدل على وجود علاقة مرجعية للإنسان المسمي مع خارجه تتركز بالأساس على تسجيل ما يعده خصوصيا حتى وإن لم يكن كذلك فالتدقيق في جزئيات الحيوان : الهيئة، اللون، المشية، يدل على أن الإنسان لم يكتف بملاحظة خارجه ملاحظة عامة بل وكذلك بملاحظته في جزئياته .

ومن جهة أخرى فإنه إذا ما نظرنا إلى علاقة الطراز بمعينه اللغوي فإننا نلاحظ أن اسم العلم الجنسي يندرج في باب التمثيل الذهني الذي يوضع له اسم ولا وجود لتمثيل لا اسم له وإنما له وصف (كما الشأن في tasse) وبذلك نرى أن نظرية الطراز وإن كانت لا اسمانية nom-nominaliste في بعض جزئياتها فإن علم الجنس، يدخل في اسمانية اللغة بمعنى أن التمثيل الذهني لا وجود له خارج تعيين الاسم له بل إن وجود العلم الجنسي نابع من إفراط في اتباع الاسمانية أو في رغبة في الوسم الخارجي إنه اسم على اسم .

إن علم الجنس، باعتباره نوعا من أنواع تعيين الحس يخفي تصورا مخالفا للتصور التصنيفي الطرازي ويتمثل في أنه لا يمكن أن يكون للمتصور الخارجي قيمة ما لم يعينه اسم . والأسماء تثبت التمثيلات الذهنية واعتمادا عليها تصبح تلك التمثيلات قابلة لتتجدد .

ونظرية الطراز ترى أن في اللغة ثلاثة أنواع أساسية من التمييز وبالتالي من التعيين (في الحيوان)

- مستوى عام جدا الذي تنزل فيه كلمة (حيوان) .

مستوى متوسط فيه نجد كلمة (كلب) : اسم نوع (اسم الجنس) .

مستوى أدنى فيه نجد أسماء السلالة : Danots : دانغركي . Basset

لكن هذا التوزيع الإندراجي لا يستجيب للتوزيع الذي يصل بين الجنس وعلمه فهو واقع معه في نفس الدائرة الثانية إذا ما اعتبرنا توزيع الطرازين ولكن بشكل توزيعي مختلف لا هو توزيع ترادف ولا هو توزيع اشتراك بل هو توزيع تداولي. فالعلم الجنسي هو أقل تداولاً من الجنس لأنه غير معروف بالنسبة إلى مستعملي العربية معرفتهم بلفظ الجنس، وهذه الفكرة نفسها قد علّلت بها نظرية الطرازية أسباب تداول اللفظ من المستوى المتوسط على حساب اللفظ على المستوى الأدنى (السابق : 131)، وعلّلت ذلك باعتبار سيكولوجي تداولي أو إجرائي بأن قالت «إن المؤلف أن تستعمل الكلمة التي يحيل مرجعها على صور معروفة بيسر» (131 Baylon-Mignot).

لكن هذا التفسير المقدم يبدو قليل حظ في الإقناع هنا لأنه لا يحيط بما عليه علم الجنس فليس بين استعمال (ثعلب) و(أبي الحصين) أو بين (الأسد) و(أسامة) تفاوت في وضوح الصورة للعنصر الأول من كل زوج وفي غموضها للثاني. فليس في هذين الزوجين من ازدواج صوري ولا من ازدواج مرجعي حتى يرد التواتر إلى يسر التمثل ولكن التواتر راجع إلى اللفظ بقطع النظر عن المعنى (أو المرجع أو التصور لا فرق بين الاسمين فيهما).

وحتى لو صدقت عبارات أخرى بين جنسها وعلمها اختلاف تصوري بـ(الضبع) و(حضاجر)، و(الذئب) و(الدألان)، فلا يمكن أن يعد ذلك مؤيداً لتداول (الضبع) على حساب (الحضاجر) أو (الذئب) على حساب (الدألان). فكل عبارة تبدو مستعملة في سياق مخصوص. ويبدو بينهما، على صعيد التركيب، اختلاف وتقابل سمي بحيث يدل الجنس على معنى ويدل العلم على معنى مضاف فالخلاف الاستعمالي نابع لا من أسباب ذات صلة بالقيمة الدلالية والقيمة الدلالية المضافة وهذا موضوع اهتمام ينظر في العلم وعلم الجنس من جهة تركيبيّة دلالية، نراه في اللاحق من البحث.

#### 4 - علم الجنس والتركيب :

لقد أشرنا في موضع سابق من هذا البحث كيف أن «الإحالة الاعتبارية» على المرجع الذي يعينه علم الجنس هي إحالة تجعل من المفردة شبيهة في إحالتها على خارجها باللفظ المركب من جهة تعيينها عناصر متعلقة وليس عنصراً مفرداً. ونحن نعود هنا لتفصيل هذه المسألة لنرى كيف أن العلم الجنسي إذا ما استعمل في

سياق تركيبى دل على ما يدل عليه الجنس وزيادة حتى إنه يعد اختزالاً لتركيب أوسع ولكنه في بعض الأعلام التي مرجعها غير لغوي (الأوزان) يثير اشكالات ناجمة في مجملها عن تداخل لغتين، اللغة الواصفة لخارجها واللغة الواصفة لنفسها.

#### 4 - 1 - علم جنس الحيوان في التركيب

من الشرعي أن تطرح إذا ما تجاوزنا مستوى العلاقة الجدولية بين العلم وجنسه أسئلة تخص قابلية الاسمين للتعاوض والاستبدال تركيبياً وما يمكن أن يطرأ من تغيرات سياقية بين الاسم ومعوضه (العلم / الجنس) خصوصاً أن العلاقة المعجمية بينهما ليست اندراجية ولا ترادفية ولا تقابلية ولا غيرها من العلاقات المألوفة بين الوحدات المعجمية. لقد تأكد في سابق القول أن كيفية تعيين العلم للمسمى ليست ككيفية تعيين الجنس له. وسنركز فيما يلي على أثر ذلك الاختلاف التعييني في التركيب. إن اعتبار العلم الجنسي معرفة من شأنه أن يقود إلى جملة من الاختلافات التركيبية بينه وبين الجنس.

أولها أن العلم الجنسي يعامل في السياق معاملة المعرف، أي معاملة أحادية وليس كلفظ الجنس الذي يعامل معاملة المعرف والمنكر، فينجم عن ذلك أن لا يكتسب العلم الجنسي الخصائص الإجمالية التركيبية التي تكون للاسم جنساً، فهو في الإسناد مثلاً لا يكون إلا مسنداً إليه وبذلك لا يكون في الأصل إلا الطرف المخبر عنه في الجملة الاسمية، كما أنه لا تعقبه النكرة إلا كانت حالاً لا نعتاً. قال شرح المفصل في (ابن عرس): «ابن عرس هنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالاً نحو قوله (هذا ابن عرس مقبلاً)» (شر م : 36/1) وأما إذا أريد وصفه فينبغي أن تكون الصفة معرفة مراعاة للتعيين الذي فيه ما قبلها.

ومن هذه الناحية ينزل علم الجنس في خانة التعامل الإعرابي الذي لعلم الشخص لكن النحويين يرونه قابلاً للتذكير بإدخال بعض الألفاظ المنكرة عليه كـ (رب) و(كل) أو (من) الاستغرافية، لكن إدخال هذه العبارات عليه لا يجعله في مراتب المفكرات من الأجناس بحكم أن العلم إذا دخلته هذه العبارات (المسورة في مجملها) اكتسب منها دلالتها على الكلية أو البعضية أو الاستغرافية. وهذه المعاني تجعله من الجهة الدلالية غير تام. التذكير كما في لفظ الجنس بل يصبح التذكير فيه نسبياً قياساً على دلالاته الأولى على الاستغراق العام لكل جزئياته. فـ (كل) تغلغل معنى إحاطته بكل الموجودات الخارجية

إحاطة صعبة أو اقتضائية بأن تجعله قابلاً ضمياً للعد وللحد . فـ (كل) يطبق على عدد يتصور أنه مسور أو قابل للتسوير الكمي وليس كذلك دلالاته على الجنسية التي لا يقبل فيها المعداد الخارجي الذي تعنيه اللفظ لأي حد، وأما (رب) ومعناها التقليلي بين وأما (من) الاستغراقية فإنها تدخل اللفظ الدان على الاستغراق بالاقتضاء إلى الدلالة عليه بالصيغة أو بالمقولة التصريفية وهذا إنقاص لثمنه الشمولي

وعلى كل فإن التنكير لا يمكن إلا أن يكون دلاليًا قد لا يأتي بتغيرات تركيبية إعرابية توصف . فاللفظ يبقى غير قابل للإخبار بحكم أنه سيبقى كالمعرفة ودخول هذه المبريدات على لفظ العلم الجنسي يجعله يدخل في إحدى علاقتي الإسناد الأساسية لا بما هو منكور ومعروف، كما في اسم الجنس بل بما هو عنصر منكور داخل مركب لا يظهر تنكيره كسمة بارزة وهذا يمكن أن يلحظ في نفس المركبات التي يشغل فيها النكرة موضع المسند والمسند إليه (رب شيطان خير من عبد حاقد).

وبهذا الشكل من الخروج عن التعريف يختلف علم الجنس عن علم الشخص بحكم أن دلالة العلم الأول على الماهية والاستغراق تمكنه من أن يكون في هذا الموضع الذي يكون فيه نكرة دالا على الاستغراق كدلالة الجنس عليه (ولكنه لا يقبل أن يقع على فرد معين) لكن دلالة العلم الثاني على مفرد مرجعي لا تمكنه من أن ينتقل إلى التنكير ولكن بتقص تعريفه بعد دخول الثنية عليه أو الجمع (جاء محمدان) (جاءت هذات) وذلك لأن الجمعية قد مكنت الاسم العلم من أن يدخل في كثرة تتحد في ماهية اسمية قد تقرب من الكثرة التي تتحد في ماهية متصورة في اسم الجنس أو في علم الجنس.

ونحن إذا كنا قد ذكرنا أن التواتر في اسم الجنس يكون على حساب الاسم العلم الجنسي لأسباب اختلافية اعتبارية فإننا إذا ما نظرنا إلى المسألة في ضوء التركيب نين لنا أن العلم الجنسي هو أقل حفظاً في التوزيع التركيبي من اسم الجنس وسنطلق من بعض أمثلة تركيبية يمثل فيها اسم الجنس وعلم الجنس لنرى أن أسماء الأجناس تقبل أن تدخل في جميع الإمكانيات التوزيعية اللاحقة، ولا يقبل العلم كل تلك الإمكانيات (مستشير -\*) إلى اللا يمكن إنجازاً من الجمل).

علم الجنس	اسم الجنس
أ - هذا أسامة مقبل *	أ - هذا أسد مقبل
ب - (هذا أسامة مقبلاً)	ب - هذا أسد مقبلاً
ج - هذا أسامة مريض *	ج - هذا أسد مريض

د - (هذا الأسد الذي مريض)

د - هذا الأسد الذي مريض

هـ - (أنت أسامة)

هـ - أنت أسد

و - أنت أسامة

و - أنت أسد

ز - أسامة مريض

ز - أسد مريض

يتبين لنا من خلال هذا الجدول المقارن كيف أن لفظ الجنس ولفظ علمه لا يتطابق جدولهم التوزيعيان تطابقا كاملا لاسباب لها صلة بمسألة التعريف (أو التعيين) ولذلك فإن:

(أ) ليس لها نظير (أ')

(و) ليس لها نظير (ج')

كما أن (ز) التي هي غير ممكنة باعتبارها جملة يمكن أن تحقق جملة تامة في (ز') للاعتبار التعييني الناقص في (الأسد) ولتامة في (أسامة).

لكن ليست بقية الإمكانات مقابلات وفيّة بينها تناسب تام فلقد وضعنا المقابل بين قوسين (ب، د) لكي نبين أن تلك الإمكانات ليست ترجمة وفيّة للإمكان المقابل وذلك راجع لعدم إمكان علم الجنس أن يدل على مرجع معين خارجي إلا مجازا وتأولا، كما ذكرنا ذلك في موضع سابق على لسان الاسترأبادي، إذ ليس في (أسامة) وضربه إحالة حقيقية.

ومن جهة أخرى فإن بين علم الجنس ولفظه خلافا آخر قد نجد له صدى في بعض الاستعمالات الشعرية أو الأدبية.

ذلك أنه لا يمكن أن يستبدل في بعض السياقات لفظ الجنس بلفظ علم الجنس من غير أن يطرأ اختلاف في دلالة التركيب. ولنأخذ مثلا على ذلك البيت التالي الذي توردته كتب النحو :

حَصَجَرُ كَأَمْ التَّوَامِينَ نَوَكَّاتُ عَلَى مَرْفِقِهَا مُسْتَهْلَةٌ عَشِيرُ

وبه تشبيه لنضع وقد عظمت بطنها بحامل توأمين استكملت عدة حملها وتجاوزته فلقد استعمل لفظ (حصجر) عمدا ليس لدلالته على جنس هذا الحيوان وإنما على الاعتبار الخصوصي (عظم البطن) الذي يدل عليه العلم دون الاسم الجنسي. فـ(حصجر) إذا ما أردت تعويصه - (صبع) بدا أوفى دلالة على هذه الحالة من لفظ الجنس، ولو أردت تعويض (حصجر) - (ضع) لاستوجب ذلك زيادة لفظ يعين زدناه بالأول :

حصجر كأَمْ ..... تمام الصورة

ضع كأَمْ ..... نقصان الصورة



بأن ضيف صبع ،عصم اضرب

بما يدل على أن (حضجر = ضبع + عظيم نطن) أي أن اسم الجنس لا يستبدل تركيباً من اسم العلم إلا بزيادة دونه يحتل المعنى

وهكذا يمكن القول إن في هذا الضرب من الألفاظ لا يكون إزاء دلالة Signification بل إزاء إحياء Connotation بحكم أن اللفظ لا يعي بديله بل يعنيه وزيادة

وهذا القول يسحب كذلك على الأعلام الكنى التي ليس فيها معنى معجمي مصاف أو قيمة دلالية مضافة وإنما إحياء يختلف باختلاف السياق ولقمام، ولهذا الإحياء استعمل شوقي في إحدى قصائده علم جنس : اسم جنس، فقال :

أبو الحصين جال في السفينه فأبصر السمين والسمينه

لأن القصيدة رامزة والإحياء فيها مطلوب ومدرک من علم الجنس لا من الجنس ففيه تشخيص ينسجم مع هذه القصيدة المحكية على لسان الحيوان. ولا يستقيم ذلك مع ضرب آخر من الأعلام تعين الجنس والنوع كـ(ابن عرس).

#### 4 - 2 - علم الجنس والتداخل بين الجملة والجملة الورلسانية :

لقد ذكرنا في قسم سابق من هذا البحث كيف أن علم الجنس ترتب فيه أسماء تجد مرجعياتها في اللغة الواصفة لذاتها، فهي ذات مرجعيات ذاتية Sui-référence أو انعكاسية.

وتثير هذه الكلم إشكالات قد تؤدي إلى تداخل ضربين من الخطابات اللغوية والور لغوية إذا ما كانت موضوع حديث في التركيب.

لقد نقل الاسترأبادي المحاوره التالية بين سيويه والخليل وفيها يطرح تداخل الخطابين لبساً على الأول : «قال الخليل لما سأله سيويه عن قوله : (كل) (أفعل) إذا كان صفة لا ينصرف» «كيف تصرف (أفعل) وقد قلت لا ينصرف؟»، فقال : أفعل ههنا ليس بوصف وإنما زعمت أن ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف» (شر. ك 251/3).

إن حملة موضوع السؤال هي جملة ورلسية (ح و ر) ما في ذلك شك تختلف عن الحملة المسببة (ح ر) / كل شعب إذا كان أياً لا ينكسر / ومعنى كونه ورلسية أنها تنتمي إلى حطاب موضوعه الملة نفسها وليس شيئاً حارحاً عنها

بكن الإشكك الذي تطرحه جملة دح من معدمة هـ اضرب من احطاب

بقواعد تنتمي إلى المستوى اللساني ولا يبدو ذلك مشكلا إلا إذا أحدث كما في 'جمعه' أعلاه تناقضا بين اللفظ الواصف ومضمون الوصف، حتى لكأن اللغة تهدم ما تؤسسه من قواعد.

ف / كل افعل ..... / قد خالفه الإجراء الذي ينتمي إلى الخطاب اللغوي وصارت الجملة اللسانية مخالفة للجملة الورلسانية / ج ل / ≠ / ج و ر /  
ف (ج و ر) بما هي منصورات لا يعقل أن تحوي في رحمها عنصرا يبدو كالمكذب لصدقها.

ويبدو المتكلم النحوي بين إشكالين :

- (أ) إذا نوّن (أفعل) كما فعل الخليل استجاب لقاعدة الخطاب العادي ولكنه خالف مضمون قاعدة الخطاب الورلساني.

- (ب) إذا لم ينوّن كما يريد سيويه استجاب لقاعدة الخطاب الورلساني متجاهلا قاعدة الخطاب اللساني وهذا مما يوقع في اللحن. فهل يعقل أن يلحن النحوي وهو يؤسس قواعد غرضها عدم السقوط في اللحن ؟ ولقد وقف النحاة موقفين مختلفين من هذا أحدهما يعتبر حكم الموزون كما في قول المتنبي :

كَأَن فَعْلَةً لَمْ تَمْلَأْ مَوَاقِبَهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبْ

ففعلة وزن خولة (علم) حرمت التنوين للعلمية والتأنيث.

الموقف الثاني وهو موقف المازني ومن قبله سيويه فيما يفهم من محاورته مع الخليل : أن تعتبر لفظ الوزن فإن كان يستحق التنوين نوّن وإن لم يستحق منع التنوين.

لكن الاسترابادي يذهب مذهبا طريفا إذ يرجح اعتبار الاطار الذي طرح فيه اللفظ هل هو الوزنية (روز نقل الكلمة أم غيرها) فيقول : «وجملة الكلام أن الأوزان إما أن يراد بها الموزونات أولا والأول إذا كان وزن فعل حكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علما» (لتغليب الجانب التعليمي على الإجرائي)، وإن كان وزن الاسم فإن كان كناية عن موزونه فليس يعلم معناه إلا إذا كان كناية عن العلم (كما كان فعلة = خولة) (العلمية لا باعتبار تصفيقي داخل جدول الكلام كما في بقية الأعلام بل باعتبار استبدالي) (ش ل 3/ 154 - 154).

## حاتمة :

لقد حاولنا في هذا البحث أن ننظر إلى علم الجنس من وجهة نظر معجمية طرحنا فيها جملة من قضاياها المتصلة بالتعريف والتعيين والحد.

ولئن كان التوجه غير وفي لما أريد له في كتب التحوين الذين وصعوا له المصطلح والتعريف والتصنيف فجعلوه يلبس لبسهم فإننا حاولنا انطلاقاً من بعض ملاحظاتهم أن نفتح له آفاقاً دراسية جديدة فوجدناه يدخل في نظام أوسع بما يدل على أنه ذو خصائص صرمة تمكنه من أن يكون باباً نرى من خلاله عكس ما يراد لنا من كليات حملها التطوير اللساني الحديث. فلأسم العلم الجنسي : علم لكنه يعين المشترك. وهو علامة لكن مرجعها خارج عن اللغة وداخل فيها، وهو إسم باعتبار شروط ضرورية وهيئات غير ضرورية، وهو باعتباره عنصراً خطائياً يفهم في سياق خطاب عام مشترك أو في سياق خطاب خاص بالعلوم. لكان هذا الضرب من الأسماء لا يكفي بأن يقع في حد ولا يدخل في آخر إنه مثال عن استمرار العناصر اللغوية بتجاوز الحدود التصنيفية : حدود التعيين والتعريف والمرجع وخصوصيات الخطاب.

### توفيق قريرة

كلية الآداب بمنوبة - تونس

## المراجع

### العربية :

- ابن يعيش : شرح المفصل ، ط. القاهرة، إدارة الطباعة المنيرة د. ت. ، ح 1.
- الاستراباذي . شرح الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسر عمر، منشورات جامعة قارويوس ينغازي.
- سيبويه الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت دار الجيل، 1991، ج 2

### الأجنبية

- Andler, Daniel (1992) : *Introduction aux sciences cognitives* Paris ed Gallimard. Folio Essais.
- Autier - Revuz, Jaqueline (1995) : *Ces mots qui ne vont pas de soi*. Paris, Larousse. Tome I.

# حول تفسير بعض مظاهر الاستعمال في منطقة اللسنيات العربية في القديم

عبد الرزاق بن عمر

## ●. المقدمة :

لا نعتقد أن مسألة تأثير الاستعمال في مفردات اللغة تشير الآن جدلاً بين دارسي المعجم من العرب لأننا نجد في كتاباتهم المعجمية ما به سدّ الشغور (انظر مثلاً علي الفاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم) ولأنّ العرب أدركوا منذ القديم أن مدلول كلمة ما يتحقق باستعمالها في اللغة استعمالاً يفهم بالنظر إلى تلك الكلمة في سياقاتها اللغوية والاجتماعية المختلف... (انظر مثلاً سيويو والجرجاني والملاحظات اللاحقة الخاصة بهما).

بيد أن ما ينقص على حدّ علمنا هو تطرّق الدراسات العربية إلى مظاهر /المسكوكة/ الاصطلاحية/ الاستعمال في علاقتها باللسنيات (التعبير الخاصة /Les expressions idiomatiques/) في العربية قديماً أو حديثاً وذلك ما يدفعنا إلى تناول هذا الموضوع المثير لعدة أسئلة مدارها كيفية تحقيق دلالة اللسنية في اللغة وتحديد علاقتها بالدلالة المعجمية ومن ثمة البحث في أثر الاستعمال في لسنيات اللغة باعتبارها من العناصر المعجمية إذا ما قبلنا جواز القول بتركّب هذه العناصر.

### 1. في الدلالة المعجمية.

#### 1-1. في المعنى المعجمي.

قد تفهم الدلالة المعجمية بمجالاتها المختلفة التي نجد منها ما تقدّمه المعاجم من شروح مختلفة لمعاني المفردات إذا أرجعنا المصطلح إلى ما يتصل بفنّ صناعة المعاجم (Lexicographie). وفي ذلك ظهرت عند العرب دراسات متعدّدة نظر فيها أصحابها إلى الدلالة المعجمية عموماً من زاويتين : زاوية

محدود هذه الشروح في المعاجم واهتموا كثيرا بالمنهج وطرق الشرح بالمقابل والشاهد والصورة وما إلى ذلك (محمد رشاد الخمزاوي، المعجم العربي) ورواية ما يدن عليه اللفظ المشروح في المعاجم باعتباره عنصرا معجميا (انظر مثلا علي القاسمي، ص ٣٧ وما بعدها). ومن ثمة اعتنوا بمسائل الترادف والتعدد الدلالي وغير ذلك...

أما إذا فهمنا من المصطلح سبته إلى مجال علم المعجم (Lexicologie) فإن مدار المسألة يكون بلا ريب المحتوى الدلالي للعناصر المعجمية المؤلفة لنظام الدلالة في لغة من اللغات الطبيعية ولا يخرج موضوعنا عن حدود هذا المجال لعدة أسباب نذكرها تباعا أثناء هذا البحث.

بيد أن تقديم الموضوع بهذه الطريقة لا يخلو من مشاكل لأن أسئلة كثيرة قد تنبادر إلى الأذهان فمنها ما يتعلق بماهية العنصر المعجمي وطبيعته ومنها ما يدور حول الدلالة المعجمية في حد ذاتها لأنها تتصل بالمعنى وهو شير لجدل وبقاش، فهل المقصود من هذا المعنى أصل ما تفيدته المفردات وهي منعزلة عن السياق أم هو معنى يلتبس من العلاقات التي يدخل فيها العنصر المعجمي وهي علاقات كثيرة تركيبية ونحوية وصرفية تؤثر بطريقة أو بأخرى في المحتوى الدلالي للعنصر المعجمي المستعمل في السياقات المختلفة ؟

لقد اتجهت الدراسات في المسألة حسب علمنا اتجاهين : دراسات اهتمت بالمعنى من ناحية ما يفيد العنصر المعجمي في حد ذاته أو ما عبر عنه ابن حنّ في الخصائص (ج ٢ ص ٣٥٦) بالمعنى على أصل وضعه ودراسات بحثت في المعنى من جهة العلاقات المحددة لدلالة العنصر المعجمي أو العناصر المعجمية. وكانت لبحوث العرب في هذين المجالين قدما وحديثا محاور عديدة دلت على وعي مهم بالمعنى المعجمي للكلمة إذ بحثوا فيها اتجاه ذلك المعنى وتطوره (العام/ الخاص/ العام المخصوص...) وقسموا دلالة الألفاظ تقسيما دلاليا معجميا (انظر في ذلك كتب فقه اللغة كالمزهر في علوم اللغة للسيوطي، ج ١ ص ١٠١، وما بعدها) ودرسوا المعاني حسب العلاقات السياقية المختلفة (حقيقة/ مجاز...) (انظر عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة مثلا) ورغم ذلك تبقى دراساتهم تلك قابلة لمزيد البحث في مسائل عدة منها طبيعة العنصر المعجمي وأهمية الاستعمال وعلاقته بالدلالة المعجمية وما إلى ذلك.

يفيد مصطلح المعجم اذا استثنينا منه مدلوله على الكتاب أو القاموس في اللغة العربية، مجموعة من الوحدات اللغوية العرفية المتغيرة التي تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللغوية الواحدة على صورة تقريبية متكاملة (محمد صلاح الدين الشريف، محله المعجمية، العدد 2، ص 17)، هذه الوحدات التي سماها البعض معجمات (يظر لخمراوي، المعجم العربي، ص 177) تختلف حسب الدراسات اللغوية المتعددة عن مصطلحات أخرى منها الكلمة (Le mot) والجذر (La racine) والأس (Le radical) والجذع (La base) . إلا أن الحوث العربية الآن، ولئن نحت بالدلالة المعجمية منحيز أحدهما مركزه المعنى الموضوع للفظ في أصل وضعه وثانيهما مداره مختلف العلاقات المحددة لدلالة العنصر المعجمي كما أشرنا وهما اتجاهان مهمان في تحديد طبيعة العناصر المعجمية، مازالت تفتقر عندنا إلى ما يكفي في الكشف الدقيق عن خصوصية هذه العناصر رغم أن بعض الدراسات تناولت تلك الوحدات المكونة لمعجم اللغة من زوايا مختلفة لاسيما احتمال تركيبها وقد أكدنا في بحثنا «اللسانيات (التعابير الخاصة) في العربية القديمة» أن العنصر المعجمي يكون بسيطاً أو مركباً وفصلت القول في تركب اللسنية التي تعد من العناصر المعجمية لأسباب كثيرة نذكر منها :

أ - الدلالة : من الخصوصيات الدلالية للسنية أننا لا نستطيع أن نتحصل على معناها بالجمع الرياضي لمدلول مكوناتها :

(428)<sup>(1)</sup> رَجَعَ فلان على حافرتَه : شاخ وهرم ولا يمكن أن نلتمس معنى الهرم من جمعنا لدالتي رجع مع الحافرة لأن قيمة المعنى داخل اللسنية تعادل محتوى علامة لغوية واحدة هي غير المكونات وكذا الشأن بالنسبة إلى بقية لسنيات اللغة : (586) حَيَّطَ رأسَه : شاب (947) انْقَطَعَ بهم السبب : تحافوا (1292) طاحتهم المئون : هكوا

ب - التركيب : تتميز اللسنية خلاف للعناصر المعجمية البسيطة بتركيبها الذي يحدث عادة بامتزاج مكونين أو أكثر في وحدة جديدة تترسخ في المعجم بالتواتر (ع. بن عمر، اللسنيات، ص 206 وما بعدها) إلى درجة أنها تضمحل وتخرج عن نظام اللغة إن فصلنا أي مكون من مكوناتها عن الآخر :

(1) ص 123 الدالات بأرقام (428) تحليل على نهاية المقال وهي ذاتها الأرقام التي نجدها في مدونة بحثنا «اللسان (التعابير الخاصة) في العربية القديمة» .

(100) شَذَّ عَلَى سَاعِدِهِ أَغَانَهُ، سَوَدَّتِ اللَّسِيَّةُ بِإِفْتِرَاقِ الْمَعْمَلِ شَذَّ  
 مَعَ خَرَفٍ عَلَى وَالْمَرْكَبِ الْأَسْمَى سَاعِدَهُ لِلتَّعْيِيرِ عَنِ الْإِعَانَةِ بِحَيْثُ آتَا سَوَ  
 عَرَلَهُ عَنِ الْمَرْكَبِ الْحَرْفِيِّ خَرَجْنَا إِلَى عُنْصُرٍ مُعْجَمِيٍّ جَدِيدٍ يُعْبَرُ عَنْ حَدَثٍ  
 لَشَدِّ الَّذِي لَا يُجَدُّ فِيهِ شَيْئًا مِنْ مَعْنَى الْإِعَانَةِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ اللَّسِيَّةُ اصْطِلَاحًا  
 وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ مَعَ بَقِيَّةِ الْمَكُونَاتِ. فَالْمَرْكَبُ فِي الظَّاهِرِ اقْتِرَانُ عُنْصُرٍ شَانٍ  
 أَوْ أَكْثَرٍ وَلَكِنَّهُ دَلَالِيٌّ إِذْ لَا وَجُودَ لِأَيِّ مَكُونٍ مُسْتَقِلٍّ عَنِ الْآخِرِ بَلْ إِنَّ مَكُونَاتِ  
 اللَّسِيَّةِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَكُونُ الْكَلِمَةُ

ج - اتِّفَاقُ اللَّسِيَّةِ مَعَ الْكَلِمَةِ - إِذَا تَجَاوَزْنَا مَاتَشِيرَهُ الْكَلِمَةُ مِنْ إِشْكَالٍ  
 لِأَنَّهُ لَا تَمَثَّلُ فِي كَامِلِ أَحْوَالِهَا عُنْصُرًا مُعْجَمِيًّا (انْظُرْ فِي الْكَلِمَةِ، الطَّيِّبُ  
 لِبَكُوشٍ وَصَالِحُ الْمَاجِرِيِّ، ص ١٧ وَمَا بَعْدَهَا) وَقَدْ تَخْتَلَفَ مَعَ اللَّسِيَّةِ فِي  
 مَلَامِحٍ كَثِيرَةٍ (انْظُرْ مِثْلًا ع. بَنِ عَمْرٍ، اللَّسَنِيَّاتِ، ص 33: وَص 40) فَإِنَّا  
 نَسْتَطِيعُ إِثْبَاتَ اتِّفَاقِهِمَا فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ الدَّلَالِيَّةِ مِثْلَ قَبُولِ التَّرَادُفِ  
 وَالتَّعَدُّدِ الدَّلَالِيِّ...، فَمِنَ اللَّسَنِيَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ الدَّلَالَةَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (977)  
 انْتَفَخَ سَحْرَهُ: مَلَّ أَوْ حَبَّنْ أَوْ تَعَدَّى طَوْرَهُ (1013) سَقَطَ فِي يَدِهِ: نَدِمَ أَوْ  
 زَلَّ وَأَخْطَأَ (1020) انْسَلَخَ جِلْدُهُ: قَلَّ حَيَاؤُهُ أَوْ فَزَعُ (1075) يَفْتَنَاتُ السُّوْفَ  
 : يَعِيشُ بِالْأُمَانِيِّ أَوْ هُوَ صَابِرٌ... وَمِنَ اللَّسَنِيَّاتِ الْمُتَرَادِفَةِ فِي وَصْفِ الْبَخِيلِ  
 مِثْلًا قَوْلُهُمْ: (132) مَا يَبْضُ حَجَرُهُ: بَخِيلٌ (320) جَعَدَ الْبِنَانُ (331) جَامِدُ  
 الْكَفِّ (348) أَجَاعَ قَدْرَهُ: بَخِلَ. وَفِي التَّعْيِيرِ عَنِ السَّمَنِ: (641) دَمَّ  
 فَلَانٌ بِالسَّحْمِ: كَانَ سَمِينًا (737) رَجَعَ الْعَلْفُ فِي الدَّابَّةِ وَنَجَعَ: سَمِنَتْ  
 (827) أَخَذَتْ إِبِلِي رِمَاحَهَا وَكَذَلِكَ سِلَاحُهَا: سَمِنَتْ (1085) امْرَأَةٌ شَبَعَى  
 الْوَشَاحَ: سَمِينَةٌ مَمْلُوءَةٌ. وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ تَعَدُّدَ الدَّلَالَةِ وَالِاشْتِرَاكَ وَالتَّرَادُفَ  
 وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَحْتَاجُ تَدْقِيقًا وَتَوْضِيحًا وَدِرَاسَةً لِأَنَّ التَّرَادُفَ  
 الْمَطْلُوقَ مِثْلًا لَا يَوْجَدُ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا، إِلَّا أَنَّ عَمَلًا مِنْ هَذَا النُّوعِ  
 يَتَجَاوَزُ غَايَتَنَا الْآنَ.

د - قَبُولُ الْخَاصِيَّةِ التَّصْنِيفِيَّةِ: تَقْبُلُ اللَّسَنِيَّاتُ الْخَاصِيَّةَ التَّصْنِيفِيَّةَ إِسْوَةً  
 بِكَلِمَاتٍ وَهَذِهِ الْخَاصِيَّةُ نَمَكَّنَتْنا مِنْ تَصْنِيفِهَا وَتَوْزِيعِهَا طَبَقِيًّا فِي مَجْمُوعَاتٍ  
 (ع. بَنِ عَمْرٍ، اللَّسَنِيَّاتِ، ص 111 وَمَا بَعْدَهَا):

\* دَلَالِيًّا حَسَبَ أَصُولٍ مُعَايِنِهَا أَوْ حَسَبَ مُعَانِيهَا الْإِصْطِلَاحِيَّةِ (ع. بَنِ  
 عَمْرٍ، اللَّسَنِيَّاتِ، ص 114 وَمَا بَعْدَهَا) فِي حَقُولٍ دَلَالِيَّةٍ تَتَضَوَّى فِي حَقُولٍ  
 كَثِيرَةٍ مِنْهَا

- (٦١) مَانَةُ حَائِثٌ وَلَا أَنَّهُ أَيُّ مَا لَدَيْهِ، من الحائِثَةِ . سِنَاقَةٌ وَلَا تَةٌ :

الشَّاةُ، (١١٦) في مِثْلِ حَدَقَةِ الْعَمْرَانِي فِي حَصْبٍ وَمَاءٍ كَثِيرٍ، مِنْ حَدَقَةِ الْبَعِيرِ وَهِيَ تَوْصِفُ بِكَثْرَةِ الْمَاءِ، (٦٨٩) رَكِبَ ذَنْبَ السَّعِيرِ : رَضِيَ بِحِظٍ مَسْخُوسٍ نَاقِصٍ، مِنَ الْبَعِيرِ وَذَنْبُهُ لَا يَرْكَبُ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ . فَلَا يَلِ كَمَا لَا يَحْفَى مِثْلُ مُصَدَّرَا (Source) لِهَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ مِنَ اللَّسَنِيَّاتِ وَغَيْرِهَا وَهِيَ بِذَلِكَ تَعَدُّ قَاسِمًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهَا يَكُونُ حَقْلًا يَقْبَلُ الْإِنْضَوَاءَ فِي حَقْلِ أَكْبَرَ مِنْهُ هُوَ الْخَيْرَانَاتِ الْأَلِيفَةُ الْمُتَتِمَّةُ إِلَى حَقْلِ الْحَيَوَاتِ وَهَلَمْ جَرًّا .

- (122) جَاءَ بِالتَّرَاهَاتِ الْبَسَاسِ : كَذِبٌ، (203) يَنْفُخُ فِي الْبُوقِ :

يَكْذِبُ وَيَنْطِقُ بِمَا لَا طَائِلَةَ تَحْتَهُ، (423) جَاءَ بِالْخَطَرِ الرَّطْبِ : كَذِبٌ، (1486) جَاءَ بِالْعَنَاقِ وَكَذَلِكَ بِأَذُنِي عَنَاقٍ : بِالْكَذِبِ الْفَاحِشِ أَوْ بِأَخِيَّةِ وَالشَّرِّ وَهَذِهِ اللَّسَنِيَّاتُ كَمَا نَلَاظُ يَجْمَعُهَا حَقْلٌ دَلَالِيٌّ وَاحِدٌ هُوَ حَقْلُ الْكَذِبِ الْمُتَتِمِّ إِلَى حَقْلِ الْأَخْلَاقِ الَّذِي يَنْضَوِي فِي حَقْلِ الْقِيَمِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ . . .

\* تَرْكِيبِيًّا حَسَبَ أَشْكَالِ الْمَرْكَبَاتِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تَتَوَارَدُ فِيهَا اللَّسَنِيَّاتُ

(ع . بن عمر، اللَّسَنِيَّاتُ، ص 239 وما بعدها) :

- اللَّسَنِيَّاتُ الْفَعْلِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ رَأْسُهَا فِعْلًا وَمِنْ أَمْثَلِهَا : (792)

رَعَى النُّجُومَ : أَرَقَ وَسَهَرَ، (794) رَغِمَ أَنْفُهُ : ذَلَّ وَخَضَعَ، (800) هُرِيقَ رَقْدُهُ : قُتِلَ، (802) رَقَلَ فِي ثِيَابِهِ : تَكَبَّرَ وَتَبَخَّرَ . . .

- اللَّسَنِيَّاتُ الْأَسْمِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي تَتَوَارَدُ فِي شَكْلِ مِنْ أَشْكَالِ الْمَرْكَبَاتِ

الْأَسْمِيَّةُ : (406) حُشَاةٌ نَازِعٌ : الرِّقَّةُ الْقَلِيلُ، (712) هُوَ مَنِّي حَضِرَ الْفَرَسِ : قَرِيبٌ، (416) حَاطَبٌ لَيْلٍ : يَحْلَطُ فِي كَلَامِهِ وَأَمْرُهُ أَوْ يَجْنِي عَلَى نَفْسِهِ، (492) حَيَّةٌ ذَكَرٌ : شَهْمٌ أَوْ شَجَاعٌ شَدِيدٌ . . .

- اللَّسَنِيَّاتُ الْحَرْفِيَّةُ وَهِيَ تِلْكَ الَّتِي تَبْدَأُ بِحَرْفٍ مِثْلَ قَوْلِ الْعَرَبِ .

(341) فِي جَنَاحِ طَائِرٍ فَلَقَ دَهْشَ، (450) كَالْحَلْقَةِ الْمَقْرَعَةِ : مَجْتَمِعُونَ مُؤْتَلِفُونَ، (480) بِحَوْضِ الثَّعْلَبِ : بَعِيدٌ، (774) لِرَشْدَةٍ صَحِيحِ النَّسَبِ . . .

هـ - عِلَاقَةُ اللَّسَنِيَّاتِ بِالْمَلَكَةِ اللَّغَوِيَّةِ (la compétence) وَالْإِنْجَارِ (la

performance) :

\* فِي اللَّسَنِيَّاتِ شَأْنُهَا شَأْنُ نَمِيَّةِ الْعَنَاصِرِ الْمُعْجَمِيَّةِ جَانِبَ مِنَ الْمَلَكَةِ

اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ نَدْرِكَهَا مِنْ خِلَالِ بَعْضِ الْمُلَاحَظَاتِ :

- تَشْتَرِكُ اللَّغَاتُ الطَّبِيعِيَّةُ وَالْعَرَبِيَّةُ تَمَثُّلًا بِهَذَا الْبَحْثِ فِي ظَاهِرَةِ التَّكَلُّسِ

نُعْجَمِيٍّ وَيَتَوَقَّرُ فِي كُلِّ لُغَةٍ مِنْهَا رَصِيدٌ مِنَ اللَّسَنِيَّاتِ (انظر أعمال ندوة



التكلس المعجمي، تونس، سبتمبر 1998) وفي هذا الاشتراك كما لا يخفى مظهر من مظاهر الملكة.

- اللسنية على درحة ما من التحريد لشيء يتصل بالوظيفة سريرية للغة لأنها من وحدات المعجم وهي بذلك معدة لتحقيق أهم وظائف اللغة التي منها الإيلاج والوظيفة التعبيرية...

- تقبل اللسنية كما رأينا في الفقرات السابقة الخاصية التصنيفية التي تعتبر في حد ذاتها خاصية نوعية للكلام البشري...

\* في اللسنيات مظهر من الانحياز اللغوي بما أنها تمثل مجموعة متواترة من العناصر المعجمية وتقبل الوصف الكمي والتطور بالاستعمال وما إلى ذلك، ولا ريب في أن العرب تفتنوا منذ القديم إلى تأثير هذه المظاهر في العناصر المعجمية ودلالاتها إذ ربط القدماء علاقة بين الاستعمال والعديد من المفاهيم وعمدوا بالتواتر إلى تخصيص كثير من المصطلحات وتحديداتها فاعتبروا أن مثل قول العرب (102) فلان ما يعرف هراً من برأي لا يعرف شيئاً أو لا يميز بين من يكرهه ومن يبرّه، من كلام العرب السائر (لسان ج 1، ص 101) [وكذا الشأن بالنسبة إلى الأمثال التي عدت سائرة (الميداني، ج 1، المقدمة)] وأدركوا أن للتواتر شأنًا في استعمال العبارات، وقد ورد عن سيويه أن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله (سيويه، ج 2، ص 126) فلا ينفرد عنده من الأشياء شيء دون ما بعده إذ لا يجوز أن تقول في كلمته فاه إلى في كلمته فاه حتى تقول في لآنك تريد مشافهة (سيويه، ج 1، ص 392) ومثل ذلك قول الجرجاني في تحليل قول العرب عند وصف المتردد: رَاكَ تَقْدَمُ رَجُلًا وَتُؤَخَّرُ أُخْرَى : افلوا جهد مستعمل اللغة أن ينصور لقوله تقدم رجلاً معنى وفائدة ما لم يقل وتؤخر أخرى أو ينوّه في قلبه كلف نفسه شططا (أسرار، ص 115) فالاستعمال عندهم يحدد معنى اللفظ كما نرى ويكسب العبارة خصوصيتها الدلالية وهو ما يؤكده تحليل أمثلة من اللسنيات إلى مكوناتها :

(1526) هذه أرض لا يطير غرابها : كثيرة الثمار لأن المعروف عن الغراب أنه يتبع أجود الثمار وأنه ما إن يحط بمكان حتى يطير عنه وبذلك يكون استقراره دليلاً على كثرة الثمار، واللسنية توردت داخل الجملة الاسمية في محل خبر شكله النحوي مركب نعتي هو أرض لا يطير غرابها إلا أن تحليله إلى منعوت ونعت يشير مشاكل إذ أننا في الإخبار نستطيع الاستغناء عن

النعْت (لا يطير عرابها) بينما نهشم معنى اللسنية التي بلغت درجة كبيرة من التكلُّس فنبعد عن قصد المتكلم وصف الأرض بكثرة الثمار إن فصلنا بين مكوّنين المنعوت والنعْت أو عزلنا لفاعل عن فعله في مستوى النعت الوارد مركّب إسناديّ فعليّاً (انظر أمثلة أخرى لتحليل اللسنيات في ع. بن عمر، اللسنيات، ص 208 وما بعدها) ورغم هذا تقبل اللسنيات، خلافاً لما لا تستسيغه الأمثال من تغيير في الصيغة والإعراب كما هو مأثور عنها (انظر مثلاً المزهَر للسيوطي، ج 1 ص 487...)، التوارد في الاستعمال بطرق متعدّدة: - (17+) حَطَّ رَحْلُهُ : أقام / + ألقى رحله + ألقت رحلها + حطوا رحالهم.

- (336) جَمَمَت الجارية وَلَمَمَت : اكتملت / + صارت لها جمّة ولمّة + جارية مجمّمة وملمّمة...  
- (301) جَرُّوا أَذْيَالَهُمْ : تكبّروا واختالوا / + جرّ ذيله + جرّ أذياله + جرّ ذيلوه ومن ذلك قالوا : ذالت الجارية ونذيلت : تبخّرت.  
- (203) فلان يَنْفُخُ في البوق : يكذب ويتكلّم بما لا طائفة تحته / + جاء بالبوق + نطق بوقا + تبوق + البوق : الباطل + باق يوق : جاء بالبوق ← هو بوق : لا يكتم السرّ...

وهكذا، يمكن أن نخلص ممّا سلف إلى أن اللسنية من العناصر المعجمية وأن دلالتها من الدلالة المعجمية التي ترتبط في جوانب منها بالاستعمال. ومن هذا المنطلق يكون القسم الثاني من البحث مخصّصاً لاختبار مدى تأثير الاستعمال في دلالة اللسنيات العربية في القديم، بيد أن سعة الموضوع تجعلنا نقصر في توضيحه على بعض مظاهر الاستعمال بالاعتماد على عينات مختارة من العبارات المتداولة في القرن السابع الميلادي (الأوّل الهجري) لما حدث ظهور لإسلام من أثر في تعديل لنشاط اللغوي عند العرب ولأنّ العربية المسموعة في العصر الحاهلي لم تصلنا إلا من خلال القرآن أو ممّا نوّج حركة جمع اللغة من مصنّعات في النحو والمعاجمية وفقه اللغة وهذه الكتب صبّغت مدوّنتها لأغراض مختلفة أهمّها حماية لغة القرآن من التحريف واللعن.

## 2. استعمال اللسنيات العربية في القديم :

يرتبط المستعمل من اللسنيات العربية بمُحيطة الحضاري وزمن نشأته

وأساسها المختلفة ومدى تفاعل المتكلمين باللسانية مع الواقع لتعبير عن حاجاتهم اليومية أو بلوغ مقاصدهم ومآربهم، لذلك يشمل البحث في استعمال العبارة ضربا من التنقيب في نشأتها وروافدها وتوارها في السياقات المختلفة وما يؤدي إليه كل ذلك من مظاهر التطور والتغير... ولتوضيح هذا نقنصر في ما يأتي لضيق المجال، على عينات من مظاهر الاستعمال اطلاقا من بعض الملاحظات الخاصة بنشأة اللسنيات وتواردها وتطورها.

## 2-1. نشأة اللسنيات في القرن السابع :

لا نجد صراحة عند ظهور لإسلام في القرن السابع الميلادي مقاطعة واضحة لتلثرت اللغوي المنسوب إلى الجاهلية. وقد ظلت طائفة كبيرة من اللسنيات متداولة بين الناس متواترة في الاستعمال، بل إن أغلب العبارات حافظت على خصوصياتها الدلالية ومعانيها المختلفة إلا من بعض التحولات اجديرة بالاهتمام.

لقد كان تواتر مجموعة من القصص في القرآن لوعظ المسلمين بأخذ العبرة من شقاء الأمم البائدة دافعا حمل الكثير من الناس على صياغة عبارات تحيل على مرجع من العصر الجاهلي، فقولهم لمن كان في شقاء وضلال كبير. (٢٨٨) «أشقى من أحمر ثمود» يلتقي بقولهم لما كان مشؤوما أو شديدا : (٢٩٠) «كراغية البكر» لأن العبارتين تحيلان على نفس القصة إذ أن أحمر ثمود هو لقب قدر بن سلف عاقر ناقة صالح (لسان م 1 ص 717) بينما راعية البكر هي ناقة صالح التي هلك بسببها ثمود وقد ورد ذكرها في شعر الأخطل :

لعمري لقد لاقت سليم وعامر . . على جانب الثرثار راعية البكر  
(أساس البلاغة ص 240) في حين وردت إشارات لنقص في القرآن بمواطن متعددة : الأعراف : 77-73/7، هود : 64/11، الإسراء : 59/17، الشعراء : 155/26، القمر : 27/54، الشمس : 13/01.

إن نواة لقصة المتواترة في القرآن قد تكون هي السبب في ابتداء ظهور بسنيتين وغيرهم لما في لقرآن من قداسة ولما في القصة من تشويق وتأثير. وشأن هذا نوع من العبارات شأن طائفة أخرى ظهرت في نفس الفترة تقريبا وقد عدت روحها لمصدر لكتابية . يقال لمن كان كثير لحور شديد الظلم . (٩٨٧) احور من قاضي سدوم، وقد خُصوا بذلك قصة إسرائيل عن سدوم.

(تكوين 19 : 4) وكانت مضرب الأمثال عند العبرانيين والمسيحيين في الجور وارتكاب الفاحشة : أشعيا 1 : 10-13 ، أرميا 23 : 14 تثنية 32 : 32 ، على حد قول عبد لمجيد عديد في كتابه الأمثال في النشر العربي القديم (ص 96).

ولئن كانت هذه العيّنات قد استفتت روافدها من العصور القديمة لسابقة لها فإنّ بعض اللسنيّات الجديدة قد استوحت معانيها من تعليم الدين الحديّد ومبادئه بل إنّ دلالة العبارات حملت قيما إسلاميّة جديدة ومثلاً عُيا بدأت تأخذ طريقها إلى الترسّخ في أذهان مستعملي اللّغة وسلوكهم :

(111) بَارَكَ اللّهُ فِيهِ وَلَهُ وَعَلَيْهِ وَبَارَكَهُ أَي أَنَابَهُ اللّهُ وجعله مباركاً .  
والعبارة من برك البعير : أناخ في الموضع ولزمه ، أو من البركة : الزيادة وقد تواترت في القرآن الكريم 6 مرّات (معجم عبد الباقي، ص 118) منها قوله تعالى : وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًّ مِنْ قَوْقَهَا وَبَارَكَ فِيهَا (فصلت : 10/41).

(219) بَلَغَتْ رُوحَهُ التَّرَاقِي أَي شَارَفَ الموت ، من ترقّيته : أصبت ترقوته والعبارة تواردت في القرآن في قوله تعالى : كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي (القيامة : 26/75) وهي ترادف قوله تعالى : وَإِذَا زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ (الأحزاب : 10/33) وقوله : فَلَوْ لَا إِذْ بَلَغَتِ الْخُلُوفَ (الواقعة : 83/50).

(481) سَقَاكَ اللّهُ بِحَوْضِ الرّسول وَمِنْ حَوْضِهِ : دعاء لك بالنجاة في الآخرة والفلاح وحوض الرّسول يرده أتباعه يوم القيامة بعد خروجهم من القبور عطاشاً فيشربون منه شربة لا ظمأ بعدها (ابن أبي زيد القيرواني . الرسالة، ص 19).

(764) رُدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ ، أي إلى الهرم والخرف ، من قولهم : أَرْدَل فلان دراهمي أي فسلهأ . وردت العبارة في الحديث : أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَرْدَ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ (لسان م 2 ص 1158) وكذلك في قوله تعالى : وَمَنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعَمْرِ لَكِي لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا (النحل : 70/1 ، الحج : 5/22).

(826) أَوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ أَي كَانَ عَوِزًا مَنِعًا فِي عَدَدٍ كَثِيرٍ مِنْ قَوْمِهِ يستند إليهم كما يستند إلى الركن من الخطأ ، وردت العبارة في قوله تعالى أَوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ (هود 11-13) وفي حديث : رَحِمَ لِلّهِ لَوْطٌ إِذْ كَانَ لِيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، د س س س إلى الله عز وجل وهو أشدّ لأرك .

(١١١) وقع في يدي رباه في عذاب شديد و في مارق لا يستطيع الخروج منه، صل العبارة من قلوبهم ربنا الدقة التي صرنا شفقت رجليها عند الحلب ثم أخذوا من ذلك الرباوية لربهم الناس ودفعهم أهل النار إليها (لسان ج ١ ص ١٠) وقد ورد ذكر الزبانية في القرآن مرة واحدة في قوله : فَلَمَّا دَعَا تَادَةَ سَدُّعُهُ الْكَاثَةَ (لعن) (١١١)

١-١٠ سبع من بلاد وحسري سبع من جزير سره من قومه تعالى : كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ (البقرة : 261/2) وكذلك من قوله : مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا (الأنعام : 100/6) رغم أن العرب تضع السبعة موضع التضعيف والتكثير...

ويبدو من العينات السابقة أن القرآن كان مصدراً لشئى اللسنات وأن أحدث الديني في القرن السابع الميلادي هو الذي حرك بدون منازع الملكة اللغوية عند العرب والمسلمين فصاغوا سبة عالية من العبارات المختلفة في معاد إسلامية شتى رغم أن طاقة الإبداع لم تتوقف عن إنتاج لسنات ذات دلالات أو صور كانت في الأصل متواترة في الفترة الجاهلية :

(309) مات حَتَفَ أَنْفَهُ أَي فَجَاءَ أَوْ عَنْ مَرَضٍ بِلَا قَتْلٍ أَوْ ضَرْبٍ. من الحَتَفَ : الموت وكأتما فصدوا لله يموت على فراشه كما لو كان سقط لأنفه ومات أو كأن أصل العبارة من اعتقد العرب أن روح المريض تخرج من أنفه فإن جرح خرجت من مكان الجرح واللسية إسلامية المنشأ لأنها رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم (السيوطي، ج 1 ص 301) رغم أن معنى الموت متواتر في الجاهلية (انظر، بن عمر، اللسنات، ص 377). بل إن في رافد العبارة شيئاً من تصورات العرب في فترة ما قبل الإسلام.

(1381) رَكِبَ أَعْجَازَ الْإِبِلِ : ذَلَّ أَوْ كَانَ تَابِعاً لغيره أَوْ لقي المشاق لأنَّ عجز البعير مركب شاق والعبارة من قولهم تعجزت البعير إذ ركبت عجزه ولا أثر فيها لأي رافد أو معنى إسلاميين رغم أنها نسبت إلى علي بن أبي طالب (لسان ج 4، ص 1042) وقد عرف أنه أدرك الإسلام صبياً.

(2208) حَمِيَّ الْوَطِيسُ أَي اشْتَدَّتْ الْحَرْبُ أَوْ الْأَمْرُ، مِنَ الْوَطَسِ : الْوَطْءُ مِنَ الْخِيلِ وَالْإِبِلِ أَوْ مِنَ الْوَطِيسِ : شَيْءٌ يَتَخَذُ مِثْلَ التَّنَوُّرِ يَخْتَبِزُ فِيهِ وَيَشْوِي وَالْعِبَارَاتُ أَثَرَتْ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ (لسان ج ١ ص 47) وكذلك سيوطي ج 1 ص 200) رغم أن روحها جاهلية

لأنها تختزن معلومات عن الحياة اليومية العربية القديمة التي تواصلت من الجاهلية إلى ما بعد صدر الإسلام

لقد كان لنا في الأمثلة السابقة ما يدل على أن اللسانيات العربية في القديم كانت مختلفة الروافد عما تحمله من معلومات دلالية مرجعية تعود إلى فترات متلاحقة من الجاهلية أو صدر الإسلام لأن بعضها نبع من مصادر كتابية أو من القرآن الكريم أو أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم، ذلك أن تأثير الحدث الديني في دلالة العبارات كان عميقا لكنه لم يشن العرب ومستعملي اللغة عن صياغة صور ومعان قديمة متواترة في لسيات يتحتم علينا مزيد النظر في خصائص استعمالها وطبيعة تطورها.

## 2 - 2. توارد اللسانيات العربية في القديم

حافظت أغلب اللسيات التي ظهرت في الجاهلية على شيوعها وتواترها في القرن السابع رغم أن الطرف الجديد أدى إلى ظهور طائفة من العبارات قامت على تقيض سابقاتها التي بدأت تخرج من الاستعمال فمن «لسنات المناسبات» التي تأثرت بالواقع الجديد وبعض المفاهيم الإسلامية قولهم :

(803) بالرفاء والبنين أي بالالتئام والاتفاق وحسن الاجتماع، يقال العبارة في الجاهلية للمملك لكن الرسول صلى الله عليه وسلم بذلها بقول آخر هو : بارك الله عليك وبارك فيك وجمع بينكما في خير (أساس ص 244 وكذلك لسان ج 2، ص 1194 و 1203).

(1355) أتت علي كظهير أمي وكظهر أي محرمة، عبارة في الطلاق منهى عنها في القرآن (المجادلة : 2/58) رغم أنها بقيت موجبة في الإسلام شأنها شأن قولهم : (340) حنك على غاربك... إلا أن الكلمات التي أصبحت متواترة منذ القرن الأول للهجرة هي : أنت طالق وأنت خلية وأنت بريئة وأنت حرام... (ابن أبي زيد، الرسالة، ص 408).

وشأن هذه اللسيات شأن بعض العبارات الخاصة بفئات اجتماعية ضيقة عاشت في صلب المجتمع الإسلامي الجديد :

(701) راعنا : عبارة من أقوال اليهود في الجاهلية وقد كانوا يتسابون بها نهى الله تعالى عن قولها في القرآن : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا (البقرة : 104/2).

لقد كان لتأثير العوامل الدينية في الحياة الاجتماعية أهمية بالغة في تعديل نسق استعمال بعض اللسنيات وتقلص تواترها فأخذت نسبة منها الطريق نحو التقادم كما ذكرنا ولكن جانب التصرف بالاستعمال في دلالة طائفة من العبارات المتواترة وفي أشكالها المختلفة يبقى في حاجة إلى التوضيح؛ ولا مناص لنا من الاعتماد في ذلك على عينات من القرآن أهم نصر متكامل في القرن السابع - وردت في القرآن لسنيات كثيرة نذكر منها بعض ما كان شديد التواتر وقد اعتمدنا في الإحصاء المعجم المفهرس لعدد الباقي : (457) الحمد لله : 35 تواترا (ت)، (2213) توفى : 23 ت، (600) ولى ذبيرة 13 ت، (1281) طبع على قلبه : 11 ت، (2108) نكص على عقبه : 9 ت، (599) قطع ذبيرة : 4 ت... وقد تواردت هذه اللسنيات في شكل مركبات متعددة منها المركبات الفعلية : (599) قطع ذبيرة؛ والاسمية : (1367) عابر سبيل؛ والحرفية : (1131) بشق الأنفس... وتتسم هذه اللسنيات ولا سيما الفعلية منها بقبول مكوناتها التصرف بالاستعمال عن طريق الاشتقاق :

(600) ولى مُذْبِرًا (النمل : 10/27، القصص : 31/28) + وَلُوا مُذْبِرِينَ (النمل : 27/80) + وَلُوا الْأَذْيَارَ (الفتح : 22/48) + تَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ (الأنبياء : 21/57) + لَا تَوَلَّوْهُمُ الْأَذْيَارَ (الأنفال : 15/8) + يَكُونُ الذُّبْرُ (القمر : 45/54)...

(2108) لَمْ يُعَقِّبْ (النمل : 10/27، القصص : 28-31) + يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ (البقرة : 2/143) + نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ (الأنفال : 8/48) + انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ (آل عمران : 3/144) + كُنتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ تُنْكَصُونَ (المؤمنون : 21/66)...

يبد أن أغلب هذه اللسنيات تقبل التحول بالاستعمال عن طريق آليات اللغة من الأشكال الاسمية إلى الفعلية أو العكس :

(1145) أَرَاغَ اللَّهُ قَلْبَهُ توردت اللمسية في شكل مركب فعلي في قوله تعالى : فَلَمَّا رَاغُوا أَرَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ (الصف : 5/61) ثم في شكل مركب اسمي في الآية : فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ (آل عمران : 7/1)...

(1276) ضَاقَ صَدْرُهُ : تواردت اللمسية في شكل مركب فعلي في قوله تعالى : وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ مَا يَقُولُونَ (الحجر : 97/15) + يَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْظُرُ لِسَابِي (الشعراء : 13/26)، إلا أنها اقترنت من

المركب الاسمي عن طريق الاشتقاق في قوله تعالى : يَجْعَلْ صَدْرُهُ صَيْفًا خَرَجًا (الأنعام : 125/0) + فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ (هود : 12/11).

ولا تقتصر مجالات التصرف في اللسنيات التي تضمنها القرآن الكريم على ما أشرنا إليه في الملاحظات السابقة لأن إمكانية الاستعمال في الواقع متسعة قد تتجاوز التصرف بالاشتقاق أو تغيير مواقع المكونات إلى التركيب : (745) مَرَحَبًا بِكَ : لسنية من صنف عبارات المناسبات غالباً ما تستعمل للترحيب بالقادم في صيغة إثبات ولكنها تواردت في القرآن مرتين بصيغة النفي : هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ (ص : 50/38) + قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ... (ص : 60/38).

## 2 - 3. تطور اللسنيات العربية في القديم

بدا لنا من خلال استقراءنا لبعض العينات من القرآن الكريم أن التصرف بالاستعمال في مستوى الخططين الجريدي (Paradigmatique) والمركبي (Syntagmatique) قد يساهم في اتجاه مكونات نسبة اللسنيات الشديدة التواتر نحو تكلس أشد مما هي عليه أو يؤثر في الطبيعة التركيبية لنسبة أخرى من العبارات فتتجه نحو ضرب من الاختصار :

(600) وَلَىٰ مُدَبِّرًا أَيْ فَرًّا أَوْ اِنْهَزَمَ، توارد مكون اللسنية الأول (ولى وما اشتق منه) منفصلاً عن المكون الثاني (مدبراً وما اشتق منه) في القرآن 6 مرات منها قوله تعالى : لَوَلَّيْتُمْ مِنْهُمْ فِرَارًا (الكهف : 18/18) باستعمال معنى اللسنية الفرار في موقع حال متعلق بنواة الإسناد كما ورد نفس المكون بموضع آخر من القرآن : تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى (المعارج : 17/70) في حين المعطوف عليه من المركب العطفى (أدبر وتولى) وقد قامت العلاقة بين مكوتي المركب على الترادف إلا أن تواتر اللسنية ولى مدبراً بلغ 12 ت وقد اقترن فيها المكون الأول بالثاني اقتراناً شديداً إذ أن درجة التجاذب بين المكونات في المركب الفعلي : ولى مدبراً + ولى الدبر ... أشد تماسكاً مما نجده داخل المركب العطفى. ويبدو أن اللسنية مرت على الأقل بثلاث مراحل :

أ - مرحلة التولد وهي مرحلة النشأة وفيها يتجاذب عنصران معجميان بسيطان أو أكثر عند الاستعمال وتستفيد اللعبة في ذلك من المجاز تقريب المتباعدين دلالياً [ولى ↔ (الدبر)]

ب - مرحلة التكلس وهي مرحلة تستعمل فيها اللسنية بمعناها



لاصطلاحى بعد ما تكون قد ترسخت بالتواتر في معجم اللغة منذ لدائه  
(الفرار أو الانهزام).

ج - مرحلة التطور وهذه المرحلة لا تلغها كل اللسنيات لأنها لا تكون  
إلا مع نسبة فديه لها طاقة إث حية متميزة. ولّى مدبر - لو ليت منهم فرار  
(2108) نكص على عقبيه أي أحجم ورجع عما كان عليه من الخير.  
تواردت اللسنية - مرآت في القرآن الكريم بالتصرف جريدياً في المكون الأول  
والاحتفاظ بنواة ثالثة هي المركب الحرفي على عقبيه :

- (نكص) + على عقبيه، ت (الأنفال : 48/3 + المؤمنين : 60/23)

- (انقلب) + على عقبيه، ت (آل عمران : 149/3 + الأنعام : 1/6).

غير أننا سجلنا تواردين آخرين يتصرف ثان في المركب الحرفي عن  
طريق الاشتقاق. ولّى مدبراً ولم يعقب (النمل : 10/27 + القصص :  
31/28)، والمرجح في مثل هذه الحالة أن اللسنية اتجهت بالاستعمال في فترة  
ما بعد ترسخها في المعجم إلى الاستغناء عن مكوناتها الأولى والاحتفاظ بالمكون  
الثاني الذي وقع التصرف فيه من حديد عن طريق الاشتقاق فاتجهت اللسنية  
إلى ضرب من الاختصار واحتزان حاصية تركيبها.

والواقع أن أي تصرف في اللسنيات اشتقاقياً وتركيبياً نحوياً لا يتم  
بغض النظر عن الخصائص الدلالية التي تميز العبارة كما أشرنا سابقاً في هذا  
البحث وأن الاستعمال هو الذي يحدد المعنى ولذلك يكون السياق الحكم  
الفصل بين ما تدل عليه اللسنية اصطلاحاً وما يخرجها إلى الحقيقة بما تفيد في  
بعض المقامات :

(1426) ألقى عصاه، لسنية صطلح العرب على استعمالها في من أقام  
بالمكان واطمان أو في من اجتمع إليه أمره أو كان مسافراً فبلغ موضعه وأقام  
لأنه إذا بلغ ذلك ألقى عصاه فخيم وترك السفر (لسان ج 4، ص 801 -  
802)، قال زهير : وضعاً عصي الحاصر المتخيم (كنايات ص 181) في حين  
أن نفس العبارة تواردت في القرآن الكريم 16 مرة (معجم عبد الباقي، ص  
651 - 652) بمعنى إلقاء العصا الذي يخرجها عن الاصطلاحية إلى الحقيقة  
كما في قوله تعالى : فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِيرٌ (الأعراف، 7/107،  
الشعراء : 32/21) وكذلك : فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَلْجٌ مُنِجٌ  
(الشعراء : 45/26)....

يبد أن هذا المثال الذي قدمنا لا يمثل في الحقيقة نموذج الاستعمال أو

بعدة أعمدة في استعمال ما باللسانيات من شفافية (Transparence) معوية لأنهم كثيراً ما كانوا يقتصرون في إبلاغهم وتواصلهم فيما بينهم على التعبير ببساطة عن المعنى الاصطلاحي المقصود منها في حين أن تواتر نسبة من لسنيات العصر الجاهلي وتأثيرها بالواقع الجديد في هذه الفترة جعلها تتجه نحو ضرب من التطور إما بتعدد دلالتها أو التجرد التدريجي من معانيها القديمة :

(1100) أَصْبَحُ يَا رَجُلُ : انتبه من غفلتك، وأصل المعنى من قولهم : لقيته عدة الصباح أي يوم العارة وأكثر ما كان يُنار عليهم في الصباح، قال الله تعالى، فالمعبرَات صَبَحًا (العاديات : 3/100)، في حين أن معنى الإصباح تطوّر باتجاهه نحو الدلالة على الهلاك. وقد تورد في القرآن ٨ مرّات في مثل قوله تعالى : إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ (هود : 11/81) + فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ (الحجر : 15/83) وكذلك : م. عبد الباقي ص (١٩٩)...

ولئن كانت دلالة بعض اللسنيات في صدر الإسلام قد تطوّرت بالاستعمال وتأثرت بالمفاهيم الحديثة فإن تواتر نسبة أخرى من العبارات جعلها تتجه نحو ضرب من التولد والتطور بتفرّعها إلى أكثر من عبارة :

(895) يَزْجُرُ الطَّيْرُ أَي يَعاْفها فيتغافل أو يتشام. وزجر الطير نوع من التكهّن أصله أن يرمي الرجل الطائر بحصاة أو يصيح به فإن ولّاه في طيرانه ميامنه وسنح تغافل به وإن ولّاه مياسره وبرح تشام وتطيّر منه، ومن ذلك قالوا للكهّان زاجرا لأنه إذا رأى ما يظنّ أنه يتشام به زجر بالنهي عن المضيّ قدماً في تلك الحاجة، واللسية تواردت في القرآن الكريم 8 مرّات استعمل فيها المكوّن الأوّل زجر وما اشتقّ منه في ١٠ مواضع : فالزّاجرات زَجْرًا (الصّافات : 2/17) + قَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ (القمر : 9/54) + مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ (القمر : 4/54)؛ بينما استعمل المكوّن الثاني الطير وما اشتقّ منه في ٦ مناسبات : إِنَّا نَظَيِّرُكَ بِكُمْ (يس : 18/36) + أَطَيَّرْنَا بِكَ (النمل : 27/47) + يَطَيِّرُوا بِمُوسَى (الأعراف : 131/٦) + طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ (النمل : 27/47) + طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ (يس : 16/1٩)، وكأما اللسنية كانت في حالة تفرّع إلى عسارتين جديدين بل إن المعنى الاصطلاحي ذاته كان في حالة تحوّل لأن استعمال الطائر وهو مشتق من المكوّن الثاني توارد في القرآن في موطن آخر

بمعنى إسلامي جديد . وكل اسم الزمّاء طائفة في عتقه (الإسراء : 13/17).

ومحمل القول إنّ حركيّة اللّغة كانت متميّزة في القرن السابع الميلادي الذي شهد تعديلا لنسق استعمال بعض اللّسنيّات وتطوّر دلالاتها فقد أدّى تأثير العوامل الدنيّة في الحياة الاجتماعيّة إلى تقلّص نسيّ في تواتر استعمال بعض العبارات : (791) راعنا و(803) بالرفاء والبهين و(1355) أنت عليّ كظهر أمي . . . وظهور طائفة أخرى قامت على نقيض الأولى التي بدأت تخرج من الاستعمال في حين أنّ لّسنيّات كثيرة حافظت في نفس تلك الفترة على تواترها بل إنّ نسق الاستعمال كان في تصاعد لأنّ نسبة هامة من المعاني الإسلاميّة شهدت النور وتواردت في شكل عبارات ساهمت في نشأتها أسباب دينيّة مختلفة إضافة إلى ما أثر عن الرسول أو الصحابة أو كان مرتبطا بأحداث وقعت في القرن السابع وبعده : (369) مات حتف أنفه، (1381) ركب أعجاز الإيل، (2208) حمي الوطيس . . .

### 3. الخاتمة :

يمكن القول في النهاية إنّ الدلالة المعجميّة جعلتنا نراجع مفهوم العنصر المعجميّ على أساس التركيب إذ أنّ دلالة اللّسنيّة من الدلالة المعجميّة واللّسنيّات من العناصر المعجميّة كما بيّنا في البحث، إنّ هذه الدلالة تتحدّد في جوانب منها بالاستعمال وتتأثر به وقد رأينا من خلال حركيّة اللّغة في القرن السابع كيف أنّ لهذا الاستعمال علاقة بالنظام التعبيريّ لّلغة إذ يدفع بالدلالة نحو التطوّر فتتمرّ اللّسنيّة عند استعمالها بثلاث مراحل : النشأة والتولّد فالترسّخ في المعجم ثمّ التحوّل الذي لا تبلغ أقصى درجاته سوى نسبة قليلة من اللّسنيّات يتغيّر شكلها (2108) نكص على عقبيه، 203 ينفخ في البوق) أو تنفّر عنها أكثر من لّسنيّة ( 895 يزجر الطير) أو تتولّد عنها دلالات جديدة (1160) أصبح يا رجل، 895 يزجر الطير) تقتضي منا الآن مراجعة نظام الإحداث في اللّغة باختبار عينات أكبر حتّى نلمّ بجميع الجوانب.

عبد الرزاق بن عمر  
المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة  
تونس

## الاشتراك بين المعجم والنحو :

### المخوال الاحتمالي في تولد المعجم وانتظامه

#### الازهر الزناد

يمثل الاشتراك ظاهرة مطردة في اللغات ومبحثا يكاد يكون من ثوابت ابحت في اللغة في جميع العصور والحضارات والنظريات. واقترحت في شأنه فرضيات متنوعة أساسها لهجي (اللغويون العرب عامة والسراج مثلا في رسالة الاشتقاق) أو سياقي (النظرية السياقية) أو منطقي دلالي (ابن فارس قدما ونظرية الطراز حديثا) أو علامي (النحت الأكبر لميشال باربو) أو عرفاني (التحو العرفاني . لانفاكر وغيره) أو تاريخي تطوري (منوال إيرت Ehret) ولكن من هذه الفرضيات مظاهر قوة ومظاهر ضعف من حيث القدرة التفسيرية في اللغة الواحدة ومن حيث أطراد مبادئها بتعدد اللغات.

وقد أوقفنا النظر في انتظام المعجم في العربية على عدد من المسائل تحكم تكونه في مظهرين متناسين : البنية الصوتية والبنية الدلالية. فوجدنا أن الاشتراك نتيجة «حتمية» تفرضها طبيعة القواعد المنتجة للابنية الحرفية حاملة الدلالة المعجمية. ولانتظام الحروف الأصول هذا تبعات في مختلف المستويات من النظم اللغوية تتمثل في نزوع عام مطرد إلى رفع الاشتراك الحادث في الحروف الأصول تنهياً به الوحدة المعجمية لتكون أحادية الدلالة في الأقوال.

فجذر- في التسمية المعهودة- (ن ه ر) مثلا، تقترن به دلالات عديدة من قبيل الزجر والحفر والإضاءة وغيرها. وهو موضع تقاطع بين جداول ثلاثة من الجذور تتولد عناصر الواحد منها بحرفين ثابتين من الثالوث (ن، ه، ر) ويكون الثالث جملة الحروف العربية في استرسالها في فضاء النطق. وآلية التوليد هذه ذات أشكال ثلاثة مرتبة المواضع، قوامها ثنائية الثابت (ث) والمتغير (م). تنتج هذه الأشكال الثلاثة جداول يتضمن الواحد منها نسخة من (ن ه ر) مدلول مفرد هو قطعة من الحقل الدلالي المعجمي المسيطر على جذور كاملا. وكل جذر في المعجم العربي- نظريا- منولد بهذه الآلية

فيكون تبعا لذلك محل اشتراك لفظي يناسبه اشتراك دلالي. وهو أمر ثابت في المعجم الصناعي بحكم ما يندرج في المدخل الواحد من دلالات متعددة. ولهذا المنوال تبعات نظرية متعاطلة متعددة منها إعادة النظر في مفهوم المدخل المعجمي في النظرية اللسانية والنظرية المعجمية وفي صناعة المعجم، ومنها تفسير الاشتراك تفسيرا يقوم على التناسب بين البنية والدلالة بما يتضمن ذلك من وصف لانتظام المعنى المعجمي مفردا ومندرجا في حقول دلالية معجمية وفي منظومة الاشتقاق وفي المنظومة الإعرابية.

جعلنا هذا البحث ستة أقسام نعرض في الأول منها المبادئ العاملة في المنوال الاحتمالي. ويكون الثاني منها في تمثيل الأساس في المعجم العربي وثالثها في شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها ويختص رابعها بالنظر في نشأة المعجم وإنتاجه زمانيا وأنيا وأما خامسها فتحليل عيني للجذر المثال من حيث تقاطع الجداول وتراكب الدلالة في نموذج (ن هـ ر). ويكون القسم السادس في بيان مظاهر الانتظام في جداول الجذر المثال من حيث الاسترسال الصوتي - الدلالي.

## 1 - المنوال الاحتمالي في تولد المعجم العربي وانتظامه : المبادئ العاملة :

نعرض في ما يلي المبادئ العاملة عرضا مركزا في شكل فقرات تحمل أرقاما تسهل الإحالة عليها في غضون البحث :

1 - اللغة اقتران الصوت بالمعنى.

2- الصوت حروف وحركات والمعنى معجمي ونحوي : يقترن المعنى المعجمي بالجذر والمعنى النحوي بالحركات والحروف جارية في أبنية مقطعية تكون وحدات تجري في أبنية إعرابية.

3- الجذر أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي. وليس من المفروض أن يكون الواحد منها توسيعا للآخر ولا سابقا أو لاحقا عليه في الزمان أو في التصور. بين الجذور والأبنية الصيفية التي تتشكل فيها تفاعل وتزامن من التكون والانتظام دلالة وبنية. ولا سبق للواحد منهما على الآخر في الزمان أو في التصور.

4- بنية الجذر بنية مرثبة المواضع. المواضع مادتها الحروف وترتب المواضع ذهني مجرد في اللغة يأخذ شكلا متتابعيا زمانيا في الكلام.

٦ - الترتيب الزماني يكسب الحذر هويته الصوتية الدلالية.  
٧- ينشأ الجذر بالتوليف بين الحروف توليفا ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا.

٨- الحروف كائنات للواحد منها موقع في فضاء النطق.  
٩- تحدث الحروف والحركات في فضاء النطق حدوثا انتشاريا توسعيا خلال التاريخ المديد. انتشار الحروف يوازي تطورا في المهارات العصبية النطقية. المهارات العصبية السطحية توازي تطورا في الملكات الذهنية العرفية في تاريخ الانسان سعيا إلى الإمساك بالأشياء في العبارة اللغوية. يبلغ انتشار الحروف حد التشبع هو ثمانية وعشرون حرفا في العربية.  
١٠ - فضاء النطق استرسال وفضاء الدلالة استرسال. تشغل الحروف فضاء النطق على استرسال : فضاء النطق أحياز والأحياز مخارج تمتد على ما بين الحنجرة والشفتين.

١١ - تقترن بالتوليفة الحرفية دلالة معجمية ما اعتبارا.  
١٢- التوليف بين الحروف احتمالي Probabiliste في الأساس وإن كان يخضع لما بين الأحياز والمخارج والسّمات من تعامل وتفاعل. يشتمل التوليف وفق مبدأ الثابت والمتغير بالمراوحة بين نوعين من الحروف من حيث القيمة : الثابت (ث) والمتغير (م).

١٣- الثابت قيمة حرفية قارة والمتغير قيمة متبدلة تكون واحدة من الحروف الثمانية والعشرين.

١٤ - للبنية الثلاثية المشتغلة بمبدأ الثابت والمتغير أربعة وجوه متزامنة في الوجود ومتداخلة في الانتظام :

وجه ١ : ثلاثة متغيرات	(م ١ ، م ٢ ، م ٣) :
وجه ٢ : ثلاثة ثوابت	(ث ١ ، ث ٢ ، ث ٣) :
وجه ٣ : متغيران وثابت	(م ١ ، م ٢ ، ث) :
وجه ٤ : ثابتان ومتغير	(ث ١ ، ث ٢ ، م) :

يتحقق الوجه الواحد في عدد من الخطاطات للقيم فيها ترتب موضعي.

١٥ - للوجه ١ خطاطة واحدة - [م ١ م ٢ م ٣] هي أقصى الخطاطات تجريدا تنطبق على جميع الجذور الثلاثية تنبع هذه الخطاطة عند اشتغالها كل الجذور إنتاجا آليا شكليا. الخطاطة [م ١ م ٢ م ٣] خطاطة الحذر الثلاثي مطلقا بها ينقاس كل عنصر من رصيد الجذور الثلاثية.

١٥ - للوجه ١ خطاطة واحدة : [ث ١ ث ٢ ث ٣] هي البصير  
الخطاطات بالجزء العيني من حيث تتحدد هويته الصوتية الدلالية. فخطاطة  
[ث ١ ث ٢ ث ٣] بقيم حرفية محددة لا تنتج إلا نسخا من الجذر الواحد.  
يكون ذلك في الاستعمال خلال التاريخ المديد به يتأصل الجذر الواحد  
عنصرا مخصوصا من الرصيد. فإذا كانت القيم ث ١ = ك، ث ٢ = ت، ث ٣ =  
ب لا تنتج هذه الخطاطة إلا [ك ت ب] في اللغة في جميع العصور عند  
جميع المتكلمين بالعربية.

١٦ - للوجه ١ ثلاث خطاطات وفق ترتيب المتغيرين والثابت :  
خطاطة [م ١ م ٢ ث] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة  
ثابت وارد في الموضع الثالث من البنية.  
خطاطة [م ١ م ٢ م ٣] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة  
ثابت وارد في الموضع الثاني من البنية.  
خطاطة [ث ١ م ٢ م ٣] تتضمن جميع الجذور الثلاثية التي تتفق في قيمة  
ثابت وارد في الموضع الأول من البنية.  
تمثل الخطاطات الثلاث مفترقة ومجمعة عند انطباقها شبكة من  
العلاقات بين الجذور في المظهر الصوتي دون الدلالي. فإذا كانت قيمة ث =  
ك مثلا تنطبق الواحدة من الخطاطات الثلاث على كل الجذور التي يكون  
واحد من حروفها [ك] في الموضع المخصوص بها، وتنطبق جميعها على  
جميع الجذور التي يكون [ك] من حروفها، كلاً في موضعه.

١٧ - للوجه ٤ ثلاث خطاطات وفق ترتيب الثابتين والمتغيرين.  
الخطاطات المشتغلة بثابتين ومتغير هي الخطاطات المولدة للجذور الثلاثية في  
المعجم. تولد الواحدة منها شبكة صغرى - تمثل لها بجدول - من الجذور  
تتفق في قيمة ث ١ وقيمة ث ٢ وعددها ثمانية وعشرون وفق ما يكون  
للمتغير من قيم حرفية في اشتغال الخطاطة على استرسال صوتي في فضاء  
النطق يناسبه استرسال في الدلالة. اتفاق عناصر الجدول في قيمة ث ١  
وقيمة ث ٢ ضامن لوحدها الصوتية الدلالية. واختصاص عناصر الجدول،  
كلًا بقيمة مخصوصة من قيم م الثماني والعشرين ضامن لتمييز الجذور  
صوتياً ودلالياً. تناسب الوحدة الصوتية بين عناصر الجدول وحدة دلالية

سبها هي المفهوم الذي يعنها جميعا. سمي هذا المفهوم مجالا<sup>1</sup> domaine  
وشير إلى التفارون بين المظهرين - جدول - مجال.

خطاطة [ث ا ث 2 م] تولد جدولا من 28 جذرا نظريا تنفق  
جميعها في قيمة ث ا وفي قيمة ث 2، في الموضعين الأول والثاني تباعا،  
وتتميز في قيمة م في الموضع الثالث.

خطاطة [ث ا م ث 2] تولد جدولا من 28 جذرا نظريا- تنفق جميعها  
في قيمة ث ا وفي قيمة ث 2، في الموضعين الأول والثالث تباعا، وتتميز  
في قيمة م في الموضع الثاني.

خطاطة [م ث ا ث 2] تولد جدولا من 28 جذرا -نظريا- تنفق جميعها  
في قيمة ث ا وفي قيمة ث 2، في الموضعين الثاني والثالث تباعا، وتتميز في  
قيمة م في الموضع الأول.

18- يحدث التضعيف<sup>(2)</sup> بأنواعه في الثلاثي عندما تطابق قيمة م قيمة  
ث 2 أثناء اشتغال الخطاطة (م=ث 2). يكون التضعيف المتصل في جداول [ث  
ا ث 2 م] و[ث ا م ث 2] ويكون التضعيف المنفصل في جداول [م ث ا ث 2].

19- الجذر المثال هجين صوتا ودلالة : تقاطع الجداول الثلاثة -حتمًا-  
في شكل صوتي جامع نطلق عليه «الجذر المثال Archiracine» بأن تتج الخطاطة  
الواحدة نسخة من ذلك الجذر المثال وفقا لقيم العناصر فيها. فيحدث بذلك  
تطابق بين النسخ الثلاث في الشكل الصوتي يناسبه تراكب في الدلالة. وهذا  
ما يحدث الاشتراك. فكل جذر ثلاثي في العربية -نظريا- موطن تقاطع  
وموطن اشتراك. يترابط رصيد الجذور في العربية بكامله بتوسط هذا  
التقاطع.

20- تتنظم دلالات الجذر المثال سلمية على درجات وفق التواتر  
النسبي للدلالة الواحدة في الشبكة الاشتقاقية : الدلالات الرئيسية هي ما كان  
ذا تواتر عال في الصيغ الفعلية والاسمية بأنواعها، والدلالات الثانوية ما كان  
على خلاف ذلك.

(1) حيرت تسمية [مجال] عن حقل دلالي أو حقل معجمي أو مفهومي اجتنابا لكل ما يكتنف  
التسمين من تداخل وعموض

(2) لاحظ أن التضعيف في الموال الاحتمالي ظاهرة طبيعية من تولد الجذور صوتا ودلالة ولا حاجة  
إلى إفراده بقواعد مخصوصة. وهذا أمر أساسي في تقسيم النوايل النظرية من حيث طبيعتها  
وصفتها التفسيرية والاقتصاد في المادئ انظر للتفاصيل . الزناد 1998 الجزء 2 و 1999



21 - تَرافِق درجَات هذه السَّلَمِيَّة مَسْتَوِيَّات التَّفْطَاعِ الحَادِثِ بَيْنَ حُدُودِ التَّفْطَاعِ الرَّئِيسِيِّ يَحْدُثُ التَّرَاكِبُ فِي مَسْتَوَى الدَّلَالَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ وَاقْصَاعِ الشَّائِي يَحْدُثُهُ فِي مَسْتَوَى الدَّلَالَاتِ الشَّائِيَّةِ .

22 - تَتَرَابَعُ الْجُذُورُ فِي الْجَدُولِ الْوَاحِدِ صَوْتِيًّا وَدَلَالِيًّا فِي آن . الرَّابِطُ الصَّوْتِيُّ اتِّفَاقُهَا فِي قِيَمِ ث 1 وَ ث 2 وَالرَّابِطُ الدَّلَالِيُّ فِي انْتِمَاءِ دَلَالَتِهَا إِلَى مَجَالٍ وَاحِدٍ . الْمَجَالُ جُمْلَةُ الْمَفَاهِيمِ الْمُتَرَابِطَةِ الْمُنْجَمِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ تَكُونُ مَجْتَمِعَةً وَحِدَةً مَفْهُومِيَّةً مَا تَتَقَاسَمُهَا الْجُذُورُ وَاحِدًا وَاحِدًا مِنَ الْجَدُولِ عَلَى اسْتِرْسَالٍ .

23 - الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْبَنِيَّةِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمُشْتَغَلَةِ وَفْقَ مَبْدَأِ الثَّابِتِ وَالْمُتَغَيِّرِ قِسْمَانِ : إِنْتَاجٍ وَتَصْنِيفٍ . الْإِنْتَاجُ تَوْلِيدُ قَوَامِهِ صِلَةُ صَوْتِيَّةٍ دَلَالِيَّةٍ وَالتَّصْنِيفُ تَنْضِيدُ قَوَامِهِ صِلَةُ صَوْتِيَّةٍ لَيْسَ غَيْرِ . يُمَثِّلُ الْوُجْهَانِ 2 وَ 4 الْبَنِيَّةَ الْمُتَنَجِّةَ . وَيُمَثِّلُ الْوُجْهَانِ 1 وَ 3 الْبَنِيَّةَ الْمُصَنَّفَةَ .

24 - الْبَنِيَّةُ الْمُتَنَجِّةُ هِيَ الَّتِي تَوَلَّدَ الْجَذَرُ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ فَيَتَكَوَّنُ بِهَا رَصِيدُ الْجُذُورِ فِي التَّارِيخِ أَوْ تَنْشِئُ نَسْخَةً مِنْ ذَلِكَ الْجَذَرِ فِي الْكَلَامِ مُقْتَرِنًا بِالِاسْتِعْمَالِ الْفَرْدِيِّ الْمُتَكَرِّرِ . الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِثَابِتَيْنِ وَمُتَغَيِّرٍ تُنْتِجُ رَصِيدَ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْجُذُورِ فِي شَكْلِ جَدَاوِلٍ تَتَرَابَعُ عُنَاصِرُهَا صَوْتًا وَدَلَالَةً عَلَى اسْتِرْسَالٍ . هَذَا إِنْتَاجُهَا فِي مَسْتَوَى اللَّغَةِ خِلَالِ التَّارِيخِ . الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِثَلَاثَةِ ثَوَابِتٍ تُنْتِجُ نَسْخًا لَانْتِهَائِيَّةً مِنَ الْجَذَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي أَنْتَجَتْهُ الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِثَابِتَيْنِ وَمُتَغَيِّرٍ فِي اللَّغَةِ خِلَالِ التَّارِيخِ . مَجَالُ هَذِهِ النِّسْخِ الْلَانْتِهَائِيَّةِ هُوَ الْاسْتِعْمَالُ الْفَرْدِيُّ الْآتِي فِي الْكَلَامِ .

25 - الْبَنِيَّةُ الْمُصَنَّفَةُ هِيَ الَّتِي بِهَا يَكُونُ تَنْضِيدُ الْجُذُورِ فِي اللَّغَةِ وَفِي الْكَلَامِ . يَكُونُ ذَلِكَ بِإِقَامَةِ شَبَكَةٍ مِنَ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ عُنَاصِرِ الرِّصِيدِ الْمُعْجَمِيِّ فِي مَظْهَرَيْنِ بِنْيَوِيٍّ صَرَفٍ وَصَوْتِيٍّ صَرَفٍ . الْبِنْيَوِيُّ الصَّرَفُ تَنْهَضُ بِهِ الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِثَلَاثَةِ مُتَغَيِّرَاتٍ وَالصَّوْتِيُّ الصَّرَفُ تَنْهَضُ بِهِ الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِمُتَغَيِّرَيْنِ وَثَبَتٍ .

26 - الْبَنِيَّةُ الْمُشْتَغَلَةُ بِثَلَاثَةِ مُتَغَيِّرَاتٍ بَنِيَّةٌ نَعَمَ جَمِيعُ أَجْذُورِ دُونِ اسْتِثْنَاءٍ . هِيَ الْبَنِيَّةُ الثَّلَاثِيَّةُ مُطْلَقًا . مَوْقِعُهَا فِي الرِّصِيدِ هُوَ مَوْقِعُ الْبَنِيَّةِ الْأَمِّ تَحْكُمُ فِي تَوْلِيدِ الْعُنَاصِرِ مِنَ الرِّصِيدِ وَفِي اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْعُنَاصِرِ مِنْ مَدْخَلٍ تَصْنِيفِيٍّ بِنْيَوِيٍّ لَيْسَ غَيْرِ .

٢٧ - البنية المشتعبة ثلاث ومتعبرين بنية تصيفية من زاوية صوتية دون دلالة. هي بنية التي تحدث شبكة علاقات صوتية بين عناصر الرصيد. تكون هذه العلاقات موردا لعدد من الظواهر في الكلام -شرا وشعرا- كانتقافية والسجع والجناس ولعب الكلام والأحاجي والألغاز والكلمات المتقاطعة والسكرابل، إلخ. وتمثل مداخل صناعية مؤسسية -صناعة المعاجم والموسوعات إلخ- في تبويب المادة على أساس صوتي صرف.

## ٢ - في تمثيل الأساس في المعجم العربي :

إذا تصورنا المعجم آلية تشتغل على إنتاج الجذور من جملة ما تنتج يكون تمثيله كما يلي :

البنية المشتعبة بثلاثة متغيرات هي البنية الأم من حيث كانت بنية ثلاثية المواضع تمثل منطلقا وأساسا لجميع البنى.

تأخذ هذه البنية الأم شكل البنية الثلاثية المشتعبة بثابتين ومتغير، هذه التي تنتج الجداول المختلفة من الجذور بآلياتها من حيث قيم الثابتين وقيم المتغير في الاسترسال الصوتي والدلالي المولد لجميع الجذور في المعجم. فالبنية الثلاثية المشتعبة ثابتين ومتغير تمثل قلب الآلية المشتعبة.

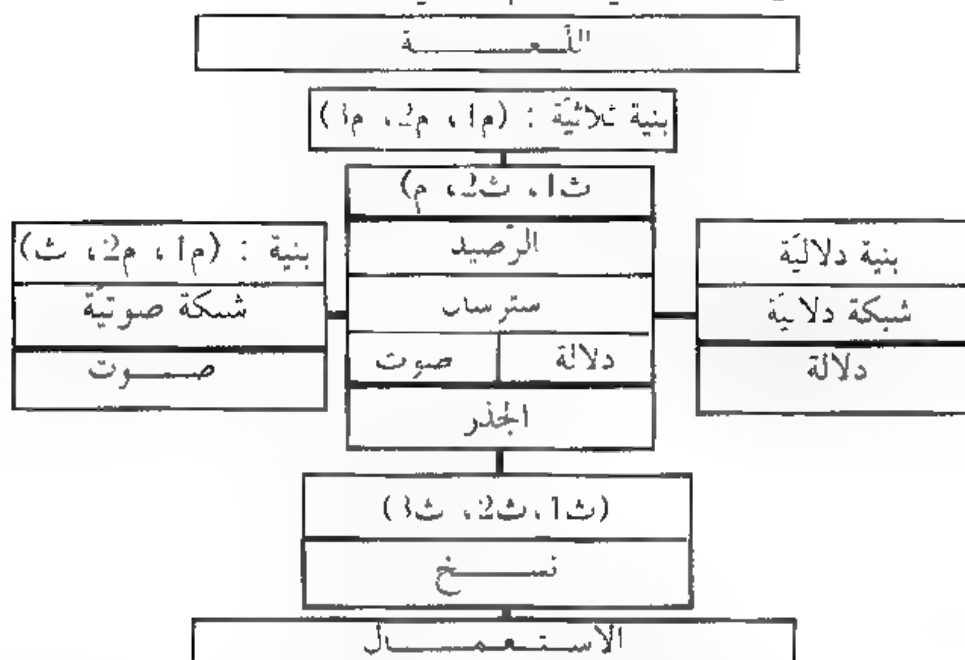
وإذا كانت هذه البنية قلب النظام المولد للجذور تقاسمتها البنى الثلاث المتبقية من حيث تنطلق الواحدة منها وتختص بمكون واحد مما اجتمع فيها :

يجتمع في الرصيد مظهران صرتي ودلالي، تختص البنية المشتعبة بثابت ومتغيرين بالمظهر الصوتي الحرفي دون غيره لتنشأ بها شبكة العلاقات الصوتية بين الجذور المختلفة. وإزاء هذه البنية تشتغل البنية الدلالية بمداخلها لتنشأ شبكة العلاقات الدلالية بين عناصر الرصيد المعجمي من الجذور.

وإزاء البنيتين المختصة بالصوت وتلك المختصة بالدلالة، المتصلتين بالبنية الممثلة لقلب النظام، تقع البنية المشتعبة بثلاثة ثوابت، والتي تحكم إنتاج النسخ اللانهائية من الجذور واحدا واحدا، جارية في الكلام بتعدد المتكلمين اللامتناهي.

وتغلق الدورة بالبنية المكررة للجذر الواحد بإحداث نسخته في الاستعمال لنعود إلى البنية الأم المجردة، وهي البنية المشتعبة بثلاثة متغيرات. نجمل جميع ذلك في (1) :

# (1) تمثيل الأساس في المعجم العربي .



## 3 - في شبكة التقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها :

ينصّ المبدأ 19 على أنّ الجذر المثال هجين صوتا ودلالة. ومأتى هذه الهجنة التقاطع الحتمي بين الجداول وهو ما به يكون الجذر المثال الذي يتضمن ثلاث نسخ تتطابق صوتياً وتترابط دلالاتها تراكبا طبقياً. وتترابط جميع العناصر في رصيد الجذور بتوسط هذا التقاطع. وقد أفردنا لإثبات هذا المظهر عددا من الأعمال (الزناد 1998 و2002، Zanned 1990) بيّنا فيها وجوه الانتظام الصوتي-الدلالي في عدد من النماذج كان منطلقها (هـ ج ر) ثمّ (ن ج ر) و(هـ و ر). وكان اهتمامنا فيها منصباً أساساً على تأسيس مبدأ التقاطع وبيان مظاهر الهجنة.

وإذا استقرّ الأساس أمكننا تناول مظاهر أخرى تبن بها وجوه الانتظام في الجداول من حيث مثل الواحد منها محلاً تنقاسمه الجذور على استرسال صوتي ودلالي، ومن حيث تراكب الدلالات المكوّنة للمجال الواحد في الجدول الواحد. ولتحقيق ذلك ومواصلة الأعمال المشار إليها ندرس انتظام الجذر المثال (ن هـ ر). وفي ما يلي جدول في النماذج الأربعة حيث كان المنطلق الجذر المثال (هـ ج ر) ومنه إلى جذرين آخرين يقاطعانه في جدولين من جداوله هما (هـ و ر) و(ن ج ر)، ثمّ من (ن ج ر) إلى (ن هـ ر) :



نلاحظ أن هذا التمثيل غير واف بما ننصوره عقلا في شبكة التقاطعات بين الجداول المختلفة المترامنة والداهية في جميع الاتجاهات. فأحسن التمثيلات لذلك - في رأينا - تستدعي أن يكون الحامل ثلاثي الأبعاد متسع الامتداد حتى يعم جميع العلاقات في الشبكة . ولكن في عياب ذلك وجب اعتماد الموجود المتيسر . فالمفروض المتصور أن التقاطع كائن في مستوى الاشتراك في المظهر الصوتي أي في الحروف يصاحبه تراكب في الدلالة . فهذا مبدأ يطرد غير أن السلسلة قد تقطع في مستوى من المستويات أو اتجاه من الاتجاهات ولكنها تواصل في سائرهما . والمهم أن هذا التقاطع بمثابة تقاطع الطرق في مدينة من المدن إذا تتبعت مسالكها مجتازا من التقاطعات كما اتفق انتهى بك الأمر إلى العود إلى نقطة الانطلاق . ولتحقيق هذا إجرائيا وجب التوسل ببرمجة حوسبية قوية مادتها جميع المعطيات المعجمية العربية وثمرتها تمثيل ثلاثي الأبعاد . ونصور أن هذا التقاطع بين الجداول في شبكة الحروف الأصول تقاطع طبيعي يوافق ما في بنية الدماغ من تشابك وتداخل واتصال بين مختلف خلاياه على درجات بين خلية وأخرى وبين مركز وآخر وبين الدماغ وسائر الأعضاء في الجسم .

#### 4 - المنوال الاحتمالي : نشأة المعجم وإنتاجه زمانيا وآنيا :

يمثل اشتغال الخطاطات في إنتاج الجداول وفي التقاطع بينها آلية يمكن أن نتوسل بها لتفسير تكون المعجم العربي زمانيا ولتمثيل إنتاجه آنيا . فمبادئ الانتظام التي كشفنا عنها وأجملناها في المنوال الاحتمالي تمثل مدخلا يمكن أن يفسر نشأة المعجم العربي زمانيا وإنتاجه آنيا .

فالمبادئ 10-11-19-24 كلاً من زاوية تحكم تولد الجذور في المعجم على محور الزمانية . حيث يكون التوليف بين قيمتين حرفيتين ثابتتين تقترن بهما دلالة ما اعتباطا . يمثل الثابتان المظهر الصوتي القار في الجدول يناسبه مظهر دلالي قار هو ما تتفق فيه عناصر الجدول كاملاً من شحنة عامة هي مجال الجدول . ويكون تحقق عناصر الجدول بتحدد قيم المتغير عن طريق الانتشار في فضاء النطق على استرسال يناسبه استقصاء لمكونات المجال عن طريق الانتشار في فضاء الدلالة على استرسال كذلك .

أما المبدأ 19 المتعلق بالتقاطع بين الجداول فيكشف عن شيء من خصائص المعجم في العربية من حيث تخزين الوحدات المعجمية والاهتداء

إليها أياً وتحرر ولاهدد كلاًهما لا نعود على سعر ص وثمة من الكميات بسعر ص ثمة عمليات نعزبه التي يقتصرها مكيب حصص وتركيبه فيكون لخرج وحدة مخصصة بند وتؤيلا. إننا نتصور العملية مستغلة في شكل آلية شبكية مادتها الشبكة كاملة حيث تمثل كل نقطة من نقاطها بداية أو نهاية في آن. وهو أمر بمثابة شبكة المترو أو الحافلة في النقل، يمكنك أن تمتطي العربة وأن تغادرها في أي واحدة من نقاطها المعلومة، ولكن دون أن يخرج ذلك من إطار الشبكة المسطرة سلفا. فالخيار لا وجود له خارج الشبكة. وكذا الأمر في المعجم. وتمثل كل نقطة من نقاط الشبكة - أي توليفة ما بين حرفين ثابتين - حالا ما يكون عليها النظام. ذلك أن كل نظام يكون دائما في حال آتية ما (Newell, 1994, 162) (١)

فلنفترض أن مفهوم «القطيعة بين فرد ومجموعة ينتمي إليها بالانتقال بعيدا في المكان» مثلا هو ما يتشكل بوجه ما في الذهن وتكون الحاجة إلى التعبير عنه. وإذا كانت الوحدات المعجمية مخزنة تخزينا شبيكيا تكون النقطة المناسبة من تلك الشبكة موطا لانقذاح العمليات العصبية للذهنية التي بها تحدث أصوات العبارة. فيكون العود رأسا إلى شبكة متكاملة تمثلها عناصر الجدول المتولد بخطاطة (ث 1 ث 2 م) حيث قيمة ث 1 - هـ وقيمة ث 2 - ج. فالخرفان الهاء والجيم من (هـ ج X) يمثلان الترابطات التي تجمع عناصر الجدول المذكور جمعا يجعل منها شبكة مكتملة قائمة بذاتها دون أن تنقطع صلتها بشبكات أخرى وفق قانون التقاطع بين الجداول الذي سطرناه المبدئين (1) و (2). يناسب ذلك الترابط الصوتي ترابطا دلاليا يتمثل في انتماء جميع المفاهيم المقترنة بعناصر الجدول إلى مجال جامع. فتكون قيمتها الثابتين من جهة والمجال المقترن بهما من جهة أخرى دخلا لعملية يكون بها انقذاح المدلول وحامله الصوتي في المستوى العام (هـ ج X) (القطيعة) فيكون خرجها جذرا ثلاثيا تتحدد فيه قيمة م يوازيها تحدد في مستوى المفهوم المدلول عليه. فيكون الخرج (هـ ج ر) في نسخته التي تحمل مؤشر 1 في التمثيل (2) دالا على المفهوم المذكور في منطلق تمثيلنا.

##### 5 - الجذر المثال : تقاطع الجداول وتراكب الدلالة :

(ن هـ ر) نموذجاً : يورد ابن فارس أن (ن هـ ر) أصل واحد يدل على

(١) the system is always located at some current state (١)

تفتح شيء أو فتحه» وإليه يعود معاني السيلان من الدم والماء واخضر والضياء . «النور والياء والراء أصل صحيح يدل على تفتح شيء أو فتحه . وأنهرت الدم : فتحنه وأرسلته . وسمي النهر لأنه ينهر الأرض أي يشقها . ولنهره فضاء يكون بين بيوت القوم يلقون فيها كناساتهم . وجمع النهر أنهار ونهر . واستنهر النهر أخذ مجراه وأنهر الماء : جرى . . . ومنه النهار : انفتاح الظلمة عن الضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس . . .» (المقاييس).

وقد يستقيم هذا التحليل في ظاهر الأمر في عوده بمختلف المعاني إلى معنى جامع تتصرع منه بتوسط عدد من العلاقات هي العلوية مرة والشبه أخرى . ويكون تبعاً لهذا المنطق كثير من المعاني ملفى - لا يشبه ابن فارس - إذ لا يكون طيعاً في العود به إلى أصل واحد وذلك من قبيل معنى الزجر (النهر) والكثير من المعاني المتصلة بواحد من المعاني المثبتة فروعا عليها أو محايثة لها .

وفي ما يلي المعاني الرئيسية في (ن ه ر) كما استخلصناها من مختلف المعاجم :

الزجر : نهر : زجر (منع ونهى / طرد بالصياح) .  
الضياء : نهر الرجل : صار في النهار .  
نهار نهر : مضيء جداً . وبهار أنهر : شديد الضياء  
النهار : ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس (سمي بذلك لانفتاح الظلمة عن الضياء) .

رجل نهر : صاحب نهار كأنه لا ينبعث ليلاً .  
السيل (كان) : نهر الماء : جرى في الأرض وجعل لنفسه نهراً .  
نهر الدم : سال بقوة .  
ماء نهر : كثير . / التأهور : السحاب .  
الحفر - نهر النهر : حفره ، وسمي النهر نهراً لأنه ينهر الأرض أي يشقها .

ولعل أول سؤال يسدر يقوم على العلاقة الممكنة بين هذه المعاني : ما الصلة بين مفهوم الحفر والضياء مثلاً أو بين الضياء والسيلان أو ما صلة هذه المعاني مجتمعة أو مفردة بمعنى الزجر فتجتمع جميعها في أصل حرفي واحد - بعبارة متداولة - أو في جذر مثال واحد ، بعبارتنا ؟

تفسير هذا الأمر في شأن جذر المثال (ن هـ ر) يجمعه المبدأ<sup>(١)</sup> الذي  
يصر على التقاضع بين الجداول المحدث لسراكم الدلالة مظهر الاشتراك : يبر  
مضمون المبدأ<sup>(١)</sup> بمظهرين . تجريدي رياضي وتحليلي عيني .  
فإذا تصورنا الخطاطات الثلاث المشتغلة بثابتين ومتغير آليات تستغل  
بعناصر صوغية تجريدية تنتج الواحدة منها جدولاً من ١١ جذراً ثلاثياً، حصلنا  
على ثلاثة جداول يتضمن الواحد منها نسخة من (ن هـ ر) كلاً من مأتى  
بتحدد بقيمة الثابتين .  
وفي التمثيل (١) بيان ذلك حيث نحمل مختلف الخطاطات المنتجة  
للجذر المثال (ن هـ ر) بنسخه المختلفة كلاً بجدولها الذي يتضمن المهمل  
والمستعمل<sup>(٢)</sup> :

(١) في التمثيل ثلاثة مصادر يتضمن الواحد منها الطاقة الإنتاجية النظرية (الفصوى) للخطاطة  
الواحدة . ويتفسير البحر فيودا في التوفيق الصومي - مبطها للمؤيرون العرب منذ القديم يكون  
بفتضاه إحصاء حوليات المنفعة في النظام



### 3 - تولد الجداول في الجذر المثال :

ث ا ث 2	ث ا ث 2	ث ا ث 2
ن ه ر	ن ه ر	ن ه ر
ن ه م	ن م ر	م ه ر
ن ه ب	ن ب ر	ب ه ر
ن ه و	ن و ر	و ه ر
ن ه ف	ن ف ر	ف ه ر
ن ه ث	ن ث ر	ث ه ر
ن ه ذ	ن ذ ر	ذ ه ر
ن ه ظ	ن ظ ر	ظ ه ر
ن ه ت	ن ت ر	ت ه ر
ن ه د	ن د ر	د ه ر
ن ه ط	ن ط ر	ط ه ر
ن ه س	ن س ر	س ه ر
ن ه ز	ن ز ر	ز ه ر
ن ه ص	ن ص ر	ص ه ر
ن ه ن	ن ن ر	ن ه ر 1
ن ه ل	ن ل ر	ل ه ر
ن ه ض	ن ض ر	ض ه ر
ن ه ش	ن ش ر	ش ه ر
ن ه ي	ن ي ر	ي ه ر
ن ه ج	ن ج ر	ج ه ر
ن ه ك	ن ك ر	ك ه ر
ن ه ق	ن ق ر	ق ه ر
ن ه خ	ن خ ر	خ ه ر
ن ه غ	ن غ ر	غ ه ر
ن ه ع	ن ع ر	ع ه ر
ن ه ح	ن ح ر	ح ه ر
ن ه ه	ن ه ر 2	ه ه ر
ن ه ا	ن ا ر	ا ه ر

يبين من (١) ما سـه يكون تقاضع الجداول في مواطن تتطابق فيها قيم الثابتين والمتغير. وهي عبارة عن نسخ صوتية ثلاث توفّر عند الجمع مدخلا حرفياً واحداً. وفي ما يلي تمثيل للنسخ الثلاث كلاً بجدولها ومجالها:

#### (4) تمثيل الجذر المثال (ن هـ ر) :

الجذر المثال : ن هـ ر		
ث ا ث 2 م	ث ا م ث 2	ث ا ث 2 م
ن هـ ر	ن هـ ر	ن هـ ر
جدول 3 - مجال 3	جدول 2 - مجال 2	جدول 1 - مجال 1
ن هـ ر 3	ن هـ ر 2	ن هـ ر 1
الضيقان	الفصل	السيل (ان)
	الصوت	

ونعرض في القسم الموالي من البحث لتفاصيل المصادر المكوّنة لكل واحد من الجداول.

#### 5 - 1 - في عود معنى | جريان الماء | إلى مجال | السيل (ان) | المقترن بجدول [ن هـ ر] :

تحدث (ن هـ ر) باشتغال الخطاطة ث ا ث 2 م حيث ث 1 = ن، ث 2 = هـ ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال | السيل (ان) | :  
يؤخذ مجال | السيل (ان) | في عموم المفهوم وإطلاقه من حيث يمثل حركة السائل في ذاتها أو أحداثاً تسبب السيّلان (الحفر، العض، الرّضاع، القيء...) أو نوع السوائل (دم، ماء، حليب، قيء...) أو آنية ينتهي إليها المسيل من السوائل (القربة، الحوض، الذكوى، الغدير...) أو مستوى يبلغه السائل من الإناء عندما يملأ أو درجة الرّي عند الشرب. وجميعها عند التأمل مترابط. وهذه المظاهر الموجزة تمثل ركائز المجال المقترن بالجدول [ن هـ ر] الذي يتضمّن نسخة (ن هـ ر) مقرونة بالدلالة على سيلان الماء والدم وما شكلهما. فهذا مورد أوّل من موارد الجذر المثال (ن هـ ر) :

الخطاطة : ث ا ث م

النقمة : ن هـ X

المجال : السيل والامتلاء

الجدول<sup>(٦)</sup> : 14/19 (73,68%)

ن هـ ب : نهيه الكلب : أخذ بعرقوبه .

ن هـ و : النهاء : ارتفاع الماء / الناهي : الشبعان، الريان. النهي :  
الغدير وكل موضع يجتمع فيه الماء / تناهى الماء : وقف في  
الغدير وسكن .

ن هـ د : القربة : قربت من الامتلاء / الحوض : ملاء حتى يفيض .

ن هـ ط : بالرمح : طعن .

ن هـ ز : الفصيل ضرع أمه : لهزه / بالدلو من البثر : ضرب بها الماء  
لتمتلئ

ن هـ س : الحية : عضت (التهش دون النهس) .

ن هـ ر ا : الماء جرى في الأرض / الدم : سال بقوة / الناهور :  
السحاب / ماء نهر : كثير .

ن هـ ل : الإبل : شربت أول الشرب / أنهل الزرع : سقاه السقية  
الأولى . نهل : عطش / الناهل : الذي روي فاعتزل .

ن هـ ض : القربة : أنهدها وملاها .

ن هـ ش : عض مؤثر دون جرح .

ن هـ ي : النهاء : ارتفاع الماء / الناهي : الشبعان، الريان/ النهي :  
الغدير وكل موضع يجتمع فيه الماء / تناهى الماء : وقف في  
الغدير وسكن .

ن هـ ك : نهكت الإبل ماء الحوض : شربت جميع ما فيه .

ن هـ ع : تهوع للقيء ولم يقلس شيئاً .

ن هـ أ : الإبناء : امتلا / فلان : شرب حتى امتلا / الناهي :  
الشبعان، الريان .

(٦) يشير العددان الأول منهما إلى عدد الجذور التي تحمل دلالة متصلة بالمجال والثاني منهما إلى عدد  
الجذور المستعملة ونشير / إلى نسبة الأول من الثاني

5-2- في عود معنى | النهار | إلى مجال | الضياء | المقترن  
بجدول [X هـ ر] :

أما دلالة (ن هـ ر) على النهار والضياء فمأتاها الجدول الناشئ  
باشتغال الخطاطة م ث ا ث 2 حيث ث 1 = هـ ، ث 2 = ر والمقترن  
بمجال | الضياء | :

يؤخذ الضياء في جميع مظاهره من حيث كان من مصدر ما (شمس،  
نمر، نار، سراج، اليرق...) أو من درجة ما (سطوع، توهج، إنارة...) .  
أو مقتربا بزمان ما دالا عليه إذ تتحدد ساعة اليوم باعتماد درجة الضوء أو  
موقع الشمس والقمر أو الكواكب أو جاريا على وحدة زمنية (ظهر، دهر،  
سنة، يوم...) . أو مقترنا بدرجة في الحرارة أو متصلا باللونين البياض  
والسواد وصلتهما بالتور والظلمة ثابتة، أو متصلا بمفهوم الابصار وشرطه توفر  
الضياء (كلال البصر في (ج هـ ر) ، والسراب في (ي هـ ر)...) . فدلالة  
الجذر المثال (ن هـ ر) على النهار وضوئه لا صلة لها بمفهوم التفتح إنما مأتاها  
نسخة هي (ن هـ ر 1) تنشأ عنصرا من جدول يسيطر عليه مفهوم الضياء  
يستوي به مجالا متكاملا كما يلي بيانه :

الخطاطة : م ث 1 ث 2

القيمة : X هـ ر

المجال : الضياء

الجدول : 17/19 (89,47%) .

ب هـ ر : بهرت الشمس : أضاءت / القمر : غلب ضوؤه ضوء الكواكب  
و هـ ر : لهب واهر : ساطع / الوهر : توهج وقع الشمس على الأرض  
حتى ترى له اضطرابا كالبخار .

و هـ ر : الكلال والاعياء / الفهيرة : مخض يلقى فيه الرصف فإذا هو  
غلي ذر عليه الدقيق وسيط به ثم أكل .

ن هـ ر : اسودت أسنانه فهو أذهر .

ظ هـ ر : الظهر : ساعة انتصاف النهار .

د هـ ر : الدهر : الأمد المحدود ، الزمان الطويل ، العصر .

ط هـ ر : الطهر ، النقاوة ، النظافة .

ص هـ ر : صهرته الشمس / أصابته رحمت عليه / الإداة. اصهار  
 خراء : تلالاً. ظهره من حر الشمس.  
 ر هـ ر : السراج والقمر : تلالاً، اضاء / الأزهران : الشمس والقمر  
 لتورهما.  
 س هـ ر : الساهرة، الساهور : القمر / سهر البرق : بات يلمع. دخل  
 القمر في الساهور : خُسف.  
 ن هـ ر : الرجل : صار في النهار / النهار : ضياء ما بين طلوع الفجر  
 إلى غروب الشمس / نهار نهر، أنهر : شديد الضياء.  
 ض هـ ر : الضاهر : أعلى الجبل .  
 ش هـ ر : الشهر : الشهر من السنة، القمر، الهلال لشهرته وظهوره.  
 ي هـ ر : اليهر : السراب.  
 ج هـ ر : الكشف / جهرت العين : لم تبصر في الشمس.  
 ق هـ ر : قُهر اللحم : أخذته النار وسال ماؤه.  
 ك هـ ر : النهار : ارتفع / الحر : اشتد.

5-3- في عود معنى | الحفر | إلى مجال | الفصل | المقترن بجدول  
 [ن x ر] :

تحدث (ن هـ ر 2) باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 حيث ث 1 = ن،  
 ث 2 = ر ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال | الفصل |:  
 يؤخذ مفهوم الفصل من حيث تباعد شينين بعد اتصالهما بأي وجه  
 من الوجوه. فمفهوم الفصل هنا جار على الاختراق والطعن والقطع والتفريق  
 والحفر والتجارة والتحت والجرح أو قطع مسالك الدّم أو انقطاع الجلد  
 وتفتحه بإخراج ما فيه من السوائل غير ذلك من المظاهر ممّا نعود إليه في  
 الفقرة القادمة حيث ندرس انتظام هذا الجدول بتفصيل وإسهاب :

الخطاطة : ث 1 م ث 2

القيمة : ن x ر

المجال : الفصل

الجدول : 25/22 (88%)

ن د ر : مرة : حديدة معروفة يجعل فيها خم لصيد الذئب وغيره .

ن ب ر : طعن بالرّمح وجذب سريع .

ن و ر : إحداث آثار في الجلد بالكوي للموسم .

ن ف ر : التفرق، الشروذ والإبعاد .

ن ث ر : رمي الشيء متفرقا .

ن ت ر : طعن بالرّمح شديد نافذ / تخريق بالأصابع والأضراس .

ن د ر : قطع الأطراف وإسقاطها .

ن ط ر : العامية التونسية : إزالة شيء عن موضعه سريعا بضغطه .

ن ص ر : أنصار : مجاري الماء .

ن ز ر : الثّزّر : الورم في ضرع الناقة .

ن س ر : انتفاخ الجرح وانتفاضه وسيلان مدّته / نتف اللحم بالمنسر (المنقار المعقوف) .

ن ض ر : نصاريات : حشرات تغتذي بأوراق الشجر .

ن ي ر : الثّير : أخذود واضح في الطّريق .

ن ش ر : نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرّات) .

ن ج ر : نحت الخشب وما شابهه وتسويته (فصل الرّفاق شيئا فشيئا )

ن ق ر : ضرب دون نفاذ/ حفر الخشب أو الحجر بأداة حادة/ نقب المقوّر .

ن خ ر : البلى والتفتّت في العظم أو العود وما شابهه .

ن ك ر : النكرة : الخراج من دم أو قيح .

ن غ ر : سيلان الدّم من الجرح بشدّة .

ن ع ر : خروج الدّم من العرق بشدّة وتصويت .

ن ح ر : ذبح من المنحر / انبعاث السحاب بماء كثير .

ن ه ر 2 : حفر المجرى / سيلان الماء أو الدّم واندفاعه بقوة / الماء الكثير .

5 - 4 - في عود معنى | الزّجر | إلى محال | الصّوت | المقترن

بجدول [ن x ر]:

تحدث (ن ه ر 2) باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 حيث ث 1-ن،

ث 2=ر . ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى محال | الصّوت | :

يشعري في مجال | الصوت | كل المفاهيم المتصلة بالصوت والكلام  
 حادثين من الإنسان في مقامات مختلفة لأغراض متنوعة وعلى طبقات  
 متباينة. ويمكن الاكتفاء في هذا المستوى بعرض مجمل تبين به عود دلالة |  
 الزجر | إلى مجال | الصوت | عسى أن يعود إلى هذا في فقرة لاحقة :

الخطاطة : ث ا م ث 2

القيمة : ن X ر

المجال : الصوت \*

الجدول : 24/25 (96%).

ن م ر : غضب وساء خلقه / تنكر له

ن ب ر : زجر وانتهر / رفع صوته بعد خفض / اغتاب.

ن و ر : الفتنة : وقعت وانتشرت. نارت المرأة : نفرت من أريية.

ن ف ر : نافر : فاخر في الحسب والنسب / نفر عنه : لقيه لقيامكروها.

ن ذ ر : - إليه بعينه : شد النظر إليه وأخرج عينه/ أئذر : أعلم وحذر

من الأمر قبل وقوعه/ تناذر القوم العدو : خوف بعضهم بعضا

منه.

ن ث ر : التكلم نثرا / إذاعة الأسرار.

ن ظ ر : المناظرة : المجادلة / الناظور = الناظر : الحافظ.

ن ط ر : الزرع : حفظه وسهر عليه / النظر : الحفظ بالعين.

ن د ر : تنادر علينا : حدثنا بالتواذر / - الكلام : غرب، فصح، جاد.

ن ت ر : الكلام : شدده وغلظه/ المناترة : المجاهرة.

ن س ر : نسر : وقع فيه وقذفه.

ن ز ر : فلان لا يعطي حتى ينزر : حتى يلج عليه في السؤال ويصغر من

قدره نزره : أمره.

ن ص ر : الإغاةة على دفع ضد أو ردّ عدو.

ن ش ر : - الخبر : أذاعه وأفشاء.

ن ي ر : النائر : الملقى الشؤرور بين الناس.

ن ج ر : نجر الكلام : سؤقه (قال التجاشي لعمر بن العاص والوفد لما

دخلوا عليه : نجرأ أي سؤقوا الكلام (لسان).

- ن ق ر : تناقر الزجاج : تراجع في الكلام ونحاحاً وتنازعاً / نقر عليه : غضب
- ن ك ر : سوء الخلق / أنكب عليه كذا : عابه عليه ونهأه عنه
- ن غ ر : -الثاقف : صاح بها/ -عليه : حقد، غضب، تذمر منه.
- ن خ ر : كَلَمَ/ مَذَّ الصَوْتِ والنَّفْسِ في الخياشيم.
- ن ع ر : صَوَّتَ بخيسومه/ النعارة : الصباح/ النعير : الصباح في حرب أو شر.
- ن ح ر : ناحر : خاصم وشاح.
- ن ه ر : نهر : زجر (منع ونهى) طرد بالصياح).
- ن أ ر : نأرت نائرة في الناس : هاجت هانجة.

## 6 - انتظام الجداول في الجذر المثال : الاسترسال الصوتي - الدلالي :

ينص المبدآن 1<sup>6</sup> و2<sup>6</sup> على انتظام الجداول وفق استرسال يتناسب فيه المظهران الصوتي والدلالي. أما الاسترسال الصوتي فتثبت تبعاً لطبيعة العناصر الصوتية وتوزعها في فضاء النطق (المبدأ 1<sup>6</sup>). وأما الاسترسال الدلالي فهو أمر ثابت من حيث المبدأ ولكنه في المظهر العيني في حاجة إلى برهنة على وجوده، يكون ذلك بتحليل المعطيات وتكريرها بحثاً عن السلك الناظم لما ظهر من المعاني وما خفي أو لطف. وأما التناسب بين المظهرين فهو محط العناية ونواة الصعوبة. وتتأتى هذه الصعوبة من أمور عديدة:

أولها طبيعة التعريف المعجمي مطلقاً من حيث مثل نوعاً من الترجمة داخل اللغة إذ تبين المعاني الواحد منها بالآخر، وطبيعة التعريفات المعجمية التي تثبتها القواميس العربية قديمها وحديثها بما يكتنفها من إجمال وتعميم قد تغيب به خصوصيات المفهوم التي يبين بها عما خالطه من المفاهيم.

وثانيها ما يكتنف المفهوم المقترن بالجذر الواحد من خصوصيات حادثة تشتمل بطبيعة الحدوس اللغوية وتطورها خلال الزمان. فمن الثابت أن حدوسنا اليوم قد تختلف عن حدوس العرب القدامى عوداً إلى عصور الجمع والتدوين وما قبلها من الأطوار الضاربة في القدم.

وثالثها متصل بطبيعة العلاقة بين الحامل الصوتي والمفهوم. فحدود الأول بنبوية بينة درجة من البيان أما حدود الثاني فدلائية عرفانية قد تتنظمها



حدود من نطـ محصور في توافـ بها حدود النية وقد تخالفها فتفيض عنها وتنازعها - ولذلك استقام الحشاش - كلاً على حدة- انبحث في البنية ذاتها والبحث في الدلالة فتقلصت العراقيل، وصعب البحث في تناسب بينهما صعوبة الكلام على الكلام.

ولتجاوز ذلك وجب التسلح بمواقف عديدة أهمها الشجـ - ما أمكن- من الحاضر في الوعي والتاريخ ليكون العود من خلال ما توفـه المعطيات المسجلة في القواميس إلى أحوال لغوية أولية تعود إلى صورة الوضع الأول : فالبحث في انتظام المعجم العربي بنيةً ودلالةً إنما محطه الطور الأولي البدائي في مظهره الغفل البسيط سعياً إلى تحديد ما به كان تصور الكون والتجربة عند المتكلم الواضع من خلال الكشف عن القوانين التي كانت تحكم اقتران العلامة بمفهومها في النحو الواضع.

ويمكن أن بطول القول في هذا الشأن، وهو أمر لا يسعه مقال، لذلك نأخذ المادة المعجمية من حيث هي خام في حاجة إلى تحليل وتفكيك وتكرير مجتبيين ما اكتنف آلتنا المعرفية من آليات زرعها مؤسسات شتى بعضها مدرسي وبعضها تراثي وبعضها حضاري، هي باختصار جميع الآليات المكونة لفكرنا الحاضر سنة 2002.

كان المنطلق في الجذر المثال (ن هـ ر) اقترانه بأربع دلالات رئيسية هي [الزجر] و[الحفر] و[الضياء] و[السيل (ان)]. وعرضنا إلى مأتى الواحدة منها كلاً بخطاطتها وجدولها ومجالها (انظر التمثيل +).

ينقسم المجال (انظر المبدأ 17) إلى مجالات فرعية على درجات. فالمجال الرئيسي يتضمن جملة المفاهيم المتقاربة المتصل بعضها ببعض والمقتربة بالجدول كاملاً. فالمجال الرئيسي يقارن فضاء النطق الممتد بين الشفوي والحنجري. والمجال أو المجالات الفرعية درجات تقارن مختلف الأحياء كبيرها وصغيرها على درجات وصولاً إلى الصوت العيني المحدد الذي تقارنه دلالة عينية محددة.

فـ الفصل والانفصال | مجال رئيسي يقارن فضاء النطق في جدول [ن×ر]. ينقسم | الفصل والانفصال | إلى ثلاثة مجالات فرعية من درجة أولى يقارن الواحد منها حيزاً أو أكثر أو حيزاً وبعض حيز من فضاء النطق. ويتواصل التقسيم إلى أدنى الدلالات التي تتوزعها الجذور في الجدول :

فانفصل بالاختراق (مجال فرعي ١) يقارن ثلاثة أحياء مسترسلة (الشفوي والشفوي - الأسناني وما بين الأسناني). ويقارن الفصل بالاختراق بالنفاذ (مجال فرعي 2) اختراق الشفوي، ويقارن الفصل بالاختراق عن طريق النفاذ في الجسم (مجال فرعي 3) الشفوي الانحجاسي المجهور الفموي [ب] في (ن ب ر). ويمكن أن نلج في هذا لمستوى عتبة السمات الدلالية الدنيا التي بها يكون تكون مفهوم الثبراً من حيث مثل [حركة فصل بالاختراق من خارج عن طريق النفاذ في الجسم بألة مذبذبة [رمح] تتلوها حركة جذب الرمح إلى خارج، سريعاً<sup>(١١)</sup>].

وكذلك الفصل بالحفر و/ أو القطع (مجال فرعي 1°) يقارن الأحياء الحلقي والغشائي والحنكي وقسماً من الأسناني على استرسال. ويتضمن مجالين فرعيين من درجة ٢ واحد منهما هو الفصل بالحفر و/ أو القطع عن طريق التفتت أو التفتت يقارن الحيز الحنكي وبعضاً من الحيزين المتاخمين له الغشائي والأسناني. ويتضمن المجال الفرعي هذا بدوره مجالين فرعيين من درجة ٣: يتقاسمانه حسب طبيعة التفتت أو التفتت واتجاهها فيكون مجال منهما مختصاً بتفتت من خارج وآخر من داخل: ويذهب الأمر متفرعاً إلى أن يكون التمايز العيني في مستوى الحروف في الخارج وفي مستوى السمات في الدلالة: انظر التمثيل (٦) وقارن بين تنف اللحم في (نسر) واغتذاء بعض الحشرات بورق الشجر حيث تقضمه شيئاً فشيئاً وحفر الطريق بوقع الأقدام ونشر الخشب أو ما شاكله ونجارته ونقره، وما يتضمن جميع ذلك من تفاصيل في تصور جميع تلك الحركات أو الأعمال من حيث هيئاتها وآلاتها ومادتها وغاياتها إلخ... نجمل جميع ذلك في التمثيل (٦) حيث تشير الحرقان [ج] و[ح] إلى سمتي الجهر والانحجاس تبعاً:

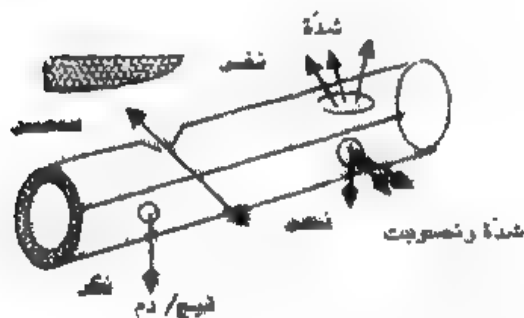
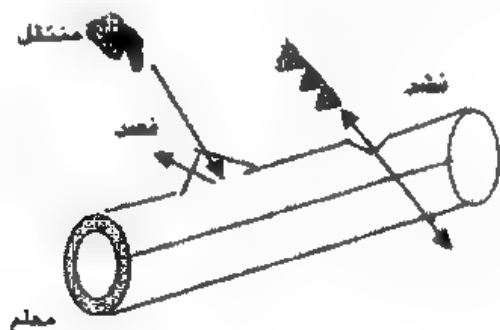
(١١) هذا إجمال للمفهوم وليس تفصيلاً

(5) - انتظام المجال . [الفصل 1] أن لا ر :

الاختراي	بالاعتاد	القيم	ثرة جديدة مقبولة يجعل فيها لهم لهذا الكاتب			
		الحسب	وغيره			
		احلل	طعن بالرفع وجده سريعا			
بالاعتاد والفرق	بالاعتاد والفرق	حجي +	إحداث آثار لاكن في المجلد للرسم			
		حجي -	الفرق، النزود والبعد			
		حجي -	زعم الشيء متوقفا (حب) (			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	عائبة حركه إسماء أو إسماء يرد بها الشيء، عر			
		(من حرج)	برصه			
		(من حرج)	قطع الأطراف واستطاعها			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	ضم شديد - غريب بالأصابع أو الأصحاح			
		(من حرج)	أعذر : معذري الله - أرض متصورة : متفاد			
		(من حرج)	مطل كثير			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	الترز : الورم هو ضرع الناقة			
		(من حرج)	انتفاخ المخرج وانتفاخه وسيلان مدته			
		(من حرج)	تلف اللحم بالنسر (النفار المغروق)			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	تفاديات ، حشرات تحثي بأوراق الشجر			
		(من حرج)	الشيء : أحمود واضح في الطريق			
		(من حرج)	نعت الخشب (نقته شيئا عينا على ذرات)			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	نعت الخشب ونسوته (نعت الخشب أو الخشب ناعا)			
		(من حرج)	صوب ذرة مداف - صوب الخشب أو الخشب ناعا			
		(من حرج)	حاددة - نفس الفهر			
بالاعتاد والقيم	بالاعتاد والقيم	(من حرج)	البلى والنقبت . النعطم، المورد			
		(من حرج)	النكرة - أخراج من دم أو قبح			
		(من حرج)				

ومن ملاحظ أن هذا الفصل ليسا نصريين. ورد منه بعض شواهد في (1) حيث تعني الصورة عن التعليق. فجميع المفاهيم - الأحداث المذكورة عليها بجدور الواردة في (2) تنتمي في طبيعة الموضوع شكلا ومادة وفي الانجاء وفي طبيعة الأداة وتختلف في جزئيات هي ما به تميز تلك الأحداث. تشير الاسم إلى اتجاه الحركة التي تكون من المستقل trajectory آلة كان أو سائلا إزاء النظم landmark خشيا كان أو قناة :

(١) - تمثيل تصويري لمجال فرعي من مجال الفصل ١ :



(٦) مفيد في هذا من سبيل التمثيل التصوري كما يلاحظها أنفاكر في نظرية النحو العرفاني (Langacker 1987) (وبعد)

زيداً فنحن محال الصوت المسيطر على الجدول [ن x ر] وجدده  
 مقارناً لمضاهي النطق بتقاسمه مجالان فرعيان من درجة 1 هما مجال الصوت  
 المتحقق في الكلام ومجال الصوت المتحقق بالصياح. ويتضمن مجال الصوت  
 بالكلام مجالات فرعية عديدة من درجة 2: تتقاسمها غايات الكلام ومظاهره  
 وأشكاله ويتضمن الواحد منها مجالا أو محالات من درجة 1. يتضمنها الجدول  
 بتفاصيلها بما يعني عن ذكرها. وكذا شأن المجال الصوت بالصياح أ.  
 على أن المجالين الفرعيين من درجة 1 يتقاسمان مجالا فرعيا من درجة 2  
 يقارن مخرجين متجاورين في مستوى تخوم الحيز الحلقي والحيز الغشائي.  
 فكل من (نعر) و(نخر) يدل على تصويت بالحيشوم وذلك ما به يستقلان مجالا  
 برأسه ويدل (نخر) على الكلام فيكون فرعا من مجال الكلام ويدل (نعر)  
 على الصياح فيكون فرعا من مجال الصياح أ.  
 وظاهرة التقاطع في مستوى حدود الأحياز وكذلك في مستوى الحروف  
 المفردة متواترة في المعطيات توافق نقاطها في مستوى الدلالة. نجمل انتظام  
 مجال الصوت في الجدول [ن x ر] في (7):



	الغيبيات	في القول		إلغاء الضرور بين الناس		ف	$C^+$	$C^-$	ممكن
		بالقول	بالقول	تسويق الكلام	الراضع في الكلام والتمسح	ك	$C^+$	$C^-$	
	بالخبر	بالقول	بالقول	والتمسح / الغيب	الغيبيات والتمسح عن الشيء	خ	$C^-$	$C^-$	
			التمسح والتمسح	الكلام / مد الصور والتمسح في الجائز	ع	$C^+$	$C^-$	$C^+$	
	الغيبيات	بالقول	بالقول	التمسح والتمسح بالخبر	التمسح في الحرب أو الشر	ح	$C^-$	$C^-$	حقيقي
			التمسح في الحرب أو الشر	التمسح في الحرب أو الشر	م	$C^-$	$C^-$		
			التمسح في الحرب أو الشر	التمسح في الحرب أو الشر	أ	أ			

ومننا نصّر في انتظام جذور في المعجم العربي في إصدار المولد  
 لاحتصامي، على طاهرة يكون فيهم، إضافة إلى التقاطع بين الجداول المحدث  
 للتركيب الدلالي في الجذر المثال الواحد، تراكب في الدلالة في الجدول  
 الواحد. ونموذج ذلك (ن X ر) كما يلي بيانه. فقد تبين لنا أن الجدول المتولد  
 باشتغال الخطاطة ث ام ث2 قيمة (ن X ر) يسيطر عليه مجالان متكافئان من  
 حيث التواتر وطبيعة الانتظام على استرسال : يتكوّن المسرد من 27 جذرا  
 مستعملا يسيطر مجال | العنوت | على 24 جذرا منها ويسيطر مجال  
 | الفصل | على 22 جذرا منها. فالجالات متراكبان في 21 جذرا من الجذور  
 الخمسة والعشرين، وهي نسبة مرتفعة (84%). بيان ذلك في (8).



(٤٤)- تراكيب المجالين الفصل او الصوت افي جدول ان x ر

الفصل والانفصال	ن x ر	الصوت
نمره حديد مغموفة يجعل فيها خم حديد	م	عصب وسوء الخلق / النكر
الذئب وغيره	ب	الزجر والانتهاز / الاعياب
ضرب - رمح وحده - بعد	ر	وقوع لفنة وانتشاره يبر -
احداث ثار بالكي في الحبل الموسم		التغور من الرية
	ف	المناخرة في الحسب والنسب
تغور - لشروود وسعد	-	التحدير قبل وقوع
-	ث	الكلام بشرا / بدعة لاسرر
رمي شئني، متوقفا (حب...)	ط	المحادثة
		لحافظ بالعين (بظور)
حركة ابعاد اول امتداد برول بها الشئ عى	د	حفظ الزرع والسهر عليه جمع بالعين
موضعه (عامية)	د	الزجر : شد الكلام وتعليقه برفع صوت (عامية)
قطع الاطراف واسقاطها	ص	الحديث : ندرة، عربة، جودة، فصحة
طعن شديد - تمزيق بالاصابع او الاصراس	ز	تغليب الكلام وتشديده / المجاهرة
نصار - مجرى ماء - ارض منصورة - سده	س	الإعانة على دفع ضد أو رد عدو
مطر كثير		الأمر / إلحاح في السؤال وتصغير من القدر
النزد الورم في صرع الناقة	ص	القدف والوقوع في معرض
انتفاخ الجرح وانتفاضة وسيلان مدته	ي	-
نصف اللحم بالنسر (للقار لمعقوف)	ن	إلقاء الشرور بين الناس
مصارينات : حشرات تتعلد بانوراق الشجر	ج	إداعة الخبر وإفشائه
النير : أجدود واصح في الطرب	ق	تسويق الكلام
نحت الخشب (نحته شيئا فشيئا عني درت)	خ	لترجع في الكلام ونحج وشرح
نحت خشب وسويته (فصل الترتيق شي	ك	العصب
فشتا)	غ	الكلام / مد الصوت والنسر في احاشم
صرب دون مد - حجر خشب - حجر بأداة	ع	الغيب ونهى عن شئ
حدة بقب المغرور		الحقد والعصب وتندفر
الهلل والتمتت - العظم - العود	ح	الصباح والتصويت بالخيشوم
النكرة - اخراج من ده أو فتح	هـ	الصباح في الحرب أو نشد
ميلار - ده من اخرج شده	ا	المنادرة - لمصمة ونشدة

يسرّ النّظ في التّصميل (17) عن انعدام الصّلة بين المحالين في إطار  
نعدّوت معهوده بين الدّلالات المعجميّة التي تفسّر الاشتراك. وإذا ما عنّ  
ما يشبه العلاقة بين دالّتين مقترنتين ناجذر الواحد فإنّما مأتى ذلك ما ترسّخ  
في عاداتنا الفكرية في ربط الدّلالات المعجميّة بعضها بعض وفق مطلق تبين به  
استقامة اللّغة لغة القرآن- في بنائها وحكمتها. فقد يتبادر إلى الذّهن، في  
مستوى (ن ث ر) - مثلاً- علاقة شبه بين الكلام نشرًا -إذاعة الأسرار- من  
جهة و أرمي الشّيء متفرّقًا من جهة أخرى. وقريب من ذلك في مستوى (ن  
ج ر) بين اتسويق الكلام من جهة و أنحت الخشب وتسويته من جهة  
أخرى. والشّبه كائن بين عمل حسّي في طبيعته هو حركة تفريق وإبعاد تتحقّق  
تحقّق ماديًّا في ما تعدّدت أبعاضه من حبّ وغيره، أو هو عمل يقتلع رقائق  
الخشب وما شاكلة من الأجسام وبين عمل قوليّ ذهنيّ هو تفريق الكلام دون  
نظم أو سوق للكلام على طرز مسوّق. وقد يغري ذلك من حيث طاقته  
التفسيرية فقد دأبنا على التّسليم بسبق الحسّي على المجرد في ادّلاله المعجميّة  
ودأبنا كذلك على تناول النّظم تناولًا سكونيًّا يقودنا لا محالة إلى إقامة  
علاقات سكونيّة. لكنّ ذلك لا يستقيم عند التأمّل وربط العناصر ربطًا نظاميًّا  
حركيًّا. فمثل هذا التّأويل السكونيّ القائم على الشّبه مدعو ما يسبق الحسّي  
على المجرد لا يسعه أن يفسّر سائر الدّلالات المترابطة في الجذور - واحدًا  
بواحد- في جدول [ن X ر].

وتأويل ذلك في منظور المنوال الاحتماليّ قائم على طبيعة نظاميّة صرف  
يختزلها المبدأ 17 و 19. فليس من الضّروريّ أن نفترض سبقًا لجدول على  
آخر في الحدوث والاكتمال وليس من الضّروريّ أن نفترض سبقًا لدلالة في  
الجذر الواحد أو في الجدول الواحد على أخرى. فهذا مسلك تناسليّ لا  
يستقيم في الطّاهرة اللّغويّة.

وتفسير هذا التّراكب قائم عندنا على مبدأ الانتشار (المبدأ 8)  
والانتشار قوامه الامتداد والتّوسّع في المظهرين المتوازيين المتعاضدين الصّوتيّ  
والدّلاليّ على محور الزّمان المديد ويتضمّن مفهوم الانتشار الحركيّة (أو  
الدّيناميّة) التي تكون للنّظام أثناء اشتغاله.

فإذا أخذنا نقطة ما من نقاط المسرد الخمس والعشرين المكوّنة للجدول  
[Xr] مقترنة بدلالة ما من واحد من المجالين، وجدناها موقعًا من شبكة  
تتعالق عناصرها تعالقًا صوتيًّا واحدًا وتعالقًا دلاليًّا من مسالك متعدّدة. فإذا ما

تجاوزنا مستوى التعالق الدلاليّ الحادث بالتقاطع بين الخداول في لنا طففتان أو قل شبكتان متميزتان دلالة متحدثان صوتا. فيكون للحدود لوحد محل واحد أو أكثر. وهذا غط مخصوص من الاشتراك يفتح نهجا في البحث يستوجب الاستقصاء بالطّرف في قدر كاف من المعطيات دالّ إحصائيّا.

وتفسير هذا الاشتراك في موالها قائم على أنّ الحذر الواحد من الجدول [x, r] مثلا مأخوذا من حيث هو مقارن لقيمة دلالية ما من واحد من المحالين يمثل مطلقا لعملية الانتشار الاسنرساليّ في فضاء النطق وفضاء الدلالة. وقد حدثت هذه العملية لتنتج جدولين منفصلين في المنطلق متطابقين في المظهر الصوتيّ عند الاكتمال والتشبع. يدلّ على ذلك أنّ بعض الخانات فارغة في المجال الواحد إذا ما قورن بالآخر: فمجال |الفصل| متف من (ر ذ ر) ومن (ن ظ ر) ومن (ن أ ر) ومجال |الصوت| متف من (ن ض ر).

والمهم أنّ الاشتراك في المعجم العربيّ حادث نتيجة لطبيعة القواعد المستغلة في تكوين الجذور حوامل الدلالة. فالجذر الواحد هجين صوتا وهجين دلالة. وهجته الدلالية طبقات مترسبة ترسب الطبقات الجيولوجية.

### خاتمة :

تلك بعض الأسس التي يقوم عليها المنوال الاحتماليّ في تفسير تولد المعجم العربيّ وانتظامه في مظهره الصوتيّ والدلاليّ. ويبقى باب شارع آخر لا يسعنا طرقة في هذا البحث هو تفاعل سائر المكونات النحوية مع ظاهرة التقاطع بين الجداول المحدثة للتراكب الدلاليّ، من مكونات اشتقاقية - نصريفية ومكونات إعرابية ودلالية نداولية. فمن القضايا التي تستوجب لدرس ما به تساهم الأبنية العليا من النحو في رفع الاشتراك أو -قر- ما به تأثرت من ذلك الواقع فاستجابات بوجه من الوجوه. فهذا مشروع بحث متكامل تحقّق منه شيء وأخرج للناس وما ينتظر أكبر ممّا أنجز. فليكن في نشر هذا المشروع بين الناس إطارا دافعا إلى تعهد مظاهر الصواب وإلى تجاوز مظاهر الوهن والخلل.

الأزهر الزنّاد

كلية الآداب بمتوبة

جامعة منوبة

# دور الدلالة المعجمية في تحديد الوظيفة النحوية : الخفا عيل نموذجاً

سبب السلام السيلوس

## 1 - تمهيد :

من الأسئلة الهامة التي يفترض أن تحجب عنها الدراسات اللسانية المهنة بقضايا المعنى أساس . كيف توحه الدلالة المعجمية الوظائف النحوية ؟ وكيف تفصل بين ما هو متشابه منها ؟ إذ تعرض سبيل دارس اللغة العربية والمهتم بقضاياها أثناء النظر في بعض الوظائف النحوية المتشابهة صعوبات . فيفتح أمامه باب التأويل والبحث عن القرائن الموجبة لوظيفة دون غيرها . لنفترض أن كل متكلم حين يستعمل لغة ما كتابة أو مشافهة ، يكون قد تمثل قواعدها الإعرابية وخصائص مفرداتها اللفظية والدالية ، وقصد بتركيب أو بمحل إعرابي ما وظيفة نحوية مخصوصة ، وحين نحاول تحليل هذا الاستعمال وفهم ضوابطه نجد أنفسنا أحياناً أمام حيازات في تعيين الوظائف . فهل يعني هذا أنه يوجد اختلاف بين الفهم والتمثل من جهة والإجراء من جهة ثانية فتتفق في القواعد وتختلف في الإشاء ، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً في قوة هذه القواعد ، أم أن صناعة النحو صناعة لفظية تقتضي من المعرب أن يتقيد بما هو لفظي ويترك باب المعنى وتأويله جانباً لنسبة التأويل وانعدام حدوده ؟

المهم أن النحو علم تنظمه عدة معارف تساهم في تصوره على أنه نظام ، غير أن علاقة هذه المعارف بالنحو تبدو مختلفة عند المهتمين بالدرس النحوي فإن منهم من يعتبرها تابعة للنحو فيفهم جميع ما يطرح من قضايا تهتم بالصرف والدلالة المعجمية على أساس أنها تنضوي تحت راية علم كبير نسميه النحو . فلا يمكن أن تكون منفصلة عنه ، ومنهم من يرى أن هذه المعارف جزء منفصل عن علم النحو يساهم في فهم قوائمه وليس تابعاً له

وسحاول في هذا البحث الاهتمام بجميع هذه القضايا من خلال سطر في القرائن المثبتة للمعاني النحوية، وسنهتم بصفة خاصة بقرينة الدلالة المعجمية لأن العديد من اللغويين أهملوا دور هذه القرينة، نخص منهم بالذكر في العصر الحديث شومسكي<sup>(1)</sup>، والبنويين الذين اهتموا بالتراكيب وأفرغوها مما تحويه من دلالات معجمية أو على الأقل قلصوا الى حد كبير دور المعجم في تحديد الوظيفة. وقد تقيدنا في هذا البحث ببعض الاختيارات المنهجية، أهمها :

(1) - اعتبارنا الاستعمال معيارا ذا قناة واحدة هي قناة الممكن بما فيها من حجج وبراهين توجب القرينة المعجمية؛ وسنصرف الاهتمام عن البنية الداخلية للتراكيب المنتجة للمعنى في الأمثلة التي سنذكرها.

(2) - جعلنا الجزء الاول من البحث مدخلا لازما لتعريف المفاعيل وأشباهها قصد إبراز ما هو مشترك وما هو مختلف بينها. وقد انتقلنا بعد ذلك الى ما يمكن اعتباره جوهر بحثنا وهو النظر في الدور الذي تلعبه الدلالة المعجمية من حيث هي قرينة تفصل بين المفعيل المتشابهة وبالتالي تساهم في تحديد الوظيفة النحوية على نحو صريح وتمكننا من تجاوز ما يمكن أن نعتبره مشتركا بين القرائن الأخرى مثل قرينة الصيغة الصرفية والعلامة الإعرابية والعلاقة المعنوية بالفعل أو الفاعل الخ...

## 2 - المفاعيل :

### 2 - 1 - حدها :

التعريف السائد للمفاعيل كونها متممات وعلماء على الفضلة ترد بعد تمام الإسناد فتوضع الفعل وتتم معناه. والمقصود بالتمام - بدرجة أولى - الفائدة المعنوية التي يظفر به المتلقي من دخول المفعول في التركيب. فقد يكون الكلام مطلقا مبهما في أول أمره فيأتي المفعول ليقيّد معناه ويزيل عنه ما علق به من إبهام.

وحاجة الأفعال الى المفاعيل متفاوتة من حيث القيمة المعنوية إذ يبدو أن بعض الأفعال تحتاج إلى المفاعيل أكثر من غيرها بحيث قد ينقطع المعنى وتزول الفائدة ما لم

(1) يقول شومسكي : «أحسّ تعريف للمحو الدراسة المستقلة بداتها عن الدلالة» بطر N. Chomsky : Structures Syntaxiques, p. 121 ويظفر أيضا المقدمة بالمعنى بـ «سببه» لكتابه الأستاذ إبراهيم بن مراد «مقدمة لنظرية المعجم»، ص 2.

بوحده وورد مثلاً على ذلك ذكره ابن هشام قصد البرهنة على صوره في حرف جـ  
دونه تصبح الجملة لاغية لا معنى لها «ولا تقرؤا، اصلاة وأنتم سكرى»<sup>(١)</sup>، فتم  
الكلام متوقف على ذكر الحال إذ لا يمكن أن تتصور الحملة تامة مؤدية للعرض الذي  
انشئت من أجله مع سقوط الحال ولهذا السبب رأى بعض النحاة أن الحال أولى بالفعل  
من بعض المفعيل فيقدمه عليها بل منهم من يدخله في حيز المفاعيل لشدة حاجة الفعل  
إليه يقول الاسترأبادي «والذي جعلوه على ما هو أصل يمكن أن يدخل بعضها في  
حيز المفاعيل مثل الحال يقال هو حال مع قيد مضمونه»<sup>(٢)</sup>، وسنين لاحقاً لماذا اخترنا  
نظرية الاستعمال واعتبرناه النظرية الوحيدة المفتحة على جميع الألفاظ، وحتى تلك التي  
ليس لها مراجع في الواقع مثل الحروف تساعد على تعيين الوظيفة وتراقب مدى تحققها  
في التراكيب المشابهة. واختيرنا هذا إضافة إلى كونه يحقق منهجياً ما نريد البحث عنه  
سيمكننا من البرهنة بشكل ضمني على أن إقصاء الدلالة المعجمية في دراسة التراكيب  
وفهم خصائصها تصور خاطئ إذ المعجم كيان مستقل عن النحو سابق له.

وقد ذكروا ضمن حديثنا عن القرائن قرينة الدلالة المعجمية ولم نذكر قرينة الدلالة  
مطلقة غير مقيدة بأي تخصص لأن المعجم جزء من المكون التركيبي والدلالة جزء من  
الجهاز التأويلي<sup>(٣)</sup> والمعجم عبارة عن قواعد وقبوض المقولات التركيبية وفق قواعد  
انتقاء وإدماج. والتأويل الدلالي يحتاج إلى جميع المداخل الممكنة بما فيها المدخل  
المعجمي. إضافة إلى كون المعجم يمكن من تحليل جمل غير منحرفة دلالي وبذلك نجنب  
أنفسنا - مثلما قلنا - الحديث عن الأبنية العميقة ونركز اهتمامنا على الاستعمال. فليس  
التمام المعنوي إذن رهين طائفة معينة من المفاعيل أو أشباهها بل هو رهين كل المفاعيل تقريباً  
ولذلك نفهم أن حضور المفعول في الجملة يفهم على جهات مختلفة منطوقها العلاقة  
المعنوية بين المفعول والفعل وبين الفعل والمفعول. هكذا على هذا الترتيب. وسنوضح  
الأسباب لاحقاً.

(١) سورة يس، الآية ١١

(٢) لامرأدي شرح كونه ج ١ ص ١٠٠

(٣) ص ٤٢٠، ج ١، بحثه، مدخل في دلالة حديثه، ص ١٠٠

## 2 - 2 - لم سمي المفعول مفعولا ؟

قد تكون القضايا التي يطرحها مصطلح ما مدخلا لفهم طبيعة ما اصطلاح عليه .  
فالعبارة «مفعول» مصطلح نحوي تسمى به بعض المحلات الإعرابية التي تناسب ما هي  
دلالة الصيغة الصرفية لاسم المفعول من معان وهي صيغة مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد  
تدل على من تحمّل الفعل أو حلّ به مع وجود معان أخرى حافة . . .

هذه الدلالة المعنوية نفسها تتحقّق في جملة «ضربت زيدا» . فـ «زيد» مفعول لأنّه  
مضروب . من الناحية الصرفية اسم مفعول ، ثمة تطابق صريح في المصطلح بين الصيغة  
الصرفية والوظيفة النحوية . فالدلالة الأصلية للموقع وللوظيفة النحوية المخصصة له نابعة  
من العلاقة الداخلية بين الفعل وهذا المحل الذي نسميه مفعولا .

ثم توسعت هذه الوظيفة وتخصّصت أكثر بما يضاف إليها من مخصصات من  
فيش به ومعها ولأجله وفيه ومطلقا وهي مخصصات تدلّ على ظروف وقوع الفعل من  
زمان ومكان وحال وتوكيد وعلة وعذر الخ . . . وهذا دليل على أنّ دلالات المفاعيل  
متعلقة بالفعل على صور مختلفة .

## 2 - 3 - ما تشترك فيه المفاعيل :

قلنا إنّ التسمية المشتركة للمفاعيل توجب في مطلق أحوالها تشابها بينها . سنحاول  
رصد هذا التشابه في مرحلة أولى والبحث عن أسباب انحصاره أو زواله في مرحلة ثانية  
من خلال ما يميّز كل مفعول . والمفعول وظيفة نحوية تفيد معنى الفعل وتخصّصه . فإذا  
نظرنا في الجمل التالية :

1 - ضرب زيد عمرا .

2 - ضرب زيد عمرا في الصباح .

3 - ضرب زيد عمرا ضربا مبرحا .

4 - ضرب زيد عمرا المجيئه متأخرا .

لاحظنا أنّ فعل الضرب في هذه الجمل مطلق من حيث هو حدث مسند إلى زيد قيدناه  
معنوي بالمفعول فكان الفعل لازما للمفعول في الج 1 وخصّصنا زمانه في الج 2 وأطلقنا  
لضرب وأكدناه في الج 3 وعللنا سبب الضرب في الج 4 . وهذا القيد يوعّد قيد  
حدث مفهوم من الفعل في الج 1 + 1 + 4 وفيدنا زمان الحدث في الج 2 ، أمّا تركيبه فإنّ

معنى المعنوي للمفاعيل يكون على صورتين

أ- أن يتصل الفعل بها مباشرة فتنتقل حركته إليها على وجه القصد، أو أن يتصل بواسطة حرف فتنتقل الحركة متلوثة بما في هذه الحروف من معان ثقلية (١)

ففي الصورة الأولى نقول مثلاً: «نصر فلان فلاناً»، فالتعدية هنا هي تخصيص معنوي للفعل تمثلت في نقل حركة النصر من الفاعل إلى المفعول وتحورت محرد الإحصر عن كون فلان أتى فعل النصر. وفي الصورة الثانية نقول مثلاً «نصر فلان فلاناً بقوة» فتنتقل الحركة على هذه الحالة ويتخصص هذا القيد أكثر ويمكن أن يكون الانتقال بمعنى التعليل إذا كانت التعدية بحرف اللام أو بمعنى المعية إذا كانت بحرف الواو أو بمعنى الطريقة إذا كانت بفي أو بمعنى الإلصاق إذا كانت بحرف الباء الخ.

وإذن فإن تخصيص المفاعيل لحدث الفعل وزمانه متفرع، وتنوعه يوجب الاختلاف فلا مانع من ورودها في سياق تركيبي واحد بما أن العلاقة بينها علاقة اقتضاء، إذ يمكن أن نقيد حدث الفعل الواحد بأكثر من مفعول باستثناء ظرف الزمن المفعول فيه الذي يقيد زمان الحدث فيرد متفصلاً دلالياً عن غيره من المفاعيل. ففي الجملة التالية:

«ضرب زيدُ عمراً ضرباً مبرحاً لمجيئه متأخراً في الصباح»

اقتضى الفعل مفعولاً به ومفعولاً مطلقاً ومفعولاً لأجله ومفعولاً فيه، وهي مفاعيل لها علاقات توارد مع الفعل. وأفضل ما يمكن أن يقدمه مفهوم الموارد في الوظائف التفكير في وجود سمة معنوية مشتركة إليها تزداد جميع المفاعيل فإذا تأملنا سائر المعاني المدركة وجدناها راجعة إلى معنى الاختصاص، اختصاص حركة الفعل بأحد هذه المفاعيل أو بها معاً يقولون الجرجاني: «فجملة القول أنه ما من شيء يتصب على معنى المفعول إلا وهو دحر في صميم الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه» (٢) فكأن مفعول وطيفة نحوية مستقلة في أول أمرها كسائر الوظائف، وبعد تحققها تنزل منزلة المركز في علاقتها بدلالة الفعل. ومن هذا المركز تتسع دائرتها فتقاس قرباً أو بعداً من خلال علاقتها بهذا المركز. هذا لاتصال المعنوي بين المفاعيل عبارة عن طريقة في تصور الفعل دلالية فهو محور والمفعيل جملة من المتواليات الدلالية نوصحه. ويمكن تصنيف هذا الانصر إلى

(١) ص ١٠٠ حتى الحصول، ج ١ ص ١١١

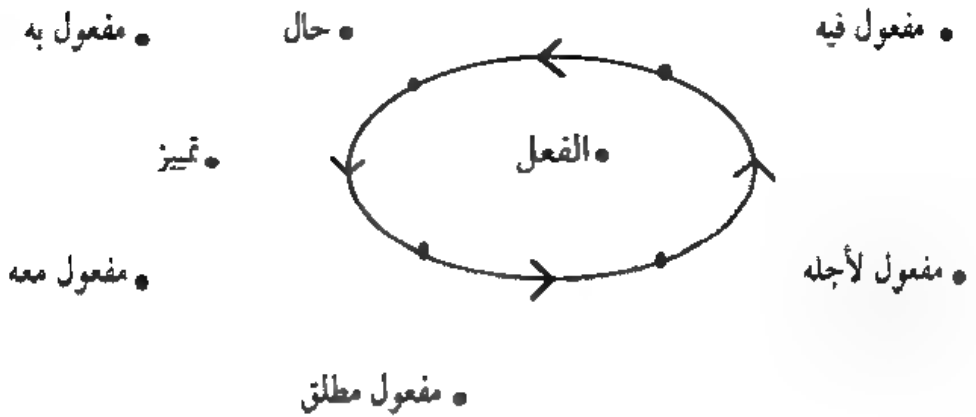
(٢) ج ١ ص ١٠٠ المقصد ص ١١١



توعين حسب مقياس الحضور والغياب اللغظيين

(1) مفاعيل تحذف لفظاً وتقدر معنى، وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والحال، فلا يخلو فعل متعدداً كان أو لازماً منها، فهي مستكنة فيه تكون وظائفها شبيهة بوظيفة الإخبار. ولذلك تكون هذه المفاعيل عادة نكرة لتحقيق الفائدة المعنوية، أم سبل تعلقها التركيبي والإعرابي بالفعل فهي متعدّدة ويبقى ذكرها أو حذفها من مقتضيات الإنشاء. فتكون البنية اللفظية المنجزة صورة من صور البنية الدلالية المجردة. يقول الفاسي الفهري: «لا يمكننا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط بل من تحديد الذوات الدلالية أيضاً»<sup>(7)</sup>.

(2) مفاعيل إذا حذفت لفظاً لا تقدر معنى رغم ما لها من علاقات معنوية هامة بالفعل يقتضيه عادة السياق الدلالي العم للجملة. هذه المفاعيل هي المفعول به والمفعول معه والتمييز، بعضها يمكن أن يرد معرفة أو نكرة مما يضعف حضورها معنوياً ونوضح هذه العلاقة بين المفاعيل والفعل بالترسيمة التالية:



إن القضايا المعنوية التي أشرنا إليها إلى حد الآن لا تنفصل عن قضايا الإعراب والتركيب، خاصة إذا نظرنا إلى المفردة من جهة «دالتها السياقية». وللفصل بين ما هو متشبه من هذه المفاعيل يحتاج الدارس إلى قرائن، وهي بوعان قرائن تعود إلى ما

<sup>(7)</sup> عبد الله بن فارس الغني - المعجم العربي - مدح تحليلة جديدة، ص 22

يُضرح التركيب من قصاي مثل العمل الاعرابي المرتبة، الخاف، انمصل، وفرائن  
تعود إلى طبيعة الكيان المعجمي للمفعول مثل الاشتقاق والحمود والانتساع والتذكير  
ولتعريف وعلاقته اللفظية بالفعل... وهذه القرائن متفاوتة لقيمة، قد تعبر عن التمييز  
وبالتالي الانفصال بين مفعولين أو أكثر، وقد تعبر عن الاشتراك فلا وجود لقرينة مانعة تفرد  
مفعولاً عن غيره من الفاعيل<sup>(١)</sup>.

من ذلك مثلاً قول النحاة إن الحال لا بد أن يكون مشتقاً لأنه في معنى الصفة به  
تُبين هيئة الذات المتقلة من حال إلى أخرى، وقالوا أيضاً إن التمييز يكون اسماً جامداً لأنه  
بيان للذات المميز. غير أن عدة أمثلة تعترضنا في مثور كلامنا ومنظومه تبين أن الحال يمكن  
أن يكون اسماً جامداً مثل «هذا بسر أطيب منه رطباً»، أو «خرج علينا في زينته» فهذان  
مثالان يبينان أن الحال يمكن أن يرد غير مشتق. كذلك يمكن أن يكون التمييز اسماً مشتقاً لا  
اسماً جامداً عند من يعتبر أن أصله موصوف والمميز صفة مثل قولهم: «الله درّه فارساً».  
وقال النحاة إن المفعول المطلق يكون مصدراً من لفظ الفعل أو معناه، ومع ذلك  
نجد عدة أمثلة لو توسعنا في تحليلها بجميع القرائن الممكنة ما استطعنا فصل المفعول المطلق  
فيها عن غيره من الفاعيل، مثل:

- (١) ولا تظلمون قتيلاً ← مفعول مطلق  
← مفعول به  
(٢) سرت طويلاً ← مفعول مطلق  
← مفعول فيه  
← حال  
(٣) يريكم البرق خوفاً وطمعاً ← مفعول مطلق  
← مفعول لأجله  
← حال  
(٤) جاء زيد ركضاً ← مفعول مطلق  
← حال

(١) يشير إلى أن هذا العمل خرد من عمل «در» و«سرسا» به جميع القرائن المحصنة لكل مفعول

٥. سندس في لاصطحو الواردة ممدعل يلاحظ أن الاشتراك في موصيفة قد يكون - نحن  
عن عدم لاحتلاف بين أفراد اللفظ وتركيبه.

ويوجد صرب آخر من الاشتراك لا يكون بسبب علاقة اللفظ بالمحل الذي يشغله  
مثل «كُرْمٌ زيدٌ ضيف» فلفظ ضيف يمكن أن نعربه تمييزاً أو حالاً إذا كان زيد هو الضيف،  
والذي أوجد هذا الاشتراك الدلالة المعجمية لفعل «كُرْمٌ». فلو قلنا مثلاً «جاء زيدٌ ضيفاً»  
لكانت «ضيف» حالاً دون شك لأن المجرى يخبر بوقوع وليس مدح كما هو الأمر في  
فعل «كُرْمٌ».

مثال آخر : «أتمته مائة عم»، فإن أتمت بمعنى سلب الحياة لا يمتدّ ومن قدر أن فعل  
«أتمت» عمل النصب في المفعول فهو محطى لذا لا بد من تقدير فعل أَلْبَثَ عوضاً عن  
أتمت. فكما أن للدميل دوراً في خلق المحلات واقتضاء المعاني، فإن للمعمول أيضاً دوراً  
في اختيار الدلالات المعجمية للألفاظ العملة. يقول الأستاذ محمد صلاح الدين  
الشريف. «إن العبرة في الإعراب في فترة ابن هشام وفي النظرية النحوية عموماً ليست في  
إسناد حركة النصب ولا تقف عند تعليق عملي يعين على تحديد وظيفة بل تجوز ذلك إلى  
الأهم وهو المعنى بقضيه المختلفة» (١) ومن يتبع تحليل القضايا المتصلة بعلاقة قوانين  
الإعراب بالدلالة المعجمية يلاحظ أن التأثير متبادل بينهما رغم أن الدراسات الدسنية الحديثة  
- كما قلنا - تنزع إلى إرجع جميع ما يتعلق باللغة إلى النحو وتعيب دور الدلالة المعجمية  
معترة الدلالة الساقية للمفردة دلالة نحوية، وهذا في تصوريا إحفاف في حق الدلالة  
المعجمية نوضّحه في العنصر الموالي.

### 3 - دور الدلالة المعجمية في توجيه الإعراب :

لا بد في البدء من تحديد المقصود بالدلالة المعجمية : هل هي الصفة الدلالية  
للوحدة المعجمية مفردة أم مركبة ؟ فإذا كانت مركبة هل يمكن دراستها بم لها من علاقات  
بمقولات نصرف والتصريف والاشتقاق بمعزل عن الإعراب ؟ بعبارة أخرى هل يمكن أن  
ندمج وحدة معجمية في جملة م دون أن نمرّ عبر نظام الإعراب ؟ هذه أسئلة وغيرها كثير  
يمكن اعتمادها منطقاً لدراسة وجوه العلاقة بين الدلالة المعجمية ولوظيفة لنحوية

(١) محمد صلاح ندين شريف تصديق نمنه ومعنى، حويات خدمة تنوسية. عدد ١، ص.

3: - 1 - كيفية تمثيل الدلالة المعجمية على مستوى بنية النحو :

لتحليل القضايا التي أثرناها نطلق من الأمثلة المختارة التالية :

(1) ذبحت بتونس شاة

(2) ذبحت بقوة شاة

(3) ذبحت بسكين شاة

(4) استبدلت بسكين شاة

ترجم هذه الجمل في مستوى التركيب بفعل + فاعل + مفعول به فعل ذبح متعدد تجاوز حدود فاعله ليقضي مفعولا به (شاة) مسبوقا بمركب حرفي مكون من جار ومجرور غير عن حالات وظروف حفت بوقوع الفعل فاختلفت وطائف المركب الحرفي فكانت على التوالي مفعولا به في الج 1 وحالا في الج 2 ومفعولا بفيد الآلة أو الوسيلة في الج 3 ومفعولا به في الج 4. وهذان التغيران يطرحان سؤالين . سؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بالمحل الذي تشغله وسؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بغيرها من الدلالات في توجيه الاعراب (10) داخل الجملة يكون المركب الحرفي ظاهريا بنية إعرابية مستقلة عن الفعل يمكن الاستغناء عنه وتبقى الجملة قائمة ومفيدة «ذبحت شاة» ثمة معنى أصلي يتمثل في إيقاع فاعل لفعل بمفعول. بل إن هذا الأصل يمكن اختزاله في ذكر الفعل والفاعل فقط «ذبحت» إذ بهما يحصل الإخبار.

ستنح حول هذا الأصل علاقات متماثلة من حيث التركيب (جار ومجرور) مختلفة من حيث الاعراب والدلالة إذ الاسم المجرور اختلف معجميا (د. القوة # د. السكين # د. تونس). وهذا الاختلاف الفرعي في الدلالات المعجمية المضافة صير الأصل الدلالي «ذبحت شاة» مختلفا لأن دلالات الألفاظ (قوة وسكين وتونس) ارتبطت بتحقيق فعل الذبح فذبحت بقوة غير ذبحت بتونس وذبحت بسكين غير ذبحت بقوة الخ...

فصار فعل الذبح رهبر هذه الألفاظ المضافة المحولة لدلالته الأولى. هذا التحويل له طبيعة دلالية معجمية بحث لأنه إخبار بوقوع الفعل على صور مختلفة. وهذه الصور هي في الأصل وحدات معجمية مستقلة لها سياقات معنوية مختلفة أثرت دلاليا في الأنبة الاعرابية التي أدمجت فيها.

(10) يرى فريغ (Frege) أن تصنيف دورا هاما في تحديد طبيعة اللفظ. انظر : G. Frege - Les fondements de l'arithmétique . Paris éd du Seuil 1969 p 122

فيل لادماح كانت «القوة» وحده معجمية تدل على صفة تطلق على دثر م  
و«سكين» اسم آلة و«تونس» اسم علم؛ فبالامكان أن نخصص هذه الألفاظ في المعجم  
بهذه السمات. ولو أنها غير ممثلة للدلالة المعجمية فهي مجرد صفات تمييزية منها ما هو قابل  
للتحليل ومنها ما هو غير قابل للتحليل على حد تعبير «أليس لبهمان» و«فرانسواز مارتن  
برتي». المهم أن المتكلم انتفى هذه الوحدات المعجمية ودمجها في جملة «ذبحت شاة» مع  
مراعاة الخصائص الدلالية والاعرابية والتركيبية للجملة الاصل وللوحدة المعجمية المضافة  
وهذا الانتقاء لا بد أن يكون خاضعا لقيود.

### 3 - 1 - 1 - قيد اللفظ :

هو مدخل رئيسي لفهم الخصائص الصرفية للفظ لأن لكل مفردة سمات مقولية  
خاصة قد تناسب المحل الذي تشغله وقد لا تناسبه، فالحال مثلا محل إعرابي يملأ من  
حيث الاصل باسم مشتق يعبر عن حالة طارئة وإن صادف أن ورد في هذا المحل اسم  
جامد فإنه يرد الى المشتق أو يزول على أساس أنه ضرب من الاتساع فيما هو أصلي. فقي  
قولنا «ذبحت بقوة شاة» ليس الحال مشتقا - على حد اعتبار نحاة البصرة للمشتق - فيؤرك  
بصلة أو فعل مشتق من لفظه أو يعتبر ضربا من التوسع في وصف هيئة الذابح زمن إنجاز  
لفع الذبح.

ورده إلى المشتق أو تأويله بما هو جار مجراه في اللفظ طريق لاثبات الشبه اللفظي  
بين الأصل والفرع ومنه إثبات المعنى باعتباره متصورا ذهنيا فحتى الجمل والتي عادة لا  
تحل الى مفردات ولا تبين هيئة صاحب الحال فان النحاة يحرصون على ردها الى مفرد  
بشكل من الأشكال التأويلية (11) فكان الموقع يحدد الماهية الصرفية للمكون المعجمي وهو  
تحديد سلبي في نظر البعض لأنه لم يصدر عن اللفظ ذاته.

إن اختيار اللفظ بما له من خصائص صوتية وصرفية قبل إدماجه في الجمل يؤكد  
أن جميع الألفاظ متميزة وهذا في تقديرنا ينفي ما يقال عن لفظ ما إنه ينتمي إلى حقل  
دلالي. فكل لفظ له حقله الدلالي الخاص وله خصائص لفظية تميزه عن غيره من  
الألفاظ (12)

(11) انظر ابن هشام : معنى اللبيب، ص 104

(12) يرى البعض الداعي المرادف في اللغة قضية اندلالية والحقبة أنها قضية لغوية صرفية

ولا بد فيما ذكرناه عن علاقة فيذ النقط بالمحل من التفريق بين أمرين أساسيين :  
(1) الأمر الأول يتعلق بتعريف الموضع ببعض الخصائص الملحقة به فحين نقول  
الحال يكون مشتقا أو مؤولا به بهذه الخصائص اللفظية هي من تبعات اللفظ الذي  
سيشغله

(2) الأمر الثاني يتعلق باللفظ الذي يشغل ذاك المحل بما يقتضيه من خصائص  
لفظية ما قبلية تساهم في تعريف المحل وتؤكد انتماء الصريح الى ما يجب ان تكون عليه  
هذه الوظيفة، وهذه جزئية دقيقة تنه إليها ولهذا السبب يؤول النحاة غير المشتق بمشتق بما  
يعني أن الانفصال بين الدلالة المعجمية والمحل بما له من صفات إعرابية بين.  
فلو كان المحل يؤثر بشكل كلي في الدلالة المعجمية كما يظن البعض لرفض  
جميع المفردات التي لا تستجيب لقوانينه.

### 3 - 1 - 2 - قيد الانتقاء :

يقتضي هذا القيد ما مراعاة الملاءمة بين اللفظ والمعنى من جهة وضم معاني  
المفردات بعضها الى بعض من جهة ثانية حتى نتحصل في الأخير على قراءة مفيدة  
للمتواليات في الجملة فلا نقول مثلا «ذبحت بكراس شاة» إذ لا يمكن للانسان أن يذبح  
شاة بكراس على الحقيقة وإن كانت هذه الجملة صحيحة من الناحية الاعرابية والبنوية.  
فقيد الانتقاء وظيفته منع المتكلم من إنتاج جمل منحرفة دلاليا.

وما يؤكد أن المتكلم غير قادر على الجمع العفوي بين الكلمات قصد بناء جملة  
نسأل لماذا يفكر العرب حين ينظر في المركب الحرفي «بقوة» في وظيفة الحال ولا يفكر في  
وظيفة أخرى فلا بد أن تكون لدلالة القوة من حيث هي وحدة معجمية متصورة علاقة  
بالوظيفة النحوية في أعلى مستويات تجريدتها وما التمثيل التركيبي إلا تحقيق لتلك العلاقة  
وتجسيد لها على صورة من الصور الممكنة هذه العلاقة نعتقد أنها نظامية أو على الأقل  
ناتجة عن نظام إذ ليس من باب الصدفة أن يتفق جميعنا على اعتبار هذا المركب حالا . ولو  
غيرن هذه لوحدة المعجمية بوحدة أخرى لأعطينا وظيفة مغايرة. يقول هايدغر : «لا يوجد  
شيء دون علة» (1).

فالاختلاف في الوظيفة شيء علته الاختلاف في الدلالة المعجمية والعلّة قبل المعلوم. ومن اللسانيين من أعطى لفهوم النحو طابعاً معيارياً - تذكر خاصة شومسكي - فاضعف قيد الانتقاء. فقد قال إن النحو قادر على مراقبة صحة دلالة ما ينشئه المتكلم من جمل وتراكيب فلا يتج إلا ما هو صحيح إعرابياً ودلالياً واقترح وضع سلم من المقولات ترتب المكونات التي يمكن أن توظف في جملة ما حسب افتراضات عدة في شكل طبقات. غير أن كاتز (1971) عارضه معتبراً أن القدرة اللغوية أوسع من أن تنحصر في هذه المستويات وأضاف إلى علاقة نحوية الجملة بالقدرة اللغوية مسألة علاقة الفهم بالتركيب فرأى أنه أحياناً تتخاطب بجمل منحرفة نحويًا وتكون مفهومة ويجمل غير منحرفة أو منحرفة قليلاً وتكون غير مفهومة.

ففي جملة «ذبحت بكراش شاة» نلاحظ أن هذه الجملة خرقت قيد الانتقاء في مستوى علاقة الاسم المجرور بالفعل إذ لا بد أن يكون الذبح بأداة تذبح فالفعل يوجه الانتقاء في تصور المكون المعجمي المناسب. نفس الشيء ينطبق على جملة «ذبحت بشاة كراساً» تقتضي الدلالة المعجمية للفعل أن يكون مفعول الوسيلة المكون من جار ومجرور مما به يذبح والمفعول به مما يذبح.

وانبنى مقترح كاتز إذن على ضرورة الربط بين مستوى فهم الجملة حسب مبادئ تحكم النظرية الدلالية ومستوى الصحة النحوية على أن يكون الفهم منسجماً مع مبادئ النحوية Le principe de la grammaticalité وانتهى إلى تصنيف الجمل إلى نوعين :

- جمل صحيحة نحويًا وتكون مفهومة وهذا الصنف لا يطرح إشكالا.
- جمل منحرفة دلاليًا وهي نوعان : مفهومة تطرح إشكالا وغير مفهومة لا تطرح إشكالا.

معنى هذا أن الجمل التي تثير قضايا حقيقية هي الجمل المنحرفة دلاليًا وتكون مفهومة وصحيحة نحويًا. وقد أقر أن الجمل التي تكون صحيحة نحويًا وغير منحرفة دلاليًا تتيج للمتكلم إنشاء عدة أنواع منها دون أن تكون الواحدة مفسرة للأخرى كأن نقول :

- ذبحت شاة بسكين

- ذبحت بسكين شاة

- استعملتُ لذبح الشاة سكين<sup>(14)</sup>

- استعملت سكين لذبح شاة.

وبين كل هذه الجمل اختلاف إعرابي وبنوي تركيبي ودلالي. اتسع مبدأ النحوية عند كاتز إذن ولم يعد مقتصرًا على علاقة المحل بالوظيفة وإنما صار معطى من جملة المعطيات القادرة على إعطاء تأويل دلالي للجملة.

### 3 - 1 - 3 : قيد التركيب :

هو أيضًا من القيود المساهمة في عملية انتقاء الوحدات المعجمية من خلال مراقبة الخصائص التركيبية لكل مفردة ومدى انتظامها مع غيرها من المفردات. فلو عوضنا حرف الجر (ب) بـ (على) في الأمثلة التي ذكرناها وقلنا مثلاً :

«ذبحت على قوة شاة».

للاحظنا أن الحرف «على» لم يلائم قيد التركيب، في حين أنه يمكن أن نعوض (الباء) بـ (في) فنقول :

- ذبحت في قوة شاة.

- ذبحت في تونس شاة.

بل إن حرف «في» هو الأنسب للدلالة على حالة الفاعل ومكانه زمن قيامه بالفعل. فالجملتان تقدران بـ :

- ذبحت وأنا في حالة قوة شاة.

- ذبحت في مكان اسمه تونس شاة.

فلماذا نفضل إذن حرف الباء على حرف (في) ؟ هنا يمكن طرح مسألة غيب نظرية أو نظريات تهتم باستعمالات المفردة وما لها من خصائص تركيبية فيبقى لاستعمال ذو القيمة الحضورية أهم مقياس في إجازة استعمالها أو رفضه. نحن نذكر باستمرار أن حروف الجر خالية من المعاني الذاتية ومعها تأخذها من الألفاظ المجاورة لها، غير أن الجملتين

- ذبحت بقوة.

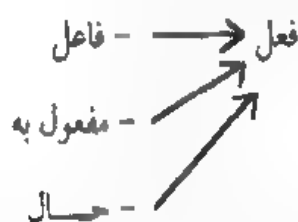
- ذبحت في قوة.

(14) Lakoff représente la phrase "j'ai coupe le pain avec un couteau" par une structure profonde "je me suis servi d'un couteau pour couper le pain".  
voir Lakoff : Sémantique générative p. 14



تبيين أن المتكلم يفضل إدماج حرف «باء» على حرف «في» رغم أن الأصل أن يدخل حرف «في» على الحال وهو الذي يظرف الفعل في حالة معينة. ولهذا السبب شبه النحاة الحال بالمفعول فيه. يقول الرضي عن جملة «جاء زيد راكباً» : «إن المجيء هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى» (١٦).

وأغلب الظن أن العلة في تغيير حرف «في» بـ «باء» أن فعل ذبح تعدي إلى المفعول مباشرة ثم قصر عن التعدي مرة ثانية إلى الحال لأن مرتبته الأصلية بعد المفعول به فاحتج إلى حرف الباء لأن جريانه في التعدية أكثر من حرف «في» وتقدم الحال على المفعول به يعود إلى كون الذبح حل بالشاة بواسطة القوة فكأنه وسيلة تأدية هذا الحدث وإنجزره. إن طرق الربط بين هذه الأدوار نحوية ودلالية تجسدها علاقة الفاعل والمفعول به والحال بالفعل في اتجاه عكسي :



فإن سألنا عن اللذابح كان أنا المتكلم وعن المذبوح كانت الشاة وعن كيفية الذبح كانت بقوة. فالحال من حيث هو مكون معجمي حال للذبح لا للذابح ولذلك اقتضى الفعل أن يتعدى إلى ما يخصه بواسطة حرف؛ ولو كان الحال حالاً للذابح لما احتجنا إلى حرف التعدية.

من هنا كانت تعدية الفعل إلى الحال بواسطة ظاهرة تركيبية صرفية تخص تقريباً جميع الأحوال غير المشتقة الأصل إذن في هذه الجملة كون الحال وصفاً لفعل الذبح لا لمن قام به. ولما كان الفعل من الفاعل صار وصفاً للذابح زمن قيامه بالفعل لأن الفاعل علة وجود الفعل.

قدمت إلى حد الآن القيود الثلاثة واعتبرناها مداخل لفهم علاقة الدلالة المعجمية

(١٦) الأسرماندي : شرح الكافية، ج. ١، ص ١٠

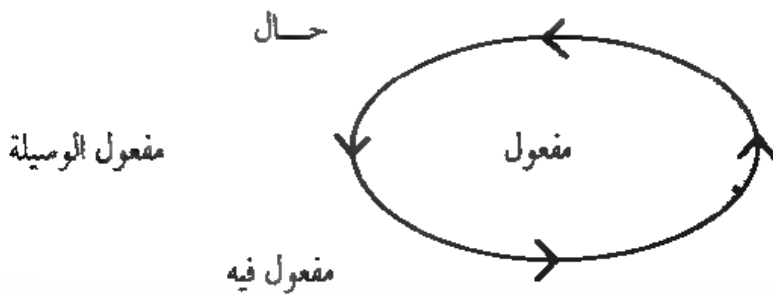
بالوظيفة. تتفاعل هذه القيود لتفرز تأويلا دلاليا للمفردة يعكس المرحلة المتحركة في تويد معنى الجملة ومن ورائها تغيير الوظائف النحوية للمحلات الإعرابية متى تغيرت الوحدات المعجمية. إضافة إلى هذه القيود توجد طريقة أخرى تهتم بعلاقة المعجم بالوظيفة وهي طريقة تضمين الوظائف.

### 3 - 2 - علاقة الدلالة المعجمية بمفهوم التضمين في تصور

#### الوظيفة النحوية

التضمين طريقة من طرق تحليل الوظائف النحوية المتشابهة يعتمد بدرجة أولى في فهم العلاقات بينها.

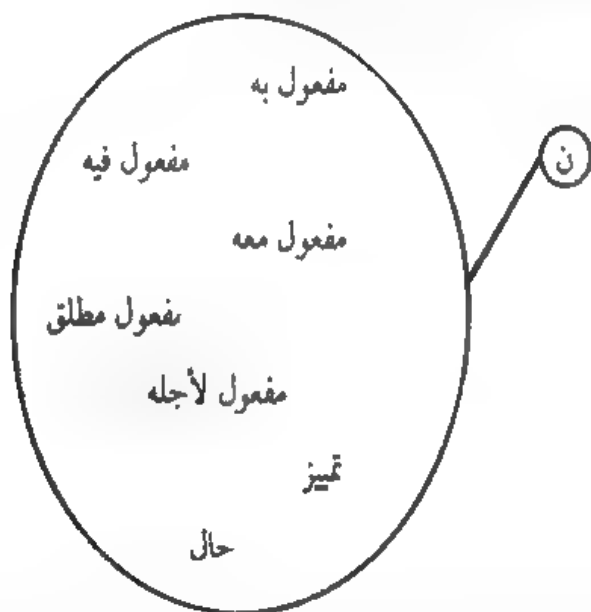
الجامع بين المفاعيل (بتونس، بقوة، بسكين) انتماؤها الى مركز واحد منه تسع دائرتها فتقاس قريبا أو بعنا اتصالا أو انفصالا من خلال علاقتها بهذا المركز



فالمفعول فيه والحال أقرب من مفعول الوسيلة إلى مركز المفاعيل لأنه لا يوجد فعل خال من ظرف وحال يحتويانه زمان حدوثه فإن لم يذكر لفظا لا بد من تقديرهما في حين أنه يمكن الاستغناء عن مفعول الوسيلة لفظا وتقديرا

وتتسع طريقة التضمين لطريقة ثانية أعمق في الاستدلال على علاقة المعجم بالوظيفة تسمى طريقة الاتصال الإعرابي فالمفاعيل وأشباهاها متصلة ببعضها بواسطة العلامة الإعرابية في الأمثلة التي ذكرناها حيث يكون الجار والمجرور مقدرين بمنصوب. هذا الاتصال يقتضي من المعرب أن يتخذ سبيل الدلالة المعجمية بما فيها من قيود قصد الفصل بين المتشابه من المحلات.

لو رمزنا للشبه الاعرابي بحرف النون (بمعنى النصب) لكان تمثيلنا لهذا الاتصال بين  
 المدعيل في شكل مجموعة كما يلي :



والوظيفة الواحدة من هذه الوظائف المنصوية تحت مجموعة (ن) لا يمكن حدها  
 في ذاتها وإنما تحد بالبحث عن مظاهر اختلافها عن مثيلتها مما يؤسس لقربة الدلالة المعجمية  
 قيمة حضورية بما لها من معان حافة.

وتزداد أهمية الدلالة المعجمية وحاجة العرب إليها أثناء تحليل الأبنية الإعرابية  
 المتشابهة لان التحوي لا يمكن أن يتعامل مع تراكيب صورية خالية من أي دلالة. فثمة  
 عمليات ربط آتية بين دلالة صادقة للفظ والشكل التركيبي الذي ترد فيه، هي صادقة (10)  
 لأننا لا نتصور وجود متكلم يريد التعبير عن حال القيام بفعل ما بواسطة لفظ يدل على الآلة  
 أو على اسم علم للمكان. فالصدق يمنع الانحراف في ضم المعاني ويشرع للاعراب بمعناه  
 العام وهو الأمانة.

#### 4 - حائمة

حاولت في هذا البحث النظر في قضايا التعالق بين الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية  
 فاهتمت بالمدعيل وأشبهاها لأسباب كنت في جانب كبير منها موجهة نحو القضايا التي  
 أثرواها سلباً.

(10) انظر كتاب مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد حاتم "عنصر علاقة القول بالاعجاز" ص 54 .

- أن خاصية المفاعيل خاصة معجمية تختمها البنية الدلالية للفعل . فلا وجود لمفعول ليست له علاقة بدلالات الفعل سواء أكان لازماً أم متعدياً بواسطة حرف ظاهراً لفظاً أم مقدراً لذا نعتبر أن العلاقة بينهما قيد معنوي للتوسع في نواة الإخيلو ، إخبار الفعل عن الفاعل .

- أن الحديث عن المفاعيل جعلنا نستتج اجتماعها على أمور عدة بعضها مقتضى لبعض . فالاشتراك الإعرابي بينها يطن اختلافات كثيرة بينها مثلت مدخلا للبحث عن القرائن الموجبة لكل مفعول . وقد ذكرنا بعض هذه القرائن خاصة تلك المتعلقة باللفظ كقرينة الاشتقاق والجمود والتعريف والتكثير والعلاقة اللفظية بين الفعل والمفعول الخ . . . والمتعلقة بالإعراب والبنية كالتعدية واللزوم والرتبة والعمل . . . ورغم أهمية هذه القرائن في الفصل بين المفاعيل المتشابهة فإنها لم تخلص الأبنية الإعرابية من التشارك .

وقد نظرنا في قرينة الدلالة المعجمية على أساس أن المفردة كيان معجمي أولاً وحالة إعرابية أي عنصر من عناصر التركيب ثانياً . ودرسنا في العنصر الثاني مداخل فهم قرينة الدلالة المعجمية واهتمنا بالقيود وأهملنا الحديث عن إمكانية وجود نظام بينها لأن علاقات الربط بين الوحدة المعجمية والوظيفة النحوية علاقات آنية إنشائية غير خاضعة لأطر دقيقة صارمة . فيكفي أن يرصد الباحث كيفية اشتغال الدلالة المعجمية وانظامها مع سائر القرائن الأخرى الموجهة للوظيفة قصد الحد ما أمكن من مظاهر الاشتراك . وحجتنا على غياب نظام تمثل في كون الوحدة المعجمية لم تمنع كلياً الاشتراك وقد ذكرنا أمثلة كانت وظائف المحلات الإعرابية فيها واحدة مما يحتم على العرب البحث عن قرائن أخرى مضافة يحولها مقام التلطف .

إن للمعنى دوراً بارزاً في تصور النحاة العرب للوظائف وقد جلدنا هذا التصور في اختيارنا لقرينة الدلالة المعجمية مقيدة بالاستعمال على أساس أن المعنى عندهم يظهر داخل النسق التركيبي . ولهذا لم نهتم في هذا البحث ببعض النظريات الغريبة الحديثة التي عنيت بدراسة الدلالة مثل النظرية المرجعية والنظرية السلوكية ونظرية الأفكار رغم أنها جميعاً تلقي على هدف واحد هو تعيين المعنى . وأقرب هذه النظريات إلى دراسة المعنى مقيدة بالاستعمال النظرية المرجعية لارتباطها بالبحث عن المعنى في علاقته بالواقع .

كثيرا ما يلتجئ النحاة العرب الى المعاني المعجمية للاستدلال على إثبات وظيفة ما؛ ومن ينظر في المدونة النحوية يدرك يسر كيفية حرصهم على اختيار الأمثلة أمثلة لما يريدون قوله في وظيفة ما، يقول الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف «ليست الجملة تأدية عموية لمعنى بل تأدية مبحوث عنها ومقننة بنمط منهجي واضح مسير نظرية نحوية ذات أبعاد تطبيقية» (١٦).

عبد السلام العيسوي  
كلية الاداب منوية

## المراجع

- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان (د ت)
- ابن مراد (ابراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1997.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد، أنصاري) : مغني اللبيب عن كتب الاعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط 6، 1985.
- ابن يعيش (موفق الدين) . شرح المفصل، إدارة الطباعة الميرية، مصر (د ت)
- الاستراباذي (رضي الدين) شرح الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط 2، 1996.
- نوامة (عبد الجبار) : التعددية والتصميم في لأفعال في لغوية، ديوان المطبوعات الجمعية الجزائر 1994.
- جحفة (عبد المجيد) : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط 1 دار توبقال للنشر 2000.
- الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح الايضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق 1982.
- سيويه : الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة مصر 1988.

(١٦) حوارات جمعة لشوية عدد 4 ص 11

## الدلالة المعجمية بين المناطقة واللغويين

علي القاسمي

### العقل والماهية :

ذهب الفلاسفة العقلانيون إلى إرساء المعرفة على العقل ، ابتعاداً منهم عن الميول والأهواء ، وتأسيساً للحقيقة على موضوعية خالصة . فقالوا إن الوجود مؤلف من مجموعة موضوعات (أشياء) ، ولكل موضوع ماهية أو طبيعة خاصة ، وهذه الماهية هي جوهر الشيء الذي على العقل أن يكتشفه عن طريق رصد الخصائص الذاتية لذلك الشيء ، فيتكون في ذهن الإنسان تصور أو مفهوم له . وترتبط المعرفة الحقيقية لديهم بما هو عام وكليّ ، وهو "الموهم" ، أما الأشياء التي يتألف منها الوجود فهي المادة الأولية التي يلاحظ العقل لمعرفة خواصها الجوهرية وتكوين مفاهيمه (سرجان : 2002 ، 140 - 165) .

ويرتبط المفهوم بالكليات وهي : الجنس والنوع والفصل والعرض والخاصة . ولكل مفهوم مضمون وماصدق . فالمضمون هو جملة السمات الجوهرية للموضوع أو لمجموعة من الموضوعات المتجانسة التي يمثلها هذا المفهوم . أما الماصدق فهو مجموع الموضوعات (الأشياء أو الأفراد) التي يمثلها المفهوم . فمفهوم (الإنسان) مثلاً له مضمون أي جملة سماته الجوهرية مثل : كائن ، حي ، ناطق ، فأن ، الخ . وله ماصدق هو الأشخاص الموجودون حالياً أو مستقبلاً مثلاً : زيد ، وبكر ، وليلى ، ولبنى ، الخ . لتحديد جنسه ونوعه وفصله .

### الشبكات المفهومية :

ولما كانت موضوعات الوجود ، في الواقع ، مترابطة يتصل بعضها ببعض ، فإن المفاهيم التي تعكس هذه الموضوعات في ذهن تدخل ، هي الأخرى ، في علاقات بعضها ببعض ، طبقاً لمدى التقارب والتباعد بين الذي قد يحصل في المضمون أو الماصدق . وهكذا تكون المفاهيم متكافئة ، أو

مناقضة. أو شذوثة ومشموله. كما قد تكون متساوية في الترتيب أو متضادة أو متناقضة. (عيتمانوف : 1941، 41-71).

فالفكر، إذن، هو الذي تحصل في نطاقه المفاهيم. أما اللغة فهي مجرد أصوات تعبر عن تلك المفاهيم. ونتيجة لذلك، فإننا نجد أنه على الرغم من اختلاف اللغات في مفرداتها وتركيبها من أمة لأخرى، فإن المفاهيم التي يتعامل معها العقل هي واحدة لدى جميع الناس مهما اختلفت لغاتهم ومهما تباينت ثقافاتهن، لأنها تمثيلات لموضوعات الوجود، والوجود واحد. فاللفظ على اللسان تعبير عن المفهوم في الذهن، والمفهوم تمثيل للشيء في الوجود (Ogden & Richards : 1923, 15-21).

وهذه المقاربة الأنطولوجية، التي تبنّاها الناطقة الصوريون، قائمة على تصور فلسفي معين يفترض وحدة الفكر الإنساني بسبب وحدة الوجود، على اقتراض أن هذا الوجود يبدو واحدا لجميع الناس مهما اختلفت ذواتهم، لأن الموضوعات في الوجود مستقلة عن ذوات الناس. فالأشياء هي العناصر الثابتة المشتركة التي تشكل تصورات الناس الذهنية المتماثلة، فتكون الدلالة واحدة لدى جميع الناس، والمعرفة موضوعية وليست ذاتية.

### اعتراضات على المقاربة العقلانية للدلالة :

غير أن بعض الباحثين، يدعون أن هذه المقاربة كانت متقننا لو كان الوجود مكوناً فقط من أشياء حسية ملموسة ذات خصائص جوهرية وعرضية يمكن للإنسان رصدها بسهولة ووضوح. ولكن الإنسان لا يتعامل مع الموضوعات الحسية حوله فحسب، وإنما يتعامل كذلك مع الموضوعات المعنوية والقضايا المجردة والعواطف والأحاسيس والانفعالات، كما يتعامل مع العلاقات القائمة بين الذوات والموضوعات. وبعبارة أخرى، إن اللغة ليست موضوعية خالصة فحسب بل هي ذاتية كذلك، وإن دلالتها تكمن في استعمالها من قبل المرسل والمتلقي والسياق والمقام.

ومن ناحية أخرى، يذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الإنسان قد يتمثل حقيقة الأشياء ويتصورها بشكل صحيح إذا تمكن من رصد خصائصها الجوهرية والعرضية وإدراك العلاقات بينها موضوعاً ومحمولاً. أما إذا تعرض الإنسان للخطأ بسبب ما يظراً على حواسه من إرهاق وتعب ومرض أو يخالط فكره من تحزب وتعصب، فإنه قد لا يدرك حقيقة الأشياء كما هي.

ومن ناحية ثالثة، فإن المفاهيم في ذهن الإنسان قد لا تبقى صرورة مجردة صافية لجوهر الأشياء في الوجود، إنما قد تتلون وتتشكل بالموروث الثقافي للفرد وبما تضيفه الأسماء عليها من إحياءات هامشية اكتسبتها بالاستعمال المتعارف عليه في الجماعة الناطقة. ولهذا فإن للغة قوة تصاهي قوة الأشياء في الوجود.

### بعض الدلالة يكمن في اللغة ذاتها :

وسواء أكانت مقارنة المفاهيم صائبة كلياً أم جزئياً، فإننا نرى أن الدلالة لا يكمن كلها في المفاهيم التي تمثل الموجودات في الذهن إنما كذلك في بنية اللغة ذاتها بالإضافة إلى الخلفية الثقافية والمعرفية للمرسل والمتلقي وإلى موضوع عملية الاتصال وعوائقه. ومنحصر مداخلتنا هذه على العناصر اللغوية للدلالة، فنقول إن دلالة اللفظ باللغة العربية تُستقى جزئياً من اللفظ ذاته.

فالكلمة باللغة العربية، كما نرى، تكتسب معناها، أولاً وقبل كل شيء، من الخصائص الصرفية والدلالية للغة العربية ذاتها. فهذه اللغة تتيح لنا ثلاث أدوات مُعينة على استيعاب معنى اللفظ، هي : 1- المعنى الأصلي للجذر (م أ) 2- المعنى العام للأسرة اللفظية (م ع) 3- معنى الوزن الصرفي للفظ (م ص). وبعبارة أخرى فإن معنى اللفظ يتألف من المجموع الدلالي، لا الحسائي، للمعاني الثلاثة المذكورة. أي :

$$م ل = م أ + م ع + م ص$$

وتتناول المداخلة هذه المقاربة الدلالية بالبحث والتحليل والتمثيل.

### المعنى الأصلي للجذر :

إن كل جذر، ثانياً كان أو ثلاثياً أو رباعياً، يحمل معنى أصلياً عاماً وأحياناً أكثر من معنى أصلي عام واحد، وأقترح أن تسمى هذه الظاهرة بالاشتراك الجذري تمييزاً لها عن ظاهرة الاشتراك اللفظي، إن لم تكن سميت بهذا الاسم من قبل. ويتجلى المعنى الأصلي للجذر في جميع الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر. وإضافة إلى ذلك، فإن كل لفظ من تلك الألفاظ له معنى خاص به. وعلاوة على ذلك، فإن كل لفظ يصاغ على وزن معين من أوزان الصرف العربي، والوزن ذاته يحمل معنى خاصاً به. وهكذا يتكون معنى اللفظ من حاصل الجمع الدلالي، لا الحسائي، للمعاني الثلاثة.



وَصَرَبَ مَثَلًا عَلَى تَحْلِيَّاتِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ لِلْجَذْرِ فِي مَشْفَاهِ الْخَدْرِ  
(ع ب ر). فَاَلْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ لِهَذَا الْجَذْرِ يَمِيدُ (الاجْتِيَارُ أَوِ الْاِتِّسَاعُ مِنْ مَكَانٍ  
لَاخَرٍ) وَنَجِدُ هَذَا الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ فِي الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ ذَلِكَ الْجَذْرِ مِثْلُ :  
- عُبُورٍ . الْاِتِّتْقَالُ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى أُخْرَى مِثْلُ عُبُورِ النَّهْرِ أَوِ الْجَسْرِ ، الْخ .  
- عَيْرَةٌ : الدَّمْعَةُ الَّتِي تَنْتَقِلُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْخَدِّ (أَمَّا إِذَا تَرَقَّرَتْ الدَّمْعَةُ فِي  
الْعَيْنِ وَلَمْ تَجْتَرِّهَا فَهِيَ لَيْسَتْ بِعَيْرَةٍ) .

عَيْرٌ : الرَّائِحَةُ الَّتِي تَفُوحُ فَتَنْتَقِلُ مِنْ مَصْدَرِهَا إِلَى الْمُتَلَقِّي .  
- تَعْبِيرٌ : الْفِكْرَةُ الَّتِي تَنْتَقِلُ مِنْ ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى لِسَانِهِ وَتَخْرُجُ عَلَى شَكْلِ  
كَلَامٍ .

- عِبْرَةٌ . الْحَبْرَةُ أَوِ الْاِعْتِبَارُ الَّذِي يَتَنَقَّلُ مِنْ تَجْرِبَةٍ فَرْدٍ إِلَى فَرْدٍ أُخَرَ .  
فَاَلْمَعْنَى الْأَصْلِيُّ لِلْجَذْرِ (ع ب ر) وَهُوَ الْاِتِّتْقَالُ أَوِ الْاجْتِيَارُ يَتَجَلَّى فِي  
الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ . وَلَنَضْرِبَ مَثَلًا أُخَرَ مِنَ الْجَذْرِ (ج ن ن) . وَمَعْنَاهُ  
الْأَصْلِيُّ هُوَ (السِّرُّ أَوِ الْخَفَاءُ) الَّذِي يَظْهَرُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ ذَلِكَ الْجَذْرِ  
مِثْلُ :

- جَنِينٌ : كَائِنٌ مُسْتَوْرٍ أَوْ مُخْفِيٌّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ (أَمَّا إِذَا وَضَعَتْهُ أُمُّهُ وَأَصْبَحَ  
ظَاهِرًا فَلَا يَسْمَى جَنِينًا بَلْ وَلِيدًا أَوْ رَضِيعًا أَوْ طِفْلًا أَوْ مَا إِلَى  
ذَلِكَ) .

- جَنِينَةٌ : حَدِيقَةٌ مُخْفِيَةٌ أَوْ مُسْتَوْرَةٌ خَلْفَ الدَّارِ أَوْ فِي وَسْطِهَا (أَمَّا إِذَا كَانَتْ  
فِي شَوَارِعِ الْمَدِينَةِ فَلَا تَسْمَى جَنِينَةً بَلْ حَدِيقَةً) .  
- جَنَّ : كَائِنٌ مُسْتَوْرٍ أَوْ مُخْفِيٌّ عَنِ أَنْظَارِنَا .  
- جَنُونٌ : مَرَضٌ مُسْتَوْرٍ أَوْ يَخْفِي عَقْلَ الرَّجُلِ .  
جَنَّةٌ : مَكَانٌ زَاهِرٌ رَائِعٌ مُسْتَوْرٍ أَوْ مُخْفِيٌّ فِي الْعَالَمِ الْآخِرِ .

يُمْكِنُ أَنْ نَعِدَّ نَظْرِيَّةَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ لِلْجَذْرِ نَظْرِيَّةَ مَتِينَةٍ لَهَا تَطْبِيقَاتٌ  
وَاسِعَةٌ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ . وَإِلَى جَانِبِ هَذِهِ النِّظْرِيَّةِ ، شَاعَتْ نَظْرِيَّةٌ أُخْرَى  
يُمْكِنُ نَعْتَهَا بِالرَّكِيكَةِ لِقَلَّةِ تَطْبِيقِهَا ، وَصَعُوبَةِ تَسْوِيقِهَا ، تِلْكَ هِيَ نَظْرِيَّةُ  
الِاشْتِقَاقِ الْأَكْبَرِ الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ تَقْلِيَّاتِ الْجَذْرِ الْوَاحِدِ الْمُخْتَلِفَةِ تَشْتَرِكُ فِي مَعْنَى  
أَسَاسِيٍّ عَامٍ . فَالْجَذْرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ آنِفًا (ع ب ر) لَهُ سِتَّةُ تَقْلِيَّاتٍ إِذَا أَخَذْنَا كُلَّ  
حَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ وَأَتْبَعْنَاهُ بِالْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، مَرَّةً مَتَّبِعًا بِالْحَرْفِ الثَّانِي وَمَرَّةً  
مَتَّبِعًا بِالْحَرْفِ الثَّلَاثِ . وَهَذِهِ التَقْلِيَّاتُ هِيَ : ع ب ر ، ع ر ب ، ب ع ر ،  
ب ر ع ، ر ع ب .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من استعمل تقليات الخدر في صناعة المعجم العربي . وكانت عديته حصر جميع الألفاظ المستعملة والمنهملّة في اللغة العربية، والتأكد من شمولية معجمه (العين)، إذ يقول في مقدمة معجمه : « هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري من حروف : أ ب ت ث ، مع ما تكملت به فكان مدارّ كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء. » (الخليل بن أحمد، مقدمة العين).

ويرى الأستاذ هيوود أن الخليل بن أحمد لم يروج لنظرية المعنى الأساسي المشترك لتقليات الجذر الواحد، ولكن طريقة التقليات التي اتبعها في ترتيب مادة معجمه (العين) ربما أعطت الانطباع للغويين والمعجميين في عصور نالية بأن تقليات الجذر الواحد مرتبطة دلاليا كما هي مرتبطة صوتيا، أو حتى الاعتقاد «بوجود بعض السحر في تشكيلات الحروف» ( : Haywood 1965, 39).

وفي حقيقة الأمر، فإن صاحب هذه النظرية هو اللغوي الكبير أبو الفتح ابن جني (المتوفى عام 1002 م)، الذي عزاها لنفسه وأطلق عليها اسم الاشتقاق الكبير في مقابل الاشتقاق الصغير الذي يقتصر على اشتقاق الألفاظ من جذر واحد من دون تقلياته. وكان المثال الذي ضربه ابن جني على نظرية الاشتقاق الكبير معنى الجذر (ق و ل) في تقلياته الستة : ق و ل، ق ل و، وق ل، ول ق، ل ق و، ل و ق (ابن جني : 1952-1956، ج 1، ص ص 11-1، وكذلك ج 2، ص ص 133-139).

وإذا كانت نظرية المعنى الأساسي المشترك لتقليات الجذر الواحد (أو نظرية الاشتقاق الأكبر، كما يسميها ابن جني) لم تلقَ صدى كبيرا في مصنفات المعجميين العرب، فإن نظرية المعنى الأصلي للجذر حققت نجاحا باهرا، ووجدت لها تطبيقات عملية في عدد من المعاجم في طليعتها المعجم القيم الموسوم ب (المقاييس) الذي صنفه ابن فارس. فكل مدخل في هذا المعجم يبدأ بالمعنى الأصلي للجذر، قبل أن تسرد الكلمات المشتقة منه ومعانيها. ولنضرب مثلا على ذلك بالمدخلين (ب س ط) و (ب ر أ) في معجم (المقاييس) :

«(ب س ط) : الباء والسين والطاء أصل واحد، وهو امتداد الشيء في عرض أو غير عرض. فالبساط ما يبسط. والبساط الأرض وهي البسيطة. يقال مكان بسيط وبساط. قال :

ودون يد الخجاج من أن تنانني سائح لأيدي الناعجات عريض  
ويد فلان بسط إذا كان منافقا، والبسطة هي كل شيء السعة وهو بسط  
الجسم والباع والعلم. قال الله تعالى (وراده بسطة في العلم و حسه) (ابن  
فارس : 1001، ج 1، ص 247).

أما مدخل (ب ر أ) فنجد فيه :

«(ب ر أ). : الباء والراء والهمزة فأصلان إليهما ترجع فروع الباب :  
أحدهما، الخلق، يقال : برأ الله الخلق يبرؤهم براء. والبارئ الله جل  
ثناؤه ..

والأصل الآخر : التباعد من الشيء ومزاييلته، من ذلك البرء، وهو  
السلامة من السقم، يقال برئت وبرأت... من المرض. ومن ذلك برأت إليك  
من حقت... أنا بريء منك... » (ابن فارس : ج 1، 236-237).

وتجدر الملاحظة إن إعطاء المعنى الأصلي للجذر قبل التطرق إلى معاني  
مشتقاته وسيلة معينة على التذكر، في زمن كانت فيه المعاجم تحفظ عن ظهر  
قلب من قبل الدارسين والمتخصصين، ولم تُقن لتوضع على الرف للرجوع  
إليها عند الحاجة فقط.

### الأسرة اللفظية والأوزان الصرفية :

إن خاصية الاشتقاق، التي تمتاز بها العربية، تزود المعجمي بأداة فعالة  
في تيسير إمداد القارئ بالمعلومات الدلالية. فكل مفردة في الأسرة اللفظية  
تصاغ وفق وزن صرفي له معنى معلوم شعوريا أو لا شعوريا لدى الناطقين  
باللغة العربية. سوفيما يلي أمثلة على معاني بعض الأوزان الصرفية :

المثال	المعنى	الوزن
كتب	فعل تام (أو حدث بالماضي)	فعل
كاتب	الذي قام بالفعل (مفرد، مذكر)	فاعل
مكتوب	الذي وقع عليه الفعل (مفرد، مذكر)	مفعول
مكتب	المكان الذي يقع فيه الفعل (مفرد، مذكر)	مفعّل

لأنه... د عرف المعجمي شعير مصي تعريف كمالا، فيه لم يعد  
 حادثة في تعريف ثنية مفردات لأسرة لفظية. وإنما يستطيع أن يدرج تلك  
 المفردات في المدخل دون تعريف، بل بإمكانه أن يغلها تماما. وعندما يدرج  
 المعجمي تلك المفردات دون تعريف، فإنه لا يجد نفسه مضطرا إلى ذكر وزنها  
 الصرفي، فالناطقون بالعربية يحسونه ويعرفون معناه بالسليقة وإن لم يستطيعوا  
 تسميته وشرح القاعدة التي تحكمه.

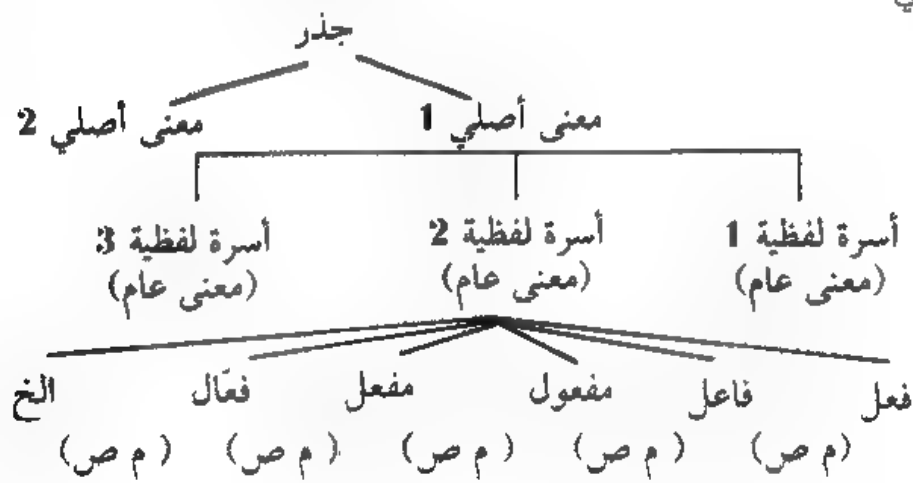
إن مفردات الأسرة اللفظية تشتت في معنى عام واحد يخصص في كل  
 مفردة طبقا لمعنى وزنها الصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعنى العام للأسرة اللفظية ليس مطابقا تماما  
 للمعنى الأصلي للجذر، الذي سبق الحديث عنه. فالمعنى الأخير يمكن أن  
 تقسمه أكثر من أسرة لفظية واحدة، كما أن الجذر يمكن أن يكون له أكثر من  
 معنى أصلي واحد. إن المعنى العام للأسرة اللفظية يظهر في مفرداتها بصورة  
 أقوى وأوضح من تجلي المعنى الأصلي للجذر في الأسر اللفظية المشتقة منه.  
 ولنبصر مثلا للفرق بين المعنى الأصلي للجذر، والمعنى العام للأسرة اللفظية،  
 والمعنى الوزني (أو الصرفي) للمفردة أو للفظ، بكلمة (اعتبر) :

المعنى الأصلي للجذر : لاحتياز أو الانتقال من شخص إلى آخر.  
 المعنى العام للأسرة اللفظية : الاتعاط

المعنى الصرفي للفظ : فعل ماضٍ لشخص ثالث مفرد مذكر.

ويكون معنى الكلمة (اعتبر) حاصل الجمع الدلالي للمعاني الثلاثة  
 المدرجة أعلاه، كما ذكرنا. ويمكن تمثيل العلاقات الدلالية المتشابهة بالخطط  
 التالي :



لقد كان المعجميون الرواد يدركون تماماً الخاصية الاشتقاقية للغة العربية وامتداد المعنى الأصلي للجذر، والمعنى الأساسي العام للأسرة اللفظية، والمعنى الصرفي للفظ بوصفها أدوات هامة في ترويض مستعمل المعجم بالمعلومات الدلالية الناجمة. ولهذا فقد استغلوا هذه الأدوات استغلالاً مكثفاً في معجماتهم. وهذا ما يفسر لنا السبب في عدم ذكرهم جميع مفردات الأسرة اللفظية في مداخل تلك المعاجم.

### اختيار كلمات المداخل :

على الرغم من أن ثقافة المعجميين العرب الرواد تضم معرفة نظرية معمقة في فقه اللغة والمنطق، فإنهم فضلوا مقاربات عملية لتصنيف معاجمهم. ولكي يستفيدوا من الأدوات الدلالية المعينة التي ذكرنا آنفاً، وخاصة المعنى العام للأسرة اللفظية، كان عليهم أن يبدأوا مداخلهم في المعجم بالمفردة الأكثر شيوعاً وشهرة من بين مفردات الأسرة اللفظية الواحدة. فإذا كان القارئ يعرف معناها سهل عليه معرفة معاني بقية مفردات تلك الأسرة اللفظية، لأنها تشترك جميعاً في معنى أساسي عام واحد. ولهذا نجد أن أحد مداخل المعجم يبدأ بالفعل، في حين يبدأ المدخل الذي يليه باسم الفاعل، ويبدأ مدخل ثالث باسم المفعول، ومدخل رابع بالمت، وهكذا بحيث لا يوجد تساوق أو نظام محدد في اختيار كلمة المدخل، أو في ترتيب مفردات الأسرة اللفظية الواحدة. ومن الأمثلة على ذلك ما نقتطفه من بعض مداخل معجم (تاج العروس) للزبيدي :

س و أ

- «(سَاءَ) يسوءه سوءاً وسواءً... فعل به ما يكره. نقيض سره...»

- «(السوء) : كل آفة ومرض، أي اسم جامع للآفات والأمراض ..»

ش ط أ

- «(الشطء) : فراخ النخل والزرع، أو هو ورقه (أي الزرع)... وفي

التزليل (كزرع أخرج شطأه)

- «(أشطأ) الشجر بغصونه : أخرجها ...»

- «(أشطأ) الرجل : بلغ ولده مبلغ الرجال فصار مثله ..»

ر ق ب

- «(الرقيب) هو الله، وهو الحافظ الذي لا يغييب عنه شيء، فعمل

بمعنى فاعل...»

(رقيه) يرقبه ... رقابة : رصده وانتظره...»

وفد أخذ بعض الباحثين المعاصرين على المعاجم العربية التراثية عدم التزامها بترتيب محدد في عرض مفردات الأسرة اللفظية في المدخل الواحد، وعدّوا ذلك عيباً من عيوب المعجمية العربية. غير أنه من الممكن النظر إلى ذلك بوصفه طريقة ذكية لمساعدة القارئ في فهم معاني مفردات المدخل، طبقاً لمبدأ الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وهو من المبادئ التي تأخذ بها الطرائق التعليمية الحديثة.

علي القاسمي

مكتب تنسيق التعريب - الرباط

## المراجع

- ابن جني (1952-1956) : الخصائص. دار الكتب المصرية، القاهرة.  
سرجان، المحجوب (2002) : أسس المعالجة الحاسوبية للدلالة اللسانية، رسالة دكتوراه في جامعة المولى إسماعيل بكناس، المغرب.  
غيثمانوف، الكسندرا (1986) : علم المنطق، موسكو : دار التقدم  
ابن فارس (1991) : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت، دار الجيل.

Haywood, John (1965) : Arabic Lexicography. E. J. Brill, Leiden.  
Ogden, C.K. and Richards, I.A. (1923) : The Meaning of Meaning. New York, Harcourt, Brace & World, Inc.

ملاحظة : سبق أن نشر جزء من هذه المداخلة. والمقصود من تقديمه في هذه الندوة هو تعميق النقاش حول النظرة الجديدة عن دلالة اللفظ.

# البنية الدلالية من التعريف المنطقي إلى الدلالة التصورية

## منية الخامس

### 1 - تمهيد :

إنّ البحث في البنية الدلالية من خلال علاقتها بالتعريف المنطقي وبالدلالة التصورية اقتضى منا استدعاء مفاهيم نظرية ووسائل منهجية من علمين دقيقين عرفا منذ زمن يسير انقلابا في أدواتهما ومبادئهما ونظريتهما.

أول هذين العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم المنطق الذي تدققت وسائله وتشعبت أبوابه وتعددت مستوياته، فاستعانت به مختلف العلوم في ضبط مناهجها وصرامة نتائجها، واستفادت منه العلوم الإنسانية خاصة طرقا في البحث الدقيق والوصف المحكم.

إذا نجح المنطق منذ مطلع القرن العشرين في وجهات ثلاث :

### أ - وجهة تركيبيّة :

تحدّد بمقتضاها صحة الاستدلال باعتماده على مسلمات مخصوصة : ومنطلق هذه الوجهة اعتبار المنطق بقواعده وقوانينه وتقنياته أمر العمليّة الاستدلالية، فتاريخ المنطق رخر بالتعريفات التي تعتبره أداة الاستدلال الصحيح إذ موضوع المنطق هو الاستدلال (inférence) والاستدلال هو الانتقال من قضية أو أكثر يسميها المنطقة مقدمة إلى قضية أخرى يسمونها النتيجة وترتبط المقدمات بالنتائج برباط يقتضي فيه قبول المقدمات قبول النتائج وننك هي علاقة الانقضاء (implication) والاستدلال ضربان استنباطي (déductive) واستقرائي (inductive).

### ب - وجهة دلالية :

تحدّد بمقتضاها صحة الاستدلال بإمكان صدقه في جميع التأويلات المسندة إليه

داخل بنية دلالية مخصصة، أو بتعبير آخر بامتناع التعرض له بالنقض. وبما أقره نطق الصوري التقليدي أن قيمة الصدق المتعلق بالقضايا ترتبط بالحكم على قضية ما بالصدق، إذ القضية (Proposition) تحتوي على عنصرين هما المحتوى القضوي والتقرير أو الحكم عليه (assertion). والمحتوى هو ما يحتمل الصدق والكذب<sup>(1)</sup>. وتتوقف قيمة صدق القضية على قيمة صدق كل جزء من أجزائها.

### ج) وجهة تداولية :

تحدد بمقتضاها صحة الاستدلال بإمكان توظيفه عند أحد المتكلمين لإقناع المتلقي والزامه بمعنى معين في إطار ما أصبح يعرف بمسئزمات الحوار : (Les implications de la conversation).

وثاني العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم اللسانيات الذي شهد منذ الستينات تغيرا جذريا في أساليب الوصف والتحليل للظواهر اللغوية. فلقد تابعت الأبحاث اللسانية النظرية والإجرائية بوتيرة سريعة حتى أصبحنا نعيش وضعاً معرفياً لعبت فيه اللسانيات أدواراً مركزية. وقد ارتبط هذا باعتماد اللسانيين الأساق الصورية. وقد استندنا في بحثنا إلى التميز الذي تجرته اللسانيات بين مفهومين للدراسة المعجمية :

1) مفهوم أول للمعجم باعتباره رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، والمشمول على ما تحصل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالة، إما بذاتها وإما مقترنة بغيرها في سياق ما. وهو بهذا المفهوم معبر عما يسمى القدرة اللسانية (linguistic competence) ويقابل المعجم بهذا التهم مصطلح (lexicon / lexique).

---

Alfred Tarski "The semantic conception of truth and the foundation of (1) Semantics" 1972 In Semantics and the philosophy of language. Edited By Leonard Linsky. University of Illinois Press. London, pp. 13-47.

لقد أدم «تارسكي» مشروعه الفلسفي على محاولة البحث عن الشروط الأساسية التي يمتثل تحققها في نظرية الصدق. وقد سعى إلى تعريف الصدق بصورة «كافية مادية» و«صحيحة صوريا» وتنشأ في نفس الوقت مع استعمالاته العادية. وقد انطلق «تارسكي» في صياغة مشروعه في جو من التقليبات والتطورات التي شهدتها مفهوم الصدق. إذ لزم من العديد من النتائج التي حصلتها بعض العيوب، القول بضرورة تجاوز مفهوم «ثنائي القيمة» بأحد معياني الصدق، «الكذب فقط» وذلك لمجره عن تقويمه كل أنواع الخلل.



(2) مفهوم ثان للمعجم باعتبار مدوّنة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب مرتبة ومعرفة تنوع ما من الترتيب والتعريف وقد تكون المفردات المدوّنة مفردات مؤلف من واصعي المعاجم أو مفردات لمواضع اللّغوية العامة، أو مصطلحات معجم مختصر ويقابل المعجم بهذا المفهوم مصطلح القاموس أو المعجم الصناعي (/ Dictionary Dictionnaire).

ويرتبط المفهوم الأوّل بالمعجمية النظرية (lexicologie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها؛ بينما يرتبط المفهوم الثاني بالمعجمية التطبيقية (lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية (entrées lexicales) تجمع من مصادر ومستويات لغوية، ومن حيث هي مادة كتاب قد وضع بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن، والمفهومان مترابطان<sup>(2)</sup>.

وتأسيساً على ذلك يتنزل البحث في التعريف في مجال المعجمية التطبيقية ولكنه أيضاً يستند إلى آخر ما أفضت إليه النظريات المعجمية والدلالية الحديثة.

لا يخفى أن النظر في التعريف المنطقي (La définition logique) والبحث في أسسه وتقنياته لا يتسنى بدون الانطلاق من بداية التنظير للتعريف في الفكر الفلسفي اليوناني، وذلك بالعودة إلى الجهود الأولى التي أنجزها أفلاطون وأرسطو، وأرست قواعد هذه النظرية المعرفية إلى أن أوصلتها إلى نظرية قائمة بذاتها. إذ تشكل نظرية التعريف ركناً أساسياً من نظرية أعم وأشمل هي النظرية المنطقية. ويلعب التعريف دوراً أساسياً في تشكيل مقدمات العلم البرهاني، إذ يزود النظرية الاستدلالية بمجموعة من الحدود التي تدخل في تشكيل بنية المقدمات

وقد مرت المقدمات التي مهدت لنظرية لتعريف بخط تاريخي طويل، انتقلت فيه من الممارسات العملية إلى معرفة نظرية محصنة. وقد كان الحاضن الأول لها هو القضايا الهندسية التي ميز فيها الفلاسفة بين حدود أولية وحدود ثانوية. وكان لهذا التمييز أهمية في نظرية التعريف إذ عملية لتجريد الذهني لمقضي الهندسية من أصولها الواقعية لحسية

(2) إبراهيم بن مراد مقدمة لنظرية المعجم دا العرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 11-12.

غنصي أولاً صياغة مفاهيم عقلية، وفي حدد المفاهيم بحري التمييز بين ما هو ربي (primary) بين بذاته لا يحتاج إلى حدود أخرى في شرح معناه وبين ما هو ثانوي (secondary) يعتمد في شرح معناه على الحدود الأولية

وحدود الأولية تمثل بداية البناء الهندسي باعتبار الهندسة علماً استدالياً والفضاء الهندسية تنتمي إلى نظام منطقي؛ وهذا يعني أن العملية البرهانية لا يمكن أن تتم دون إيجاد تعريفات هندسية. وقد اهتم أفلاطون اهتماماً واضحاً بنظرية التعريف إدراك منه لأهمية التعريف في الكشف عن جوهر الشيء وفي ساء مبادئ العلوم الرياضية من حساب وهندسة. وقد تأثر أفلاطون في نظريته تعريف حتى حد تغيير أرسطو بمحاولة سقراط في تعريف المفاهيم «الأخلاقية» (١). وأكد أفلاطون على ضرورة صوغ التعريف في حدود وأن يشتمل على مبادئ تُحدِّد الشيء الذي يراد تعريفه. فالتعريفات تمثل عند أفلاطون «نهاية عملية حصول على معرفة الأشياء والإدراك» ويأتي الإرث المنطقي الأرسطي ليزود نظرية التعريف بالأطر العامة ولذلك نتوسع أكثر في تراث المعلم الأول في نظرية التعريف

في كتاب التحليلات الثانية يرى أرسطو أن كل برهان يبدأ بثلاثة عناصر: تعريفات Définitions ومُسَلَّمات axiomes وفرضيات hypothèses يبدأ بها كل برهان لكنها هي ذاتها لا تقبل البرهان. والمقصود بالبرهان عند أرسطو هو بوجه خاص البرهان الهندسي فالتعريفات تحدد معاني الألفاظ المستخدمة في العلم المراد بحثه وليست التعريفات قضايا تقدر وحود شيء ما أو تنفيه ومن ثم لا توصف لا بالصدق ولا بالكذب وإنما يكفي أن يكون اللفظ المعروف مفهوماً (٢).

يُحدِّد أرسطو التعريف بأنه «صيغة تحدد الطبيعة الجوهرية للشيء» ويشترط في هذه الصيغة أن تتألف من حدود أولية بسيطة واضحة وأن تكون «من طبيعة أو جنس ذلك الحقل العلمي» (٣). ومعنى هذا أن التعريف عملية تركيب أو بناء تتألف من جنس (Genus) وفصل (differentia) الموضوع المراد تعريفه

Aristotle, *Metaphysics*, in the *Works of Aristotle* Trans. to English, Oxford, (1)

1963, p. 25، ونشير إلى أننا رجعت إلى طبعات مختلفة لكتب أرسطو المنطقية ولكن أهم

صعقة رجعت إليها هي طبعة Budet، وهي لترجمة المؤثرين بها «ما كتاب المنطق لا يسعير منه

رجعت إلى لترجمة الفرنسية وهي مؤثرون بها تقدمه مؤثرون

Aristotle - Les seconds analytiques (76b) (4)

(٥) المرجع نفسه، ص 87d

كما صبط أرسطو للمعروف شروط تحدّد عمله، ومن هذه الشروط أن يضع في البداية «جنس الشيء» والذي يتحدد بكونه مشتركا مع أشياء أخرى<sup>(1)</sup>، ثم يضيف إليه فصله الخاص به والذي يميزه عن الأشياء الأخرى، كما اشترط في تركيب التعريف الجامع المانع أن لا يشير إلى شيء خارج الطبيعة الجوهرية للموضوع المراد تعريفه. ويشترط أرسطو في التعريف، من حيث هو عبارة تدل على طبيعة الشيء عددا من الشروط :

أولا : يجب أن يتألف التعريف من حدود أولية (primitive terms) غير قابلة لتعريف وتسمى اللامعريفات (Indefinables). ويمكن أن نصنف اللامعريفات إلى صنفين.

1. المعطيات المباشرة في التجربة حيث أنها لا تعدو كونها إدراكات حسية وانفعالات، فليس في الوسع مثلا تعريف الضوء لمن عدم البصر.
2. الأجناس العليا التي لا تعلوها أجناس أخرى وهي تشكل مجموعة المقولات التي بلغت درجة من التجريد فلم بعد ثمة من سبيل لتعريفها. والمقولات هي التصورات العامة التي ترد إليها كل أنحاء تفكيرنا كما شاء لها أرسطو أن تكون، وأكثر تقسيمات أرسطو شيوعا للمقولات هي : الجوهر والكم والكيف والإضافة والموضع والتمت والوضع والملك والفعل والانفعال.

ثانيا : يشترط في التعريف أن يكون مساواة بين حدين، وهذا يعني أن نستبدل الحد الذي يراد تعريفه بالحد المعروف.

ثالثا : يستلزم التعريف الدقة بمعنى أن لا يكون غامضا أو مشيرا نلالتباس ويشترط أن تتسم اللغة المستخدمة بالدقة والوضوح.

رابعا : يجب أن يكون التعريف حمدا معدا ويقتضي ذلك أن ينحصر التعريف في حدود ما يراد تعريفه، وأن لا ينصم أي حد رائد إذا أريد له أن يكون مانعا

حمدا : ينبغي أن يتألف التعريف من حسن م يرد تعريفه، ومن فصره حصصا. وتلك هي الميزة الأساسية التي تميز شئنا من الأشياء

سادسا : يشترط في التعريف أن لا يكون دائريا (Circular) بمعنى أنه لا يمكن أن نعرف ما هو أولكي من الحدود من خلال ما هو ثانوي.

وبهذه الشروط يكون التعريف عبارة مستوعبة لخصائص الشيء الجوهرية ودالة

عليه

إن نظرية التعريف كما ضبط شروطها أرسطو تعدّ أسّ الحصول على المعرفة. فتحصيل المعرفة يكون بمسلكين : الأول هو التعريف (التصور) والمسلك الثاني هو طريق البرهان (التصديق). ولما كان التعريف صيغة تتألف من مفاهيم وهذه المفاهيم تقابلها موجودات في العالم الخارجي أو الكون : وهي أشياء وأشخاص (Objects) فإن هذه المفاهيم هي الأطر العقلية الإدراكية التي هدفها استيعاب خصائص الموجودات والتعبير عنها. وبهذا نحصل المعرفة بالاستناد إلى العملية التعريفية التي نتعرف من خلالها على موجودات العالم الخارجي.

ومن جهة ثانية يسهم التعريف في تحصيل المعرفة بالنظر في المفاهيم المعقدة أو المركبة التي تحتاج إلى بيان معناها، ويتكفل التعريف بشرح دلالتها انطلاقاً من المفاهيم الأولية الواضحة المعنى. وبذلك تتضح لنا صلة التعريف بالمعنى والدلالة، وكيف تساهم الصيغة التعريفية في تحديد البنية الدلالية للمعرفة (Définis). فالتعريف كما يقول ابن سينا وهو من الشراح الذين تابعوا الإرث الأرسطي المنطقي هو «أن يتصور به المعنى كما هو» والتصور يقوم على الحدّ الذي هو «قول دال على ماهية الشيء ولذلك لا بد له أن يكون مشتملاً على مقوماته جميعها ويكون مركباً من جنسه وفصله، لأن مقوماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص فصله. ومالم يجتمع للمركب ما هو مشترك وما هو خاص لم يتم للشيء حقيقته المركبة»<sup>(٦)</sup>.

## 2 - التعريف المنطقي :

التعريف Définition هو جملة الصفات التي يتألف منها مفهوم ما. وهو صياغة مفصلة لماهية المعرّف. لذلك اصطلح عليه المناطقة العرب بأنه «القول الشارح». والتعريفات تتفاوت كمالات ونقصاً أو استيفاء لخصائص المفهوم المعرّف. فأكمل تعريف هو الذي يدلّ على ماهية الشيء فيميزه بالتالي عن سائر الأشياء وهو ما يدعوه المناطقة التعريف بالحدّ التام ويكون بالجنس والفصل.

فالتعريف يرتبط بالكلّيات الخمسة التي تضبط العلاقة بين المفهوم (Intension)

(٦) ابن سينا - الاشارات والاشتمالات، تحقيق سفيان حبيب - القاهرة ١٩٥١ - ص ٢٦١.

والمصدق (extension) وهي تشمل كما صنفها أرسطو واضع علم المنطق الخمس والنوع  
وللفصل والخاصة والعرض العم

ونتناول هذه الكليات بالتعريف تباعاً ثم ندرس طبيعتها والدور الذي تلعبه في  
التعريف وعلاقتها بالمفهوم والمصدق.

(1) الجنس : Genus ويمكن تعريف الجنس من ناحية المفهوم على أنه مجموعة  
من الصفات الجوهرية التي تنتمي إليها مجموعة من الأنواع، بينما تتميز هذه الأنواع بعضها  
عن البعض الآخر. ومن ناحية المصدق يكون الجنس صنفاً من الموجودات تحتوي  
مجموعات أخرى تُسمى أنواعاً.

إذ يمكن تداول الظواهر من وجهة نظر مفهومية ومصادقية ولكل منهما خصائصها  
المميزة لها حيث يركز المدلول بالنسبة إلى التصور المصادقي على القيمة الصدية، بينما يستند  
إلى المفهوم بالنسبة إلى التصور الثاني. فكل القضايا الصادقة متكافئة من وجهة النظر الدلالية  
المصادقية

في حين أن التصور المفهومي يراعي خاصة قاعدة الاستبطان في التعبير عن التكافؤ  
بين المفاهيم. ولذلك فكل اسم يمكن تصوره مفهوماً من خلال الصفات التي يتضمنها.  
فالأشياء التي يحيل إليها الاسم تسمى بالمصدق، بينما تسمى الصفات بالمفهوم فـمصدق  
الإنسان هو مجموع الأشخاص الذين يدخلون تحت جنس الإنسان (عمرو، زيد،  
فاطمة)، بينما المفهوم هو مجموع الصفات التي يختص بها وهي الحيوانية والجسمية  
والنطق والعقل. فلتأويل المفهومي يتجاوز التأويل المصادقي باعتباره لا يتقيد بالعالم الخارجي  
الموضوعي بمعنى أنه إذا كان التصور المصادقي «extensional» يقوم انطلاقاً من مصدق  
أسماء الأعلام وما صدق الصفات ومصدق العلاقات باعتبارها دلالة تربط بين أشخاص  
معنيين في الواقع، فإن التصور المفهومي «Intensional» لا يرتبط بالواقع الخارجي، بل يتعداه  
إلى عالم الممكن. وقد أخذت بهذا المفهوم - مفهوم العوالم الممكنة - بعض النظريات  
الدلالية الحديثة ومنها نظرية «Montague»<sup>(3)</sup>.

(2) النوع : وهو من حيث المفهوم ينفق في الصفات مع الجنس لانتماؤه إليه ويتميز

R. Montague (1972), *Pragmatics and intensional logic*, in *Semantics of (b) natural language* Edited by Davidson and Harriar D. teidel Publishing Compagny/ Holland, pp. 142-167

بصدت تعصده عن الانواع الأخرى الداخلة تحت الجنس عيه ومن ناحية المأخذ يصح  
مجموعة من الأفراد. بينما الجنس يضم مجموعة من الأنواع.

(3) الفصل «La différence» ويأتي تعريفه من حيث المفهوم فقط وهو نصفه أو  
الصفات المميزة التي تفصل نوعا من الأنواع عن سائرها داخل الجنس الواحد.

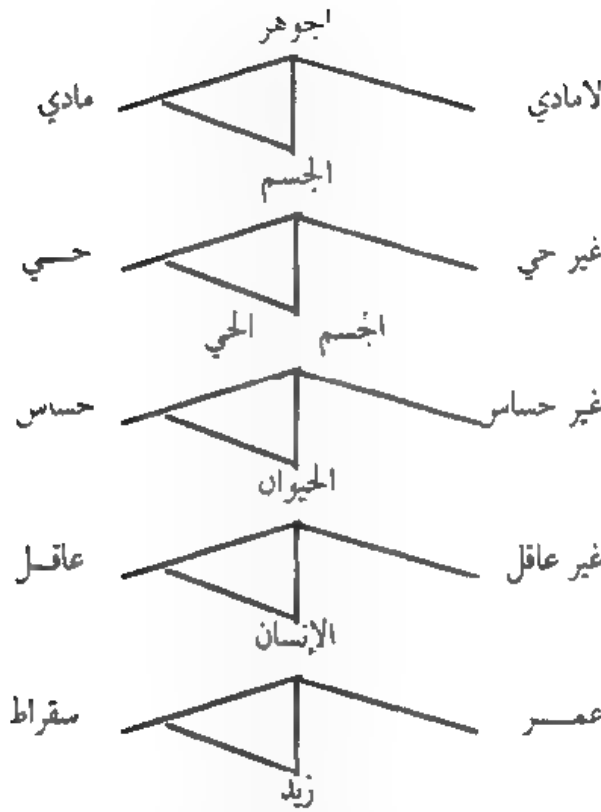
(4) الخاصة «Le propre» : الصفة التي تميز نوعا من الأنواع داخل الجنس ولكن  
تميزها لها ليس تميزا حاسما فاصلا كتمييز الفصل. ولذلك يدخل الفصل في صميم الماهية  
أما الخاصة فتدخل في الماهية بالتبع لا بالأصالة.

(5) العرض «l'accident» هو الصفة اللاحقة لماهية الشيء أو مفهومه وهي تميز  
النوع عن غيره داخل الجنس لا تميزا بالأصالة ولا بالتبع، بل قد توجد في نوع وتوحد في  
نوع آخر كذلك.

وليس من الثابت أن أرسطو هو الذي وضع بنفسه هذه الكليات الخمسة. إلا أن  
المقطوع به أنه قد بنى نسقه المنطقي في «الأورغانون» على التمييز بين الصفات الجوهرية  
للشيء وصفاته العرضية، كما سلم بأن الأجناس ثابتة وصفاتها كذلك واعتبر أن غاية العلم  
هي الكشف عن هذه الصفات.

ولكن «فرفيربوس» (Porphyre) عدك بعد ذلك التقسيم الأرسطي. واعتبر صور  
الحمل الجامعة خمسا وضع لها مصطلح (المحمولات Les prédicables) في مقابل  
الموصوعات وهو ما ترجمه ابن سينا<sup>(1)</sup> بعبارة «الألفاظ الخمسة» أو «الخمس المفردة».  
وفيما يلي مخطط ما يعرف بشجرة فرفيربوس :

(1) ابن سينا - الأشربة - التبيين، تحقيق سليمان دسار، ط مصر، القسم الأول، ص 10



وقد توسع المنطقة بعد العهد الأرسطي في دراسة نظرية التعريف، فوجدوا أن التعريفات ليست جميعا من نوع واحد، وإنما هناك أنواع مختلفة من التعريفات، كل منها يتميز سمات وخصائص معينة ويصلح لغرض معين. وقد استفاد المنطقة في وضع نظرية التعريف من التقسيم الذي سبق أن أشرنا إليه عند شرح المقولات. والتعريف يجري في نوعين أساسيين هما :

١- التعريف بالخذ.

٢- التعريف بالرسم.

وكذلك ينقسم التعريف بالخذ إلى قسمين :

أ - التعريف بالخذ التام

ب- التعريف بالخذ الناقص.

كما ينقسم التعريف بالرسم إلى قسمين آخرين هما :

أ- التعريف بالرسم التام

ب- التعريف بالرسم الناقص.

وقد ذهب المنطقة إلى أن التعريف بالحد التام يكون باستخدام الجنس القريب والفصل، فإذا أردنا تعريف الإنسان باستخدام الحد التام قلنا : الإنسان حيوان ناطق، وبلاحظ هنا أن «حيوان» تشير إلى الجنس القريب وناطق تشير إلى الفصل، حيث تميز الإنسان وتفصله عن بقية الأنواع الأخرى المدرجة معه تحت الجنس (حيوان). أما إذا عرفنا الإنسان بأنه «كائن ناطق» فإن هذا يعني أننا استخدمنا الجنس البعيد والفصل.

أما التعريف بالرسم التام فيكون عن طريق الجنس القريب والخاصة معا. مثال ذلك قولنا الإنسان حيوان قابل للتعليم، حيث نجد هنا أن «قابل للتعليم» خاصة للإنسان وحده. وأما التعريف بالرسم الناقص فيكون باستخدام الجنس البعيد والخاصة مثل قولنا الإنسان هو الجسم الفضاحك.

يتضح من هذا أن التعريف بأنواعه لا يخرج عن هذه المعادلات الأربع :

1- التعريف بالحد التام = الجنس القريب + الفصل

2- التعريف بالحد الناقص = الجنس البعيد + الفصل.

3- التعريف بالرسم التام = الجنس القريب + الخاصة.

4- التعريف بالرسم الناقص - الجنس البعيد + الخاصة.

ويشترط المنطقة على إجماعهم مجموعة من الشروط الأساسية الواجب توفرها

في التعريف وهي :

أولا . يجب أن يكون التعريف مساويا للمعروف، وتلك أول خصيصة من خصائص التعريف العلمي الدقيق، إذ أن التعريف على هذا النحو يقال له التعريف الجامع المنع، أي ذلك التعريف الذي يجمع كل أفراد المعروف معا، ويمنع دخول أفراد أخرى تحت التعريف.

ثانيا . أن يتطابق المفهوم من التعريف مع المفهوم من المعروف، لأنه إذا كان مفهوم التعريف أقل أو أكثر من مفهوم المعروف ترتب على هذا زيادة أو نقصان في ما صدق المعروف، وهذا لا يحوز منطقيا.



ثالثاً - ألا يحتوي التعريف على اخذ المعرف ذاته ، لأن هذا من شأنه أن يجعل التعريف دائرياً أو تحصيل حاصل .

رابعاً : يجب أن يخلو التعريف من المجاز أو الغموض

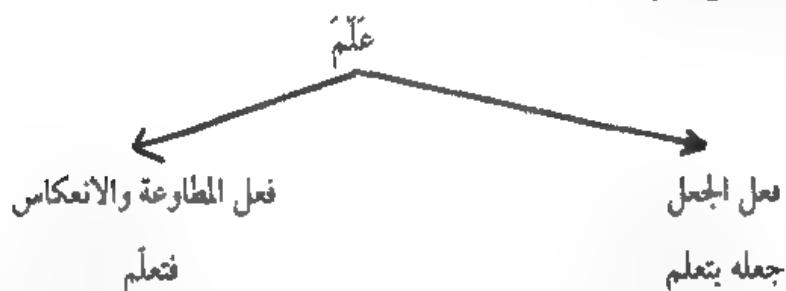
خامساً : يجب أن نستخدم الحدود الموجبة في التعريف وألا نلجأ إلى استخدام

السلب

### ٣ - قضايا التعريف في النظريات الدلالية الحديثة :

إن مشكل إيجاد تعاريف كافية للوحدات المعجمية طرح في إطار النظريات الدلالية تحت مصطلح «التفكيك الدلالي» أو ما أسموه «بالمعالجة التعريفية». وقد أقام فودور وآخرون (1980) (10) تبنيهم لبعض الفرضيات الدلالية على تقديم المنهج التفكيك الدلالي والمعالجة التعريفية.

وقد استدلوا على أن التعاريف ليست واقعة نفسية ، فالتصور التعريفي يعتبر أن تعقد الجمل تابع لتعقد تعريف الكلمات التي تتضمنها هذه الجمل . فلفظة «اعزب» هي أقل تعقيدا من عبارة «غير متزوج» لأن تمثيل الأولى الدلالي يتضمن تمثيل الثانية . كما أن أفعالا مثل أفعال الجعلية مثل كسر و - علم - هي أكثر تعقيدا من أفعال الحدث الأخرى مثل - رأي - أكل - شرب - خرج - لأن تعريف الأولى يتضمن تفكيكا دلاليا إلى مكونين :



إلا أن هذا التعقيد لا يوافق حدس المتكلم الذي لا يدرك الاختلاف المفترض في درجة التعقيد ، مما يعني حسب فودور غياب ترابط بين التعقيد التعريفي وبين التعقيد النفسي . ولذلك فهو يدعو إلى اعتبار الوحدات المعجمية أوليات وهو الاعتبار الذي تمكن من التحقق منه فرضية مسلمات المعنى "Meaning postulate"

Fodor A , Garret M , Walker E. and Parkers C. (1980) , Against definition. (10)  
Cognition-8

إن هناك عددا من المشاكل يواجهها التحليل الدلالي التفكيكي في رصد كل علاقات والخصائص الدلالية للكلمات. ويبرز من هذه المشاكل مظهران

1. يتعلق الأول بصعوبة إيجاد تعريف تنصف بالكفاية، أي تفكيكات وتحليلات مكونة لأغلب الكلمات في لغة طبيعية معينة، وحين نقترح هذه التعاريف فهي لا تخلو من النقائص.

2. أما المشكل الثاني فينتقل بما تأسست عليه المعالجة التعريفية من تمييز للكلمات «البسيطة» دلاليا والتي لا تفكك معانيها، من الكلمات المركبة دلاليا والتي يمكن تفكيك معانيها. وبذلك فإنه تُرصدُ خصائص هذه الأخيرة، ولا تُرصدُ خصائص الأولى لأنها بحكم تعريفها غير قابلة للتفكيك. فيمكن مثلا أن نرصد علاقة التضمن بين كلمتي «أعزب» و«إنسان» عن طريق تفكيك «أعرب» إلى سمات «إنسان» مثل :



أعزب = (+) إنسان

(+) راشد

(-) متزوج = غير متزوج.

إنسان  $\supset$  أعزب

حيث يمثل «أعزب» جزءا من الجنس إنسان. إلا أنه مقابل هذا الصنف من الكلمات يوجد صنف آخر غير قابل للتفكيك الدلالي أو التعريف، لذلك يستعصى تفسير علاقة التضمن بينه وبين كلمات أخرى مثل علاقة التضمن بين إنسان «وحي». إذ يمكن أن نقول: إن التصور «إنسان» يتضمن السمة «حي» ولكن لا يمكن أن نعرف «إنسان» عن طريق السمة «حي» بالإضافة إلى سمة أو «سمات» أخرى يفتقدها التحليل. ونفس المشكل يظهر في تعريف كلمات من نوع «أحمر» وهي تتضمن السمة: «ملون» ولكن لا يمكننا رصد هذه العلاقة عن طريق تفكيك «أحمر» إلى ملون بالإضافة إلى شيء آخر، إذ لا توجد سمة أخرى تسمح بوضع معادلة مثل :

ملون + س = «أحمر»

لذلك اقترحت بعض النظريات لدلالية تعزيز آلية التحليل التفكيكي بآلية أخرى ومنها تلك التي استعملها «كاتز» (Katz) (1972) وسمّاها قواعد حشو دلالية مثل قواعد

إنسان === حي وهي تعبر عن أن إنسان أو حيوان يستلزمان : حي  
فيستغنى بذلك عن ادخال السمة حي في كل مدخل معجمي توجد فيه السمة إنسان أو  
حيوان (11).

وهكذا تمكن هذه القواعد من رصد علاقات الاستلزام التحليلي ومن رصد  
خصائص الوحدات المعجمية غير القابلة للتفكيك مثل وحدات الألوان المعجمية

حيث تستلزم وحدة أحمر من ----- ملون من

وتستلزم وحدة إنسان من ----- حي من

أما النقد الثاني الذي وجه الى المعالجة التعريفية فيتمثل في أن التصور التعريفي  
يفترض أن بعض الوحدات تتضمن نفيًا تعريفيًا خالصًا (Pure definitional negatives)  
يظهر في تمثيلاتها الدلالية أو تعريفها مثل :

«أعزب» التي يمكن أن تعرف ب «إنسان غير متزوج»

«ميت» التي يمكن أن تعرف ب «غير حي»

«طفل» التي يمكن أن تعرف ب «إنسان غير راشد»

ولكن هذا النفي التعريفي الخالص لا يستعمل باعتباره متضمنًا عناصر نفي في تمثيله  
اللغوي، ولا يحل في أي مستوى من مستويات هذا التمثيل ومن ثمة فالتعاريف التي  
تفترضه ليست واقعية. أما القسم الثاني من النقد فيتصل بما تفترضه المعالجة التعريفية بشأن  
علاقة اللغة بالعالم وما تقتضيه الإحالة (Référence). فالمعالجة التعريفية تعتبر أن تعاريف  
الكلمات تحدد ما صدقها، إذ أن هذه المعالجة تقسم المعجم الى حدود تقبل التعريف  
(Définissables) وإلى أوليات (primitives) ودور التعاريف هو أن تربط الحدود  
والأوليات فتذهب من الأولى لتقف عند الثانية : وإذا افترضنا أن التعاريف تثبت ما صدق  
كلمات مثل «أعزب» بالنسبة الى ماصدق «متزوج»، فما الذي يثبت ما صدق «إنسان غير  
متزوج». وهو ما يطرح مشكل تأويل الأوليات بالنسبة الى المعالجة التعريفية

ولذلك سارت بعض النظريات الدلالية باتجاه استبدال منهج التفكيك الدلالي أو  
المعالجة التعريفية بمنهج التأليف الدلالي. وأشهر من تبني هذا المنهج «جاكندوف» في أعماله  
التي تمتد من سنة 1983 إلى 1987.

إن هذا التصور التألفي الذي يقابل المنهج التفكيكي يثبت أن دلالة الكلمات يجب أن تكون لها بنية داخلية حتى تمكن مقارنتها بينيات دلالية أخرى مستحدثة باستمرار في المعجم، وهو بذلك يلقي أية نظرية، مثل نظرية فودور التي تقول إن التصورات الممكنة، المرتزة في وحدات معجمية مفردة، معطاة فطريا باعتبارها كيانات غير محللة تقوم العلاقات بينها على شبكة من مسلمات المعنى (Meaning postulate).

لقد استندت النظريات الدلالية إلى فرضية «البنية التصورية» إلا أن هذا التصور التألفي للمعاني (جاكندوف) لا يتأسس على اعتبار البنية الدلالية مجموعة سمات أو قيود ضرورية وكافية في نفس الوقت، وذلك نظرا لطبيعة الأحكام المقولية غير الصارمة التي تطيح المعرفة التصورية. إذ أن نظرية الدلالة التصورية قد صاغت تصورا للمقولات يختلف جوهريا عن تصور نظرية الشروط الضرورية والكافية حيث اعتبرت أن المقولات تقوم على بنية من السمات الدلالية النمطية (الطرازية : Prototype) التي لا تتجلى في سمات مشتركة بين كل عناصر المقولة، وإنما في عدد كبير من السمات التي تصدق على بعض عناصر المقولة وليس على كل عناصرها بالضرورة : «الكروسي» الذي لا يستجيب لسمات النمط النموذجي المتعلقة بعدم امتلاك ذراعين أو أربع أرجل، يبقى مع ذلك «كروسي» رغم افتقاده لبعض السمات النمطية. إذ السمات النمطية لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين كل عناصر مقولة معينة، لأنها سمات تعكس آثار المثال الأفضل أو النمط النموذجي ولذلك وسعت بأنها سمات غطية أو نموذجية (12).

إن اعتماد مفهوم «السمات النمطية» افضى إلى تحول جوهري في تصور التعاريف الدلالية للألفاظ. فبعد أن كان نموذج القيود الضرورية أو المعالجة التفكيكية، يسمى إلى بلورة تعاريف تقابلية تعين بوضوح السمات التي تميز مقولة عن المقولات الأخرى، فإن المعالجة التأليفية النمطية فتحت الباب واسعا أمام السمات غير التقابلية مما خرج بالتعريف من مجرد تحديد لما يميز «القطا» من «الكلب» و«الرجل» من «المرأة» مثلا إلى وصف موجب (Description positive) يحدد ما هو «القطا» وما هو «الكلب» وما دامت النظرية التصورية تحرر التعاريف من الوقوف عند الأوصاف التحليلية أو السمات الضرورية والكافية. فالأوصاف التعريفية يجب أن تكون «صورا ذاتية» حقيقية للتصورات المرتبطة بالألفاظ المراد تعريفها. وبهذا تصبح التعريفات الدلالية أكثر غنى من التعريفات التي يسمح بها نموذج

Kleiber G (1988). "Prototype, stéréotype un air de famille" DRLAV 38, (12)

القيود الضرورية والكافية. وذلك بالنظر الى ظهور غنى في الخصائص المعبرة وكثافة في المعلومات ومن بين هذه المعلومات : المعلومات البصرية Visual informations، وبعتماد هذه الخصائص والمعلومات يتحرر المعجميون وصانعو القواميس من ضيق التعاريف التحليلية التي يستلزمها نموذج القيود الضرورية والكافية.

وباستبدال هذا النموذج الأخير بالسماط النمطية تلغى الحدود المقلولة الصارمة التي تفصل بشكل صارم بين ما هو (س) وما ليس (س).

وقد اقترح (جاكندوف) <sup>(13)</sup> ان تتضمن المداخل المعجمية الخاصة بالاشياء الفيزيائية الى جانب بنياتها الصورية والصفية والتصورية تمثيلات للنموذج البصري الثلاثي الأبعاد : (Le prototype visuel à triple dimension)، وهو نموذج يرمز الى تفكيك الأشياء إلى الأجزاء والأنساق الفضائية الهندسية التي تنظم فيها، والعلاقات التي تربط بين اجزائها. وبذلك يغني هذا التمثيل الهندسي عن اللجوء الى قائمة من السماط الدلالية المستفيضة. وهو تمثيل يجد تبريره في فرضية البنية التصورية التي تربط بين المعلومات اللغوية من جهة (Linguistic informations) والمعلومات غير اللغوية، ومنها المعلومات البصرية : (extra-linguistic informations ex : visual informations) من جهة ثانية.

إن مفهوم البنية الدلالية (La structure sémantique) أو البنية التصورية : (La structure conceptuelle) هو فرضية تبسها الدلالة التصورية وتُستتج هذه الفرضية من الاديات الدلالية <sup>(14)</sup> وتستند الى عدة مسلمات تأخذ بها فرضية البنية التصورية :

أولها التمييز بين الأشياء المفردة أو الموضوعات (tokens) التي تتم مقولتها من المقرلات أو الأنماط (types) التي تسمي اليها هذه الموضوعات أو لا تنتمي.

فال موضوعات المفردة مثل سقراط أو أرسطو أو رجل أو تفاحة... الخ والتي تراها الذات أو تدركها أو تتذكرها في أي لحظة تنتمي الى تصورات الموضوعات في البنية التصورية. أما أنواع الصفات أو الخصائص التي تمكن الذات من مقولة العالم مثل مقولة «إنسان» في مثال : «سقراط إنسان» فتشكل حصيلة هذه الذات من تصورات النمط أو الطراز : Prototype.

وتسقط اللغات الطبيعية في تصورات الموضوعات أسماء الأعلام (Proper names) التي نعين لأفراد مثل «سقراط» و«أرسطو» و«محمد» و«علي». بينما تسقط في

Jackendoff R. (1988) "Conceptual semantics" in Eco. E. Santambrogio (Eds) (13)

Jackendoff R. (1983). Semantics and cognition MIT Press, pp. 41-42 (14)

تصورات النمط أسماء الأجسام، مثل إنسان أو حيوان أو حماد أما أساس العلاقة بين الموضوعات والأنماط في البنية التصورية، فهو أن الأولى تكون مثالا للثانية أو مضمنة فيها. وحتى يتم إسقاط شيء معين في الوعي يجب أن يكون هناك تمثيل ذهني يسمح بذلك، وتسمى مكونات هذا التمثيل أو هذه البنية التصورية : مكونات تصورية أو أوليات تصورية (primitives conceptuelles) وهي التي تمكن من رصد إدراك الأشياء لدى البشر.

إن «الأوليات التصورية»، إذ تحدد إمكان الأحكام المقولية وطبيعتها فإنها تمكن من رصد ما تمثيل عليه العبارات اللغوية في العالم المسقط، وتشمل هذه الإحالة بالاضافة الى تمييز الأنماط من الموضوعات مجموعة كبيرة من المقولات الأنطولوجية مثل الأشياء والأمكنة والأعمال والأحداث.

فالبنية الدلالية التصورية في اللغات الطبيعية (Natural languages) تقوم على انساق رئيسية من السمات المشتركة، ويلعب تفكيك مقولات هذه البنية تبعا للانساق المذكورة دورا هاما في تخصيص التصورات وأولياتها ومبادئ تأليفها. ومن هذه الانساق التي تنتظم البنية التصورية الدلالية نسق المقولات الأنطولوجية ونسق الموضوعات ونسق سمات الحقل الدلالية.

إن الوحدات الجوهرية في البنية التصورية هي عبارة عن مكونات تصورية : (Conceptuel component) تنتمي الى قائمة محدودة من المقولات الأنطولوجية الرئيسية أو أقسام الكلم التصورية مثل الشيء والحدث والمكان والزمان والمسار والخاصية. ورغم اختلاف هذه العناصر في إحالتها الى الكون فإن ما يوحد بينها أنها تشترك في عدد من الخصائص منها :

- أ - أن كل مقولة تصورية تفكك إلى بنية دلالية يكون كل موضوع فيها مكونا تصوريا ينتمي الى مقولة أنطولوجية كبرى. فتفكك بنية مثل «سقراط فان» إلى دالة قضوية تقرر حكما ويربط هذا الحكم بين موضوعين هما : «الشيء» «سقراط والخاصية «فان».
- ب - أن البنية التصورية لوحدة معجمية ما هي كيان يملك صفرا أو أكثر من محلات الموضوعات، وهي محلات تحل في قيمها معاني الفضلات التركيبية.

منية الحمامي  
كلية الآداب بمنوبة

## قضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجمية

### في المعجم العام العربي الحديث

م. ب. ب. ب.

#### 1- مقدمة :

اللغة كائن حي، تنمو وتتطور وتتفاعل مع غيرها من اللغات فتأخذ منها أو تُمدّها بما نحتاج إليه من مفردات. والمعجم وعاء اللغة يرصد ما فيها ويحفظه ويرتبه. من هنا كان عليه أن يواكب تطور اللغة ليرصد بكل جديد فيها اشتقاقاً أو قياساً أو تصريفاً أو ارتجالاً.

ولقد شهد القرن العشرون، ولا سيما النصف الثاني منه تطوراً هائلاً في شتى المجالات العلمية، وتسابقاً في الاختراعات، واحتكاكاً بين الحضارات، وتبادلاً للخبرات والمعلومات، وازدياداً في حاجة الإنسان إلى استخدام الأدوات، والاستعانة بالوسائط الآلية، والوسائل التقنية المتعددة. كل هذه الأمور لا يمكن أن تحدث دون أن تحمل معها ما تحمله من ألفاظ جديدة، وتروج ما تروجه من مصطلحات تفرض نفسها في الاستعمال اليومي، وتدعو إلى إفساح المجال لها في المعاجم اللغوية العامة؛ فكل تغير يحدث في نمط العيش أو التفكير لا بد له من أن يمر عبر قناة اللغة. من هنا مسّت حاجة العربية إلى إثراء مصطلحاتها وإغناء معجمها مسأيرة للتطور العلمي والتقني، ودخولاً إلى عالم المعاصرة. هكذا تلقف عالمنا العربي كل جديد، يأخذ المنتج ويأخذ اسمه معه في أكثر الأحيان بعد أن يعدّل فيه بما يناسب صورة العربية وأصواتها.

ما يعيبها هو رصد هذه الكلمات الدخيلة والوقوف على تعريفها في المعجم في اللغة العربية المعاصرة وفي بعض معاجمنا العربية الحديثة. وسوف يقتصر بحثنا في الاقتراض في المعاجم العربية الحديثة على عدد من المعاجم

العربية لتتربها لصدورها عن مؤسسات علمية كبرى معروفة. وليس في هذا الاختيار حكم بأفضليتها على غيرها. وهذه المعاجم هي التالية :

- المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية في طبعته الثالثة لعام 1965

- والمعجم العربي الأساسي الصادر عن الأليكو في طبعته عام 1990 .  
- والمجد في أكثر من طبعة من طبعاته : المنجد في اللغة والأدب في طبعته الخامسة الصادرة عام 1927 ثم المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين الصادرة عام 1982 ثم المنجد في اللغة العربية المعاصرة في طبعته الأولى الصادرة عام 2000 وهو أحدث هذه المعاجم ولذلك فسوف يكون جل اهتمامنا منصبا عليه، وهو المقصود حين لا نسميه خشية الإطالة والتكرار .

وسوف يسمح لنا التركيز على المعجم الأخير بإجراء المقابلة في اتجاهات ثلاثة :

- أولها مقارنة التعريف في هذا المعجم بالتعريف في المعاجم الفرنسية، ولا سيما بمعجم لاروس الصغير<sup>(1)</sup> ومعجم رويير الصغير<sup>(2)</sup> للنظر في تعامل هذه المعاجم مع المادة نفسها لأن هذين المعجمين الفرنسيين ربما يكونان أقرب ما يكون إليه في الجمهور الذي يتوجهان إليه. وربما يكون المعجم الفرنسي : رويير الصغير من أفضل المعاجم العامة وأكملها في الفئة التي ينتمي إليها .

- وثانيها المقارنة بين هذا المعجم والمعجمين الصادرين قبله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وعن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للنظر في مدى إفادته.منهما .

- وثالثها المقارنة بين الطبقات المختلفة للمنجد للنظر في تطور التعريف في المؤسسة الواحدة، وملاحظة البعد التاريخي في هذه المسألة .

## 2 - التعريف اللفظي :

التعريف قوام المعجم والهدف الذي يسعى إليه سواء كان معجما عاما أو معجما مختصا . ولا تقوم وظيفة معجم عام من قبيل المنجد في اللغة العربية المعاصرة في تعريفه على وصف مقولات العالم الخارجي بصورة

(1) Petit Larousse في طبعته التاسعة والعشرين الصادرة عام 1967

(2) Le Petit Robert في طبعة عام 1965



مباشرة ؛ فهذا شأن العلوم المختلفة كعلوم الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع وغير ذلك، وإنما تقوم على وصف مقولات اللغة التي تسمى مقولات العالم الخارجي ؛ فوصف هذا المعجم لمقولات العالم الخارجي وصف غير مباشر يتوسل باللغة ورموزها وإن كان كثير من مداخله مصطلحات علمية يعرفها تعريفا منطقيا «قوامه الإخبار عن خصائص الشيء أو الموجود الذهني المسمى في المعجم [...]» وهو بذلك ليس تعريفا للفظ بل هو تحديد للمفهوم الذي يرتبط به المسمى<sup>(١)</sup>.

وعنوان المعجم الذي يجعل موضوعه «اللغة العربية المعاصرة» دليل على هذه الوظيفة ؛ فالكلمات - كما يقول الودغيري (قضايا المعجم العربي، ص ١١٢) - هي الموضوع المباشر لقاموس اللغة، ولذلك تنقسم الشروح والتعريفات التي يقدمها المعجم إلى صنفين اثنين :

- صنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث صورته الشكلية عن أصواته واشتقاقه وإملائه وتاريخه إلخ.

- وصنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث دلالاته.

وسوف نتناول في ما يلي هذين الصنفين في المنجد في اللغة العربية المعاصرة.

## 2 - 1 في تأصيل اللفظ :

الألفاظ المقترضة المقصودة في هذا البحث هي الألفاظ التي أخذها العرب عن غيرهم سواء بقيت على حالها، أو غيّرت، وسواء بقيت على عجمتها أو عُرِّبت. ولكن نهتم منها إلا بالألفاظ التي دخلت في العصر الحديث من اللغات الأوروبية، ولا سيما من اللغة الفرنسية أو عن طريق اللغة الفرنسية. وسوف يكون أكثر اعتمادنا على ما ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنه قادم من هذه اللغات.

إن استقراء الباب الأول من هذا المعجم، وهو باب الألف، لا يمكن إلا أن يفجأ القارئ ؛ فقد أحصينا في هذا الباب الذي يتضمن ١٢١ مدخلا، ما لا يقل عن ١١١١ مدخلا أخذته العربية عن غيرها، أي ما يعادل أكثر من نصف مداخل هذا الباب، نص المعجم على اقتراض ١٢١ مدخلا منها بصريح العبارة، أما المداخل الباقية وعددها سبعة وعشرون مدخلا فلم يشر إلى

(١) إبراهيم بن مراد «تعريف أسماء المواليد في المعجم المفهرسي العام»، ص ١٢١.

أصلها : تال اليونانية حصّة الأسد في هذه المداخل المفتحة (142 كلمة).  
ثم اللاتينية (11 كلمة). ثم غريسيه فليس لها سوى 4 كلمات، وأما  
الانكليزية فغائبة في هذا الباب (1).

قد يبدو غريبا أن يبحث المرء في هذا الكم الهائل عما دخل اللغة  
العربية من الألفاظ الفرنسية والانجليزية وهما لغتا العلم في أيامنا فلا يجد إلا  
القليل، أو أقل القليل وليس في باب الألف على كثرة الدخيل الكثرة فيه  
سوى ثماني كلمات ذكر أنها من الفرنسية، وليست واحدة منها في المعجم  
الوسيط ولا في المعجم الأساسي ولا في المنجد في اللغة والأعلام لعام  
1982، ولا ندرى إن كانت قد وردت في نصوص عربية معاصرة أم أنها  
مجرد نقل لما جاء في المعجم الفرنسي.

وقد يبدو غريبا أن يزداد عدد الكلمات المقترضة من اليونانية (2)  
واللاتينية (3) ازديادا ملحوظا بين المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 والمنجد  
في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000 ؛ فكيف يزداد هذا العدد واللاتينية  
ماتت منذ زمن طويل واليونانية لم تعد لغة العلم والحضارة منذ قرون وقرون؟  
بل إن بعض الألفاظ كان فرنسيا في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 فصار  
لاتينيا في المنجد في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000 كلفظ (البنزين) على  
سبيل المثال.

سبب غياب اللفظ الفرنسي والانكليزي وازدياد الألفاظ اليونانية  
واللاتينية، أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة حين يؤصل اللفظ لا يذكر  
طريق وصوله إلى العربية خلافا للمعاجم الفرنسية ولا سيما روبر الصغير،  
أي أنه يذكر أن اللفظ يوناني أو لاتيني ولو كانت الفرنسية أو الانكليزية قد  
ابتدعته حديثا حين يكون ابتداعه اعتمادا على أصول وسوابق ولواحق لاتينية  
أو يونانية كما هو حال كثير من المصطلحات العلمية الحديثة. مثال هذا المنهج  
في التأصيل لفظ (التللكوب) الذي يكتفي المنجد في العربية المعاصرة بعد  
تعريضه بالإشارة بكلمة واحدة إلى أصله فيقول : «يونانية». فإن رجعنا إلى  
المعاجم الفرنسية التي اعتمدنا عليها للمقارنة وجدنا أن معجم لاروس الصغير

(1) لم يذكر المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين لعام 1982 سوى 4 كلمات  
يونانية، و 11 كلمات لاتينية و 4 كلمات فرنسية.

(2) من 142 إلى 142.

(3) من 11 إلى 11.

تدل على أصل التنسكوب - كما ذكر من سلسلة سورس (١) - أي على \*  
ومن جذر (سكويين) تدل على سحق، فبما شرب معجم روبر صغير  
إلى أن هذا اللفظ سي على يوسية قادم إلى الفرنسية من الإيطالية، ومن  
اللاتينية الحديثة.

وأيا ما كان أصل لفظ التنسكوب فإنه ليس قادما إلى العربية من  
اليونانية، وإنما هو قادم إليها من إحدى اللغات الأوروبية الحديثة<sup>(٢)</sup>، ولم  
تقتض العربية من اليونانية الجذر (سكويين) والسابقة ((تل)) لتبني عليهما لفظة  
جديدة، وإنما اقترضت لفظ (التنسكوب) وهو غير اللفظ اليوناني المبني عليه.

غير أن الغريب في الأمر هو أن المعجم لا يتبع هذا المنهج في التأصيل  
دائما في جميع مواده، فهو لا يجعل (التلفزيون) لفظة يونانية كما هو الحال  
في (التنسكوب) وفي (التلفون) مثلا، بل يجعلها فرنسية. والأغرب من ذلك  
أنه لا ينص على هذا الأصل الفرنسي للفظ حين يذكر (التلفزيون)، بل حين  
يذكر (التلفزة)<sup>(٣)</sup> فيدخل في وهم القارئ أن لفظ التلفزة مأخوذ من الفرنسية.

ومهما يكن من أمر، فإن غياب تحديد دقيق لمصدر الكلمة وتاريخ  
دخولها إلى العربية وتطور معانيها أمر ليس غريبا في هذا المعجم فهو صدق  
لغياب المعجم التاريخي العربي، وهو مشروع يتحاور كثيرا مشروع المنحد.

وقد يهمل تأصيل اللفظ أحيانا وهو أعجمي وأصح العجمة كما هو  
حال ألفاظ (أليموس)، و(إلكترون) وهو من اليونانية، و(إلزيير) وهو اسم  
رحل هولاندي، و(إلكترون)، و(أمبير) و(خرطوش) وغيرها. وقد يكون هذا  
الإهمال ناتجا عن تردده في أصل اللفظ، فقد ذكر المعجم اوسيط والمعجم  
العربي الأساسي الذي يعتمد المنجد عليه كثيرا أن (الخرطوش) لفظ تركي فيما  
تشير المعاجم الفرنسية إلى أن هذا اللفظ الذي دخل إلى الفرنسية من الإيطالية  
cartuccia قادم إليها من اللاتينية charta التي تعني الورق لأن (الخرطوش) يقوم  
على حشو السلاح الناري في أسطوانة من الورق المقوى (الكرتون). وقد  
يكون هذا الإهمال لأنه لا يعرف للفظ أصلا، وهذا الاحتمال مستبعد في  
بعض الألفاظ على الأقل لأن أصلها مذكور في المعاجم كمعجم روبر  
الصغير، بل إنه قد يهمل الأصل لفرنسي أحيانا فلا ينسبه إلى الفرنسية ولا

(٢) يشير معجم لغة العرب إلى أن هذا اللفظ قادم إلى العربية من فرنسية

(٣) كما في المعجم الصغير على (تلفزة) لا على (التلفزيون)

بأنى غيرها وهو معروف لديه كلفظ «مبسر» انذني خصه المنجد في «لغة والأدب وعلوم في طبعته الخامسة عام 1927» مترجمة. وكذلك فعل المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين عام 1982.

وقد ينصر المعجم على أن أصل اللفظ فرنسي كما هو حال لفظة (الباليه Ballet<sup>(9)</sup>) الذي يعرفه كسمايني : «البالو : المرقص // حفلة راقصة (فرنسية)». وقد يكون هذا اللفظ قد دخل إلى العربية عن طريق الفرنسية. غير أنك إذا بحثت عن هذا اللفظ في المعاجم الفرنسية وجدت أنها تنص على أنه ليس فرنسي الأصل، وإنما هو داخل إلى الفرنسية من الإيطالية. يبدو واضحا من خلال هذه الأمثلة أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لم يستطع أن يختط لنفسه منهجا واحدا ثابتا يتبعه في جميع مداخله لتأصيل اللفظ الأعجمي، وإنما هو يتأرجح بين خيارات متعددة لا يضبطها ضابط.

## 2-2 الخصائص اللغوية :

تذكر المعاجم الفرنسية بعد المدخل مباشرة الكتابة الصوتية للكلمة حسب الأبجدية الصوتية الدولية. ثم تذكر بعد ذلك المقولة التي ينتمي إليها اللفظ مع مقولة الجنس. وليس شيء من هذا في المعجم الذي نحن بصدد دراسته فهو لا يذكر، إن ذكر، إلا جمع الكلمة، وهي عادة قديمة في التراث النحوي العربي لأن الجموع في العربية تجري غالبا على غير قياس، وهي جموع التكسير، فيحتاج المعجم إلى تدوينها. وليس في إهمال المقولة التي تنتمي الكلمة إليها ضير كثير؛ فأقسام الكلام في العربية كما توارثها العلماء منذ سيبويه في القرن الثاني للهجرة، وربما قبل سيبويه<sup>(10)</sup>، إلى أيامنا هذه ثلاثة : اسم وفعل وحرف. وليس تمييز الحرف في العربية صعبا فهو كلمات محفوظة ليست مبنية على جذور<sup>(11)</sup>، ولا يختلط الاسم بالفعل في العربية لأن للفعل صيغا مخصوصة تميزه، وليس الأمر على هذا في الفرنسية لأن الصيغة قد تكون واحدة فيحتاج إلى النص على المقولة. نعم لو شاء المعجمي أن يجعل من الصفة مقولة مستقلة بنفسها غير داخلية في مقولة الاسم لاحتاج إلى

(9) كذا في المعجم الوسيط، وهو الإملاء المتداول المشهور في علمنا. أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فيكتبه على الصورة التالية «بالو». وفي المرجع للملابي : (بالية).

(10) Hassan Hamzé, "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe"

Salam Bazzi-Hamzé : Les unités amorphes libres dans le *Kutāb de Sibawayhi*, pp. (11)

تسبب لاسم من نصبة لأن نصبة نوحدة و تكون ممازجة كقول من صبعة / فعل / التي بني عليها (كُتِبَ) و (صعب)

وما مقوِّنة الجنس فقد جرت العادة على إهمالها ولا يزال الأمر على هذه الصورة في المعاجم الحديثة، وليس أكيدا أن مستخدم المعجم لا يحتاج إلى معرفة الجنس. لأن الأسماء في غالب الأحيان ليس فيها ما يدل على تدكير أو تأنيث. بل إن بعض الأسماء قد يستخدم في العربية مذكر، ومؤنثا كالعقاب والعقرب والعنكبوت والفرس والطريق والدار والرأس. وقد يحتاج الطالب وغير الطالب أن يقال له إن الضُّعْف في الغالب مؤنث لا مذكر، وإن ذُكِر الحِمَام كأنثاء يقال له (حمامة) بناء التأنيث في آخره، فإن أريد التمييز بينهما نُصِّرَ على ذلك بالقول إنه «حمامة ذُكْر» كما يقال حية أنثى وحية ذُكْر<sup>(12)</sup>. وقد نجد شيئا من هذا في الألفاظ الأعجمية المعربة كـ (الراديو) مثلا التي يستخدمها بعض الناس بالتذكير وبعضهم الآخر بالتأنيث.

أما كتابة اللفظ بحروف الأبجدية الصوتية الدولية فيكاد يكون أمرا لازما في الفرنسية لبعده الشقة بين المنطوق والمكتوب في هذه اللغة؛ ولذلك فهي تحتاج إلى مران كثير في إملائها<sup>(13)</sup>، وليس الأمر على هذه الشاكلة في العربية فالفرق بين اللفظ والخط فيها فرق محدود نسبيا، وضبط اللفظ الأعجمي بالشكل التام يسمح بقراءة صورته المعربة. غير أن الألفاظ الأعجمية الداخلة في العربية تطرح مشكلة كبيرة لا يتصدى لها المعجم، فحروف العربية وحركاتها لا تفي بما هو موجود في اللفظ الأعجمي إن أريد قراءة اللفظ حسب نطقه الأعجمي الأصلي، ولذلك فهو ينقل على سبيل التقريب. وليس من عادة المعاجم العربية أن تكتب اللفظ الأعجمي بحروف الأبجدية الدولية، أو بالحروف اللاتينية إلا في ما ندر. ولهذا خفيت علينا بعض الألفاظ التي ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنها فرنسية الأصل، ولم يسمح لنا شكلها بمعرفة أصلها في المعاجم الفرنسية العامة التي رجعنا إليها مثل لفظة (أرْمَدِيل)

(12) Blachère : *Grammaire de l'arabe classique* 106 sq. وقد ذكر المبرومي في المصحح لمبر أن لفظ (الخمامة) يقع على الذكر وعلى الأنثى فيقال (حمامة ذُكْر) و (حمامة أنثى) غير أنه نقل عن الزجاج إمكان تصحيح المذكر فيقال : «أريت حماما على حمامة» أي «ذكرًا على أنثى» (سدة ح م م)

(13) يقدم ماروزو في مقاله بين المنطوق والمكتوب لفظ oiseau في الفرنسية ويلاحظ أنه ليس في ضبط المكتوب صوت واحد من أصوات المنطوق wazo ويكاد هذا المثال يكون حالة عامة في عرسية (J. Marouzeau - *La linguistique*, p.7).

## 2 - 3: التعريف بالمرادف

يقوم هذا النوع من التعريف على ان يوضع في مقابل اللفظ المراد تعريفه لفظ آخر مرادف له يفترض أن يكون أكثر منه شهرة . غير أن المعاجم قد تلجأ أحيانا إلى التعريف بمرادف مساو له في الشهرة ، بل أقل منه شهرة ، فمعرفة الأشهر والأقل شهرة مسألة نسبية يصعب القطع فيها في غالب الأحيان لأنها تحتاج إلى دراسات إحصائية ليست في متناول دارسي العربية في أيامنا . وهذا النوع من التعريف شائع في المعاجم العربية قديمها وحديثها<sup>(14)</sup> .

هذا النوع من التعريف في الألفاظ التي تعيننا بتوقع أن يكون في اتجاه واحد : من اللفظ الأعجمي في اتجاه مقابله العربي لأن اللفظ الأعجمي مجال بحثنا . وفي هذا النوع من التعريف يصبح المعجم الأحادي اللغة أشبه ما يكون بالمعجم الثنائي اللغة لأنه يذكر اللفظ الأعجمي ويضع في مقابله اللفظ العربي المساوي له .

غير أن هذا المنهج في تعريف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي يشير إشكالا نظريا لا يمكن تجاوزه وهو شرعية الاحتفاظ باللفظ الدخيل مع وجود مقابل عربي له ؛ فالافتراض لا يكون عادة إلا حين تدعو الحاجة إليه ، أي حين لا يكون للمفهوم لفظ عربي يعبر عنه ، فيستعار اللفظ الأعجمي لتعويض هذا الغياب<sup>(15)</sup> . وقد يقترح صاحب المعجم مقابلا عربيا لللفظ الأعجمي لم تتعارف عليه الجماعة اللغوية ، وقد يتدع للفظ الأعجمي مقابل عربي فيسجله صاحب المعجم ويجعله تعريفا للفظ الأعجمي فيستعاش اللفظان ردحا من الزمان في انتظار أن تحسم المعركة لصالح واحد منهما ، فيمكن في هذه الحالة أن يعرف اللفظ الأعجمي بمقابله العربي وأن يعكس الأمر بأن يعرف اللفظ العربي في مدخله بمرادفه الأعجمي إذا كان اللفظ الأعجمي ما يرال شائعا في الاستعمال أو إذا كان يُراد له أن يظل شائعا ، ويفترض في هذه الحالة أن يكون اللفظ الأعجمي أشهر من المقابل العربي لأنه إن لم يكن الأمر على هذه الصورة فلا مبرر للإنعكاس . ويمكن أن نثّل لهذا بلفظ (الباليه) الذي يقول

(14) أنظر أمثلة لأصناف هذا النوع من التعريف في «أسس المعجم العلمي المختصر» لابراهيم بن مراد ، ص ص 151 - 152 .

(15) قد يؤخذ اللفظ الأعجمي أحيانا مع وجود مقابله العربي إما جهلا بوجود هذا المقابل ، وإما ح بالظهور والتعالي والتعويض عن الشعور بالنقص .

(البالو) (١١) . مرفص // حفلة رافضة «دُعي إلى بالو (فرسيه)»<sup>١</sup>  
وهكذا فهو يعرف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي، لكنه لا يعرف  
(مرفص) في المدخل المخصص له بمرادفه الأعجمي (بالو) لأن اللفظ العربي  
أشهر من مقابله الأعجمي.

غير أن الشهرة ليست أمراً نهائياً ثابتاً، فهي مسألة نسبية مرتبطة بمدى  
نشر اللفظ العربي المعتمد مرادفاً للفظ الأعجمي المقترض ويمكن أن تمثل  
لمسألة السببية هذه بلفظ (التياترو) الذي يعرفه المنجد القديم لعام ١٩٢٧  
بالمراود فيقول

التياترو : «عريبها. الممثل»، وعند المولدين : المسرح.

غير أنه لا يشرح (الممثل) ولا (المسرح) ولا يخصص مدخلا لواحد  
منهما في باب (م ث ل) وفي باب (س ر ح) لا اعتقاده أن هذين اللفظين  
المتين على وزن / مفعّل / أسما مكان لا حاجة لذكرهما لأنهما قياسيان، وقد  
جرت عادة المعاجم كما يقول على إهمال القياسات «العلم المطالع بطريقة  
أخذها» (ص ١). فإن كان الأمر على هذه الصورة فهو وهم، لأن القارئ لم  
يستخرج معنى المسرح من فعل (مسرح) وإن كان البناء قياسياً لأن دلالة المسرح  
دلالة اصطلاحية لا يكفي لاكتشافها معرفة المعنى الأعجمي للفعل الذي اشتق  
المسرح منه. ويتبع المنجد لعام ١٩٨٢ منهج المنجد القديم، ولكنه يجعل لفظ  
(التياترو) تحت الجذر (تيت). أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فلا يذكر  
(التياترو) ولا (الممثل)، ويكتفي بمدخل للمسرح وربما كان هذا لأنه يعتقد،  
على حق، بأن هاتين اللفظتين قد خرجتا من الاستعمال، ذلك أن لفظ  
(الممثل) قد وُلد ميتاً فيما يبدو، فلم تكتب له الحياة خارج المعجم، ولفظ  
(التياترو) لفظ أعجمي استغنت عنه الجماعة اللغوية بمقابله العربي.

## ٢ - ٤ تأرجح التعريف والإحالة :

غير أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة قد لا يتبع هذا المنهج في جميع  
مواده فيتأرجح في تعريف اللفظ الأعجمي بالمراود العربي حين لا تكون

(١٠) في المعجم الوسيط وفي غيره يرد هذا اللفظ الأعجمي مكتوباً كما يلي (بالو)

(١١) في وزير الصغير ballet وهي إيطالية لا فرسية، و bal والمعل baller، وليس به لا في  
لاروس الصغير ما يشبه لفظ (بالو) بمعنى المرفص

الأمير محمودة تماما كما هو حال (التلسكوب)

معرف المنجد القديم التلسكوب بالتردف أولا ثم معرف منطقيا بعد ذلك على خلاف ما فعل في (التيانرو) فيقول :

«(التلسكوب) عريئها المرقب وهو آلة تُنظر بها الأجسام البعيدة وغلب استعماله لرصد النجوم». ثم يعكس الأمر في (المرقب) فيقول :

«المرقب آلة لرقب النجوم ورصد الفلك وهي المعروفة بالتلسكوب».

أخذ المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 هذين التعريفين دون أي

تعديل فيهما، غير أنه أضاف أن أصل اللفظة يوناني.

أما المعجم المعاصر فقد اضطرب أيما اضطراب في التعريف بالمرادف وفي الإحالة لتأرجحه بين المترادفات، فقال :

«تلسكوب : منظار يقرّب الأشياء البعيدة ويُستعمل لرصد الكواكب

والنجوم». : «عدسة تلسكوب» تِلْسُكوبي : الذي يتم بواسطة تلسكوب : «أرصاد تلسكوبية» (يونانية).

لا يشير أحدث المعاجم العربية إذن لا في تعريفه ولا في إحالته إلى المقابل العربي الذي ذكره سابقا، وهو (المرقب) ولا إلى أي مرادف آخر. وقد يغري هذا الأمر بالظن أن المقابل العربي للتلسكوب وهو المرقب لم تكتب له الحياة، أو لم يكتب له الذبوع والانتشار كما كُتب للتلسكوب فكان طبيعيا أن يهمل الإشارة إليه صاحب المعجم، أو أنه يجعل (التلسكوب) أصلا أوسع انتشارا من مرادفه أو مرادفاته فلا يحيل على هذه المترادفات. غير أنه لو كان الأمر على هذه الصورة لأحال المعجم على (التلسكوب) عند تعريفه الألفاظ المترادفة له. والواقع أن المعجم المعاصر لا يجعل اللفظ الأعجمي (التلسكوب) ولا واحدا من الألفاظ العربية المترادفة له أصلا يحيل عليه.

إن عدنا إلى مادة (ر ق ب) وجدنا (المرقب) مدخلا فرعيا يقول فيه :

مرقب : ج مرَاقِب : (فك) جهاز خاص لرصد الأجرام السماوية وتقريبها، مرصد، مقراب، تِلْسُكوب مرَقبي : (فك) متعلق بِمِرْقَب : «أرصاد مرقبية».

أما في (المرصد) فهو يأخذ نفس التعريف الذي في المرقب. غير أنه حين يذكر مرادفاته لا يشير إلى (التلسكوب).

مرصد : ج مراصد : (فك) جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها، مرقب.



د في (مقرب) فيكتفي بالتعريف المرادف

مقرب : ج مقارب . مقرب . مرصد

وفي هذا التعريف بالمرادف ما فيه من حلق واضطراب لأن المرادفات الأربعة<sup>(14)</sup> ليست واحدة في المداخل الأربعة، ومن تكرار في التعريف في ثلاثة من المداخل. وكان يفترض أن يكتفي بتعريف اللفظ في موضع واحد مع الإحالة عليه في المواضع الأخرى. وهذا الاضطراب ظاهر في لوحة الرسوم التوضيحية المصاحبة للتعريفات فهو يضع لوحة لما يسميه بـ «أدوات الرصد» من بينها (المقرب) لا (المرصد)، و(قبة المرصد) لا (قبة المقرب)، و(راديو تلسكوب) مع أنه لا يخصر مدخلا فرعيا لراديو التلسكوب لا في مدخل الراديو ولا في مدخل التلسكوب.

### 3 - التعريف الدلالي :

#### 3 - 1 . التعريف بالتضمن :

الألفاظ التي نهتم بها في هذه المقالة ألفاظ محدثة قادمة إلى العربية من الفرنسية وغيرها وغالبا ما تكون معتمدة على أصول لاتينية أو يونانية. وهذه الألفاظ في أكثرها مما يمكن أن يعد في الأصل في باب المصطلح العلمي في مجالات الطب والفيزياء والفلك وغيرها من مجالات العلم. غير أن كثيرا من هذه المصطلحات قد دخل في ألفاظ اللغة العامة المتداولة عند جميع الناس فلم يعد عندهم من المصطلح في شيء كالأسبيرين والتلفزيون، وغيرهما. إلا أن انتماؤه في الأصل إلى مجال علمي يجعله أكثر طواعية للتعريف المنطقي وللتعريف المفهومي من غيره.

يعود التعريف المنطقي بالتضمن في أصله إلى النموذج الأرسطي الذي يقوم على تصنيف المقولات في العالم الخارجي تصنيفا هرميا متدرجا من أعم العام إلى أخص الخاص. ويكون تعريف الشيء بماهيته معتمدا على التضمن، وذلك بالصعود به إلى جنسه القريب ثم بذكر الخاصة التي تميزه من هذا الجنس. وأكثر ما يكون هذا التعريف في الأسماء، وإن لم يكن متعلزا أن يطبق هذا النموذج من التعريف على مقولات أخرى كالأفعال. غير أنه لا بد من الإشارة إلى حدود هذا النموذج، فالمقولات ليست متجانسة دائما،

(14) يمكن أن يضاف إلى هذه المرادفات (النظار) فقد جعل (المقرب) و(المرصد) مرادفين له في المدح المحصر للسطار

واحدود بينها ليست دائما واضحة المعالم ثم هناك عدد ذلك مشكلة المقولات الأولى كالشيء والمادة والكانن وغيرها، ومشكلة بعض الألفاظ كاحروف والصماثر وغيرها. وقد لا يكون من نافلة لقول أخيرا أن نشير إلى النقد الذي وجهه ابن تيمية لهذا النمط من الحدود الذي يدعي أنه يفيد تصوّر المحدود والذي لا يقول به إلا أرسطو ومن اتبع منهجه. أما جمهور أهل النظر من المسلمين فهم - كما يقول ابن تيمية - على خلاف هذا، وهم يعتبرون الحد كالاسم، علامة على المسمى لا يهدف إلى تصوير ماهية المحدود، بل إلى تمييزه من كل ما عده (نقض المنطق، ص 181 وما بعدها).

اعتمد المنجد المعاصر نموذج التضمن في أكثر الألفاظ الأعجمية التي عرفها. وسوف نقدم عددا من الأمثلة على هذا التعريف :

تلسكوب : «منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم»

وقد أخذ هذا التعريف عن المعجم الأساسي، وهو تعريف قريب من تعريف المعجم الوسيط :

التلسكوب : «منظار يكون صورة قريبة للأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم» فهذه التعريفات تصعد إلى الجنس القريب (منظار) ثم تخصص هذا الجنس بتقريب البعيد وبالوظيفة في رصد الكواكب والنجوم. تلفزيون : «جهاز لنقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية».

وهو نفس تعريف المعجم الأساسي الذي يقول «جهاز نقل...». وفي المعجم الوسيط : «جهاز لاستقبال الصور والأصوات المذاعة بالأمواج الكهرومغناطيسية».

في هذين المثالين عودة إلى الجنس القريب وهو (الجهاز) للتلفزيون، و(للمنظار) للتلسكوب. غير أن المعجم المعاصر قد يأخذ الجنس البعيد في بعض الأحيان دون سبب ظاهر حتى في المترادفات، فيعرف (الرصد) كما يعرف (المراقب) بأنه : «جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها» فيتخلى عن الجنس القريب وهو (المنظار) ويعتمد لفظا أكثر تعميما هو (الجهاز).

### 3 - 2 الطرد والانعكاس :

عاب المناطقة على علماء المسلمين اختلافهم في حد الاسم والفعل والحرف، وهو، في رأيهم، خلاف يدل على أنهم لا يتبعون منهج المناطقة في

الحد الذي يفرض الصعود إلى الجنس القريب ثم النزول إلى الخاصة. وقد رد الزجاجي على المناطقة في باب عقده للحد في كتاب الايضاح في علل النحو، فأعاد اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف إلى أنهم يحدون على سبيل التقريب فلا يهدفون إلى تصوير المحدود، بل إلى محدد تمييزه عن غيره. أما الحد على الحقيقة فمن شروطه أن يطرد وينعكس كما هو حال حدهم للانسان حين يقولون عنه إنه «الحي الناطق المائت» لأن هذا هو حده على الحقيقة وینعکس علیه بمعناه، كقولنا : «المائت الناطق الحي هو الانسان» (الايضاح، 41 - 47).

هذا الحد ينطبق على (التلסקوب) ؛ فكل تلסקوب منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم، وكل منظار يقرب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم فهو تلסקوب.

غير أن هذا الشرط لا يتوفر في جميع تعريفات المنجد المعاصر للألفاظ الأعجمية الداحلة إلى العربية، وسنمثل لهذا باللفظين التاليين اللذين لا يطرد التعريف في أولهما، ولا ينعكس في ثانيهما :

(الكنتين) : «محل تباع فيه الأطعمة والمشروبات في المعاهد للتلاميذ وفي المعسكرات للجنود وسواهم».

هذا التعريف مأخوذ عن المعجم الأساسي، وهو شبيه بتعريف المعجم الوسيط. غير أن الحد فيه لا يطرد لأن (الكنتين) ليس محلا للبيع، فهو ليس دكانا ولا متحرا، وإنما هو مكان تُقدم فيه الأطعمة والأشربة، فهو صنف من المطاعم أو المقاصف في المدارس والمعاهد والمصانع والمعسكرات وغيرها<sup>(19)</sup>.

(البنسلين) : «مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيرية».

هذا التعريف، وهو نفس تعريف المعجم الأساسي، لا ينعكس. وهكذا الحال في تعريف المعجم الوسيط الذي يقول :

«عقار من العقاقير التي تقف نمو الجراثيم، وبفيد في كثير من أمراض انتفخ».

صحيح أن كل بنسلين فهو مادة عضوية، وهو عقار من العقاقير غير أن أحد هـ لا ينعكس، فليست كل مادة عضوية تستعمل مضادا لبعض أنواع

(19) في معجم لاروس الصغير في تعريف cantine : «Lieu où l'on sert à boire et à manger»

"Salle où l'on sert à aux personnes d'une collectivité" وفي معجم روبرت الصغير : "Salle où l'on sert à manger à boire aux personnes d'une collectivité" □ buvette réfectoire restaurant

البكتيريا، من البنسلين، وليس كل عقار من العقاقير التي تقف نحو الجراثيم وتفيد في كثير من أمراض التقيح، من البنسلين<sup>(20)</sup>، فقد تكون مواد عضوية أخرى مضادات لبعض أنواع البكتيرية. وقد تشترك عقاقير أخرى في وقف نمو الجراثيم. ولهذا السبب فإن المعجمين الفرنسيين أضافا في الفصل استخراج لبنسلين من مادة (البينسيليوم) ليسلم لهما الحد، فيكون جامعا مانعا.

### 3 - 3: التعريف الموسوعي :

قد يكتفى في التعريف بالجنس والفصل، وقد لا يكون الفصل كافيا كما رأينا في المثال الأخير، وقد يكون التعريف موسوعيا فيصيف عددا من لسمات في وظيفة الشيء أو في مكانه، أو زمانه، أو وزنه، أو حجمه، أو منفعه، إلخ. وهذا كثير في التعريفات التي قد تطول أو قد تقصر بحسب حجم المعجم والجمهور الذي يتوجه إليه. وفي ألفاظنا الأعجمية الأصل كثير من هذا النموذج نكتفي بواحد منه هو (الأكسجين) في مدخل (أكسج) :

« أكسجين أو أكسيجين : جسم بسيط غازي، لا لون له ولا رائحة ولا طعم. وزنه الذري 32، كثافته 1,105، يتسيل في درجة 183° سغ، وهو أثقل من الهواء، وتبلغ نسبة وجوده فيه خمس حجم الهواء. قليل الذوبان في الماء، موصل ضعيف للحرارة والكهرباء. لا يشتعل ولكنه يساعد على الاشتعال. ضروري للتنفس ولاحترق الأجسام، ويمتزج بمعظم الأجسام البسيطة. فوائده عديدة واستعماله الصناعي واسع الانتشار (يونانية) ».

ليس في الاستعمال الصناعي للأكسجين ولا في اتساع انتشاره ولا في كثرة فوائده ولا في كثير من الخصائص التي ذكرها المنجد ما يمكن أن يكون تعريفا بالمعنى الحقيقي، وإنما هذه الخصائص من قبيل التعريف الموسوعي الذي يجد الباحث فيه معلومات قد يجدها في كتاب في الكيمياء. وقد تكون بعض المعلومات التي قد إنها موسوعة بالغة الأهمية من الناحية اللغوية لأنها تقدم سمات معوية للكلمة المراد تعريفها تمكن من فهم بعض العبارات اللغوية وإن لم تكن ضرورية في التعريف. فالقول عن الأكسجين إنه ضروري للتنفس ولاحترق الأجسام يسمح بفهم المراد من تشبيه شخص لآخر بأنه كالأكسجين

(21) لا نغرم وطبعة البنسلين على مجرد وقف نمو الجراثيم، بل على مقاومتها والقضاء عليها، وليس مجرد الوحيد الذي يقوم بهذه الوظيفة، فهو ينتمي إلى فئة من العقاقير التي تعصي على جراثيم بنى حاد فئات أخرى

#### 4 - في تطور التعريف :

ربما كان من أبرز ما قام به المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثرة ما جاء به من الألفاظ الدخيلة مما لا وجود له في الطبقات السابقة للمنجد ولا في المعاجم العامة المشابهة، وهضم عدد من الألفاظ الدخيلة التي ذكرتها المعاجم والتصرف فيها على أنها ألفاظ عربية أو معربة، والتوسع في تعريفها. ويمكن أن نمثل لهذا التوسع في التعريف بمادة (الأكسجين) التي ذكرناها أعلاه، أو بمادة (البنزين) التي يقول المنجد في اللغة لعام 1982 عنها :

«زيت سريع الاشتعال، سريع التبخر، يستخرج من زيت النفط ويستعمل لوقود السيارات وغيرها ولتنظيف الثياب (فرنسية)»

فيما يعرفها المنجد في اللغة العربية المعاصرة كما يلي :

«سائل لا لون له، سريع الاشتعال، تكون أبخرته مع الهواء مخلوطا شديدا الانفجار، ينتج من تقطير البترول الخام وهو مزيج من عدة هيدروكربورات، ومُذيب جيد للزيوت والدهون. يستخدم في تنظيف الثياب وفي تحضير بعض الأطعمة والأصباغ، وخصوصا وقود السيارات والطائرات وغيرها. [تَبْزَنُ : انسمام بالبنزين وهو داء مهني مرده إلى استعمال البترول . قد يكون حادا أو مزمنًا (لاتينية)]».

ويظهر هضم اللفظ الدخيل والتصرف فيه في المداخل الفرعية لهذه الألفاظ الدخيلة كما هو الحال في (التَبْزَنُ) المستخدم مدخلا فرعيا في مدخل (البنزين)، وفي (التَلْفَاز والتَلْفِزة والتَلْفِزِي والتلفزيون والتَلْفِز) في مدخل (تَلْفِز). سيما لا يذكر المنجد في اللغة لعام 1982 سوى (تليفزيون وتلفاز وتلفزة).

وقد يظهر تطور اللفظ الدخيل أحيانا في تعدد معانيه في المدخل الواحد، فقد يظل المدخل على حاله ولكن يضاف إليه معنى جديد كما هو الحال في (التلغراف) الذي يعني «البَرْق» في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982، والذي يعني «البرق» و«البرقية» في المنجد في اللغة العربية المعاصرة. أما في التعريف، فيمكن أن يقال إن التطور الأساسي الذي قدمه المنجد

(١) نجد في الفرنسية صورة ليست بعيدة عن هذه في عبارة : une bouffée d'oxygène. (Le Petit Robert)

في اللغة العربية المعاصرة كائن في التعريف الموسوعي الذي يحشد عددا من المعلومات التي خلت منها الطبقات السابقة للمنجد والمعاجم العربية الأخرى كالمعجم الوسيط والمعجم الأساسي. وهو يتدارك بعض هفوات التعريف في الطبقات السابقة، فقد أهمل المنجد في اللغة لعام 1982 مثلاً النص على أن (الأكسجين) جسم بسيط واكتفى بالقول عنه إنه «غاز لا لون له ولا رائحة...». كما استدرك على المنجد السابق تعريف (البرصة) على أنها «مَجْتَمَعُ التَّجَارِ وَعَمَلَاءُ الْمَصَارِفِ وَالسَّمَاوَةِ لِلْمُضَارِبَةِ بِالْأَمْوَالِ»، وعربيَّها (المُنَابَةِ)، فجعلها سوقاً لعقد الصفقات وتسعير العملات والأسهم المالية، وجعل عربيَّها (المَصْفَق) لا (المُنَابَةِ) فقال :

«بورصة : سوق تُعقد فيها الصفقات التجارية ويتم تسعير العملات والأسهم المالية، مَصْفَق».

أما المصطلح المُعْتَمَد (مَصْفَق) وهو اسم مكان من (الصفقة) فقد أخذه عن المعجم الوسيط الذي يسمي البُرْصَةَ المَصْفَق. وأما التعريف فقد أخذه عن المعجم العربي الأساسي الذي يقول :

«بورصة ج بورصات : البُرْصَةُ وهي السوق التي تُعقد فيها الصفقات التجارية وأسعار الأسهم المالية».

وقد أخذ المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثيراً من تعريفاته للألفاظ الدخيلة عن المعجم العربي الأساسي، وهو، في كثير من الأحيان، يأخذ التعريف بحروفه أو بإدخال تغيير طفيف فيه كما هو الحال في تعريف (البنسلين والتلغراف والتللكوب والتلفزيون والتلفون والكانتين) وغيرها. وليس اتفاق التعريف في المعجمين ناتجاً عن دقة التعريف واعتماد منهج موحد كما يقول الناطقة الذين يزعمون أن الحد لا يجوز أن يختلف «إذا كان قولاً وجبزا يدل على طبيعة الشيء الموضوع له» (الايضاح في علل النحو، 46) كتعريف الإنسان بأنه «الحي الناطق المائت ؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه [...] ولا يجوز أن يُحدَّ الإنسان بغير هذا الحد [...]» إلا أن يُعَدَّك عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه» (الايضاح، 46)، فتعريف (البنسلين) كما رأينا لا يتوفر فيه شرطاً الحدُّ وهما الطرد والانعكاس، ومع ذلك فقد أخذه المنجد في اللغة العربية المعاصرة عن المعجم الأساسي بحروفه فعرّفه بالقول :

«مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيرية».

وهو بهذا يتدارك تعريفه السابق في المنجد في اللغة لعام 1982 :

«نيسيلين : دواء لمعالجة الالتهابات الداخلية والخارجية» (ص 50).

أما اعتماده على المعجم الوسيط فكان محدودا في ما يبدو، وإن ظهر بينهما بعض التوافق أحيانا فبدا التعريف واحدا كما هو الحال في تعريف (الأمير) بأنه : «وحدة قياس شدة التيار الكهربائي» فإن هذا لا ينهض دليلا كافيا على نقل الآخر عن الأول، وليس هذا التعريف سوى بداية التعريف الذي يعتمد المعجمان الفرنسيان : لاروس الصغير وروبير الصغير<sup>(22)</sup>.

أما في منهج التعريف فلم يحصل تغيير ذو بال لا في طبيعة التعريف، ولا في الإحالات، ولا في الخصائص اللغوية للفظ المعرف، والتغيير الملاحظ إنما هو تغيير جزئي قد يصيب هذه المادة أو تلك، ولكنه لا يطل الإطار النظري العام الذي بنيت عليه المعاجم السابقة، وأكثر ما يكون التغيير في ذكر بعض خصائص المادة، وهي خصائص قد لا تكون المعاجم الأجنبية ولا سيما المعاجم الفرنسية التي أشرنا إليها غائبة عن بعض عناصرها. ولئن بدت هذه الإضافات مهمة في بعض المواد كمادة الأكسجين على سبيل المثال، فإنها ليست دائما كذلك؛ فالمنجد في اللغة لعام 1982 على سبيل المثال يعرف (الأسمنت) بأنه «خليط من الطين اليابس والكلس» (ص 10). ولا ريب في أن هذا التعريف ليس مرضيا وهو يقصر تقصيرا واضحا عن تعريف المعجم الوسيط والمعجم الأساسي. جاء في الوسيط :

«الأسمنت : مسحوق يتكون من محروق الحجر الجيري والطفل،

يضاف لنتاجهما نسبة صغيرة من الجبس، ويستعمل في البناء...».

وقد أخذ المعجم الأساسي هذا التعريف مع تغيير طفيف فيه :

«... يستخدم بعد خلطه بالماء في البناء». أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة

فلم يستطع الإفادة من المعجم الوسيط ولا من المعاجم الفرنسية التي تعرف

الأسمنت بأنه مسحوق يتكون من محروق الجير والكلس (سيليكات

والأومينات الكلس) ويتصلب حين يمتزج بالماء، فيحاول أن يقدم بعض

(22) "Unité d'intensité de courant électrique (symbole: A) équivalent à l'intensité d'un courant constant qui, maintenu dans deux conducteurs parallèles, rectilignes de longueur infinie, de section circulaire négligeable et placés à une distance de 1 m l'un de l'autre, dans le vide, produit entre ces deux conducteurs une force de  $2 \cdot 10^{-7}$  newton par mètre de longueur" (Petit Larousse). Alors que le Petit Robert le définit ainsi : "Unité d'intensité des courants électriques, qui correspond à un écoulement de un coulomb par seconde dans un conducteur".

الخصائص فيغفرق في العموميات. يقول :

«أسمنت وإسمنت : مادة تتخذ من حجارة خاصة تُحرق وتُسحق وتستخدم في البناء وتمتاز بقوتها وصلابتها».

فقوله عن الأسمنت إنه «مادة» صعود إلى الجنس البعيد الذي لا جنس بعده، وهو من المقولات الأولى التي لا يستطيع النموذج الأرسطي تقديم حد لها ك (الشيء والوجود) لأنه ليس لها جنس يمكن الصعود إليه ثم النزول منه باستخدام الفصل لتمييزه من غيره<sup>(23)</sup>. أما الفصل فناقص لأنه لا يحدد نوع الحجارة التي يؤخذ الأسمنت منها، والقول بأنها «خاصة» لا يدل على شيء. ويحاول المعجم تعويض النقص في حده بذكر وظيفة الأسمنت، فهو يستخدم في البناء، وبذكر صفاته وهي القوة والصلابة. غير أن هاتين الصفتين مشكلتان. أما القوة فما يدري معناها وكيف تكون في الأسمنت، وأما الصلابة فما يدري كيف تكون في المسحوق، وإنما الصلابة في ما ينتج بعد امتزاج المسحوق بالماء وجفافه أي بما يؤول إليه المسحوق حين يشكل كتلة صلبة.

## 5 - خلاصة :

خلاصة القول في المسألة التي تعيننا، وهي ألفاظ المستحدثات العلمية الدخيلة إلى العربية، إن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لا يقدم إضافة حقيقية في المنهج، لا في ترتيب مواده، ولا في تعريفاته. وإنما يتجلى إسهامه في جمع عدد كبير من الألفاظ الأعجمية الأصل - وبعضها قد لا تكون له فائدة حقيقية - وفي ذكر الأصل الذي يرى أنها جاءت منه خلافا لما كان يفعله المعجم الوسيط الذي كان يكتفي بالقول إن اللفظ دخيل أو معرّب أو مجعّم. ولكنه في الأعم الأغلب يجعل هذه الألفاظ يونانية أو لاتينية لأن الأصل اللغوي الذي بنيت عليه يوناني أو لاتيني، ولا يذكر اللغة التي دخل اللفظ إلى العربية منها فيدخل في الوهم أن المفاهيم التي تعبر عنها هذه الألفاظ يونانية أو

(23) انظر على سبيل المثال في الاعتراض الوجه للحد الأرسطي القائم على الجنس والفصل :

A. Lehmann et F. Martin-Berthel: *Introduction à la lexicologie*, p.20-21

نموذجاً آخر مما يستعصي على الحد الأرسطي فحين يقال عن (على) مثلاً إنها «حرف جر» فإن الحد لا يحيل على مرجع من خارج اللغة، أي إنه لا يحيل على مقولة من مقولات العالم الخارجي، بل على علامة لغوية، فلا يكون لتصنيف مقولات العالم الخارجي أي دور في هذا الحد.



لاتينية. وليس الأمر في الحقيقة على هذه الشاكلة. فأصل اللفظ اللغوي يوناني أو لاتيني، أما المفهوم الذي يعبر عنه اللفظ فقادماً إلى العربية عبر لفظ فرنسي أو إنكليزي أو غير ذلك. كما يتجلى إسهامه في سعيه إلى اعتماد بعضها ألفاظاً معربة، وفي الاهتمام بالمدخل الفرعية والمشتقات.

أما في التعريف فدوره يظل محدوداً يضطرب فيه أياً اضطراب فلا يستطيع أن يختط لنفسه منهجاً واحداً يتبعه في جميع المواد، لا في طبيعة التعريف ولا في التأصيل ولا في الإحالة. غير أنه يفيد من المعجم الأساسي، ومن المعاجم الأجنبية التي جاء اللفظ منها فيتفادى بعض عيوب المنجد السابقة، ويقدم جملة من المعلومات الموسوعية التي يحتاج القارئ العربي إليها.

سلام بزي حمزة  
جامعة ليون 2 - قسم الدراسات العربية  
مركز البحث في المصطلح والترجمة

## المصادر والمراجع

### 1 - بالعربية

بن مراد، إبراهيم: «تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام»، بحوث الندوة الدولية للمعاجم اللغوية والمختصة، جامعة الكويت، 2000، صص 125-14.

بن مراد، إبراهيم: «أسس المعجم العلمي المختص في «الشذور الذهبية في الألفاظ الطيبة»»، بحث منشور في كتاب مسائل في المعجم لابراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1997، ص ص 126-155.

ابن تيمية: نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع، المكتبة العلمية، بيروت، 1370 هـ / 1951 م.

الزجاجي: الأيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار التفاس، ط 1، 1399 هـ / 1979 م.

العلايلي: المرجع، دار المعجم العربي، مجلد 1، ط 1، 1963.

القيومي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.